العربيه السعوديه:1916-1936 من القبليه الي الملكيه



جوزيف كوستنر

ترجمة شاكر سعيد

المقدمة

ينصب موضوع هذا الكتاب على تحول العربية السعودية من نظام قبلي إلى دولة ملكية، وقد دفعت إلى هذا التحول أساساً ظروف سياسية واقتصادية بدأت في المنطقة إبان الحرب العالمية الأولى وتبلورت بشكل واضح بعد عام ١٩١٦.

كان النظام الاجتماعي الذى ظل سائداً فى شبه الجزيرة العربية قروناً يقوم على تمركز القبائل فى الحياة الاجتماعية، والقبيلة فى هذا الكتاب تعنى وحدة سياسية تحددت أو وردت فى الروايات السياسية على هذا النحو، فهى عبارة عن جماعة من الناس يشتركون فى رقعة من الأرض وتربطهم علاقات نسب حقيقية أو أسطورية ويحيون حياة مشتركة. وكان ولاء الأفراد السياسى للقبيلة مقابل ما توفره لهم من الحماية المادية والاقتصادية والمكانة الاجتماعية، بيد أن القبيلة لم تكن نظاماً موحداً بل كانت منقسمة إلى وحدات فرعية (أسر وعشائر وبطون أكبر)، وغالباً ما كانت هذه الوحدات ترتبط معاً فى وحدة سياسية كبيرة تعيش فى منطقه رعى واحدة وتبدو فى صورة قبيلة كبيرة وإن ساعد على تماسكها النسب أو المقر الجغرافى أو المصالح المشتركة، وكان تضامن الجماعة يظهر من خلال التماسك العسكرى والاقتصادى الذى كان أشد وضوحاً بين القبائل الرحل التى تعتمد على اقتصاد الرعى أو تربية الجمال أو الخيول، كما اتضحت الهوية القبلية فى الواحة وموانى المدن الساحلية حيث ظل السكان منقسمين على النحو السائد بين القبائل الرحل الرئيسية.

ومع ذلك لم تكن القبائل وحدات سياسية منعزلة بل كانت أجزاءً من مشيخات هى عبارة عن إطار اكبر وأقوى يوفر لسكانها الاحتياجات الأمنية والسياسية والاقتصادية والمتيخات عبارة عن تحالفات قبلية مخلخلة تقوم على المشاركة فى السلطة والمسئوليات المشتركة والعلاقات القائمة على المشاركة فى القيام بالواجب بين القبائل الرحل والسكان المستقرين فى القرى والمدن وحاكم يحكم هذه التحالفات، وكان الحاكم عضواً فى أسرة بارزة تنتمى لقبيلة كبيرة تتمتع بالسلطة وملتزمة بالحفاظ على النظام الداخلى فى المشيخة

وبحماية شعبها وشن الحروب على الأعداء، كما كانت للحاكم فى بعض الأحيان، سلطة دينية، وكان الرحل يستفيدون من تسهيلات الحضر مثل الأسواق والشعائر الدينية فى مقابل أنهم يعترفون بسلطة الزعيم ويتعهدون بالولاء له وبالدفاع عن طرق التجارة. بل كانوا يدفعون للحاكم الجزية فى بعض الأحيان، وكان على السكان المستقرين أن يقاتلوا دفاعاً عن الدولة وأن يدفعوا الجزية للحاكم وأحياناً لقبيلة الرحل ويوفروا التسهيلات للرحل فى مقابل ما ينعمون به من مكاسب اقتصادية وحماية، ولم تخضع نظم إدارة القطاعات المختلفة للمشيخة لسيطرة الحاكم، بل ظلت تتمتع بالحكم الذاتى فى تسيير شئونها الداخلية.

لقد كانت المشيخة تختلف عن الدولة المنظمة فى نواحٍ عديدة، فلم يكن للمشيخة حدود واضحة، فأراضيها مرتبطة بمناطق الرعى الخاصة بالقبائل التابعة لها فى فترة بعينها، ولم يكن للمشيخة مؤسسات إدارية متطورة وكان نظامها السياسى مخلخلاً وبسيطاً، وكان دمج أجزاء المشيخة المختلفة يقوم على المشاركة التعاونية بين الجماعات القبلية القائمة وليس على تضامن وطنى أو مدنى بمفهومه الواسع أما القواعد التى كانت تحكم المشيخات، بما فى ذلك قانون الولاء الأساس بين الحاكم وقبائله، فكانت تعتمد على التزامات شخصية متغيرة ومشروطه.. وعادة ما كانت الجماعات القبلية تنضم إلى المشيخات وتنفصل عنها بحسب احتياجاتها ومصالحها المتغيرة. وهكذا توقف بقاء المشيخات على التنشيط الناجح لمصالح القطاعات المختلفة وعلى قدرة الحكام على كسب الولاء القبلى وتوحيد صفوف المشيخة بمبرر أيديولوجى لوجودها، وغالباً ماوفر تطبيق الإسلام وانتشاره هذا المبرر؛ لكن هذه لم تغن عن المقتضيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى كانت تدفع القبائل إلى التعاون أومضى كل منها إلى حال سبيلها.

وباستثناء فترات قصيرة ظهرت فيها دول أكثر تنظيما فى المنطقة كانت المشيخة بصورها المتعددة التنظيم السياسى الأكثر شيوعاً فى شبه االجزيرة العربية ابتداء من عصور ما قبل الإسلام حتى القرن العشرين. وتبين الدراسات التى قام بها كستر عن مكه والقبائل المحيطة بها قبل الإسلام وبحث إيسلمان عن مسيلمه. النبى الكذاب، وبحث «دونر عن الانتصارات المبكرة للإسلام ... كل هذه الدراسات تبين أن المشيخات، التى هى عباره عن

جماعات قبلية ارتبطت بمدينة كبيرة – من أجل التجارة فى الغالب الأعم – كانت تمثل نمط النظام السياسى الذى سبق ظهور الدولة الإسلامية. ويوضح «سرجنت» أن المدينة، مركز الدولة الإسلامية المبكرة، كانت مشيخة قبلية، كما تابع «سرجنت» استمرار هذا النمط من النظام السياسى بتحليل طبيعة الاتحادات القبلية الكونفيدرالية التى تمركزت فى معقل دينى مقدس فى حضرموت حيث حرم سفك الدماء وجرت الأنشطة الدينية والتجارية وغيرها من النشاطات العامة على النحو السائد فى الدولة الإسلامية المبكرة.

إن الدولة الرشيدية القبلية فى الإقليم الشمالى لجبل شمر التى وحدتها الأنشطة التجارية والبطولات العسكرية هى نوع آخر من المشيخات القبلية التى ظلت قائمة فى شبه الجزيرة العربية فى أواخر القرن التاسع عشر.

ولم تختلف عن نظام المشيخة السائد فى المنطقة الدولتان السعوديتان الأوليان (١٧٤٤ – ١٨١٨ و ١٨٢١ – ١٨٩١) اللتان ارتبطتا بالمذهب الوهابى، وكان أحمد بن تيمية (١٢٦٨ – ١٣٢٨)، العالم الذى شكلت أفكاره أساس المذهب الوهابى، يهدف أساساً إلى إقامة «أمة وسط» وتحقيق العدالة الإسلامية، وأكد أن من واجب الإمام أن يطيع الشريعة ويطبقها بعدل، وكان من رأيه أن العلماء أمناء ومفسرون للشريعة ومن ثم يتمتعون بسلطة مستقلة، وبالرغم من تولية شبكة من «الأمراء» يتزعمها «أمير الأمراء» مسئولية إدارة شئون الدولة والعلاقات الخارجية فإنه فى حالة إثارة الشكوك أو الجدل حول مشيئة الله وجب على الأمير أن يستشير العلماء ويذعن لحكمهم، فقد كان هدف المذهب الوهابى الأساسى هو إقامة مجتمع مثالى، وليس وضع نظريات تتعلق بتقسيم السلطة، وبالتالى لم يتناول المذهب بالتفصيل مسألة تدبير الشئون السياسية.

لم يعتقد محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣ – ١٧٩٢)، مؤسس المذهب الوهابى، أن مسألة سلطة رؤساء القبائل فى الدولة الوهابية مسألة مهمة. والواقع أن أ.س. عيثمين الذى كتب عن حياة بن عبد الوهاب ونظرياته قد لاحظ أن معظم إشارات عبد الوهاب وتلاميذه إلى هذه المسألة تركزت فى الخصائص الملائمة للإمام التى انحصرت، بوجه عام، فى أن من حقه الطاعة، وعلى هذا الأساس فإن مفهوم الدولة حددته الممارسات العامة للمشيخة

القبلية.

وتحت لواء المذهب الوهابى استطاع حكام الدولة السعودية الأولى وفيصل بن تركى حاكم الدولة السعودية الثانية أن يضموا القبائل لحكمهم وأن يظفروا بولائهم بدرجة غير مسبوقة. لكن حتى فى ذروة مجد هاتين الدولتين لم تتطور نظرية أو تتخذ مبادرة عملية لتغيير الدور التقليدى للنظم والولاءات القبلية وموقف القبائل من الحكومة، ولهذا فإنه عندما انهارت السلطة المركزية فى الدولة السعودية إبان الحروب الداخلية فى الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر سرعان ما شكلت الفرق المتصارعة اتحادات كونفيدرالية قبلية منفصلة، وكما يبين «كروفورد» فى دراسته لتلك الفترة فإن العلماء البارزين أنفسهم لم يستطيعوا فرض السلام وإعادة الوحدة، وهى حقيقة كشفت عن أن السلطة الدينية كانت محدودة.

لقد هزمت الدولة الرشيدية الدولة السعودية فى عام ١٨١١، وفى رأيى أن السنوات الأولى للدولة السعودية الثالثة أى الدولة التى جاءت عقب احتلال عبد العزيز آل سعود (ابن سعود) عام ١٩٠٢ للرياض وشهدت إعادة قيام مايعتبر أساساً مشيخة قبلية؛ وعلى الرغم من أن ابن سعود، كما يرى جولد برج، توصل إلى فهم وتوجيه جديدين للسياسة الخارجية فإنه لم يحدث تغيير جوهرى فى طبيعة المشيخة وظلت الولاءات القبلية غير مستقرة، فقبيلة مطير (التى تقع مناطق رعيها فى الأجزاء الشمالية لنجد وفى الأحساء) ومدن منطقة القصيم الرئيسية وبريدة وعنيزة، كثيراً ما بدلت ولاءاتها بين الدولة السعودية والدولة الرشيدية، لقد امتدت الانقسامات إلى الأسرة المالكة نفسها وحدث أن تزعم أشقاء ابن سعود طائفة (العارف) التى أطاحت به، وكان تصرف ابن سعود فى هذه المسائل يستند إلى الأفكار التقليدية المتعلقة بالولاءات القبلية واستغلال المنازعات القبلية.

وفى رأيى، على النقيض من أراء بعض الباحثين، أن التغيير الذى حدث إبان فترة ابن سعود لايمكن أن ينسب إلى النهضة الإصلاحية الوهابية، فحتى فى ذروة الحكم الوهابى فى القرن الثامن عشر لم يُحْدِث الشعور الدينى تحولاً فى التقاليد السياسية للمنطقة، ومن ثم لايصح أن نرجع نمو الدولة السعودية إلى تمسك ابن سعود بالمبادئ الوهابية

فحسب؛ فمثل هذا الافتراض لايفسر التطور غير المتوازن للدولة السعودية وتوجيه ابن سعود للشئون الخارجية وبصفة خاصة تحالفه مع بريطانيا العظمى الذى جاء متعارضاً مع سياسة أجداده، كما أن هذا التغيير لايرجع فقط إلى تأثير الأفكار الأجنبية المتعلقة بالدولة – الأمة، وخاصة الأفكار البريطانية، التى تسللت إلى المنطقة فى أعقاب الحرب العالمية الأولى حيث إن هذه المؤثرات بدأت فى وقت لاحق وانصبت على إمارات الخليج لا على المشيخة السعودية. هذا فضلاً عن أن سكان شبه الجزيرة العربية كانوا فى عام ١٩١٧ لايزالون أساساً قبليين ولم يكن لهم اتصال قوى بالأفكار الغربية، وهناك تفسير آخر ينسب التغيير فى أساسه إلى عبقرية ابن سعود ومبادراته الشخصية، إلا أنه تفسير قاصر لأنه يقلل من دور العوامل الاجتماعية الهامة ويبالغ فى أهمية فرد واحد هو ابن سعود فى العملية التاريخية.

أما التفسير الأكثر إقناعاً للتحول الذى طرأ على المنطقة فيقوم على تطور العناصر المختلفة للمشيخة السعودية. إذ بدأ هذا التحول بتغييرات فى الظروف الاستراتيجية والاقتصادية لشبه الجزيرة العربية التى حطمت مبادئ المشيخة السعودية تمهيداً لإقامة كيان أكثر شبهاً بالدولة. ويقوم هذا الرأى على افتراض أن الدولة تنظيم مرن قادر على التغيير؛ وباستخدام مفهوم بن دور [الذى يستند إلى رأى جـ. ب نيتيل] قد يكون للدولة درجات متفاوته. وعلى الرغم من أن المشيخة درجة أقل من الدولة فإن بوسعها أن تطور سمات تظهر درجة أعلى للدولة؛ وهناك سمات ثلاث لها أهمية خاصة وهى: حكومة مركزية قوية، أى انها أقوى من أى جماعة فى الدولة، وتماسك اجتماعى أساسى يعنى موافقة جميع قطاعات الدولة على التعايش معاً وعلى إطاعة الحكومة القائمة، وصفة إقليمية معترف بها.

لقد ساعدت التغيرات الكبرى فى بيئة المشيخة السعودية على تطورها إلى كيان أكثر شبهاً بالدولة من بينها تعبئة المشيخات المحلية استجابة لجهود الحرب المختلفه والتطورات الاقتصادية فى المنطقة والتدخل غير المسبوق من جانب الدول الكبرى، ولاسيما بريطانيا، فى المنطقة ابان الحرب العالمية الأولى. إذ جاءت الدول الكبرى بحقائق استراتيجية واقتصادية جديدة إلى شبه الجزيرة العربية وشجعت المنافسة بين الحكام المحليين، الأمر الذى أحدث تغييرات فى نظام المشيخات المحلية وأنشطتها.

وبحلول القرن التاسع عشر أخذت سيطرة الإمبراطورية العثمانية على شبه الجزيرة العربية تضعف، وركزت بريطانيا على تعزيز معاقلها بتوفير وسائل الاتصال بالخليج الفارسى والبحر الأحمر والمحيط الهندى، وجميعها طرق اتصال حيوية بالهند، وحفاظاً على هذا الاتصال أقامت بريطانيا شبكة من العلاقات مع الحكام المحليين فى حين أنها حرصت على الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع اسطمبول. وتتضح هيمنة بريطانيا غير المباشرة على المنطقة من المعاهدات التى أبرمت مثل المعاهدة التى وقعت بين بريطانيا وشيخ الكويت فى عام ١٨٩٩ والتى وفرت للكويت الحماية مقابل التبعية، وبحلول عام ١٩١٣ كانت بريطانيا قد زادت بشكل كبير من نفوذها فى منطقة الخليج. إذ فى نفس هذا العام أبرمت اتفاقية مع الإمبراطورية العثمانية أكدت سيطرتها.

وعندما بات واضحاً أن الحرب مع العثمانيين وشيكة أزداد تدخل بريطانيا فى شبه الجزيرة العربية، وهناك جانبان متداخلان للسياسية البريطانية يعتبران ذا أهمية خاصة فى إحداث تغيير فى المنطقة؛ أولهما عدم وجود تنسيق فى محاولات رسم السياسة البريطانية، بمعنى أن السياسات غالباً ما كانت تصيغها وتنفذها أجهزة مختلفة، ومن ثم كثيراً ما جاءت متعارضة. وثانيهما، أسلوب تشجيع الحكام المحليين على محاربة العثمانيين وحلفائهم ووعدهم بالاستقلال بهدف جرهم إلى جانب بريطانيا، وكانت السياسات البريطانية تمليها ضروريات عملية، فقد كانت هناك حاجة إلى حلول قصيرة الأجل لمواجهة تقلبات الحرب، ترتب عليها أن قامت إدارات مختلفة وأفراد متباينون فى الحكومة البريطانية بوضع سياسات وتنفيذها فى شبه الجزيرة العربية ولم يكن هناك اتفاق يذكر، إن وجد أى اتفاق، بين صانعى السياسة البريطانية على أهداف النشاط البريطانى المطلوب ووسائله وحجمه؛ لقد اشترك فى وضع السياسة البريطانية مسئولون كبار يمثلون وزارات رئيسية تعالج الشئون المحلية إلى جانب مسئولين صنعاء كانوا يقومون بالاتصال بالحكام المحليين. وفى نوفمبر من عام ١٩١٦ جرى بحث مسألة التنسيق بين المكاتب الإقليمية الرئيسية ولم يتخذ أى إجراء فى هذا الصدد.

كان هدف بريطانيا السياسى الأساسى الذى حدده رجال مخابراتها فى القاهرة

(المكتب العربى) وساندته وزارتا الخارجية والحربية فى لندن هو «الثورة العربية» بزعامة الأسرة الهاشمية فى مكة وبناء على ذلك نُصِّبَ الشريف حسين، حامى حمى الأماكن المقدسه وزعيم الهاشميين، قائداً للثورة التى لم يكن هدفها مقاومة العثمانيين عسكرياً فحسب، بل أيضاً إقامة دولة عربية تحميها بريطانيا؛ وقد حظيت تلك الأهداف بتأييد القوميين العرب فى سوريا.

وكان المسئولون البريطانيون المرابطون على طول الساحل الشرقى لشبه الجزيرة العربية، ابتداء من بلاد ما بين النهرين وامتداداً لدول الخليج، يعملون فى إطار السلطة السياسية لمكتب الهند البريطانى فى لندن وحكومة الهند، وكان مكتب الهند، شأنه شأن المكتب العربى، يرعى المناطق التابعة له؛ ولاحظ جون. ب. فيلبى، مسئول بريطانى فى بلاد ما بين النهرين، أن السير بيرس كوكس – المقيم البريطانى فى منطقة الخليج والمفوض المدنى فى بلاد ما بين النهرين والمهندس الرئيسى للسياسة البريطانية فى شرقى شبه الجزيرة العربية إبان الحرب – كان يشعر بالقلق إزاء سلامة الذين يخضعون لحماية بريطانيا فى الخليج، كما كان يرغب فى تغيير الوضع الإقليمى هناك؛ وذكر فيلبى أن كوكس لم يصرح «بكلمة واحدة.... عن الالتزامات ... تجاه الحدود الشرقية للدولة الوهابية».

أضف إلى هذا أنه على الرغم من أنه كان من واجب «المكتب العربى» أن يشن حرباً، وبالتالى يحدث تغييراً جذرياً فى الموقف فى شبه الجزيرة العربية إلا أن هذا كان يتعارض مع مكتب الهند والمسئولين المعينين بشرقى شبه الجزيرة العربية ممن كان يتعين عليهم الحفاظ على النظام القديم وقمع أى أفكار ثورية من شأنها أن تؤثر على استقرار المناطق التى تخضع لسيطرتهم وعلى الهند ذاتها. فبينما ناصر المكتب العربى القومية العربية اتخذت هيئة مكتب الهند موقفاً مغايراً. إذ كانت تخشى من احتمال أن تترك حركة القومية العربية تأثيرها على الهند، ومن ثم لم يوافقوا على تولية حسين الزعامة ولا على منطق الثورة العربية؛ بل ان سير أرثر هيرتزل بمكتب الهند وصف التحريض على الثورة «بالعمل الماكر».

كما ساند المسئولون عن شرقى شبه الجزيرة العربية مختلف الحكام المحليين، وهكذا

أوصى الكابتن وليام شيكسبير، الذى أقام أول اتصال هام بابن سعود، «بأن يساعد ابن سعود حكومة جلالة الملك وأن يعمل على تحسين فرصه الخاصة فى حين يترك حسين «لمسايرة الأتراك»، وقد وضع موت شكسبير فى أوائل عام ١٩١٥ حداً لمحاولة تعزيز موقف ابن سعود فى المنطقة. وفى عامى ١٩١٦ و١٩١٧ خطط كوكس لاستغلال الانقسامات فى داخل أسرة الرشيديين، زعماء دولة جبل شمر الموالية للعثمانيين، من خلال الاتصال باثنين من المتصارعين على السلطة هما، دارى بن طواله وفيصل بن فهد؛ وكان كوكس يرمى إلى خلق ائتلاف يضم هذين الشخصيتين وسعود بن صالح السبحان، وهو زعيم رشيدى بارز فى حايل تربطه علاقات مع جماعات عديدة من شمر، ونورى شعلان من قبيلة رواله النشطة فى الصحراء السورية وكان الاتصال بشعلان يعنى اختراقا لصفوف العثمانينين تتبعه «عمليات قطع للاتصال بين العراق وحايل أو المدينة (ويسيطر عليها العثمانيون) وأكد كوكس أن شيخ المحمرة وكذا ان سعود كانا أساساً متعاطفين مع الخطة.

ويجب التأكيد بأنه على الرغم من أن كوكس لم يعتبر ابن سعود الشخصية الأساسية فى خطته فلا مراء من أنه كان يعتبره عنصراً قوياً فيها، ومن الواضح أن مفهوم كوكس لقيام اتحاد كونفيدرالى قبلى كان يغاير تماماً الاتحاد الفيدرالى القومى العربى الذى يتصوره المسئولون فى المكتب العربى، وبالرغم من أن كوكس لم يعترض بشكل سافر على زعامة حسين فمن المؤكد أنه لم يقبل أن تشمل زعامته شبه الجزيرة العربية بأسرها، أو أن يعتبر حسين عاملاً هاماً فى الحركة العربية المناهضة للعثمانيين؛ وهكذا كان المسئولون البريطاينون فى شرق الجزيرة العربية يعملون كقوة توازن مع المكتب العربى ووزارة الخارجية البريطانية وكثيراً ما كانوا يعارضون سياساتهما.

لقد كان المسئولون البريطانيون فى عدن، وهى مستعمرة بريطانية تابعة للحكومة البريطانية فى الهند، يهتمون أساساً باليمن الشمالى وبأقاليم اليمن الجنوبى، فشجعوا حاكم عسير، محمد الإدريسى، على التمرد على الإمام يحيى، زعيم اليمن الشمالى الموالى للعثمانيين؛ وكان حلفاء العثمانيين يضمون دولة جبل شمر الرشيدية، وهى حلقة وصل هامة بمعقل العثمانيين فى المدينة الذى لم تستول عليه قوات حسين، بل ساعد الإمام

يحى العثمانيين فى شن هجوم على عدن فى عام ١٩١٥.

لقد أثارت التكتيكات المختلفة للقوتين الرئيسيتين فى المنطقة، الإمبرطورية العثمانية وبريطانيا، المنافسة بين الحكام العرب شأنها فى ذلك شأن الاهتمامات المتبانية لهيئات المكاتب البريطانية: إذ خضع كل حاكم لنفوذ هاتين القوتين ولتشجيعهما ومعوناتهما الاقتصادية. بل كان لكل منها دور فى مخططاتهما الاستراتيجية؛ ونصت المعاهدة التى أبرمت يوم ٣٠ أبريل عام ١٩١٥ بين حاكم عسير، محمد الإدريسى، والسلطات البريطانية فى عدن بأن يحصل الإدريسى على ألفى جنيه شهريا مع الوعد بالاستقلال مستقبلاً فى مقابل القيام بثورة ضد الإمام يحيى، كما وقع ابن سعود فى ٢٦ ديسمبر من عام ١٩١٥ معاهدة مع كوكس حصل بموجبها على وعد بالاستقلال الفعلى مقابل أن يتخذ موقفاً مواليا لبريطانيا، إلا أن البريطانيين توصلوا إلى حل وسط فيما يتعلق بقدرة السعوديين على المناورة فى المنطقة، وذلك بجعل ابن سعود يضمن عدم التعدى على إمارات الخليج الخاضعة للحماية البريطانية.

وفى أواخر عام ١٩١٧ شرع البريطانيون فى تقديم المعونة المالية لابن سعود وبناء على ماذكره ابن الرشيد للبريطانيين فى عام ١٩١٩ فقد حصل لنفسه من العثمانيين على مايعادل عشرة آلاف جنيه شهرياً، كما قدم البريطانيون تعهدات غامضة وبعيدة المدى للشريف حسين؛ وكانت وعودهم بتحقيق الاستقلال العربى فى معظم منطقة الشرق الأوسط بزعامة حسين، كما جاء بالخطاب الثانى من «رسائل حسين — ماكماهون»، مشجعة وان كانت غامضة ولم تؤكدها أية معاهدة، هذا فضلاً عن أن مثل هذه الوعود كانت من الناحية العملية تتناقض مع تفسيرات المسئولين البريطانيين الآخرين ومع تعهدات بريطانيا لفرنسا والحركة الصهيونية فى اتفاقية سايكس — بيكو فى عام ١٩١٦ ووعد بلفور فى عام ١٩١٧، لقد حرص البريطانيون على ألايلزموا أنفسهم بأطماع حسين، ومن ثم رفضوا اللقب الذى خلعه على نفسه فى نوفمبر من عام ١٩١٦ وهو «ملك الديار العربية» كما رفضوا مطلبه بأن يعترف الحكام العرب به ملكاً عليهم، وابلغت بريطانيا حسين أنها تعتبره ملكاً على الحجاز فحسب، أضف إلى هذا أن د. جـ. هوجارث، مسئول بارز فى

المكتب العربى أشار على حسين فى ديسمبر من عام ١٩١٧ بعدم الاعتداء على أراضى ابن سعود حيث إن الآخير تربطه معاهدة مع بريطانيا بموجبها تعتبره حليفاً لها.

كان تشجيع بريطانيا يمثل الأساس فيما تقدمه من مساعدة مادية، فابتداءً من يوليو عام ١٩١٦ ولمدة عام تقريباً حصل حسين على قرابة ١٢٥ ألف جنيه من الذهب فى سبيل تمويل الثورة بالإضافة إلى مبالغ كبيرة فى مواعيد لاحقة، كما تلقى حسين أسلحة من بريطانيا ومساعدة من المستشارين العسكريين الذين أرسلوا من القاهرة، وأدى نجاح الثورة إلى إلحاق الهزيمة بالعثمانيين فى معظم الحجاز وإلى تغلغل الهاشميين فى سوريا بعد احتلال العقبة فى يوليو من عام ١٩١٧ وتعزيز جيش الثورة العامل وتدريبه بعد ديسمبر عام ١٩١٦ ... كل هذه أدت إلى زيادة طموحات حسين فى أن يصبح «زعيم القضية العربية» وأن يبسط نفوذه على المناطق المحيطة.

كما أنها شكلت خلفية لسلسلة من النزاعات المدبرة التى نشبت فى المنطقة؛ كانت المراهنات خطيرة إذ قد يظفر الحكام بدعم الدول المعنية المالى والوعد لهم بالاستقلال، وقد يخسرون؛ فلم يسبق لهذا الوضع مثيل إذ استطاع معظم الحكام المحليين فى مرحلة أوآخرى تعزيز مصالحهم على حساب بعضهم البعض. لقد أثار رفع حسين إلى مركز الزعامة قلق رفقائه بسبب أطماعه، ومزقت نشاطاته وتصريحاته توازن القوى بين الحكام المحليين وهددت مراكزهم، مما دفع المندوب السامى البريطانى فى مصر، سير ريجنالد وينجيت، فى ديسمبر من عام ١٩١٧ إلى التعليق بان «تعظيم الشريف وتوسيع نطاق نفوذه أزعج ابن سعود وشيوخاً غيره ممن سعوا إلى الحصول على ضمانات ومساعدة مادية ضده».

كذلك أدت سياسات الدول الكبرى إبان الحرب إلى تطورات اقتصادية فى المنطقة وغيرت من العادات والولاءات القبلية؛ فطرق التجارة التقليدية الغيت أو فقدت أهميتها، ومع انتشار الثورة العربية أقام البريطانيون حصارات بحرية فى موانى كل من البحر الأحمر والخليج الفارسى ولاسيما فى الحجاز والكويت، وهو إجراء ترك تأثيراً على سكان البدو الرحل والمدن. وبالرغم من تخفيف حصار البحر الأحمر مع تقدم الثورة استمر حصار الخليج حتى عام ١٩١٨، وكان يهدف أساساً إلى تدمير خطوط تموين العثمانيين

والرشيديين فى بلاد ما بين النهرين؛ وعلى طول الطرق التجارية البرية الممتدة من شبة الجزيرة العربية حتى العراق وسوريا حدث تغير آخر، إذ بسبب العداء القائم بين القبائل التى يسائدها البريطانيون (أى تلك الخاضعة لسيطرة حسين وابن سعود: مطير وعتيبه وحرب وغيرهم) وقبائل شمر الموالية للعثمانيين، منى الجميع بخسائر فادحة فى تجارة الخيول والجمال، وبعد أن احتل البريطانيون العراق فى ربيع عام ١٩١٧ حظر على قبائل شمر ارتياد أسواقهم المعتادة فى قلب العراق، ولم يكن أمامهم سوى تهريب السلع إلى الكويت، وبات من الهام بصورة متزايدة أن تجد قبائل شبه الجزيرة وحكامها لأنفسهم طرقاً تجارية وأسواقاً ومصادر مالية بديلة.

وزاد استخدام الذهب البريطانى لتجنيد القبائل من أهمية الحوافز الاقتصادية، وعلق سير مارك سايكس، أحد مؤيدى الثورة العربية، على ذلك بقوله أن «نجاح سياسات بريطانيا فى شبه الجزيرة العربية يعتمد على إنفاق الذهب وليس على المبادرة الوطنية أو الحماس»، كما كانت تجذب القبائل فرص الحصول على الأسلحة أو الاشتراك فى سلسلة من الغارات الناجحة التى قد يحصلون عن طريقها على الغنائم والشهرة بالقوة والشجاعة، ومن ثم لم تكن ولاءاتهم جديرة بالثقة. إذ كانوا يغيرون أماكن إقامتهم وارتباطاتهم السياسية ويطوفون بالمراكز التى يعد حكامها بالمكاسب الأكثر إغراءً من الناحيتين السياسية والاقتصادية؛ أضف إلى هذا طرق التهريب، مثل الطريق الذى يمتد من الكويت إلى حايل ومنها إلى المدينة، التى أصبحت شريان الحياة بالنسبة للقبائل المتاخمة التى اعتمدت بل وقاتلت فى سبيل ما توفره هذه الطرق من مكاسب. أما الحاجة إلى نظام جديد لفترة ما بعد الحرب يؤدى إلى السيطرة على هذه الطرق والمراكز وكذلك على القبائل التى تنتقل بينها فقد شكلت دافعاً آخر يحمل الحكام على تقوية مشيخاتهم.

وأضحت النزاعات العسكرية والاقتصادية أكثر التعبيرات السائدة عن الصراع على السلطة والسيطرة الإقليمية؛ وثارث المنافسات بين الحكام ونشبت المنازعات القبلية من أجل السلطة الإقليمية والمصادر الاقتصادية الجديدة وحتى يتسنى للمشيخات البقاء فى ظل هذه الظروف تعين عليها أن توسع من نطاق تحالفاتها وبسط نفوذها على القبائل المحيطة، وهكذا

أصبحت السيطرة على المواقع الاستراتيجية ومصادر الدخل والجماعات القبلية محور المنافسات بين المشيخات فى شبه الجزيرة العربية؛ تلك المنافسات التى دفعت كل حاكم إلى تطوير وسائل تحقيق الاندماج الداخلى وشن الحروب والتوسع؛ وأسفرت ضغوط الحرب وعملية الاندماج الداخلى عن تقوية المشيخات فى المنطقة التى أدت بدورها إلى التوسع فى الأراضى إلى حد وضع أساس للدولة يقوم على الأراضى، وكثيراً ما كان التوسع مصادفه اذ يتوقف على سلسلة ناجحة من الغارات وعلى سبب دينى ملزم وتوزيع الغنائم وعرض صورة الحاكم الذى يتمتع بشخصية جذابة، وكانت الحروب فى بعض الأحيان تهدف بصفة خاصة إلى التوسع فى الأراضى؛ وكان يصاحب التوسع ضم السكان والحصول على مصادر للماء والغذاء وتحقيق المكانة الإقليمية إلى جانب الاحتفاظ بتلك المناطق بعيداً عن المنافسين؛ وقد حملت الحرب والتوسع ومحاولات دمج الأراضى الجديدة الحكام والرعايا على تطوير مفاهيم أشد وضوحاً للسيطرة الإقليمية على مناطق محددة الحدود، كما أنها ساهمت فى التكامل الاجتماعى وشجعت على تشكيل حكومة أقوى وعلى إقامة الإدارة على مؤسسات تحل محل الترتيبات المؤقتة التى تقوم عليها المشيخة.

إن الظروف الجديدة الناجمة عن اشتراك القوى الكبرى فى المراحل الأخيرة من الحرب أقحمت ابن سعود والدولة السعودية فى نجد فى منازعات إقليمية حول الحرب والتوسع؛ وحددت طبيعة هذه المنازعات ثلاثة عوامل؛ أولها: المنافسة مع الهاشميين، إذ أثار سعى حسين إلى السلطة مشكلة كبرى لابن سعود، لأن حسين جاء من أسرة منافسة قديمة كانت تتطلع إلى السيادة وضم الأراضى ومصادر الدخل والولاءات القبلية، والثانى: يتمثل فى أن قبائل العجمان وشمر وأجزاء من قبائل حرب وعتيبه تحدت سلطة ابن سعود مفضلة حاكم الكويت وابن الرشيد وحسين، بينما كانت قبائل قحطان وسبيع ومطير وأجزاء من قبائل عنيزة وحرب وعتيبة على استعداد لقبول السيادة السعودية، أما العامل الثالث: فكان يتمثل فى علاقات الدولة السعودية بالدول الكبرى، فكان لتعاون ابن سعود مع بريطانيا تأثير مزدوج على دولة نجد. إذ كان البريطانيون على استعداد لمنح السعوديين استقلالاً فعلياً لا لسبب إلا لأنهم اتخذوا موقفاً محايداً إبان الحرب. وكان ابن سعود يدرك أن البريطانيين هم القوة الأقوى فى المنطقة، وأنهم يسيطرون بالفعل على الخليج الفارسى،

أهم منطقة تأثير على نجد من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية، وحيث إن معاهدة عام ١٩١٥ وفرت لنجد حماية بريطانية ضد أى عدوان خارجي وضع ابن سعود حداً لاتصاله بالعثمانيين الذين كان قد وقع معهم على معاهدة تعاون فى مايو من عام ١٩١٤؛ وربما زاد ابن سعود من مراسلاته مع العثمانيين ليبدد أية شكوك قد تساورهم عنه، إلا أن موقفه الموالى لبريطانيا أصبح واضحاً فى الفترة مابين عامى ١٩١٦ و١٩١٧ ومع ذلك انطوت صداقة ابن سعود مع بريطانيا، التى جعلت نجد من الناحية الفعلية جزءاً من إطار معاد للعثمانيين، على بعض القيود، فلم يكن ابن سعود حراً فى أن يقرر من يحارب أو متى وكيف يحارِب، كما لم يكن بوسعه معارضة السياسات البريطانية التى عرضت للخطر مركز دولته نجد فى المنطقة. لقد كانت تلك هى الظروف التى واجهت المشيخة القبلية السعودية عندما أصبحت متورطة فى الصراعات فى الأجزاء الوسطى والشمالية من شبه الجزيرة العربية.

الفصل الأول

الحرب والتوسع

١٩١٦ - ١٩٢٥

القبائل والأمراء والبريطانيون

الفصل الأول
الحرب والتوسع
١٩١٦ - ١٩٢٥
القبائل والأمراء والبريطانيون

ساحتا الصراع :

فى الفترة ما بين عامى ١٩١٦ و ١٩١٨ تورطت مشيخة نجد السعودية فى صراعات فى ساحتين رئيسيتين هى عبارة عن منافسات قبلية أملتها تغييرات اقتصادية واستراتيجية جرت إبان الحرب الكبرى، ويتناول هذا الفصل تورط المشيخة فى هاتين الساحتين بدءاً بالاستراتيجية السلبية وانتهاء باستراتيجية الحرب والتوسع؛ وبهذه العملية تطورت القاعدة الإقليمية للدولة السعودية الحديثة.

لقد امتد الصراع الأول على طول المناطق الشرقية والشمالية لنجد، وكان قادته الرئيسيون قبيلة مطير، من ناحية، وقبائل شمر والعجمان من الناحية الأخرى، وكانت قبيلة مطير المقاتلة التى تضم ١٥٠٠ خيمة تخضع لسيطرة ابن سعود، كما كانت شمر تعرف بقوتها وإن كانت تعانى من انقسام فى صفوفها «وكان أقصى ما يمكن أن تقدمه لسعود بن الرشيد ثلاثة آلاف رجل. وزعمت قبيلة العجمان بأن لديها عشرة آلاف مقاتل لكنها كانت منقسمة ومبعثرة فوق رقعة واسعة تمتد على طول الخليج حتى جنوب العراق.

كانت علاقة عشيرة ابن سعود بقبيلة العجمان طابعها العنف والتعقيد ويرجع ذلك إلى الستينيات من القرن التاسع عشر عندما انحازت قبيلة العجمان إلى سعود حاكم نجد المخلوع (من كانت تربطها به علاقة قرابة من ناحية الأم) ضد حكم عبد الله شقيق سعود الذى جاء من نسله ابن سعود؛ وواصلت العجمان النزاع بعد أن قتل سعود بوقت طويل معارضين حق شقيقه فى الحكم. وفى معركة «جرب» التى وقعت فى يناير من عام

١٩١٥ رفض العجمان مساعدة ابن سعود ضد قوات ابن الرشيد، وبذلك ضمنت هزيمة ابن سعود، وفي نفس هذا العام قتل سعد، شقيق ابن سعود في معركة ضد العجمان، وتصاعدت المعارك بين الجانبين عندما قام ابن سعود في عام ١٩١٦، كجزء من حملته الرامية إلى توحيد الصفوف، بمحاولات فاشلة لإخضاع العجمان لسيطرته وفرض الجزية عليهم؛ ورغبة في حماية أنفسهم من ابن سعود شكلت العجمان تحالفاً مع ابن الرشيد وسعت إلى حماية بريطانيا لها بالالتجاء إلى شيخ الكويت.

وفي نوفمبر من عام ١٩١٦ قام ابن سعود بزيارة للبصره والكويت حيث التقى بالسير بيرس كوكس، المقيم البريطاني في الخليج، وشكى له من غارات العجمان وأطماع الشريف حسين في نجد، فأكد كوكس لابن سعود أن نجد في مأمن من اعتداء قوات حسين وساعد في إبرام اتفاق بين ابن سعود والعجمان وشيخ الكويت يقضي بعدم تحرش كل طرف بالآخر. وتوصل كوكس إلى اتفاقية بموجبها يشترك ابن سعود في الحملة المناهضة للعثمانيتين وذلك بالعمل ضد الدولة الرشيدية، وتعين على ابن سعود أن ينشر أربعة آلاف رجل لقطع طرق التهريب الممتدة بين الكويت وحايل (مصدر دخل رئيسي لابن الرشيد) وأن يشن الغارات ضد قوات ابن الرشيد لوضع حد لاعتداءاتهم، وفي المقابل حصل ابن سعود على وعد بمعونة شهرية قيمتها خمسة آلاف جنيه لمدة سنة تبدأ من يناير عام ١٩١٧، وعلى ثلاثة آلاف بندقية ومنحة قدرها عشرون ألف جنيه، وهكذا فبالرغم من أن ابن سعود كان يعتبر العجمان خونة وربما كان يرغب في الانتقام منهم فإن تعهده لكوكس والمكاسب التي كان سيحصل عليها من وراء دوره العسكري المنوط به جعلته يحجم عن مهاجمة العجمان.

لقد استفاد ابن سعود من نتائج تلك الاجتماعات، إذ حسنت من أحواله المادية كما عززت من موقفه ضد حسين بانضمامه إلى المعسكر الموالي لبريطانيا، ومن ثم راح ابن سعود يشيد جهاراً بالبريطانيين وبالثورة العربية وبحسين.

بيد أن تطورات أخرى حدثت كانت أقل ارتياحاً لابن سعود، فقد استطاع كوكس أن ينقل العجمان إلى زوبير في العراق ليفصلها من ابن سعود إلا أن العجمان استمروا في

غاراتهم على قبائل ابن سعود وقوافله، وكانوا أحياناً، ينضمون إلى قوات ابن الرشيد ويضطلعون بدور نشيط في عمليات التهريب عبر الطرق التى كان يحاول تركى بن سعود قطعها، أضف إلى هذا أنه فى مايو من عام ١٩١٧ تولى شيخ جديد، هو سالم، شئون الكويت، وفى محاولة للحد من سلطة ابن سعود أعاد تنشيط طريق التهريب إلى حايل، وفى اكتوبر من عام ١٩١٧ إستأنف منح حق اللجوء للعجمان؛ وتقيداً بالاتفاقية اضطر ابن سعود إلى تجاهل استفزازات العجمان مع التركيز على وقف أنشطة التهريب والإغارة على مشيخة الرشيديين؛ بيد أن هذه القيود حالت دون تمكن ابن سعود من وقف تدفق السلع من ميناء الكويت، وفى سبتمبر عام ١٩١٧ ذكر تقرير من القاهرة أن «ابن سعود قد فقد– فيما يبدو – نفوذه فى العام الماضى وكاد أن يكون عاجزاً عن التصدى لطائفة التجارة المشتركة التابعة للكويت وقصيم ولنشاطات التهريب التى تضطلع بها».

وظل ابن سعود حذراً وتحلى بضبط النفس، وضغط على سالم ليسلمه زعماء العجمان وفرضت الجزية على العوازم، إحدى قبائل الكويت الأكثر ضعفاً. وفى نوفمبر من عام ١٩١٧ نقل ابن سعود إلى رهاميلتون، المقيم البريطانى السياسى فى الكويت، المطالب التالية: تسليم زعماء العجمان له وأن يظلوا رهائن إلى أن يغير من هذا الوضع حسن سلوكهم مستقبلا وأن يتم نقلهم ككل إلى الأراضى الواقعة شمال عنيزة بالعراق. كما التزم بن سعود بالاتفاقية التى وقعها فى ٦ مارس من عام ١٩١٨ هاميلتون والشيخ سالم وزيدان بن حيثلاين، زعيم العجمان والتى نصت على «نقل العجمان إلى زوبير ولا يعودون إلا لأغراض التجارة التى يسمح بها ابن سعود».

كما مارس ابن سعود ضبط النفس عسكرياً تجاه شمر وأوضح لكل من فيلبى وهاميلتون أن شمر لاتزال قوة عسكرية هائلة وأنه بدون مساعدة بريطانيا العسكرية ودعمها لايستطيع شن هجوم شامل على الرشيديين خاصة مع المشكلات التى تثيرها العجمان.

وبدلاً من شن حملة عسكرية مارس ابن سعود الضغط الاقتصادى على شمر كما نشر أربعة آلاف رجل بقيادة ابنه تركى لقطع طريق المهربين وبذل جهوداً لكسب ود جماعات من شمر، وقام بحملة دعائية بين صفوف شمر خلال عام ١٩١٧ وحاول أن

يجذب اليه واحداً على الأقل من مشايخ شمر البارزين، هو دارى بن طاوله، شيخ جماعة السلام؛ وشجع فيلبى هذه الاتصالات والتقى ابن سعود بدارى فى مارس عام ١٩١٨؛ وعلى الرغم من أن ابن سعود بحث إمكانية الاستيلاء العسكرى على حايل، فانه لم يضع أى خطة لمثل هذا الإجراء فى تلك المرحلة.

أما امتناع ابن سعود عن القتال فى منطقة الكويت فلم تقتد به جميع القبائل فى المنطقة وواصلت قبائل «مطير» «والعجمان» تبادل الغارات، إذ كان الصراع بين القبيلتين ضارباً بجذوره فى المنافسات القديمة وزادته حدة محاولة ابن سعود بسط سيطرته على قبائل وسط الجزيرة العربية؛ تلك المحاولة التى أخضعت «مطير» بصورة كاملة للسيطرة السعودية وإن أثارت عداء العجمان الذين عارضوا حكم ابن سعود وجزيته. لقد كان تبادل الغارات بصورة مستمرة، فيما يبدو، ضارباً بجذوره العميقة بين القبائل وظل دون توقف حتى عام ١٩١٦، وتنص الماده ٧ من الاتفاقية المبرمة بين ابن سعود وحاكم الكويت فى ١٦ نوفمبر من عام ١٩١٦ على «عدم منع قبيلة أم الطير (مطير) وكل الذين يقيمون فى مخيماتها والذين يشنون الغارات من تلك الأماكن من شن الغارات على العجمان والعكس صحيح»، وكان ورود مثل هذا النص فى اتفاقية بهدف وضع حد لغارات العجمان على قبائل ابن سعود لايعنى سوى أن النزاع بين «العجمان» و «مطير» كان مستقلاً عن علاقات ابن سعود والعجمان وأنه لا طائل من وراء محاولة وضع حد له.

كانت مراعى «مطير» تشكل منطقة جغرافية سياسية هامة تمتد من الكويت إلى حفار فى نجد، وكانت القبيلة نفسها منتشرة .... جماعة منها تعيش على حدود الكويت وضالعة فى السياسات المحلية والأخرى تعيش فى منطقة مجاورة لجبل شمر؛ وبالتالى استطاعت «مطير» التدخل فى الشئون السياسية للكويت «والعجمان» وكذا فى شئون شمر وابن الرشيد. هذا فضلاً عن قيام «مطير» بعمليات سطو واسعة النطاق على طريق قوافل المهربين الممتد من الكويت إلى حايل، إذ أغلق ابن الرشيد، إبان الحرب، الطرق المؤدية إلى سوريا فى وجه «مطير». مما أدى إلى القضاء التام على تجارة الخيول مع سوريا كما حال الحصار البريطانى دون وصولهم إلى أسواق الكويت. لقد كان طريق قوافل المهربين جوهرياً

بالنسبة لقبائل شمر والعجمان، وبحكم أنهم حلفاء للعثمانيين خطر على شمر ارتياد المراكز التجارية الخاضعة للسيطرة البريطانية ووجد «العجمان» صعوبة فى التجارة بحرية فى الكويت والقصيم بسبب الحظر البريطاني والضغوط السعودية ومن ثم تعاونت القبيلتان فى حراسة طريق القوافل وصد هجمات «مطير».

ومن المرجح أن «مطير» لم تقلد ابن سعود فى ضبط النفس عسكرياً وفى الرؤية السياسية، فكانت «مطير» موالية لابن سعود لكن لها نزاعها الخاص مع «شمر» الذى تفاقم بقتل أحد أفراد «مطير» لعبد العزيز بن الرشيد، أمير حايل فى عام ١٩٠٨، وبلغت الغارات بين القبيلتين ذروة جديدة فى صيف عام ١٩١٨.

لقد مكنت الصراعات التى وقعت فى الفترة ما بين ١٩١٦ و ١٩١٨ فى شمال شرقى شبه الجزيرة العربية ابن سعود من أن يتبوأ مكانة مرموقة فى المعسكر الموالى لبريطانيا فى شبه الجزيرة العربية، ومن ثم استعاد بعض المكانة التى كان قد كسبها منه حسين بفضل زعامة الأخير للثورة الغربية ؛ إلا أن هذه الصراعات ورطت الزعيم السعودى فى نزاعات لم يستطع السيطرة عليها، فلم يسيطر ابن سعود دائماً على مسرح الأحداث ولم يظهر نوايا توسعيه فى هذه الساحة.

أما الصراع الرئيسى الثانى الذى نشب فى شبه الجزيرة العربية وشاركت فيه نجد فكان نتيجة للمنافسة الطويلة الأمد بين آل سعود والهاشميين، ويرجع النزاع إلى عام ١٨٠٦ عندما غزا الوهابيون الحجاز واستولوا على مكة لأول مرة، وزادت هذا الصراع حدة محاولات حجازية عديدة للسيطرة على قبائل نجد (أو أجزاء منها) والغارات القبلية التى شنها الطرفان، كما صعدت من حدتها الخلافات الدينية: فقد كانت الحجاز مركزاً للعقيدة الإسلامية التقليدية التى تعارض المذهب الوهابى في نجد: فذلك المذهب الذى يؤكد وحدانية الله كان يحرّم الكثير من الممارسات الدينية التى كان يتبعها الهاشيمون باعتبارهم حماة الأماكن المقدسة والتى اعتبرها السعوديون شركاً، تلك الخطية التى تجلت فى الصلاة عند أضرحة الأولياء وفى السلوك غير الاخلاقى واعتبر ابن سعود أشراف الحجاز كفرة، وطبقا لما ذكره سير ريجنالد وينجيت، المندوب السامى البريطانى فى مصر، فإن حسينا كان

يشعر بقلق حقيقى إزاء نزوع الوهابيين إلى العنف والتوسع، وكان يشعر بقلق خاص من جراء النزعة الوهابية الرامية إلى بعث الماضى والتى تبناها إخوان نجد؛ وكان الإخوان من المتحمسين الوهابيين والمقاتلين الأشداء الذين يعتقد، بوجه عام، أنهم لعبوا دوراً رئيسياً فى القتال الذى نشب فى وقت لاحق فى الحجاز، وهو الرأى الذى سوف نتناوله بالبحث فيما بعد.

وكان الاختلاف فى المواقف السياسية سبباً آخر من أسباب التوتر بين الحاكمين، فقد أرغمت الاستراتيجية العسكرية والظروف الاقتصادية ابن سعود على أن يسعى إلى تحقيق هدف محدود. ألا وهو تأمين مكانة مشيخته فى وسط الجزيرة العربية، فى حين كانت لحسين، باعتباره زعيم الثورة العربية، أطماع أوسع نطاقاً إذ كان يطمح فى أن يصبح الشخصية البارزة فى العالم العربى، وفى صيف عام ١٩١٦ عندما طلب حسين من ابن سعود «التحالف أو المساعدة» فى الثورة العربية أجاب بأنه سوف يساعد «بأقصى مايملك من قوة» لكنه طلب من حسين أن يتعهد بالكف عن التدخل فى شئون نجد، فكان رد حسين هو أن ابن سعود، بطلبه هذا إما أنه «فقد عقله أوأنه مخمور»، فما كان من ابن سعود إلا أن بعث برد حسين مصحوباً بشكوى إلى كوكس معرباً عن «خوفه من مطمح حسين فى أن يسيطر بمفرده على الحجاز والعرب»، وأشار ابن سعود إلى آراء الهيئات البريطانية المختلفة فى المنطقة، وأضاف أنه بالرغم من تقدير كوكس لمخاوفه فإن «ممثل الحكومة البريطانية الذى يجرى مفاوضات مع الشريف «ليس ملماً بالمشكلة ويتعين إعلامه بأبعادها».

وفى اللقاء الذى جرى فى نوفمبر من عام ١٩١٦ أبدى كوكس عدم اقتناعه بأطماع حسين وحاول تبديد مخاوف ابن سعود مؤكداً بأن مركز ابن سعود، كما نصت عليه اتفاقية ١٩١٥ ، لن يقوض؛ بيد أن كوكس لم يستطع السيطرة على المد القبلى الموالى لحيسن الذى كان ابن سعود يخشاه.

وفى الأشهر التالية أشارت التقارير إلى أن حسين كان يقدم المكافآت من الذهب ويفرض الجزية على القبائل الخاضعة لحكم ابن سعود فى محاولة منه لاخضاعها لسيطرته.

أما عبد الله (ابن حسين)، الذى سعى منذ عام ١٩١٥ إلى فرض الجزية على قبائل عتيبه وحرب إلى مسافة تصل إلى جنوب القصيم، فقد إزدادت جهوده فى عامى ١٩١٦ و ١٩١٧. وفى شهر مايو من عام ١٩١٧ أعلن مندوبون عن قبيلة عنيزة وأجزاء من شمر ولاءهم لحسين، وذكر هاميلتون أن الشريف اشترى رجال من بريدة عنيزة وشره ومضنب بثمن غال وأن أربعة آلاف من أفضل المقاتلين جاءوا من القصيم، وفى عام ١٩١٦ حتى صيف ١٩١٧ تحول مد الولاءات القبلية ضد ابن سعود الذى لم يستطع منافسة موارد حسين المالية فى الساحة الغربية.

ومن ثم اضطر ابن سعود إلى أن يلجأ إلى سياسة التقارب مع حسين، زعيم الثورة العربية الذى يحظى بمساندة بريطانيا، حتى يتسنى له تحسين وضعه مع بريطانيا، ويتضح هذا الموقف من عدة أحداث. ففى غضون صيف ١٩١٦ طلب ابن سعود، كجزء من تقربه إلى حسين، قرضاً قيمته ستة آلاف جنيه «حتى نتخلص من الأزمة السائدة»؛ وبعث له حسين بألفى جنيه. ثم أكد ابن سعود لحسين ولاءه وطاعته له وأعرب عن رأى مماثل فى اجتماع فى الكويت (الذى عقد عقب خطاب حسين الهجومى الذى وصل الرياض) فى نفس الوقت الذى أعرب فيه لكوكس عن قلقه.

بيد أن مد الولاءات القبلية تحول هذه المرة ضد حسين الذى فشل فى إقامة روابط مستديمة بين القبائل التى شاركت فى الثورة العربية. لقد كانت وسيلة حسين الرئيسية فى كسب التأييد القبلى هى توزيع الذهب والسلاح اللذين جعلاً مشيخته أشد إغراء من غيرها، لكن ما إن انتقل زخم الثورة إلى شرق الأردن ولم تعد هناك حاجة إلى خدمات قبائل الحجاز حتى أوقف حسين معونته لهم واعاد فرض الجزية عليهم. الأمر الذى ترتب عليه زيادة حدة الشقاق فى المنطقة، ووردت تقارير عديدة فى أوائل عام ١٩١٨ تفيد بفرار رجال قبائل الحجاز من جيش حسين.

كما أثرت الأحداث التى جرت فى مدينة الخرمة، وهى مركز تجارى هام على الطرق الممتدة من الحجاز إلى سوريا ونجد، على علاقات حسين المعقدة مع قبائل المنطقة؛ فكان حاكم الخرمة، خالد بن منصور بن لؤى (وهو شريف) ينتمى لجماعة الروقه

(٢٥٠٠ خيمة فى عام ١٩٢٠) التابعة لقبيلة عتيبة؛ وكانت هذه الجماعة تقطن أساساً فى الحجاز فى حين كانت جماعة أخرى هى البرقه (٣٠٠٠ خيمة) تعيش أساساً فى نجد، وهكذا امتدت مراعى عتيبة من شرق القصيم فى نجد إلى وسط الحجاز، وكان حسين قد بذل جهوداً بالغة لإشراك العتيبه فى الثورة العربية وكذا كسب تأييد قبيلة حرب (٥٠٠٠ خيمة) بما فى ذلك جميع القبائل الفرعية التى ترعى فى جميع مناطق الحجاز الساحلية وعلى طريق مكة – بريدة) وغيرها من قبائل الحجاز مثل بلى وجهينة، وكانت هذه القبائل تقطن فى الحجاز ونجد وكان ولاؤهم موضع صراع دائم بين هذه المشيخات.

كانت الخرمة منطقة يطمع فيها بشدة كل من حسين وابن سعود، وتشير الدلائل على أن سكانها لم يدفعوا جزية لأى حاكم لعدة سنين، ولم يخضعوا لأى سيطرة فعلية. لقد تعاونوا مع الهاشميين فى الثورة العربية، لكنهم قاوموا بشدة محاولات حسين فى وقت لاحق لإخضاعهم، ولابد من أن ينظر إلى ثورة خالد فى هذا الإطار، فقد نشبت الثورة عندما تشاجر خالد مع حسين فى صيف عام ١٩١٧ فى أعقاب مشاجرة مع شيخ آخر إبان محاصرة الهاشميين للمدينة؛ ويبدو أن خالدا لم يكن راضياً على العقوبة التى أنزلها عبد الله، ابن حسين، على خصمه.

وتصاعد النزاع عندما عين حسين قاضياً للخرمه، وهو إجراء جرى العرف بأنه من حق حكام الحجاز، فما كان من خالد إلا أن عزل القاضى الجديد ورفض دعوة حسين للحضور إلى مكة، وفى نوفمبر من عام ١٩١٧ رفض السكان الأمير الجديد الذى عينه حسين للخرمه، وفى أوائل عام ١٩١٨ لم يسمح خالد لمحصلى الجزية التابعين لحسين بالعمل هناك؛ فما كان من حسين إلا أن أرسل فى شهر يونيو من عام ١٩١٨ قوة بقيادة الشريف حمود ضد خالد، لكن سكان الخرمة استطاعوا صد الهجوم بعد أن قتلوا ٢٨ رجلاً واستولوا على الأسلحة.

وكتب خالد، الذى كان قد اعتنق المذهب الوهابى فى عام ١٩١٤، لابن سعود فى نوفمبر من عام ١٩١٧ يطلب المساعدة، ولما كانت المدينة تقع على حدود نجد واعتنق الكثيرون من سكانها المذهب الوهابى طلب من ابن سعود، فى واقع الامر، أن يتدخل فى

نزاع قبلي كبير هو طرف غير مباشر فيه، وجاء رد ابن سعود على طلب المساعدة متسماً بالمراوغة إذ أشار إلى خالد أن يتذرع بالصبر ويلتزم الحيطة، بل منع جماعة من مدينة الغطغط التابعة لنجد من مساعدة خالد.

خلاصة القول هي أن العداءات القبلية التي أججتها الظروف الاستراتيجية والاقتصادية المتغيرة كانت تشكل العامل الرئيسي الكامن وراء الأحداث التي جرت في كل ساحة من ساحتي الصراع الذي كان يتحدى المشيخة السعودية... تلك العداءات هي التي شكلت ديناميكيات الصراع في كلتا الساحتين، وكان تصرف ابن سعود في كل حالة حكيما، ولم يقم بأية محاولات خطيرة توسع من نطاق الصراع أو تصعده. أما حقيقة خضوع السياسات المحلية لمناورات المصالح البريطانية فقد مدت من أجل المشاكل القائمة بين القبائل وبين الحكام وحدت من قدرة ابن سعود على التدخل ومن الفرص التي أمامه للتوسع والحرب.

أهمية حايل

إن مزيداً من تحليل الأنشطة السياسية في كل ساحة من شأنه أن يساعد على توضيح العملية التي بدأ بها ابن سعود السياسات التوسعية على نحو أكبر.

لقد كانت قبائل شمر تمثل الحلفاء الطبيعيين لابن الرشيد وتسيطر على طريق قوافل المهربين، لكن قوات تركي أنهكتها ونالت منها غارات «مطير» وألفت نفسها على الجانب الخاسر للحرب، وازداد موقفهم تعقيدا لكونهم منافسين لعجايمي السعدون من المنتفق في جنوبي العراق، وهو حليف للعثمانيين كان بن الرشيد يتنافس معه على كسب التأييد، كما كان عجايمي صديقاً لقبيلة زايد، الخصوم التقليديون لشمر، وأدت تلك الصعوبات إلى تخلي العديد من شيوخ شمر وجماعاتها عن ابن الرشيد واللجوء إلى البريطانيين، وفي غضون عام ١٩١٧ قام واحد من كبار مستشاري بن الرشيد، وهو عمه سعود بن صالح السبحان من جماعة السلام الهامة (١٢٠٠ خيمة في عام ١٩٢٠ ويرأسها

دارى بن طواله) وجماعة سنجارة (١٠٠٠ خيمة) متعاوناً مع البريطانيين بتعزيز الاتصالات مع ابن سعود، واتفق هذا التطور مع الخطط البريطانية إذ كان كوكس، كما سبق الذكر، يرغب فى أن يتزعم ابن سبحان اتحاداً كونفيدر اليا يضم شمر والروله والظفير.

وكان سعود بن الرشيد، زعيم شمر، يبحث عن فرص تمكنه من قطع روابطه بالمعسكر الخاسر الموالى للعثمانيين وتحسين علاقاته مع البريطانيين والزعماء العرب الموالين لبريطانيا فى شبه الجزيرة العربية، فاستغل ابن سعود هذا الموقف واستخدم الوسائل الدبلوماسية والدينية والاقتصادية للتأثير على سياسات الرشيديين، وفى الفترة ما بين شهرى مايو ونوفمبر من عام ١٩١٧ وردت تقارير تفيد أن ابن سعود يتفاوض مع ابن الرشيد، وبناء على ماذكره هاميلتون ربما توصل معه إلى «نوع من التفاهم»، لكن ابن سعود كان يستخدم أساليب مختلفة من بينها العمليات التى قام بها تركى ضد ابن الرشيد فى الفترة ما بين شهرى يونيو وسبتمبر من عام ١٩١٧ والتى أرغمت بن الرشيد فى نهاية الأمر إلى التقهقر من حائل إلى قلعة جبلية، كما كان ابن سعود ينوى التدخل بصورة مباشرة فى سياسات شمر عن طريق إغراء القبائل للانضمام إلى معسكره فى الوقت الذى راح فيه يعزز من القوة العسكرية السعودية، وسعى على وجه الخصوص إلى التأثير فى الجماعات القبلية وفى زعماء حايل وساستها، وفى ديسمبر من عام ١٩١٨ أبلغ مبعوث ابن الرشيد، محمد مغيربى الفتايه، س.أ. ويلسون، القنصل البريطانى فى جده، بأن سياسة ابن سعود تجاه شمر تهدف إلى «إقامة علاقات طيبة ليتمكن تدريجيا من تحويلهم إلى المذهب الوهابى وبالتالى يظفر بتأييدهم لقضيته». ولقد أسفرت هذه السياسة عن استسلام عدد متزايد من شمر له.

وراحت السياسة السعودية تتغير تدريجياً، ففى أوآخر عام ١٩١٧ حاول البريطانيون إشراك ابن سعود بصورة كامله فى الحرب ضد ابن الرشيد، ولما كانت المدينة لاتزال معقلاً عثمانيا رأى البريطانيون أنه من الملح منع ابن الرشيد من مساعدة العثمانيين؛ هذا فضلاً عن هدف البريطانيين فى أن تبدد مشاركة ابن سعود فى القتال شكوكه حول تأييدهم لحسين وتؤكد ثقتهم فيه؛ وبناء على ذلك قام هاميلتون فى نوفمبر من عام ١٩١٧ بزيارة لابن سعود، ثم أوصى بتزويده بالسلاح وسمح له باحتلال حايل.

وفي نفس الشـهر وصلت إلى الرياض بعثة ثانية برئاسة فيلبى، الذى كـان آنذاك سكرتيراً لكوكسٍ فى بغداد. وكانت بعثة فيلبى يحركها دافعان أساسيان هما:

القرار البريطانى الذى تم التوصل إليه بالإجماع تقريباً والخاص بإشراك ابن سعود فى القتال ضد ابن الرشيد وطموحاته الشخصية، فقد كانت هذه البعثة سياسية وعسكرية فى آن واحد، إذ تعين عليها أن تكتشف إمكانية اشتراك ابن السعود بصورة إيجابية فى القتال وتحسين العلاقات بينه وبين البريطانيين وحسين. لقد وضعت الخطة فى القاهرة وبغداد فى وقت واحد وكانت تتمشى مع المبدأ الذى يحكم كل إدارة. ففى القاهرة أكد وينجيت والميجور كينهان كورنواليس بالمكتب العربى الأهمية العسكرية والسياسة لهزيمة ابن الرشيد على أيدى ابن سعود، فقد ذكر وينجيت أنه «يتعين على البعثة التى ترسل إلى ابن سعود أن تعزز من مكانته وتؤكد من جديد ثقتنا فيه وعزمنا على حماية مصالحه، كما يجب أن تكون بمثابة درس مفيد للشريف «حسين فى هذا الصدد».

وكان المسئولون فى القاهرة أيضاً يرون فى اشتراك ابن سعود فى القتال أفضل السبل لتحقيق ما يريدون من تعاون وتحالف بين ابن سعود وحسين. وفى اكتوبر عام ١٩١٧ قبل أن تغادر البعثة كتب وينجيت يقول: «من المرغوب فيه التوصل إلى تعايش من شأنه أن يدفع كلا الطرفين العربيين (ابن سعود وحسين) على تحويل كل طاقاتهم ضد الاتراك». أضف إلى هذا أن كوكس أكد أهمية حملة ابن سعود مشيراً إليها «بالتحول العسكرى» الذى سينهك قوى الرشيديين والقوة العثمانية الرئيسية فى المدينة، كما أنه أيد تشجيع ابن سعود وغيره من «الحكام الأصدقاء» على العمل معاً فى تحالف داخلى.

كما كان فيلبى بدوره يسعى إلى تحقيق طموحاته الخاصة، فقد أوضح فى وقت لاحق أن كوكس بعث به لأنه أراد «أن يوفر حماية معقولة لمصالح ابن سعود ... الذى كان يشعر تجاهه بمسئولية شخصية»؛ لقد حاول فيلبى، إلى حد كبير، أن يقتدى بالكابتن وليام شكسبير الذى كانت ريادته ومبادئه ومصرعه فى معركة «حرب» إلى جانب ابن سعود فضلاً عن التقارب الذى حققه مع حاكم نجد مصدر إلهام له، وأشاد فيلبى بشكسبير على النحو التالى:

«كان جميع من اتصل بهم فى شبه الجزيرة العربية يذكرون اسمه ويكرمونه أسمى تكريم، وإننى على يقين من أنه لو ظل على قيد الحياة لسقطت حايل منذ وقت طويل ولقام ابن سعود، بمساعدتنا له على نطاق اكبر مما فعلنا فى الأيام الأولى للحرب، بدور اكبر فى العمليات ضد العدو».

وكانت تقديرات فيلبى والليفتنانت كولونيل كونليف أوين، الذى رافقه كخبير عسكرى، أن إعداد قوات ابن سعود يحتاج إلى ستة أشهر، وأوصى فيلبى بأن يقدم لحاكم نجد خمسون الف جنيه شهرياً لمدة ثلاثة أشهر إلى جانب عشرين الف جنيه وعشرة آلاف بندقية جديده مع أسلحة ثقيلة، كما اقترح تجهيز جيش قوامه عشرة آلاف مقاتل. وكان من رأيه أن «إنجازاً عظيما يمكن أن يتحقق» على أساس مقترحاته؛ وبتوجيه من فيلبى تخلى ابن سعود عن دبلوماسيته السابقه وأساليبه غير العدوانية واشترك فى معركة ضد منافسيه.

وفى ديسمبر من عام ١٩١٧ سافر فيلبى إلى جده ثم إلى القاهرة، عقب اجتماع مع ابن سعود وبدون الحصول على إذن مسبق من كوكس، لإقناع حسين بمساندة ابن سعود فى هجومه على حايل؛ بيد أن محاولة ربط ابن سعود وحسين عسكريا على أسس واحدة أثارت غيرة حسين وحقده؛ فكان يخشى من حدوث تطورين رئيسيين: أولهما إمكانية حصول ابن سعود على تأييد بريطانيا وأسلحتها مما يهدد زعامة حسين فى المنطقة والمعاملة الخاصة التى يحظى بها فيما يتعلق بتأييد بريطانيا السياسى وتزويده بالأسلحة. وثانيهما أن أى تعزيز للقوات السعودية من شأنه أن يزيد من تعدى الوهابيين على الحجاز. وأشار عبد الله، ابن حسين، إلى ابن سعود فى رسائله بأنه «ابن كلب» ووصف حسين حاكم نجد بأنه خائن ومنافق يتعاون سراً مع العثمانيين، وبأنه توسعى يؤيد خالد. وبالنسبة له كان ابن سعود حليفاً غير مرغوب فيه، ثم أشار حسين إلى أن العدو الوحيد الذى يتعين على ابن سعود مقاتلته هو عجايمى السعدون، وهو شيخ قبيلة يناصر العثمانيين، فى العراق؛ ومنع حسين فيلبى من العودة إلى نجد عن طريق البر.

وبعد اجتماع جده ذكر فيلبى فى تقرير له أن حسين لم يعارض احتلال ابن سعود

لحايل فحسب بل أيضاً يرغب بشدة في إزاحة حاكم نجد من المسرح كلية، وأصبح فيلبى يعتقد أن عداء حسين الشخصى لابن سعود لدوداً لايقبل المصالحة، وفى رأيه أن حسين يرغب في دليل ملموس على قبول ابن سعود لزعامته أو سلطته وليس أى عمل مستقل كحليف لنا أوله، وأكد فيلبى أن خضوع حاكم نجد لسيطرة حسين غير وارد.

وجاء رد حسين على فيلبى، فيما يبدو، عنيفاً، أما رد فعل فيلبى فلا يمكن فهمه إلا فى ضوء رغبته الشديدة فى تحقيق «إنجاز كبير» وإصراره على النجاح وإيمانه العميق بابن سعود؛ وذكر هوجارت بعد اجتماع جده:

«لم يبلغ فيلبى سوى الثانية والثلاثين ... ولم يبدأ فى تناول الأمور إلا من وجهة نظر هندية وعراقية، فهو يتخذ رأيا شخصياً تماماً ويعتقد أنه يتعين على الجميع أن يحذوا حذوه، وبالنسبة له لاتعتبر شبه الجزيرة العربية جزءاً من قضايا أكبر وأنه مقتنع بشدة بفكرة أنه يجب مناصرة ابن سعود، كتابع له، ليصبح زعيماً ضد. «بطل القاهرة» ... لقد ربط نفسه كلية بالأول قبل أن يصبح الثانى «عدوه الشخصى».

ولما كان التعاون بين الحاكمين مستحيل التحقيق توصل فيلبى إلى حل ممكن آخر للعلاقات بينهما يتمثل فى السماح لكل حاكم بأن يفرض سيطرته على جزء من شبه الجزيرة العربية، وفى مناقشات جرت فى القاهرة بعد أن ترك جده أكد فيلبى أن ابن سعود مستعد أن يعترف بحسين ملكاً على الحجاز وأنه ليست له أية أطماع فى هذه المنطقة، وفى المقابل ينبغى أن يصبح ابن سعود ملكاً على نجد بما فى ذلك حايل. وراح فيلبى يوضح وجهة نظره فى أحاديثه في القاهرة وفى رسائل بعث بها إلى كوكس قائلاً : إن احتلال حايل لم يكن ضروريا لجهود الحرب البريطانية فحسب بل إنه أيضاً متنفس ضرورى لنشاطات ابن سعود «بعد هذا القدر من التحريض»، كما أكد فيلبى أن خطة تمكن حسين من احتلال المدينة هى وحدها التى تمكن من الفصل بين الحاكمين وإرضائهما، وكان رأى فيلبى النهائى هو أن اقتراحة هو الحل الوحيد الذى قد يحول دون حدوث مشاكل خطيرة، ويحول دون إحراج بريطانيا فى المستقبل.

لقد كانت النقاط التى أثارها فيلبى منطقية لكنها بنيت على التخمين، فلم يكن ابن سعود، فى واقع الأمر، تواقا ولا مستعداً للحرب، أضف إلى هذا أنه على الرغم من «أن خطة فيلبى نبعت مما شاهده فى الجزيرة العربية فانه من الصعب فهم السبب الذى جعله يقتنع بأن حسينا أو حتى المسئولين فى المكتب العربى يوافقون على قيام مملكة مستقلة فى نجد تحت حكم ابن سعود، والواقع أن هوجارت رفض العديد من النقاط التى أثارها فيلبى كما لم يكن المسئولون فى القاهرة مقتنعين بها تمام الاقتناع، ولم يستطع فيلبى الحصول على تصريح كوكس فى القاهرة بتنفيذ خطته وكان القرار الذى تم التوصل إليه فى القاهرة غامضاً ويحمل أكثر من معنى:

لقد تم الاتفاق على أنه لو استطاع ابن سعود الاستيلاء على حايل عن طريق القيام بهجوم مفاجئ فلا اعتراض على ذلك، وترى القاهرة أن أهمية الاستيلاء على حايل قد قلت فى الأشهر القليلة الماضية وأنه على الرغم من أن القضاء على هذا المركز التركى لايزال أمراً مرغوباً فيه بشدة فإنه يجب ألا نخاطر بقلب ميزان القوى الراهن القائم بين الشريف وابن سعود بتضخيم القيمة القتالية لقوات الآخير.

ومن رأى فيلبى أنه طالما لم يثر أى اعتراض قاطع على تشجيع ابن سعود على الاستيلاء على حايل. شرع عند عودته إلى نجد، فى ممارسة مزيد من الضغط للقيام بذلك، بيد أن ابن سعود لم يوشك على شن هجوم على حايل إلا بعد أن تدخل فيلبى فى مجال هام آخر يتعلق بمسائل قبلية.

وفى أكتبر من عام ١٩١٧ التقى فيلبى، أثناء زيارة للبصرة فى طريقه إلى الرياض، بسعود بن سبحان وبغيره من شيوخ القبائل الذين كان كوكس يعتبرهم أعمدة التحالف الموالى لبريطانيا، وقرر فيلبى عدم اختيار ابن سبحان كحليف رئيسى لبريطانيا من «شمر» لأنه كان على خلاف مع «مطير» واختار، بدلاً منه، دارى بن طواله، زعيم أسلم شمر، الذى كون عنه «رأيا ممتازاً» وأوضح أن زعيماً محليا آخر هو الشيخ إبراهيم من البصرة قد أيد هذا الاختيار. وأوصى فيلبى بمنح معونة لدارى قيمتها ثلاثة آلاف ريال سعودى شهرياً

وأن يوضع تحت رقابته، ومن الواضح جلياً أن هذا الاختيار قد تم بدون التشاور مع ابن سعود، وعلم حاكم نجد بذلك من فيلبى فى أبريل من عام ١٩١٨ ، لكن كسب تأييد شمر كان يتفق مع تكتيكات ابن سعود، وطالما أنه لم يخش شيئاً من جراء الموافقه لم يعترض على ما قام به فيلبى.

وعلى الرغم من الدور الذى كان فيلبى يفكر فيه بالنسبة لدارى فلم يبلغه أن الهدف من التحالف هو مهاجمة ابن الرشيد؛ وقام فيلبى، فى رقت لاحق، بزيارة الرياض وجده والقاهرة، وأثناء غيابه لم ترسل الأموال والأغذية إلى قبيلة أسلم، التى أصبحت تخضع لسيطرة فيلبى، فى الوقت المتفق عليه، ولم تبلغ لدارى الخطط الاستراتيجية. وفى مارس عام ١٩١٨ شكى دارى مر الشكوى للكويت، فانتقد هاميلتون إهمال فيلبى لدارى.

وسمع دارى عن خطة الهجوم على ابن الرشيد لأول مرة إبان اجتماع مع فيلبى وابن سعود فى أبريل ١٩١٨ ، وكان ينتظر من دارى أن يظل فى «حرار» ويمنع تراجع قبيلة العدو، عبده من قبائل شمر.

وليس بمستغرب أن دارى لم ينفذ المهمة التى أوكلت اليه، وفى ١٤ من أبريل عام ١٩١٨ كتب فيلبى يقول إن ابن سعود كان يتوقع ما حدث، فربما خاف دارى من إمكانية الدخول فى صدام سافر مع بقية شمر والإطاحة بابن الرشيد، فما كان منه إلا أن تراجع فى نهاية الأمر إلى صفوان وراح يتعاون من جديد مع قوافل المهربين ورفض تقديم أى مساعدة لابن سعود. ولم يتمكن تركى، الذى استأنف هجومه على قبيلة عبده التابعة لشمر فى يونيو عام ١٩١٨ ، من تحقيق هدفه وأجبر على التقهقر إلى بريده فى القصيم.

لقد خلق الفشل الذى منى به فيلبى وضعاً أكثر تفجرا، إذ أعادت شمر توحيد صفوفها وبدأت تتعاون من جديد مع العجمان مما عزز من مركز ابن الرشيد، وفى يوليو وأغسطس من عام ١٩١٨ نشب صراع جديد بين هذه القبائل ومطير، وبالتالى جعلت السياسات القبلية المواجهة أكثر احتمالاً بالنسبة لابن سعود.

وكانت ثمة ظروف أخرى أثرت على قرار ابن سعود بمهاجمة حايل. إذ خلال الفترة التى أعقبت اجتماع فيلبى مع حسين، سحب المسئولون البريطانيون تأييدهم للخطة الرامية إلى شن هجوم سعودى على حايل، وكان هذا القرار، إلى حد ما، قراراً استراتيجيا؛ فالاستيلاء على فلسطين فى ديسمبر من عام ١٩١٧ جعل من المؤكد أن البريطانيين هزموا العثمانيين، وصرح وينجت فى يناير عام ١٩١٨ بأن خطة إشراك ابن سعود فى حملة ضد الرشيديين قد أصبحت، فيما يبدو، غير ضرورية ورأى أن ابن رشيد فى حد ذاته ليس هاماً وأن العمليات البريطانية والحجازية كافيه لانتزاع الجزيرة العربية من العثمانيين. (فى ذلك الوقت كان لايزال ينتظر أن يحقق الهاشميون نصراً سريعاً على المدينة).

وهناك سبب آخر للتغير الذى طرأ على السياسة البريطانية وهو استياء حسين الشديد من أى تأييد بريطانى لابن سعود، وهى الحقيقة التى أعلنت للمسئولين البريطانين فى مصر، وبات واضحاً أن التعاون بين الحكام المحليين غير وارد فحسب بل قد يقضى على الاستراتيجية الموالية لبريطانيا التى وضعتها القاهرة برمتها؛ تلك الاستراتيجية التى يعتبر حسين حجر زاويتها، أما العامل الآخر فكان خوف وينجيت من الحركات الدينية المتعصبة؛ واستناداً إلى تجاربه مع الحركة المهدية فى السودان التى واجهها فى وقت مبكر من حياته العملية اعتبر وينجيت المذهب الوهابى حركة خطيرة.

على هذا الأساس دفع وينجيت والمسئولون فى المكتب العربى بأنه لاينبغى تسليح ابن سعود أكثر من ذلك، وكان من رأيهم أن تقوية ابن سعود تضر «بسلام الجزيرة العربية» لأنه لو سلح أتباع ابن سعود لهاجم الاخوان المتعصبون حسين نفسه وعرضوا للخطر المصالح البريطانية بتدمير حليف، وبشن حرب «بالقرب من المدن المقدسة»؛ وعلى أساس اعتبار الاحتلال السعودى لحايل إضافة مزعجة لقوة ابن سعود رأوا من الضرورى الحفاظ على الدولة الرشيدية كقوة ردع لابن سعود حفاظاً على «توازن القوى».

إن ما ينطوى عليه هذا الموقف من معانٍ يثير الدهشة: أولاً كان هذا الموقف يعنى أن المسئولين فى القاهرة على استعداد لنسيان خططهم السابقة الرامية إلى الاستيلاء على حايل وكذا الاستراتيجية البريطانية الشاملة الخاصة بهزيمة القوات العثمانية فى المنطقة، وثانيا أنهم

بدأوا يطالبون بسلطة أوسع لحسين من شأنها أن تدعم مركزه وتنشط خطتهم المتعلقة بالثورة العربية، وكانوا على استعداد أن يطرحوا هذا الطلب حتى وان كان مركز حسين قد أخذ يتدهور بالفعل؛ بل استطاع مسئولو القاهرة أن تكون لهم الغلبة فى لندن، وتقرر فى الاجتماعين اللذين عقدتهما لجنة الشرق الأوسط التابعة لوزارة الحرب فى ١٢ و ٢٦ يناير عام ١٩١٨ عدم تسليح ابن سعود وعدم مساعدته «فى القيام بعمليات عسكرية على نطاق واسع» ولعل هذا القرار جاء نتيجة لمذكرة وزارة الحرب بتاريخ ٢١ يناير التى ناهضت بشدة ابن سعود وأشادت بدور حسين فى الحرب؛ هذا فضلاً عن أن وينجيت كتب من القاهرة عن ضرورة الحفاظ على توازن القوى المحلى واصفاً حسين بالعمود الرئيسى وبأنه «الملك والحامى الرسمى للمدن المقدسة والأول بين الأكفاء».

أما كوكس، وهو فى الأساس مؤيد معتدل للخطط ضد حايل، فقد كان المسئول البريطانى الكبير الوحيد الذى إنحاز لابن سعود. ولم تعقد الجلسة الثانية للجنة إلا بسبب معارضة كوكس للقرار الذى اتخذ فى الجلسة الأولى. وإن كان ذلك بدون طائل؛ ومن الواضح أن كوكس كان متأثراً بتقارير فيلبى التى ربما فسرها بطريقته الخاصة، فظهور الخلاف العميق بين ابن سعود وحسين كما اتضح فى اجتماع فيلبى مع حسين وعداء حسين ومسئولى القاهرة لابن سعود ومحاولة فيلبى تعزيز مركز حاكم الحجاز دفعت كوكس إلى أن يذكر فى ديسمبر من عام ١٩١٧ ما يلى:

إن أى تفاهم أو سلام دائم بين الاثنين مستحيل ... ومن ثم يبدو لى أنه من المفيد جداً أن يكون لنا حاكم فى نجد يشكل قوة توازن كافية للشريف فى الحجاز، ومن المؤكد أن هذا الترتيب من شأنه أن ييسر عملنا فى العراق ويصحح تلقائياً أى تفضيل غير مناسب أرغمتنا سياستنا الحربية أن نمنحه للشريف» .

كانت اهتمامات كوكس بالنسبة لشبه الجزيرة العربية مختلفة تماماً عن تلك التى للمسئولين البريطانيين فى القاهرة، وكانت النقطة الرئيسية التى أثارها هى العمل «المبسط» فى شرقى الجزيرة العربية الذى سوف تعيقه سيطرة حسين هناك؛ فقد كان كوكس، فيما

يبدو، قلقاً إزاء نتيجتين محتملتين للتطورات الجديدة، أولهما لو أن تفضيل حسين استمر وأدى ذلك إلى وقف المعونة عن ابن سعود، وبالتالى عدم قدرته على مقاتلة ابن الرشيد، فمن المحتمل أن يجىء رد فعل ابن سعود عنيفاً على نحو يقضى على التعاون البريطانى معه ويضر بالمصالح البريطانية فى الخليج؛ هذا فضلاً عن أن كوكس ربما كان يعتبر حسين مؤثراً خارجياً قد يتولد عن سيطرته فى شرقى الجزيرة العربية أعمال عنف وفوضى محلية، وكان نجاح كوكس فى السيطرة على شرقى الجزيرة العربية ونشر السلام فى ربوعها يتوقف على الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع ابن سعود.

لم ينجح كوكس فى تغيير وجهة نظر وزارة الحرب، لكنه برهن على تأييده لابن سعود فى مناسبات عدة. ففى مارس من عام ١٩١٨ زار مصر وأوضح أن ابن سعود يشعر بالغيرة والريبة تجاه حسين، وأنه لن يقبل أبداً مركز التابع لحاكم الحجاز ويعترف بأنه سيد له، وأوضح كوكس أن رغبة حسين فى الاعتراف الشامل به ملكاً تعتبر عبثا، ويجب التخلى عنها، كما أكد كوكس أن ابن سعود كان دائماً صريحاً وأميناً فى معاملاته معنا، ولعل كوكس كان آنذاك يدافع عن خطة فيلبى.

لكن كان على كوكس أن يذعن لقرار وزارة الحرب، وفى مارس ١٩١٨ طُلِبَ من فيلبى أن يبلغ ابن سعود أن بريطانيا ستزوده بألف بندقية فقط (وعد سابق لقرار وزارة الحرب) إلا أن كوكس لم يخبر فيلبى بوقف ابن سعود عن مهاجمة ابن الرشيد؛ وببساطة كتب إلى فيلبى يقول: إنه «ليست ثمة حاجة ملحة لأن تضغط عليه (ابن سعود) بصورة غير ملائمة «ليبدأ مثل هذا الهجوم. وربما كان كوكس يعتقد أن ابن سعود لن يهاجم بدون مدفعية وبدون بنادق كافية، لكن لو أصبح الهجوم أمراً واقعاً فإنه لن يعترض عليه؛ وذكر كوكس أنه لو استولى ابن سعود على حايل لمنحته بريطانيا مبلغاً كبيراً من المال أو ربما ضاعفت معونته، ولعل كوكس كان يعتمد، فى الإدلاء بمثل هذا التصريح، على قرار اتخذته لجنة الشرق الأوسط، فى بادئ الأمر؛ ففى الاجتماع الأول للجنة أكد رئيسها لورد كورزون، أنه ليس من الحكمة إبلاغ ابن سعود بقرار منعه من مهاجمة حايل؛ وعلى الرغم من اعتراض اللجنة على منحه مساعدة كبيرة تم الاتفاق على «الإبقاء على ابن سعود

فى الملعب بمنحه معونات بحكمة» واستطاع كوكس تفسير هاتين النقطتين على نحو لايمنع ابن سعود من الهجوم، وبالتالى لم تمنع تعليمات كوكس فيلبى بل، بالحرى، شجعته على حث ابن سعود على مهاجمة حايل.

وعلى الساحة الحجازية حدثت تطورات جديدة كانت بمثابة حافز آخر يحمل ابن سعود على الهجوم، ففى غضون النصف الأول من عام ١٩١٨ انتهج ابن سعود سياسة حكيمة تجاه مشكلة الخرمة اذ امتنع عن تقديم أية مساعدة لخالد، إلا أن الأحداث أرغمته على تغيير هذه السياسة فى نهاية الأمر.

وفى منتصف نفس العام تورط ابن سعود وحسين فى شرك السياسات القبلية، وفى ٧ مارس ١٩١٨ كتب حسين إلى ابن سعود يقول: ان «عتيبه وغيرها هى فى حماية الله وتحت رعايتى أينما وجدت سواء كانت» من الإخوان «(وهابيون متطرفون) أو من الرعايا»؛ وتوسط ابن سعود، بدوره، فى نزاع بين شيخين من شيوخ عتيبه، وبالتالى عزز من زعامته لقبيلة تقع على الحدود الحجازية. كما بعث حسين برسائل مثيرة إلى سكان القصيم يحرضهم فيها ضد ابن سعود، وسرعان ما أضحى احتمال حدوث مواجهة سافرة بين حسين وابن سعود حقيقة واقعة، وفى يوليو عام ١٩١٨ تصاعد الصراع عندما هزم خالد بعثة عسكرية أرسلها حسين للاستيلاء على الخرمة.

كان ابن سعود آنذاك يتعرض لضغط شديد لمساعدة سكان الخرمة – أخوة فى الإيمان من نجد – ضد هجمات الهاشميين، وهدد أفراد من قوات ابن سعود، وخاصة رجال القبائل المتحمسين المعروفين بالاخوان، بالتدخل من جانب واحد إذا ما رفض ابن سعود. وفى نفس الوقت، أى فى أغسطس من عام ١٩١٨، بدأ ابن سعود الاستعداد للهجوم على حايل، ولما لم تكن لديه القدرة العسكرية على القتال فى جبهتين فى آن واحد ولم ترغب قواته فى تقسيم نفسها كان عليه أن يختار، وأن يوجه إرادة القتال إلى الجبهة الواعدة.

وعلى الرغم من الرغبة الملحة فى القتال فى الحجاز النابعة من العداء السعودى

لحسين والتى زادتها إلحاحاً الضغوط الداخلية فإن الدافع إلى الهجوم على حايل قد تأصل فى مبادرات فيلبى ورغبة ابن سعود فى إخماد شمر وفى احتمال توسيع نطاق دولة نجد فى وسط الجزيرة العربية. وتشير جميع الروايات إلى أن ابن سعود استطاع إقناع «الاخوان» «وعلماء» الرياض بضرورة الهجوم على ابنْ الرشيد بدلاً من حسين؛ وفى أوآخر أغسطس واوائل سبتمبر عام ١٩١٨ عقد اجتماع فى «الشقره» حيث انتقد زعماء الإخوان – ومن أبرزهم فيصل الدويش من مطير– خطة الهجوم على ابن الرشيد؛ إلا أن ابن سعود استطاع إقناعهم بأن الهجوم على حايل «هو ما تمليه الضرورة» وطرح عليهم الأسباب التالية التى عكست الظروف الاستراتيجية والاقتصادية الجديدة فى المنطقة، فقد كان لزاماً عليه أن يرضى البريطانيين الذين كانوا يفضلون الهجوم على ابن الرشيد ويعارضون أى هجوم ضد حسين، كما أنه لايمكن الاستغناء عن الأموال والأسلحة التى يتلقاها منهم. ومع ذلك هناك ثلاث حقائق يتعين إضافتها إلى الأسباب التى طرحت فى الاجتماع لأنها تلقى مزيداً من الضوء على «الضرورة» الملزمة لابن سعود.

لقد أكد ويلسون وكليتون ووينجيت للندن، بعد أن شعروا بالإحباط من جراء سيطرة خالد فى الخرمة، أنه من الواضح أن البريطانيين يفضلون تدخل حسين فى أزمة الخرمة وأوصوا بتخويله سلطة الاستيلاء من جديد على الخرمة، مع إبلاغ ابن سعود أن يمتنع عن أية إجراءات فى المنطقة، وكان هدفهم تنصيب حسين زعيماً «لاتحاد الدول العربية المستقلة» (إقتراح كليتون) ومكافأته على دوره فى الحرب، ووافق وزير الخارجية البريطانى، ارثرجيمس بلفور، على ذلك وبعث بخطاب إلى كل من الحاكمين فى أوآخر شهر يوليو يبلغانهما أن حسين قد خول سلطة محاولة إعادة احتلال الخرمة؛ وطلب من حسين أن يرسل إلى ابن سعود رسالة ودية مؤكداً لحاكم نجد أن طموحات حسين لاتتجاوز الخرمة.

كان تحقيق حسين لطموحاته يكسبه ميزة كبرى على ابن سعود؛ الذى شعر، بناء على ما ذكره فيلبى، بأن السياسة البريطانية تخضع لنفوذ حسين، وصرح بأنه يسر بشدة ثورة خالد ضد حسين، ومن رأيه أن الخرمة يجب أن تظل منفصلة عن سلطة حسين. وأكد ابن سعود أنه ما لم يتم ذلك «فلست مسئولاً عما قد يحدث»؛ وفى كتاب صدر فى وقت

لاحق نقل فيلبي عن ابن سعود قوله:

إذا رفضت حكومتكم تعديل سياستها، والله لأ ريها ما أستطيع القيام به فالشريف مسئول عن هذه اللطمة التي وجهت إلي - لقد خدع حكام مصر وسوف أهاجمه لو أن حكومتكم استمرت في معاملتي بهذه الصورة السيئة إرضاء له.

ومن المنطق الافتراض أن ابن سعود وجه هذا التهديد؛ لكن ربما كان فيلبي ينقل مشاعره واعتقاداته الخاصة، ونتيجة لتأثره بعلاقته الوثيقة بابن سعود وإعجابه بحاكم نجد وميله إلى الأحداث المثيرة .كان فيلبي يرى في تمسك الحاكمين بالخرمة أمراً يؤدى إلى كارثة دفعت إليها السياسة البريطانية الرسمية المؤيده لحسين؛ ومراراً ما أكد لكوكس أنه يتعين على البريطانيين «منعهما (ابن سعود وحسين) من أن يمسك كل منهما بخناق الآخر»؛ هذا فضلاً عن اعتقاده بأن صداماً بين حليفي بريطانيا حول الخرمة مع خيبة أمل ابن سعود في السياسة البريطانية الجديدة التي استبعدت هجومه على حايل، سوف يعرضان مهمة فيلبي إلى الفشل الكامل.

كان فيلبي يرى في هجوم ابن سعود على حايل الوسيلة الوحيدة لصرف ابن سعود عن حسين وتجنب الحرب. وفي يونيو عام ١٩١٨ تعهد فيلبي لابن سعود بتمويل الهجوم على حايل وذلك بمبادرة خاصة منه وبدون تفويض مسبق (لكن ربما شجعة تأييد كوكس الغامض الذي سبق ذكره) (كان تحت تصرفه في الكويت مبلغ ٢٠ الف جنيه)، وكما أشار سيلفرفارب فإن تأثير البريطانيين على ابن سعود كان يكفي لمنعه من شن هجوم ضد كل من حسين وحايل. إذ كانوا يتحكمون في معونته الشهرية ووارداته عبر الكويت والبحرين، كما كان بوسعهم استغلال ضعف إقليم الأحساء الساحلي الذي كان يمكن حصاره أو الاستيلاء عليه بسهولة؛ إلا أن فيلبي شجع ابن سعود على شن هجوم ضد الرشيديين على أساس أرائه الخاصة.

ولما كان اقتراح فيلبي بتمويل الهجوم جاء في شهر يونيو ولم يذكر أي معارضة

سعودية له. بإمكاننا أن نستنتج أن ابن سعود ربما قرر الهجوم على حايل قبل انعقاد مؤتمر الشقره. فبالإضافة إلى تحريض فيلبي ووعوده بالتمويل فإن تفضيل ابن سعود مهاجمة حايل بدلاً من الحجاز كان نابعاً من قناعته بعدم الحاجة إلى إجراء عسكرى على الجبهة الحجازية حيث إن اتباع الأسلوب الدبلوماسى من شأنه أن يخلق موقفاً لصالحه؛ وعلى هذا الأساس طلب ابن سعود فى أوائل شهر أغسطس عام ١٩١٨ من الحكومة البريطانية عدة ضمانات أشارت إلى تفضيله تخفيف حدة التوتر حول الخرمة وفى الكويت؛ وطالب «بحماية كاملة لأراضيه» من هجمات الهاشميين على الخرمة وقبيلة عتيبه، كما طلب منع شمر والعجمان – وهى عناصر يتحكم فيها البريطاينون – من شن غارات على أراضية وأن يطلب من شيخ الكويت الحد من عمليات التهريب، وأنه إذا ما بدأ بالهجوم ضد حايل فعلى الحكومة البريطانية أن تهب لمساندته. ولو أجيبت تلك المطالب لأصبح ابن سعود سيداً مسيطراً فى وسط وشرقى شبه الجزيرة العربية فى مقابل توجيه قواته ضد حايل لا الحجاز؛ وكان من الواضح تأثير فيلبى فى تحديد تلك المطالب؛ ووافق ابن سعود على الامتناع عن الدخول فى أية معارك جديدة فى الحجاز إذا حصل على ضمانات بأن هذه الجبهة لا تشكل أى تهديد له.

فى نفس الشهر جاء الرد البريطانى الذى تعهد بأن بريطانيا سوف «تستخدم كل نفوذ فى سلطتنا لمنع أى هجوم على أراضى ابن سعود» مقابل عدم اعتداء ابن سعود على الحجاز. كما وعدت بريطانيا بإحكام الحصار على السلع المهربة من الكويت وبحث إمكانية وضع حدود دائمة بين نجد والحجاز فى أعقاب الحرب.

وأدرك ابن سعود أن بريطانيا سوف تراقب عن كثب جبهة الحجاز، وتردد أنه ابلغ المشاركين فى مؤتمر «الشقره» أن الإنجليز قادرون على منع حسين من تجاوز حدوده؛ فما لبث ابن سعود أن جعل دوره قاصراً على المناورات والتهديدات. ففى ١٥ أغسطس عام ١٩١٨ كتب ابن سعود إلى حسين يطلب منه توجيه رسالة وديه إلى خالد موضحاً أنه «من واجب كل فرد أن يتمسك بعقيدته دون أى تدخل»، وبعد أسبوعين هدد كوكس بقوله: «إذا وقع أى تعد من جانب الشريف على شعب الخرمة .... فلن أكون مسئولاً عن أى

شئ قد يحدث».

ولم يعد القيام بإجراء دبلوماسى ممكناً على جبهة حايل، وقد أشار ما لايقل عن كاتبين إلى عامل حاسم مكن ابن سعود من الهجوم على حايل فى نهاية الأمر، وهو الحصول على معلومة مفادها أن تحالفاً معادياً للسعوديين قد أقيم بين عبد الله وابن الرشيد فى وقت كانت الحاشية الرشيدية فى حايل تعانى من الضعف الذى تعانى منه الدول القبلية التى تواجهها ظروف متغيرة، وتأكيداً لنظريات ابن خلدون أصبحت الأسرة الحاكمة فاسدة بعد عدة أجيال من حياة المدينة، وأصبحت حالتها مماثلة لسياسات الحاشية التى سادت البلاط البيزنطى، فقد تأثرت بالحريم وأعضاء الأسرة الحاكمة ومنيت بسلسلة من الاغتيالات والثورات السياسية، أضف إلى هذا أن الروابط القبلية التقليدية لم تكف للحفاظ على سلامة الدولة فى ظل الظروف الاستراتيجية والاقتصادية الناجمة عن الحرب، فأخذت قبائل شمر تتمزق عندما شاهدت هزيمة حلفائها العثمانيين.

لقد حمل سعود بن الرشيد، الذى كان لايزال فى عام ١٩١٨ شاباً فى سن المراهقة، لقب ملك منذ عام ١٩٠٨، واستطاع أن يسير بالبلاد بين المتصارعين الحاقدين معتمداً على جماعة سبهان ... كان عمه سعود مستشاره الرئيسى كما كان لجدته فاطمه تأثير بالغ عليه، وإن تعارضت مشورتها فى بعض الأحيان، مع نصيحة عمه؛ ففى حين رفضت فاطمه التقارب مع ابن سعود أيد سعود التحالف مع بريطانيا، وكان للصراع العائلى أثره الضار على رسم السياسة؛ ففى عام ١٩١٦ سعى سعود بن الرشيد إلى تحسين الموقف بتعيين عضوين من العشيرة المنافسة، عبده، كوزيرين، ولم يجد سعود بن سبهان أى مؤيدين من بين صفوف شمر لسياسته المقترحه، وكان خصمه الرئيسى مستشاراً جديداً فى البلاط هو رشيد بن ليلى، الذى تحالف مع العثمانيين، وفى أوائل عام ١٩١٧ ترك سعود بن سبهان حايل واستسلم للبريطانيين وحذا حذوه، كما سبق الذكر، جزء كبير من قبيلة شمر ممن كان قد أصاب الوهن علاقاتهم بالحاكم،

وانتشرت مشاكل الرشيديين الأسرية بين طوائف شمر، الأمر الذى أضعف من وحدة صفوفهم ومن قوتهم العسكرية، وكانت قبائل شمر تضم منافذ طرق القوافل المؤدية

إلى سوريا والكويت والحجاز وتحف بأراضى الجوف (إلى الشمال الشرقى) التى تفضى إلى الصحراء السورية والتى كانت تخضع بدورها لسيطرة حايل، وحين ضعفت الدولةالرشيدية أثناء الحرب خضعت تلك المناطق لسلطة الروله وصارت موضع إغراء لكل حاكم توسعى، ومن بين الاعتبارات التى شجعت ابن سعود على القتال من أجل حايل إمكانية تحقيق السيطرة على وسط الجزيرة العربية بأسرها، إلا أنه كان على بينه من أن سياسات حايل تتيح فرصاً مماثله للحكام المنافسين ومن ثم فإن تحالفاً بين ابن الرشيد وحسين لايحرمه من تحقيق هدفه فحسب بل أيضاً يسمح لحسين بمد نطاق النفوذ الهاشمى إلى المراعى السعودية.

والجدير بالذكر أنه على الرغم من أن ابن الرشيد كان يعانى من انقسامات داخلية وتعرض للعديد من الهزائم العسكرية كان لايزال يمتلك قوة كبيرة نسبياً وجيدة التجهيز. ومن الصعب أن نقدر حجم هذه القوة حيث إن المسئولين البريطانيين كانوا يعززونها أو يضعفونها حسب ميولهم السياسية، وبينما هون ت. أ. لورانس، المؤيد للهاشميين، من شأن جيش ابن الرشيد إذ قال أن عدده ثلاثمائة مقاتل، ذكر فيلبى، الذى كان يسعى إلى أن يحصل على أكبر تأييد ممكن لابن سعود، أن لابن الرشيد جيشاً قوامه اثنى عشر ألف مقاتل مجهزين بالأسلحة العثمانية الحديثة. وتؤكد مصادر أخرى أن ابن الرشيد شن عدة هجمات على «تيمه» فى عام ١٩١٨، وكان تحت تصرفه تسعة آلاف مقاتل؛ ومن المنطق أن نفترض أن احتمال تحول ابن الرشيد ضد نجد بمساعدة حسين قد عزز من إصرار ابن سعود على مهاجمة حايل.

وفى شهر سبتمبر من عام ١٩١٨ هاجم ابن سعود ابن الرشيد فى «يعثب» فى محاولة منه للتقدم نحو حايل، ونجح بمساعدة «مطير» فى الاستيلاء على مئات الحيوانات فى الوقت الذى هرب فيه ابن الرشيد من حايل إلى قلعة بعيدة لم يتبعه ابن سعود إليها، ولم يكد حاكم نجد يحقق انتصاراً حاسماً حتى أخذت قوته تركز الاهتمام على المشاكل التى واجهته فى حايل.

كانت حايل، فى واقع الأمر، ساحة للمؤامرات السياسية المتكررة من جانب كل من

حسين وابن سعود، وكما سبق الذكر، كان لابن سعود، فيما يبدو، نوع من «التفاهم السلمي» مع ابن الرشيد حتى أوائل عام ١٩١٨ على أسوأ الفروض؛ كما زاد من اتصاله بداري، وبناء على تقرير بريطاني بتاريخ إبريل عام ١٩١٧ كان ثلث سكان حايل يؤيدون ابن سعود، ومن ناحية آخرى بعث حسين بالهدايا إلى حايل ودعا ابن الرشيد إلى التعاون معه ضد ابن سعود في عامي ١٩١٥ و ١٩١٦ عندما كان ابن الرشيد يقاتل ابن سعود، لكن هذا التعاون لم يتطور إلا بعد أن أصبح الرشيديون على بينة من هزيمة العثمانيين، وحقق الهجوم الذي شنه ابن سعود في سبتمبر من عام ١٩١٨ بعض المكاسب الحقيقية على الساحة، إلا أنه دفع ابن الرشيد بشدة إلى الانحياز إلى حسين.

والواقع أن سعود بن الرشيد بدأ في مستهل صيف ١٩١٨ مفاوضات تتعلق بمستقبل قبيلته، لقد جرب أولاً الاختيار العثماني، وابتداء من شهري نوفمبر وديسمبر ١٩١٧ فصاعداً راح، مع ابن ليلي، يلح للحصول على الأسلحة من المدينة واسطنبول، وبعد أن احتل البريطانيون معن، شرق العقبة أصبح نقل الأسلحة من الشمال عبر خط الحجاز الحديدي مستحيلاً ، كما رفض فخري قائد المدينة العثماني، طلب ابن الرشيد احتلال تيمه واستعادة السيطرة على الخط الحديدي ، الذي كان يمر عبر المدينة، ومع ذلك شعر ابن الرشيد أنه قوي بالقدر الذي يمكنه من الهجوم حتى بدون دعم العثمانيين له بالرجال والعتاد، لكن عندما شن الهجوم في إبريل ١٩١٨ الحقت به قوات عنيزة المنافسة هزيمة منكرة، ولما خاب أمله في العثمانيين وأصبح في حاجة ماسة إلى الوصول إلى الأسواق والحصول على المؤن كان ابن الرشيد اكثر استعداداً من أي وقت مضى للدخول في مفاوضات جادة مع أعدائه السابقين.

لقد ورطت الأحداث التي وقعت في الفترة ما بين إبريل ١٩١٨ وابريل ١٩٢٠ على نحو اعمق ابن سعود في سياسات حايل، ففي أغسطس من عام ١٩١٨ كتب عبد الله إلى ابن الرشيد يطلب منه الانحياز إلى الهاشميين، ورد الآخير بأنه سيبحث الأمر، وفي نوفمبر وديسمبر التاليين مكث مبعوث ابن الرشيد، محمد مغيربي الفتيح في مكه وأبرم إتفاقية مع حسين، ومن الهام أن نلاحظ أن وثيقة قد حفظت بعنوان «صورة من اتفاقية ابن

الرشيد والشـريف » مؤرخـة فى يوليو (٤ ذو القعده) ١٩١٨ لا تحـمل غيـر توقيع « الفتيح » ، ومن المحتمل أن الوثيقة لم تكن سوى مسودة ربما صاغها ابن الرشيد من جانب واحد وبعث بها مع الفتيح لعرضها على حسين .

ولعل الاتفاقية صيغت فى شهر يوليو، إلا أن ابن الرشيد لم يرسل الفتيح إلا فى نوفمبر ، ومن المرجح أنه اندفع بشكل تام نحو حسين بعد هجوم ابن سعود على حايل فى شهر سبتمبر، وقد سبق لعبد الله أن فاتح ابن الرشيد فى الأمر فى أعقاب واقعة يوليو فى الخرمة . واكدت هذه الوثيقة انسحاب ابن الرشيد من المنطقة المجاورة ليتمة وخيبر، وهى منطقة يطالب بها حسين، وطالبت بأن يتعهد حسين بمساعدة ابن الرشيد فى الحصول على المؤن والوصول إلى الأسواق ليتمكن من جديد أن يصبح الممول الرئيسى لجميع قبائل شمر وإعادة سيطرته عليها . وفى الفقرة الاستهلاليه تحدد الاهتمام المشترك للطرفين والغرض من الاتفاقية : ينبغى ان تكون مقاومتك « أى حسين » لابن سعود دائمة مع اتخاذ خطوات لمنع وصول كل مساعدة مادية وأدبية إلية لأنه معروف بأنه خائن . . . ولذا يتعين ان نوحد صفوفنا ضده على أن يتولى كل منا أمر قبائله .

لم يتم العثور على آية اتفاقية فعلية على الرغم من وجود مؤشرات عديدة تؤيد الرأى القائل بأن مثل هذه الاتفاقية قد وقعت، ومن بين هذه المؤشرات أن ابن الرشيد اعترف فى نوفمبر ١٩١٨ بسيادة حسين وأمده الآخير بالسلاح والذخيرة وبأثنى عشر ألف كيس من الأرز ومنح شعبه حق الوصول إلى الحج ونصحه بشراء المؤن من العراق، وأن تعذر الحصول على المؤن من هناك كان عليه أن يبتاعها من « ينبع » فى الحجاز .

وازداد الموقف تعقيداً عندما علم البريطانيون من ابن سعود فى أوائل نوفمبر ١٩١٨ أن ابن الرشيد يعرض عليه إقامة علاقات ودية معه مقابل رفع الحصار عن حايل، وحاول الميجور باسيت، القنصل البريطانى فى جده تفسير محاولة ابن الرشيد بأنها إما لخديعة الأشراف فى حين يتآمر مع ابن سعود ضدهم أو . . . أنه نجح فى خديعة ابن سعود إذ حمله على الاعتقاد بأنه معه وبالتالى سحب جيش الإخوان من أرضه؛ ومن بين التفسيرين أرى أن الثانى أكثر احتمالاً .ويبدو من تقارير لاحقة، لا سيما الشكوى التى أدرجها ابن

الرشيد فى سبتمبر ١٩١٩ ، أن ابن سعود حمى رعايا عدائيين وانتهك الاتفاقية وهنا يبدو أن ابن الرشيد قد ابرم اتفاقية مع ابن سعود فى أوآخر عام ١٩١٨ ، ولم تنفذ بنود الاتفاقية إلا فى العام التالى، لكنها تعكس الموقف السائد فى نهاية هذا العام . ففى حين اعترف بابن الرشيد أميراً لجبل شمر اعترف بأبن سعود سيداً على سلسلة من القبائل من بينها قبائل هامة مثل العجمان وعتيبه وحرب التى كانت سلطته عليها محل نزاع على أسوأ الفروض، كما تم الاتفاق على أن تعيد القبائل الغنائم التى أخذها كل منها من الأخرى إما عيناً أو نقداً، مع تسليم المغيرين والرعايا العدائيين بدلاً من حمايتهم ، وأخيراً تم الاتفاق على السماح لسكان القبائل باعتناق المذهب الوهابى إن هم رغبوا فى ذلك.

وعلى الرغم من أن الهدف النهائى لابن الرشيد كان تقويض مكانة ابن سعود فإن حاكم حايل حقق مكاسب قصيرة المدى من وراء هذه الاتفاقية مثل استرداد الغنائم أى السلع التى تم الاستيلاء عليها من قوافل المهربين وتسليم المغيرين؛ أما ابن سعود فقد ظفر، من جانبه، بالاعتراف بسيطرته على قبائل تابعة له وإمكانية تجنيد مؤمنيين جدد بالمذهب الوهابى عن طريق إضفاء الطابع الشرعى على اعتناق هذا المذهب . وكان اعتراف ابن الرشيد بسيطرة ابن سعود على قبائل هى محل نزاع خطوة كبرى إلى الامام فى توسع ابن سعود ، هذا فضلاً عن أنه سيطر على قبائل يزعم حسين أنها تخضع لسيطرته .

ومن الآن فصاعداً ازداد الصراع بين ابن سعود وحسين فى المنطقة المجاورة لحايل وهى منطقة شديدة الخصوبة وتبشر بالخير لكلا الحاكمين، إذ يمكن لهذه المنطقة أن تحدد من سيكون حاكم المستقبل فى وسط الجزيرة العربية، كما تقرر أى حاكم ستكون له اليد العليا فى الصراع الأوسع نطاقاً من أجل الزعامة فى المنطقة، وهنا يكمن الهدف الحقيقى وراء الامتيازات التى حصل عليها ابن سعود بالنسبة للسيطرة على القبائل، والتى وردت فى الاتفاقية مع ابن الرشيد، وتبرهن الاتفاقية المماثلة بين حسين وابن الرشيد على أن حسينا كان يريد بدوره الاعتراف بأنه الحاكم الأعلى ، وهكذا وجه حسين عدداً محدوداً من الرجال ضد الخرمة (كان لا يزال مشغولاً بالقتال فى المدينة)، لكنه كان يأمل فى وضع خطط طويلة الأجل بالتعاون مع ابن الرشيد بهدف تحقيق السيطرة على المنطقة فى نهاية

الأمر، وهكذا أصبحت حايل ساحة لكل من ابن سعود وحسين في سعيهما للسيطرة على شبه الجزيرة العربية.

ويمكن التدليل على أهمية حايل بتحليل الموقف على طول الجبهة الحجازية. فعلى الرغم من وقوع مزيد من المواجهات العنيفة فى المنطقة المجاورة للخرمة إلا أنها كانت محدودة النطاق ولم تتكرر، ففى سبتمبر قام حسين بمحاولة فاشلة للاستيلاء من جديد على الخرمة، وانتقد البريطانيون ابن سعود لهجومه على حايل الأمر الذى دفعه إلى أن يصرخ بمرارة إلى فيلبى متسائلاً: من عساه أن يثق بكم (البريطانيون) بعد هذا؟ ولأول مرة أرسل ابن سعود فى نوفمبر ٤٥٠ رجلاً إلى المنطقة المجاورة للخرمة مؤكداً بذلك من جديد تأييده لخالد. كما زاد من تورطه وان لم يكن إلى حد كبير.

كانت السياسات فى هذه الساحة مازالت تحكمها الدبلوماسية فى المقام الأول، وكانت للجهود البريطانية فى هذا الصدد أهمية كبرى، فجرت مناقشات لرسم السياسة فى لندن. وفى اجتماعات بين الإدارات برئاسة اللورد كيرزون، وسيطر على الجلسات مسئولون مؤيدون ومعادون للسعوديين، وفى فبراير ١٩١٩ وضع كيرزون قراراً يوفق بين الآراء المتباينة لهؤلاء المسئولين البريطانيين، ولاسيما فيلبى الذى استدعى إلى لندن فى أواخر عام ١٩١٨ ووينجيت الذى حضر بدوره الجلسات؛ لم يوافق كيرزون على توصية فيلبى بتشكيل لجنة حدود. كما أنه لم يرغم ابن سعود على التخلى عن الخرمة، ولم يكن البريطانيون ليتدخلوا إلا إذا وصل القتال أراضى الحجاز. وفى شهر مارس تعرض كيرزون لضغط متزايد من المجموعة الموالية لحسين بقيادة أ.ت. ويلسون، المندوب السامى البريطانى الجديد فى بغداد وكان حتى الآن مؤيداً مخلصاً لابن سعود. فقرر كيرزون الموافقة جزئياً على توصيتهم وأمر بتخفيض المساعدة التى تقدم لابن سعود إلى النصف. إلا أنه لم يكن لهذا القرار، كما سنرى، أى تأثير، بل كانت السمة المميزة لهذه الجلسات التى عقدت بين الإدارات هى الصراع الداخلى بين المسئولين البريطانيين الذى جمد مؤقتاً أية محاولة ترمى إلى إدخال تغييرات إلى المنطقة.

وفى أواخر شهر مايو من عام ١٩١٩ تصاعد التوتر على طول جبهة نجد — الحجاز

عندما أرسل حسين عبد الله، وكان قد ترك لتوه حصار المدينه بعد أن استسلمت القلعه العثمانية في النهاية، على رأس قوة قوامها خمسة آلاف رجل لإعادة الاستيلاء على الخرمة، وفي ٢٥ و ٢٦ مايو هزم خالد قوات عبد الله في تربه في الطريق إلى الخرمة وقتل ١٣٥ رجلاً كما بعث ابن سعود، وقد علم بزحف عبد الله، بقوة قوامها ١٥٠٠ رجل؛ انضمت إلى قوات خالد بعد معركة تربه، وهكذا أدت تربه إلى صراع لم يسبق له مثيل بين قوات نجد والشريف.لقد أثار هذا التطور مزيداً من ردود الفعل البريطانية؛ ففي ٢٨ مايو عقد مؤتمر آخر بين الإدارات في لندن، لكن على الرغم من الضغط الشديد الذى مارسه اللورد اللينبي، المندوب السامي الجديد لدى مصر، لم يلجأ كيرزون الى أى إجراء غير حث ابن سعود على سحب قواته، ومع ذلك اقترح المسئولون المناصرون لحسين في اجتماع آخر عقد في ١٣ يونيو فرض حصار على ابن سعود وتعزيز قوة حسين بسرية من القوات الهندية، كما أرسلت إلى الحجاز ست طائرات .

في هذه المرحلة قاوم المسئولون في مكتب الهند مع أ.ت. ويلسون (بعد فترة طويلة من التردد) بصورة قاطعة المقترحات التي طرحتها المجموعة المؤيدة لحسين وأعلنوا تأييدهم لابن سعود ، ذلك لعدة أسباب وهي أن تأييد حسين يعني التدخل العلني في الشئون الداخلية لشبه الجزيرة العربية، وهو الاتجاه الذى رفضه من حين لآخر المسئولون البريطانيون في الخليج، أضف الى هذا أن المسئولين في مكتب الهند كانوا يخشون من أن إرسال قوة هندية للقتال في منطقة مجاورة للأماكن المقدسة قد يؤدى إلى إثارة السكان المسلمين المخلصيين في الهند، كما أن هزيمة ابن سعود من شأنها أن تحدث تغييراً جذرياً في توازن القوى في المنطقة، الأمر الذى سيؤدى إلى تحطيم مركز بريطانيا في العراق والخليج، ولم يرغب هؤلاء المسئولون في تواجد عسكرى بريطاني في شبه الجزيرة العربية، فمنع زحف ابن سعود من أن يتجاوز الخرمة شيء والتآمر لإحاقة الهزيمة به شيء آخر. على هذا الأساس رفض مكتب الهند الاقتراح الداعي إلى طرد ابن سعود بالقوةمن الخرمة وتربه واعرب ادوين مونتاجو، وزير الدولة لشئون الهند، وجون شوكبورج، عضو بمكتب الهند، واللورد شلمسفورد، حاكم الهند، عن عدم موافقتهم على فكرة إرسال مسلمين هنود لمحاربة ابن سعود في سبيل المدن المقدسة ، وذكر چورچ كيدستون من وزارة الخارجية البريطانية أن

المسئوليين فى مكتب الهند « زرعوا » كراهية شديدة لحسين وعدم ثقة به وتأييداً شديداً لابن سعود .

فى هذه المرحلة كان تأييد أ.ت. ويلسون لابن سعود حاسماً، وباعتباره نائباً لكوكس ثم خليفة له فى العراق ظل موقف ويلسون المؤيد لابن سعود قائماً حتى عام ١٩١٩ لكن يبدو أنه فى مايو ١٩١٩ عند زيارته للقاهرة غير من أرائه، وأخذ يتبنى الخط السياسى المعلن فى القاهرة، فما كان منه إلا أن طالب بأن يسحب ابن سعود قواته من الخرمة أو يواجه سحب معونته وإلغاء اتفاقية عام ١٩١٥، أما دوافع ويلسون فليست واضحة، فلعله غير رأيه بتأثير من المكتب العربى، وربما شعر بشىء من الإهانة، لأن لندن لم تتشاور معه عند اتخاذ القرارات السابقه، فضلاً عن عدم تعاطفه مع فيلبى حيث إنه اقترح فى اكتوبر من عام ١٩١٨ أن يحل محله فى نجد الكابتن جـ. أ. ليتشمان (مسئول سياسى بريطانى فى زوبير فيما بعد) وقد يكون السبب فى معارضته لهذه السياسة هو تأييد فيلبى لها .

وقد أكد ويلسون نفسه أنه معتنٍ بمشكلة اكبر تتعلق بالتمرد والعدوان فى المنطقة، وهى المشكلة التى أثرت على كل من ابن سعود وحسين والتى لم تعالج فى رأى ويلسون بصورة كافية فى الاتفاقيات القائمة .

وبحلول صيف عام ١٩١٩ كان ويلسون قد عاد إلى بغداد، ويبدو أن محاولة حسين الاستيلاء على الخرمة التى أسفرت عن واقعة تربه وعن التوصية بقيام القوات الهنديه وسلاح الجو البريطانى بطرد قوات ابن سعود، قد حملته من جديد على تأييد ابن سعود، وكان من رأيه أن الخطر الذى يتهدد استقرار شرقى الجزيرة العربية أشد من أن يسمح لحسين بأن يفعل ما يريد، ثم أيد ويلسون تخلى حسين عن الحكم وقد وصفه بالدمية المجردة من النفوذ الحقيقى كما أشار إلى أن الحركة العربية أصبحت بصورة متزايدة مناهضة للبريطانيين وذكر ن. جارلاند من المكتب العربى أن ويلسون، فيما يبدو، قد ارتد إلى المبدأ الأصلى للحكومة الهندية الذى يمكن التعبير عنه بالقول لا أمير إلا ابن سعود وفيلبى وكيله.

وبالرغم من أن ويلسون نصح ابن سعود بشدة بأن يمتنع عن ضم الخرمة وتربه، فإنه أكد له أيضاً نيابة عن بريطانيا أن هذه الأماكن ستظل شاغره متجاهلاً بذلك عزم حسين على إعادة احتلالها. وفى لندن قررت اللجنة الممثلة للإدارات إرسال فيلبى إلى ابن سعود لإقناعه بسحب قواته الى نجد والسماح لبريطانيا بالتحكيم فى نزاعه مع حسين، لكن حسين لم يسمح لفليبى بالمرور عبر الحجاز ولم يستطع الآخير الوصول إلى ابن سعود .

يبدو أن ابن سعود قد وافق فى هذه المرحلة على خطة فيلبى الأصلية الرامية إلى إقامة منطقة عازلة بين الأراضى الخاضعة لسيطرته وتلك التى تخضع لحسين، وحاول ابن سعود فى الشهور التى أعقبت واقعة تربه إقناع البريطانيين بأنه لا يفكر فى مزيد من التوسع فى تلك الساحة، وفى شهر يونيو أبلغ ابن سعود البريطانيين أنه سحب قواته إلى نجد وطالب أن يمتنع حسين عن المطالبة بأية مراكز وهابية، كما طالب بريطانيا بحمايته من أى هجوم حجازى، ومن ثم أصبحت تلك الجبهة هادئة نسبياً .

أما حقيقة أن حايل كانت بديلاً لساحة الحجاز فكانت واضحة من ناحية أخرى. إذ بعد هزيمة العثمانيين حاول ابن الرشيد أن ينضم إلى البريطانيين من خلال اتصالاته بابن سعود وحسين

وسوف نكتفى بوصف هذه المغامرة بإيجاز حيث إنها هامشية بالنسبة لهذا الكتاب وإن كانت نتائجها هامة . ففى ٢٢ يناير ١٩١٩ كتب ابن الرشيد إلى بغداد وفى إبريل ومايو ١٩١٩ استأنف المفاوضات من خلال مبعوثه إلى البصره، وفى يوليو وسبتمبر من نفس العام عاد وكتب إلى بغداد، وفى رسالته الأولى زعم بأن له علاقات ممتدة وراسخة مع الشريف حسين، ووعد بالحفاظ على توازن القوى بين أمراء شبه الجزيرة العربية، وطالب بعلاقات ودية وبحماية ومعونة من بريطانيا؛ وفى شهر مايو ألمح ابن الرشيد إلى الثمن الذى يريده مقابل ذلك عندما أشار إلى أن العثمانيين كانوا يقدمون له معونة بلغت عشرة آلاف جنيه شهرياً ،كما وعدوه بالأغذيه وبسبعة آلاف بندقية، واقترح إعادة فتح طرق الحجاز الواقعة عبر اراضيه وأنه مستعد لقبول ضابط اتصال بريطانى .

فى هذه المرحلة كان المسئولون البريطانيون فى الخليج الذين يتعاملون مع ابن الرشيد مازالوا يعتبرونه عدواً موالياً للعثمانيين، ولا يرون فيه تهديداً بعكس ابن سعود وحسين، بل كانو ينظرون إليه بنوع من اللامبالاه التى تتمشى مع تصريح لكوكس فى أواخر عام ١٩١٧ جاء فيه : «إن هدفنا هو إزاحة ابن الرشيد إما بضمه إلى صفوفنا أو بسحقه» وعلى الرغم من التخلى رسمياً عن الهدف الأصلى الرامى الى سحق ابن الرشيد (عن طريق ابن سعود) إلا أن البريطانيين لم يقوموا بأى محاولة للصداقة معه ، كما عكس إتجاههم الاهتمام بعدم إبعاد ابن سعود ولأن مونتاجو صرح يوم الثانى من فبراير عام ١٩١٩ بأن عليه (أى ابن الرشيد) أن يبرهن عملياً على حسن نواياه .. لم يرد البريطانيون على ابن الرشيد .

لكن فى الوقت الذى جرت فيه واقعة تربه بدأ المسئولون المؤيدون لحسين فى إعادة تقييم ابن الرشيد، وفى ٢٦ إبريل حذر كليتون من إبعاده وإقتراح اللينبى الإتصال به على الفور مشيراً إلى أن قيمته الرئيسية هى أنه كان عدواً قديماً لابن سعود ولعله عدو للحركة الوهابيه ويخشاها، ومن الواضح فيما يبدو أن تقييم مكتبى بغداد والهند قد تغير، وفى إطار مؤتمر الصلح الذى عقد فى باريس كان من الهام بالنسبة للبريطانيين أن يبرهنوا على أن بوسعهم الارتباط بجميع حكام المنطقة، كما أراد البريطانيون إعادة فتح طرق الحج من العراق التى تمر بأراضى ابن الرشيد لكن شوكبورج أكد فى شهر يونيو الرأى المعروف القائل بأنه ينبغى على بريطانيا ألا تنغمس فى أن تدفع للشيوخ «الأموال المبتزة بهواتف التخدير التى تصل من القاهرة»، وأكد القرار البريطانى الآخير أن أى تقارب مع ابن الرشيد يجب أن يكون نظير امتناعه عن الاعتداء على الحكام الموالين لبريطانيا بما فى ذلك ابن سعود. لكن ماحدث هو لم تقم اية علاقة مع ابن الرشيد.

لعل الهزيمة التى منى بها حسين فى تربه دفعته إلى التقارب مع ابن الرشيد ، فقد أشار إليه حسين فى يوليو ١٩١٩ بوصفه «ابنى الصغير» وطلب منه تحديد رغباته، وهناك تقرير آخر يقول إن ابن سعود وابن الرشيد عقدا فى بريدة فى يوليو عام ١٩١٩ اجتماعاً ودياً. وإذا كان الأمر كذاك (انه وليس هناك دليل آخر على أن مثل هذا الأجتماع قد

عقد) لم تكن لهذا الاجتماع أهمية تذكر، ومن ثم من المنطق أن نستخلص أن ضغط حسين وخيبة الأمل فى المسئولين البريطانيين فى بغداد هما اللذان دفعا ابن الرشيد إلى حسين، وفى ٢٧ يوليو ١٩١٩ كتب ابن الرشيد إلى بغداد يقول إن ابن سعود عربى أقل مكانة منا، ومن ثم فإن مركزنا لا يسمح لنا بالاتصال به أو الكتابة اليه .

وفى رسالة بعث بها إلى عبد الله شكا ابن الرشيد أيضاً من غارات الوهابيين ودعايتهم مشيراً إلى ذلك بهذا الأمر الخطير ويمكن فى واقع الأمر اعتبار النشاط الوهابى سبباً فى استياء ابن الرشيد من ابن سعود، لأنه (كما سبق الذكر) شكا فى سبتمبر ١٩١٩ من أن الاخير لم يسلم « الأشخاص العدائيين » فما كان من ابن سعود إلا أن أكد بدوره أن هؤلاء الأشخاص وهابيون، ومن ثم فهم ممن اعتنقوا المذهب بالطريقة الشرعية .

وفى اكتوبر من عام ١٩١٩ نجح ابن الرشيد فى إعادة احتلال الجوف (شمال غرب حايل) منتزعاً اياها من نورى شعلان، الحاكم الأعلى للروله وصديق ابن سعود، كما استولى ابن الرشيد على غنائم من مناطق نجدية فى القصيم دفعها جزية لحسين، وهكذا كان ابن الرشيد فى أواخر عام ١٩١٩ ربما بالتعاون مع حسين، يعيد تأكيد مركز قبيلته فى شبه الجزيرة العربية، وبدا ابن سعود فى موقف الخاسر بالنسبة لحايل .

خلاصة القول أن ابن سعود مارس حتى النصف الأول من عام ١٩١٨ سياسة حكيمة، والى حد ما سلبية تجاه الصراعات القبلية على جانبيه الشمال الشرقى والغربى، إلا أنه بالقرب من منتصف العام وقعت أحداث فى كلتا الساحتين المحيطتين بنجد أرغمته على أن يبدأ سياسة أكثر توسعاً وعدوانية. لقد تطور نزاعه مع حسين فى نفس الوقت الذى كان يستعد فيه لشن هجوم على حايل فى غضون صيف ١٩١٨ ، تلك التطورات التى أرغمت ابن سعود على أن يختار إحدى الساحتين ليركز فيها نشاطه. فقرر مهاجمة حايل، وهكذا حولت ديناميكيات نزاع ابن سعود مع حسين، وكذلك طبيعة السياسات فى حايل هذه الساحة إلى ميدان رئيسى للمنافسة السعودية – الهاشمية، كما سعى كل من حسين وابن سعود إلى كسب ود ابن الرشيد بهدف تدعيم مركزه ضد منافسة، وبدا حسين فى أواخر عام ١٩١٩ أنه الأكثر نجاحاً.

حول الحرب والدعوة : بعض الملاحظات الإضافية عن الخرمة وتربة وقوات ابن سعود

في غضون تلك السنوات التي شهدت نزاعات متواصلة بين القبائل والحكام المحليين تطورت مشيخة نجد كحركة هدفها التطور والتوسع، ففي العشرينيات من القرن العشرين اتضحت العملية الرئيسية للاندماج في دولة ملكية التي سوف تناقش في الفصل الثاني لكن هنا يجب تأكيد العملية المبدئية وهي الاندماج في حركة للفتح، وتمثل هذه العملية محاولات الاندماج التي تتناسب بصورة نموذجية مع المشيخة بالاشتراك مع موجة جديدة للنهضة الإصلاحية الوهابية، وتبرهن الأحداث التي وقعت في «الخرمه» و«تربة» على هذه العملية وتلقى ضوءاً جديداً على مغامرات «الإخوان».

وتشير معظم كتب التاريخ السعودي إلى أحداث الخرمة وتربة بأنها نقطة تحول إذ إنها تمثل أول محاولة هامة لابن سعود للتوسع، ويفسر الكثيرون من الكتاب تلك الأحداث بأنها مثال قوي على الميول التخريبية للإخوان. كما تدل على أهميتهم العسكرية ونواياهم التوسعية، إلا أن إعادة دراسة تلك الأحداث تثير العديد من الشكوك في صحة هذا الرأي. أولاً، لأن ابن سعود، كما سبقت الإشارة، لم يشترك في أحداث الخرمة وتريه الا بصورة غير مباشرة وعلى نطاق محدود. وبالرغم من أن الخطر المحتمل للأطراف المشاركة وللمصالح البريطانية كان واضحاً فإن الأحداث لا تبرهن على أن ابن سعود كان ينوي شن حرب توسعية. ثانيا، لأنه لا يمكن اعتبار شعب الخرمة أو تربة من أعضاء الأخوان على النقيض من الرواية التاريخية الرسمية العامة.

فمن أبرز سمات الاخوان، كما يراها معظم الكتاب، هي الاستقرار في الهجر[1]، أي المناطق التي تم فيها توطين الأتباع الموالين للمذهب الوهابي من بين قبائل البدو الذين عادوا واعتنقوا بحماس المبادئ الوهابية (بعد عام ١٩١٢) ويفترض أن المستوطنين تخلوا

١- القرى الحديثة.

عن أسلوب حياتهم البدوى التقليدى وولاءاتهم القبلية وتكيفوا مع الاستقرار والزراعة وأسلوب الحياة الوهابى الشديد التمسك بالمبادئ.

وكان ينتظر من الإخوان ألايقاتلوا أعداء الدولة إلا كجبهة موحدة، ومن ثم كانت الهجر – وقد سميت باسم الرحلة التاريخية التى قام بها النبى محمد ﷺ – من مكة إلى المدينة فى عام ٦٢٢، خاصة، وكانت تمثل تحول سكانها الكامل، روحيا وجسديا، إلى الحضارة الحقيقية كما تتجلى فى المذهب الوهابى، وقد وصفت الحياة فى الهجر على أنها اندماج متناسق للعمل الزراعى والدراسات تتخلله بين حين وآخر رحلات قصيرة للقيام بواجبات عسكرية عندما يطلب منهم ابن سعود ذلك.

لم تكن مدينة الخرمة التى قاتلت حسين ولا مدينة تربة من الهجر، وعلى الرغم من أنه ليس ثمة شك فى أن ابن سعود أقام أول مهجر فى نجد (الأرطاوية) فى عام ١٩١٢، فإن هاتين المدينتين كانتا قائمتين عندما أسست أول دولة وهابية فى القرن الثامن عشر. ان لم يكن قبل ذلك. هذا فضلاً عن أن قائمة الهجر التى وضعها كتاب متعددون وجمعها «حبيب»، لا تضم الخرمة وتربة.

ولا يوجد دليل على أن شعب هاتين المدينتين قد تخلى عن نظامه وعاداته القبيلية خلال الفترة التى هى موضوع البحث، وأشار ابن سعود وحسين والمؤيدون لهما من البريطانيين الذين ناقشوا قضايا هذين الحاكمين فى مراسلاتهم – أشاروا دائماً إلى سكان هاتين المدينتين فى إطارهما القبلى ويبدو أن قبائل عتيبه وسبيع والبقوم وأتباعهم من القبائل الصغيرة ظلوا متمسكين بقيمهم ونظمهم القبلية، ودأب خالد، مثله مثل عبد الله، على مخاطبة شيوخ القبائل الفرعية بألقابهم وقد أقرا بحريتهم فى الاختيار السياسى عند محاولة ضمهم إلى صفوفهما، واحتفظت قبائل المنطقة، أثناء الحرب وبعدها، بمناطق رعيها بالرغم من ارتباطها بالمدن، ومن المؤكد أنه لم يحدث تحول شامل إلى أسلوب الحياة الزراعى، وبالتالى فإنه من المنطقى أن سكان الخرمة وتربة لم يكونوا جزءاً من الإخوان كما ذكر معظم الكتاب.

ولم تكن ثمة علاقة للأحداث الناجمة عن تمرد مدينتي الخرمة وتربة ضد حسين بأية محاولة مباشرة قام بها ابن سعود للاستيلاء على الحجاز، كما أن موقعيهما الجغرافي يتطلب مزيداً من التحليل، فالخرمة تقع في الشمال الشرقي من الحجاز على حدود نجد، وكانت تضم آنذاك ثلاثة آلاف شخص غالبيتهم من قبيلة سبيع التي كانت منتشرة على امتداد منطقة الرعي بوديان رنيه وتربة؛ كما كان من بين السكان أفراد ينتمون للجماعتين الرئيسيتين من عتيبة والروقة والرقبة التي كانت مناطق رعيهم تمتد حتى شمال المدينة، وكانت قبيلة البقوم تسكن حول تربة واعتمدت على ما تأخذه من القوافل من غنائم، كما كانت قبيلة الشلاوة الصغيرة منتشرة في جميع أنحاء المنطقة وتوضح التقارير الخاصة بالمنطقة أنها كانت قبيلة بدوية تقليدية نموذجية، وكان جزء منها من سكان الحضر ويدير المركز التجاري المحلي في حين كان الجزء الأكبر متمسكاً بعادات البدو الرحل وبالرعي وأعمال السلب.

ويبين التاريخ السياسي المحلي نفس النمط، فذكر الكابتن جولدي – موظف سياسي محلي – في تقرير بعث به في سبتمبر عام ١٩١٨ أن ثلاثة أرباع قبائل سبيع والبقوم والشلاوة كانوا من الوهابيين.

كما كانت عتيبه قبيلة كبيرة تعيش في نجد والحجاز وكان زعماؤها، إبان السنوات التي سبقت الأحداث التي هي موضوع البحث، يميلون إلى المذهب الوهابي؛ كما أشار جولدي إلى أن هذه القبائل كانت معروفة برغبتها في الاستقلال وكراهيتها لأي حكم متشدد ومستمر عليها؛ وقد جذبها إلى المذهب الوهابي نجاح سعود الأكبر في بداية القرن التاسع عشر، بيد أنهم تحولوا بولائهم إلى الرشيديين في وقت لاحق؛ وعند انهيار تلك الأسرة في أواخر القرن فرض العثمانيون أشراف مكه على المنطقة.

وظلت هذه القبائل محتفظة باستقلالها إبان الحرب؛ وعندما تداول الزعماء حول من يمتلك الخرمة اكتشفوا أن شعب الخرمة ظل لفترة ممتدة لا يدفع الجزية لأي حاكم، وزعم ابن سعود أن استثناءهم كان مبدءاً وهابياً طبقه سعود الأكبر، وظل قائماً منذ ذلك الحين. ودفع الهاشميون بأن ابن سعود لم يتنازل عن الجزية على الخرمة إلا في عام

١٩١٠ ، بل إنه وافق على أن يعفى إبن سعود أو ابن الرشيد قبائل عتيبه والبقوم وسبيع من دفع الجزية، وحاول حسين أن يبرهن على أن ابن سعود بهذا قد تخلى عن سيادته فى المنطقة. إلا أنه لم يستطع تقديم صورة من الاتفاقية، وبذلك تأيد الرأى القائل أن هذه القبائل لم تكن خاضعة لأحد، وكان الشريف يعين حاكم الخرمة (كما هو الحال مع خالد وخليفته غالب) وتدفع له الخزانة العثمانية راتبه؛ ويرى فيلبى أن خالد كان يحصل بدوره على معونة من نجد؛ وفى الفترة من ١٩١٣ حتى ١٩١٦ حاول ابن سعود وعبد الله، دون نجاح، فرض الجزية على القبائل، وأشار جولدى إلى أنه حتى فى عام ١٩١٨ رفضت سبيع أن تدفع الجزية لابن سعود بالرغم من أنها وهابية.

لم تكن هذه القبائل تابعة لابن سعود ولا تنتمى للأخوان؛ ولابد أنه كان لانتسابها لابن سعود سبب مغاير، أى أنها فضلت حكم ابن سعود على حكم حسين. لأنه كان أقل قسوة وأبعد عنها موقعاً، فقد ذكر جولدى أنه «من الممكن أن تكون (قبائل الخرمة) قد تأثرت بأسرة ابن سعود بحكم أنها بعيدة عنها، وربما لكونها أقل تدخلاً فى شئونها من تلك القوى فى مكة التى لا تبعد عنها بأكثر من مائة ميل، وأكد جولدى أن حكم مكة وحكم العثمانيين كان اسمياً، وأراد السكان الحيلولة دون حدوث أى تغيير قد ينطوى على استعبادهم.

كان للمذهب الوهابى ، ولا شك، بعض التأثير على قرارهم، إذ من المؤكد أن ابن سعود بعث بمقطوعين أو دعاة إلى العديد من القبائل العربية وقد تسنى لهؤلاء، كما سبق الذكر، أن يهدوا الكثيرين من شمر، وكان تأثيرهم، ولا غرو، ملموساً في الحجاز، وقد اشتكى عبد الله في يوليو من عام ١٩١٩ من هذا الأمر مر الشكوى. لقد حققت الدعوة الوهابية نجاحاً بصفة خاصة وسط قبيلة عتيبه بعد أن أصبح خالد وغيره من زعماء هذه القبيلة من الموالين المتعصبين. وفى يوليو ١٩١٧ اكتشف لورانس أن جماعة صغيرة من الدعاة ينشرون المذهب الوهابى وسط قبائل أخرى فى الخرمة. وفى إحدى الحالات قام الدعاة المتحمسون من سبيع بمحاربة أفراد آخرين من قبيلتهم وإخضاعهم. ويبين هذا الموقف أن عملية النهضة الوهابية قد تطورت بين القبائل التى كانت وهابية لعدة قرون

وتلك التي لم تكن وهابية، الأمر الذى ترك تأثيره على الخرمة والقبائل المحيطة بها التى أصبح أفرادها من المؤمنين المتحمسين الذى التزموا بصورة نشطة وتوسعية للوهابية، لقد عزز هذا التطور بشدة من سمعة ابن سعود فى حيْن بات حسين يعتبر على نحو متزايد، كافراً، وهى الوصمة التى كان الوهابيون بوجه عام يصمون بها أعداءهم من غير الوهابيين؛ وحقيقة أن حسين لم يستطع فتح «المدينة» حتى استسلمت فى يناير من عام ١٩١٩ وجعلت القبائل الحجازية ذاتها تنظر إليه بازدراء.

هكذا نشأت علاقة معقدة بين سكان الخرمة ومشيخة نجد على أساس الروابط الوهابية والمصالح السياسية المتبادلة بدون أية قيود إدارية، وتكشف دراسة أحداث «الخرمة» و«تربة» نوع الارتباطِ بابن سعود، لقد حرض خالد على الثورة ضد حسين دون تدخل من ابن سعود ، وبالرغم من أن خالد كتب لابن سعود يطلب المساعدة وزار الرياض فى نوفمبر عام ١٩١٧ ، الا أنه لم يحصل على مثل هذه المساعدة بسرعة، وبصرف النظر عن الرسائل التى بعث بها ابن سعود إلى حسين فى شهرى يونيو وأغسطس من عام ١٩١٨ فإن ابن سعود لم يقدم مساعدة مادية إلى خالد إلا فى شهر اكتوبر من هذا العام، فقد مارس «الإخوان» ضغطاً على ابن سعود لمساعدة خالد، إلا أن ابن سعود حول انتباههم إلى حايل، وحتى ذلك الوقت لم يكن هناك أى تعاون حقيقى بين الخرمة والاخوان النجديين، وكانت الغطغط التى تقع على مسافة ٢٥ ميلاً إلى شمال غرب الرياض هى أقرب مهجر للخرمه ويسكنها رجال من عتيبة وتخضع لحكم سلطان بن حميد بن بيجاد وتشكل أساساً قوياً لمحور يربط الخرمة بقبائل نجد؛ على أية حال لقد تورط ابن حميد من الغطغط فى صيف عام ١٩١٧ وعتيبه التابعة للخرمه فى النزاع الدموى الذى يدل على أنه كان لا يزال هناك انقسام بين الإخوان وشعب الخرمة.

وفى يوليو من عام ١٩١٨ عندما تلقى خالد رد ابن سعود المراوغ وغير المشجع لطلبه بدأ فى التحالف مع «سبيع» التى فرض عليها الجزية دون إذن من ابن سعود، وهنا تصرف خالد كحاكم ذات سيادة لمشيخة صغيرة شبه مستقلة، لكن ابن سعود فى الرياض وضع حداً لهذا النزاع الدموى، وذلك عندما زار فى أوائل سبتمبر أربعة شيوخ من «عتيبة»

بايعوه وقدموا له الجزية؛ وهكذا أعادت عتيبة توحيد صفوفها بإشراف ابن سعود، ويبدو أن هذه الوساطة القبلية التقليدية هي التي شجعت ابن سعود على إرسال ٤٥٠ مقاتلاً إلى الخرمة في نوفمبر من عام ١٩١٨.

لم يصاحب ما أعقب ذلك من أحداث أي تدخل حاسم أو علني من جانب ابن سعود، وتشير التقارير التي وردت في أواخر عام ١٩١٨ وربيع عام ١٩١٩ إلى أن خالد قد حظي بمزيد من التأييد من قبيلة الدواسر وكذا من الروقة بأسرها التابعة لعتيبة بما في ذلك عناصر في نجد تخضع لزعامة ابن حميد وابن روبعيان، وفي مارس ١٩١٩ بعث ابن سعود بأسلحة وذخيرة إلى خالد، ومع ذلك أشار تقرير في نوفمبر ١٩١٨ إلى أن خالد (وليس ابن سعود) بدأ بتشكيل تحالف كانت نواته «سبيع» و«البقوم»، وبعد سقوط المدينة عندما عقد حسين إجتماعاً لأنصاره المخلصين في «العشيرة» لمحاربة خالد وبدأ بحملة لكسب التأييد بين أشراف الحجاز وقبائل عديدة سعى خالد إلى تعزيز مشيخته.

وفي ديسمبر ١٩١٨ ويناير ١٩١٩ شن شاكر بن زيد، القائد العسكري التابع لحسين، هجومين على نطاق محدود ضد الخرمة أمكن صدهما بسهولة، وكان حسين يهدف إلى حشد التأييد القبلي ثم يشرك جيش عبد الله في القتال عند عودته بعد تسليم المدينة، وعندما كان عبد الله في طريقه لمقابلة حسين في «العشيرة» (التاريخ الدقيق غير معروف) كتب إليه ابن سعود في محاولة منه لمنع وقوع الاشتباك، وكان رد عبد الله المبدئي هو أنه لا يوجد مبرر للقتال، ويبدو أن عبد الله حاول إقناع حسين بعدم الدخول في أي صراع جديد، لكنه لم يفلح، إذ كان حسين قد عقد العزم على الحرب، فأعلن عبد الله الحرب، ومن المؤكد أن ابن سعود علم بالموقف من عبد الله نفسه الذي كتب إليه يقول أنه في طريقة «لمعاقبة المتمردين» وفي ٢١ مايو ١٩١٩ فتح عبد الله تربة على بعد ٧٥ ميلاً من الخرمة في وادي سبيع، فما كان من ابن سعود إلا أن أرسل قوة قوامها ١٥٠٠ مقاتل من الإخوان من قبيلة الغطغط وقحطان بقيادة حمود بن عمر، وانضم إليهم خالد بقوة قوامها أربعة آلاف رجل؛ كما استعد ابن سعود بقوة طوارئ على بعد ٨٠ ميلاً من الخرمة؛ وليس واضحاً ما إذا كان من المفروض أن ينضم إلى القوات الأخرى ويقود هجوماً مضاداً،

بيد أن الأدلة تشير إلى أن قوات خالد المهاجمة لم تنتظر ابن سعود، إذ في عشية ٢٥ - ٢٦ مارس من عام ١٩١٩ شنت هجوماً ليلياً وقتلت ١٣٥٠ رجلاً من قوات عبد الله والحقت به هزيمة ساحقة.

هكذا لم يشترك ابن سعود إشتراكاً كاملاً إلا عندما تناهى إلى سمعه أن عبد الله الذى يقود أقوى قوات جيش الحجاز يزحف على الخرمة؛ وبعد أن علم باجتماع «العشيرة» أدرك ابن سعود أن هدف حسين النهائى هو «قطع رأس ابن سعود»، وشكا حاكم نجد بعد المعركة من أن هذه هى الألفاظ التى استخدمها حسين فى «تربه» بعد «أن دخل عبد الله المدينة».

وعلينا أن نبحث فى الإطار الأوسع لشئون نجد تأثير النهضة الوهابية وجاذبية انتصارات ابن سعود على القبائل المحيطة كما هو واضح فى حالة الخرمة، ويجدر أن نعيد إلى الأذهان من جديد ما كتبه «حافظ وهبة» عن الأحداث التى وقعت فى عام ١٩١٦.

كان عام ١٩١٦ من أسوأ الأعوام فى تاريخ نجد، ففى ذلك العام نشب ما هو أشبه بالحرب الأهلية بين الإخوان من ناحية وسكان الحضر والحكومةمن الناحية الأخرى؛ وقد تعامل معها عبد العزيز بتجنيد جيش من العلماء الضالعين فى المحاورات الدينية لإرسالهم إلى الهجر المختلفة لإصلاح ما أفسدة معلمون سابقون ولم يتسن له القضاء على التعصب قضاء تاماً وان كان قد حقق قدراً كبيراً من النجاح.

ان هذا النص يكشف عن حقيقتين: أولهما أن ابن سعود حاول نشر الحركة الوهابية فى وسط الجزيرة العربية والمناطق المجاورة لها وثانيهما أن هذه الحركة كانت الأداة الرئيسية التي استخدمها ابن سعود للتصدى لقوة جيرانه (بالأخص قوة حسين)؛ وبعبارة أخرى: فإنه على الرغم من سيادة المبادئ الوهابية فى المنطقة أعاد ابن سعود تنظيم حركته على نحو يجعلها مركز جذب حوله لتصبح المشيخة السعودية قوة مسيطرة. لقد كانت هذه استراتيجية بناء قوة للفتح تقوم على ضمان الولاء القبلى، وخلق قوة توازن مع قوة حسين المالية والمزايا التجارية لابن الرشيد، كما يبدو واضحاً أن النهضة الإصلاحية الوهابية قد

ولدت ديناميكياتها الخاصة وتجاوزت سيطرة ابن سعود عليها؛ وذكر ديكسون أنها كانت «نهضة حقيقية وهى محاولة من جانب جماهير وسط الجزيرة العربية لتحسين أنفسهم دينياً وفكرياً». وتأكيد «وهبة» للطبيعة المتعصبة للحركة، كما ظهرت فى الإخوان، يتناقض مع التصرفات التى تصور الإخوان على أنهم مستقرون ومسالمون ومخلصون.

لكن تقييم «وهبه» تدعمه المؤشرات التى تبرهن على أن «إخوان» الهجر لم يشكلوا جماعة منفصلة مستقرة وموالية تماماً لابن سعود، وان كانت عملية النهضة الإصلاحية أكثر من ذلك تعقيداً فقد كانت الدعوة إحدى الحملات التى حاول ابن سعود أن يقودها بنفسه، وكما أوضح ديكسون فإن ابن سعود كان يخبر الزعيم القبلى أنه يجهل طرق الله، ثم يأتى بعده المتطوع مصحوباً بمن اعتنقوا المذهب فى وقت سابق وأصبحوا من الإخوان الراسخين، ويتبع ذلك إرغام أفراد القبيلة على بيع ماشيتهم وجمالهم وغيرها وإخضاعهم لعملية «التحضر» فى الهجر ... كان هذا هو الأسلوب المتبع، لقد استمرت العملية لفترة طويلة من الزمن، وكانت تظهر فى وقت واحد بصور متعدده فى أماكن مختلفة وتعذر على ابن سعود السيطرة عليها كما اعترف بنفسه.

وعندما انطلقت الدعوة ربما مرت العملية بنكسات أو أنها ظهرت بدرجات متفاوتة من النهضة، ولما كانت هذه الفترة موضوع البحث هى فترة الدعوة المتنامية فمن غير المحتمل أن تكون الهجر هى الناتج الأوحد والأوضح لاعتناق المذهب الوهابى، ومن المرجح أن تكون صور عديدة لهذا التحول قد تطورت ولم تكن جميعها قد أخضعت لنمط سلوكى معين وللاستقرار، ولأن نوع العقيدة التى أخذت تنتشر كانت شعبية بات من اليسير التكيف معها، فكان المطلوب بوجه عام من «الأخ» أن يرتدى عمامة وينبذ الشرك ويمتنع عن التدخين وعن أداء الصلاة أمام أضرحة الأولياء، وأن يصلى خمس مرات يوميا ولم يكن من الصعب على البدو غير الوهابيين أن يعودوا أنفسهم على هذه الأمور بدون فهم كامل للعقيدة الوهابية أو اللجوء إلى حياة الاستقرار؛ والواقع أنه كان من الصعب التمييز بين الأخ المتحمس والمؤمن البدوى السطحى.

وفى أبريل من عام ١٩١٨ عندما التقى فيلبى مرة أخرى بابن سعود فهم منه ومن تركى أن هناك صوراً عديدة للمؤمنين: المؤمنون الذين استقروا استقراراً كاملاً وأصبحوا من الحضر (١٥,٠٠٠ حسب فيلبى) والمؤمنون الذين ظلوا «بدواً جزئياً» وأولئك الذين لم يستقروا إطلاقاً. فكانت قبائل «عتيبة» و«حرب» و«مطير» حضراً فى جزء منها وبدواً فى الجزء الآخر رغم كونهم جميعاً من المؤمنين؛ وخلص فيلبى إلى نتيجة «إن الجماعة بوجه عام ، كانت منقسمة إلى إخوان وبدو»، فمثلاً فى قبيلة «سبيع» كانت هناك مستوطنة تضم ٥٠٠ رجل فى ضبج بالخارجه فى حين ظل معظم أفراد القبيلة يعيشون فى الخرمة كوهابيين. وخلال الفترة التى هى موضوع البحث لم تكن هناك جماعة منعزلة من المؤمنين تعيش فى الهجر، وهو مكان المؤمنين الموالين لابن سعود؛ بل كان هناك وهابيون بمستويات عديدة من الإيمان من بينهم الوهابيون التقليديون الذين ظلوا متمسكين بعقيدتهم منذ القرن الثامن عشر وكذلك أعضاء حركة النهضة الإصلاحية الذين تغلغلوا فى صفوفهم وفى قبائل البدو الأخرى، وهذا واضح فى كل من الهجر أو فى الصور المتعددة لحياة البدو؛ لقد امتدت الدعوة فى حقيقة الأمر، إلى الحجاز ثم إلى الكويت وعسير فى وقت لاحق، وهى بعيدة عن الهجر - التجربة الأصلية - وعن سيطرة ابن سعود ولا تحمل بالضرورة أيه تشابه للصورة الأصلية.

هكذا كانت النهضة الإصلاحية الوهابية الوسيلة الرئيسية لتدعيم حركة الفتوحات السعودية كما كانت تمثل اندماج القيم الدينية مع القيم القبلية القائمة: فمن ناحية انتشرت النهضة بسرعة وجذبت إلى جانب ابن سعود جماعات قبلية عديدة من جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية ممن غرس فيهم حماس دينى جديد. ولم يحدث التكيف مع القيم الجديدة تغييرات فى العادات والممارسات القبلية التى ظلت نموذجاً للثقافة السياسية القبلية: فقد سادت عادات البدو الرحل واستمرت عمليات الإغارة وكانت الطاعة لسلطة ابن سعود المركزية محدودة.

على هذا الأساس لا يمكن تطبيق لفظ «إخوان» على سكان الهجر وحدهم، فقد كانت هذه الحركة معقدة، كما كان هناك تشويش بالغ حول اسمها. ففى الحجاز كان

يطلق على حركة النهضة الاصلاحية «المتدينة» بيد أن البريطانيين أشاروا إليها بالمذهب الوهابي المتطرف. وفي أوائل عام ١٩١٩ ذكر فيلبي تفسيراً أكثر تحديداً مركزاً على أكثر عناصر النهضة حماساً: إن كلمة «إخوان» تستخدم للدلالة على البدوى الذى دخل الدائرة الداخلية للمذهب الوهابى، أما البقية فهم حنابله (أتباع مذهب ابن حنبل السائد فى نجد والذى منه نشأ المذهب الوهابى؛ ويضم مذهب ابن حنبل المؤمنين الذين لا يقرون حرفيا الممارسات الجديدة لحركة النهضة) وألمح فيلبى إلى أن الدوائر الداخلية للحركة كانت سرية أو أنها مقصورة على جماعة معينة على أسوأ الفروض، وأوضح ديكسون النقطة عينها بجلاء؛ لكن «حبيب» يؤكد، استناداً إلى مصادره الخاصة، بأنه لم يكن هناك أى شئ سرى بالنسبة للحركة، كما يحتمل، فيما يبدو أن الأحداث التى جرت فى العشرينيات من القرن العشرين، ولا سيما ثورة ١٩١٩ - ١٩٣٠ ضد ابن سعود، جعلت اسم «إخوان» مرادفاً لحركة النهضة بأسرها ولقوات ابن سعود؛ بيد أن لفظ «إخوان» الذى يستخدم هنا لا ينطبق إلا على الجماعات القبلية التى اعتبرت نفسها «إخوان» وشكلت لب حركة النهضة الإصلاحية.

وارتبطت مسألة الإخوان باستراتيجية أخرى فى إنشاء قوة الفتح. ألا وهى الجزية، ففى هذه المرحلة فرض ابن سعود «الزكاة» التقليدية وخمس الغنائم، وكرمز للخضوع والتبعية كانت الجزية المناسبة جوهرية لدعم التحالف القبلى، إذ كانت تنطوى على اعتراف قبلى بالحاكم من خلال حقه فى فرض الجزية على فائض القبائل من التجارة والزراعة أو جزية الحماية فى مقابل الدفاع عنهم. وكان ابن السعود، فى تلك الفترة، يجمع الزكاة بحذر وبدون مغالاة على أساس أنها الرباط التقليدى بالقبائل، فكانت المبالغ التى يفرضها ضئيلة ولم تتجاوز أبداً ما أمر به القرآن؛ بل أعفى منها قبائل بعينها كلية وقصرها على قبائل أخرى، وبصفة خاصة على المشروعات الاقتصادية المربحة وجعلها تدفع نقداً أو عيناً، أضف إلى هذا أن ابن سعود كان يرعى واجب الحاكم التقليدى تجاه قبائله كما وفر لها الحماية، وفى فبراير من عام ١٩٢٠ علق ديكسون على ذلك بقوله أن سياسات الجزية التى اتبعها ابن سعود كانت تنطوى على «عطف أبوى وحكمة» لقد اعترضت قبيلة «سبيع» على الجزية التى فرضها عليها ابن سعود، ومع ذلك كان أسلوبه

يفضل كثيراً عن أنواع الجزية الباهظة التى كان حسين يفرضها.

كذلك ساعد تصرف ابن سعود تجاه القبائل فى تدعيم أساسات حركة الفتح فكان ابن سعود يعتبر رجلاً «ذا شخصية قوية تركت تأثيرها حتى على البدو الخارجين على القانون» بعكس ما كانت تشعر به القبائل تجاه حسين من خوف وازدراء. وكان لأساليب الزواج السعودية تأثيرها فى هذا الصدد، فقد استغل ابن سعود وأشقاؤه وغيرهم من أعضاء الأسرة الحاكمة المبدأ الاسلامى الذى يسمح بأربع زوجات والسهولة النسبية فى الطلاق وتصاهروا مع كثير من الأسرة الحضرية والبدوية البارزة التى ارتبطت عن طريق المصاهرة بالدولة السعودية. كذلك كانت السرعة التى يبت فيها ابن سعود فى الشكاوى والفرص التى أتاحها للقبائل للاشتراك فى الغارات المسموح بها أسباباً أخرى دعمت سلطته، كما كان ابن سعود متشدداً فى منع الحروب الداخلية بين قبائله؛ وقد اشار عبد الله بحسد إلى هذه الحقيقة فى حديث صحفى حين اعترف بأن مثل هذه الاستراتيجية قد تحقق الهدوء فى الدولة السعودية وتوجه القبائل إلى توحيد صفوفها ضد الأهداف الخارجية.

وعند دراسة التشكيل الفعلى لجيش ابن سعود يتضح أن سكان الهجر لم يكونوا، ولا شك، العنصر الوحيد؛ وأوضح «الزريكلى» أن كل قبيلة كانت تحارب حسب طبيعتها فكان المجندون يأتون من الرياض والمناطق المحيطة بها ومن المدن الأخرى ومن سكان الهجر والبدو وكان تشكيل الوحدات المتعددة (فرقة وبيرق) يتم أثناء التجنيد على أساس القبيلة أو القرية الأصلية. ونقل «حبيب» عن أشخاص قولهم أن «الإخوان كانوا جماعة من المحاربين مخلخلة التنظيم ... تخضع لتوجيه زعمائها»، ويبدو أن التقاليد والنظم القبلية كانت سائدة، ولم يغير سكان الهجر من تلك التقاليد والنظم بل كانوا يشكلون جزءاً من هذا النمط.

وكانت قوات ابن سعود تتكون من تشكيلات قبلية كبيرة تقوم على نظام ونسب قبليين، وليس على عناصر حديثة الاستقرار، وكثيرا ما خاضت القبائل حرباً لأسباب قبلية محلية (كما تبين حالة مطير وتحالف الخرمة) ولم يبدأ ابن سعود فى التدخل الا فى مرحلة متأخرة؛ ومن خلال سياسة الجزية المعقولة التى انتهجها والانتشار السريع لحركة النهضة الوهابية والعرض الناجح لصورته الشخصية، كسب ابن سعود ولاء القبائل المتحاربة وتعاونهم

كما أنه أضحى البطل الحقيقى لكل ساحة وجبهة مشارك فيها. وبالرغم من أن وسائل الاندماج هذه جعلت حركة الفتح السعودية اكثر فاعلية وأشد جاذبية من الأجهزة المقاتلة الأخرى فى شبه الجزيرة العربية. إلا أنها لم تغير من النظام القبلى للدولة السعودية ومن الطبيعة غير المحددة المعالم لروابطها الداخلية.

الكراسى الموسيقية : ابن سعود والحكام المنافسون

عند تحليل عملية التوسع السعودى ينبغى الإشارة إلى ظاهرتين: الأولى اهتمام ابن سعود بانتهاج سياسة دبلوماسية فى الحجاز والثانية منافسته مع حسين فى ساحات أخرى.

ففى عامى ١٩١٩ و ١٩٢٠ ارتبطت عملية التغيير السياسى فى نجد بمنطقتين أخريين من مناطق الصراع وهما الكويت وعسير، تنطوى كلتاهما على مقومات النزاع القبلى المحلى المختلط بسمات تتميز بها السياسات السعودية. ألا وهى المصالح المشتركة مع القبائل المحلية التى تعززها الدعوة وانتشار المذهب الوهابى وتنامى المشاركة السعودية العسكرية والاقتصادية والسياسية. ولما كانت الكويت وعسير تمثلان امتداداً جيوبولتيكياً للساحات الرشيدية والحجازية فقد شكلاً توسعاً فى نطاق المنافسة السعودية - الهاشمية.

كانت المواجهة بين مطير والعجمان لا تزال مستمرة فى منطقة الحدود مع الكويت إلا أنها كانت، فى هذه المرحلة، تحمل نغمة الدعوة المتطرفة بما فى ذلك تحمس الإخوان للشهادة باعتبارها السبيل إلى الجنة. أما الصراع لتأكيد وحدانية طبيعة الله ضد خطية الشرك فقد أصبح دافعاً متجدداً تدفعه إلى الأمام ضروب النجاح؛ وتصور أتباع المذهب الجديد أنفسهم دعاة الإسلام الحقيقيين الذين بعثوا، شأنهم شأن النبى محمد، لفرض العقيدة الصحيحة على الضالين، وحقيقة أنه كان ينظر إلى هذه «الشعوب» على أنها شعوب مسلمة غير شرعية جعلت «الإخوان» أشد غيرة وحماساً.

وفى نوفمبر من عام ١٩١٩ قتل فيصل الدويش، زعيم مطير، الذى أصبح الزعيم الروحى للنهضة الاصلاحية ولإخوان الهجر بصفة خاصة، أربعة وثلاثين فرداً من قبيلة العجمان كانوا قد أغاروا، فى وقت سابق على مطير، وأصبحت قبائل العجمان وأسلم شمر

والظفير (في منطقة المنتفق) أشد خوفاً وبالتالي أكثر ميلاً إلى النهضة الإصلاحية التي أخذت تنتشر بسرعة في الكويت وزبير. وشهد النصف الأول من عام ١٩٢٠ مزيداً من الانتشار إلى البحرين وساحل الهدنة، وفي أوائل شهر مايو عام ١٩١٩ ذكر المندوب البريطاني في الكويت في تقرير له أن «التجنيد للعضوية قد تجاوز الآن، فيما يبدو، مرحلة مجرد الاعتناق، ويبدو أن الترويع أصبح الحالة السائدة». وكتب أ. ت. ويلسون في ٧ نوفمبر من عام ١٩١٩ يقول: «إن الأمل في الجنة — ولم يكن في يد الإخوان ورقة غيرها— لابد أن أقنع قبائل البدو تبوك واحدة من المعاناة التي في ظلها يزاولون حياتهم الراهنة».

كان للربط بين الخوف والوعد بالجنة تأثيره على العجمان، وفي نوفمبر ١٩١٩ بدأ ابن سعود معها المفاوضات ووعد «بالعفو الكامل» عما ارتكبوه ضده في وقت سابق واشترط أن يستقروا في نجد، ووافق العديد من زعماء العجمان، بما في ذلك ديدان بن هيثلين على الاقتراح. وفي فبراير عام ١٩٢٠ ذكر ابن سعود أن «العجمان شرعوا في بناء مستوطنات في نجد» كما أشار جيرترود بيل إلى أن ابن سعود سوّى، على هذا الأساس، خلافاته مع العجمان»؛ وتكمن أهمية هذا التطور في تحييد هذه القبيلة كعنصر مناهض للسعوديين وفي اعتناقها للمذهب الوهابي؛ مما مهد الطريق لإحكام السيطرة بالقرب من الحدود الكويتية؛ وكان سالم، زعيم الكويت، قد قرر لحماية بلاده من انتشار النهضة الإصلاحية الوهابية بعد معركة تربة أن يبني قلعة عند ضوباط بلبول في شمال غرب جبيل، الأمر الذي أدى إلى نزاع إقليمي مع ابن سعود تطور إلى صدام؛ ففي إبريل من عام ١٩٢٠ أمر ابن سعود زعيم مطير، ابن شقير، أن يقيم مهجراً في جارية العليا مقابل ضوباط بلبول، وفي منتصف شهر مايو حشد سالم ضد مطير أربعمائة رجل بقيادة «دعيج بن الصباح» الذي هاجم ونهب وقتل بعض الإخوان من مطير، مما حمل ابن شقير إلى طلب المساعدة من الدويش في الأرطاوية فاستجاب «الدويش» على الفور وهزم قوة «دعيج» هزيمة منكرة.

وتمثل تلك الأحداث الميل السعودى المتنامي إلى توسيع نطاق اهتمامات الدولة عن

طريق ربطها بالممارسات القبلية وبقوات الدعوة، كما تبين جهود ابن سعود الرامية إلى تحسين اقتصاد الدولة. حيث إنه سعى إلى بناء طريق تجارى جديد عبر موانى الجبيل وحفوف والقطيف فى الإحساء حتى يقلل من الاعتماد السعودى على ميناء الكويت؛ وذلك عندما سمح لمطير بإقامة مهجر فى منطقة تؤدى إلى جبل حفوف على الخليج، وبالأخص حيث يقطن الدوشان (أعضاء عشيرة الدويش) بيد أن سالم كان بدوره يطمع فى أن يحد من نفوذ ابن سعود، فجاء رد فعله متمثلاً فى بناء قلعة ومهاجمة الإخوان ومنع وصول المؤن إلى الجارية؛ تلك الأعمال التى دفعت إلى الحرب.

وفى نفس الوقت تحول نشاط ابن سعود إلى صراع تشعب فى المنطقة الواقعة إلى الشمال من عسير، ففى يونيو ١٩١٥ ثار سيد محمد الإدريسى، ومقره مدينة سبيه، ضد العثمانيين بعد أن وقع معاهدة مع البريطانيين فى إبريل من نفس العام وإستطاع أن يطرد العثمانيين من معظم عسير، وبالتالى حافظ على الحكم التقليدى شبه المستقل لعشيرة العائد فى مدينة أبها التى كانت تعتبر نقطة إلتقاء للطرق فى عسير وبها قلعة حصينة، ومن الأمور ذات المغزى أنه كان من تقاليد أسرة العائد التعاون السياسى مع حسين، إذ فى عام ١٩١٠ ساعدهم حسين فى صد حملة وجهها الإدريسى ضد أبها فى محاولة منه للاستيلاء عليها، وكانت علاقة الإدريسى بحسين علاقة عداء إذ كان الزعيم الهاشمى يعتبره أقل شأناً منه إذ جاء أجداده من شمال أفريقيا، بل إن حسين ساعد العثمانيين فى إخماد ثورة قام بها الإدريسى فى عام ١٩١١، تلك الحقيقة التى ولدت الشكوك فى نفس الإدريسى تجاه «الثورة العربية».

لقد أرغمت الأحداث التى تلت ذلك الإدريسى على الابتعاد عن حسين ومحاولة الاتحاد مع ابن سعود؛ ففى عام ١٩١٦ عندما كان الإدريسى على وشك أن يستولى على ميناء القنفذه، وهو ميناء هام على البحر الأحمر، من العثمانيين بعد حصار دام طويلاً، حشد حسين جيشا لنفس الغرض، وبالرغم من محاولات البريطانيين لإثنائه عن ذلك أصر حسين على فتح القنفذه، وخشية أن يشتبك مع قوات «الثورة العربية» سمح الإدريسى لقوات حسين بدخول المدينة فى ٢٣ أغسطس عام ١٩١٦، وإن كان العثمانيون قد أعادوا

احتلالها فى ٢٧ سبتمبر، تلك الأحداث التى عززت عدم ثقة الإدريسى فى حسين.

وفى عام ١٩١٩ تزامنت خلافات الإدريسى مع حسين مع صراعات أخرى بينه وبين عشائر قبيلة صغيرة فى المنطقة، وتعاون منافسوه المحليون مع حسين، فما كان منه فى نهاية الأمر إلا أن تحول إلى ابن سعود طلباً للمساعدة، وحاول الإدريسى فى ضوء موقفه المالى المتأزم أن يمارس حكماً اكثر مباشرة على أبها كما سعى الحاكم المحلى، حسن العائد، إلى تقويض محاولته، وكان عبد الرحمن، ابن عم العائد، معروفاً بتعاونه مع حسين منذ عام ١٩١٠، وليس واضحاً ما الذى يهدف إليه العائد، لكن الإدريسى أنذره فى عام ١٩١٩ بأن يوقف فوراً «التصرف والتحرك المشبوهين لابن عمه» ورداً على ذلك زار عبد الرحمن مكة بتشجيع من حسين، وفى أواخر اكتوبر عاد ومعه عبد الله بن حمزه، أحد مبعوثى حسين، وقبل أن يدخلا أبها بأيام قليلة دمرت قنبلة منزل الشريف حمود الحمزى، ممثل الإدريسى فى أبها، وقد نُسِبَ هذا العمل على نطاق واسع إلى غدر العائد، وترتب عليه أن اجتمعت فى «أبها» بعد أيام معدودة قبائل من جميع أنحاء المنطقة، وانتقدت الغالبية الساحقة أعمال العائد، وأضطر مبعوث حسين إلى الهرب لينجو بحياته.

وأكد الكابتين فضل الدين، ضابط الاتصال البريطانى مع الإدريسى، فى أوآخر عام ١٩١٩ أن فشل العائد فى مقاومة الإدريسى أعادت للأخير سلطته على عسير بأسرها، وهى حقيقة اعترف بها حسن العائد، وشرعت قبائل متعددة، من بينها قبيلتا غامد وظهران الهامتان، فى طلب حماية الإدريسى؛ بيد أن هذا الخلاف مع الإدريسى اتضح فى نواحٍ أخرى، فقبائل مثل قحطان وغامد وظهران سادها فى القرن الثامن عشر الوهابيون شأنها شأن عتيبه، وعلى الرغم من أنهم أساساً من أتباع المذهب الشافعى بعثوا بوفد إلى ابن سعود طلباً للمساعدة؛ فاستجاب لطلبهم وأرسل ستة متطوعين بارزين لتبدأ فى عسير عملية الدعوة، كما بعث ابن سعود فى مستهل عام ١٩٢٠ بخطاب تحذير إلى حسن العائد، فرد حسن بأن عليه ألا يتدخل فى شئون عسير الداخلية، وربما حدث هذا قبل شهر مايو من عام ١٩٢٠ وحمل ابن سعود إلى الانتقام بارسال قوة يقودها قريب له يدعى ابن مساعد.

هكذا أقحمت المناورات القبلية والمنافسة بين الحكام المحليين وليس التوسع المتعمد،

ابن سعود فى السياسات المحلية لعسير والكويت، وهما امتداد لساحتى حايل والحجاز اللتين تورط فيهما ابن سعود.

ويجدر التعمق فى بحث التطورات فى حايل لكى نثبت الأهمية الكاملة لأحداث الكويت وعسير. لقد بلغ عدم الاستقرار فى قبيلة الرشيديين ذروة جديدة إذ فى أواخر عام ١٩١٩ تحول الصراع على كسب النفوذ فى حايل لصالح حسين. إذ قتل سعود بن عبد العزيز الرشيدى فى حايل، وكان القاتل عبد الله بن طلال من عشيرة آل عبيد الطموحة التى كانت تتصارع من أجل السلطة فى حايل، وقد اكتشف أمره عبد الحاكم المقتول وقتله فى نفس المكان.

ويبدو أن ابن سعود لم تكن له صلة بالقاتل، وكان لايزال أنصاره من العديد من العلماء والشخصيات البارزة ممن كانوا يعتمدون عليه فى استعادة السلام وفتح طرق التجارة والذين اعتنقوا تدريجياً المذهب الوهابى؛ وقدر كوكس فى مايو ١٩٢٠ أن معظم قبيلة شمر وثلثى شعب حايل من مؤيدى ابن سعود، وأما حاكم حايل الجديد، عبد الله بن متعب — صبى فى الثالثة عشرة من عمره — فكان فى قبضة الوجهاء الرشيديين فى العاصمة، ومن ثم ليس بمستغرب أن يمضى ابن سعود فى طريقه قدماً.

وفى شهر إبريل سأل الحاكم الجديد ابن سعود عما إذا كان يرغب فى إقامة علاقات ودية مع حايل، ولكى يستفيد ابن سعود من الموقف استفادة كاملة أجاب بأنه مستعد لذلك بشرط موافقة «وجهاء حايل وشيوخ شمر»، وفى أواخر إبريل وصل إلى الرياض وفد من وجهاء حايل لوضع اتفاقية مع ابن سعود؛ تلك الاتفاقية التى أبرمت فى أوائل مايو من عام ١٩٢٠ تكشف نصوصها عن رغبة ابن سعود فى السيطرة على الدولة الرشيدية. لقد أقر بند أن إستمرار الحكم الرشيدى فى حايل، والتمتع بالحكم الذاتى الكامل، فى حين نصت البنود الأخرى على أنه لا يسمح للرشيديين بإقامة علاقات خارجية أو إبرام معاهدات كما أنهم غير مسئولين عن أمن قبيلتهم، إذ أحيلت هاتان المسألتان إلى الرياض، ويتضح من ذلك أن ابن سعود كان يهدف إلى وضع حد لعدم استقرار حايل بوضعها تحت حمايته، ومن ثم حقق انتصاراً حاسماً على حسين.

ولاح كما لو أن ابن سعود قد أفلح فى القيام بانقلاب ناجح ضد الحاكم الجديد، لكن عندما عاد الوفد إلى حايل برزت مجموعة جديدة بزعامة «عقب» بن عجيل من جماعة عبده التابعة لشمر والتى تقطن عادة فى العراق تعارض حكم ابن سعود، كما كان «عقب» مستشاراً لابن الرشيد المغتال الذى بناء على مشورته جرى تطوير سياسة المناورة الدبلوماسية بين حسين وابن سعود التى سبق ذكرها.

وكان «عقب» قد أشار بتلك الاستراتيجية كحيل تجاه حايل. إذ كان يعنى أساساً بمنع ابن سعود من تحييدها؛ وأوضح ديكسون أن «عقب» أيد عبد الله بن متعب، الحاكم الجديد، إلى حد لم يرض ابن سعود؛ كما أنه حصل على تأييد وجهاء حايل بالقدر الذى يمكنه من إلغاء الاتفاقية التى أبرمتها المجموعة الموالية لسعود، وبعث ابن سعود برسول الى «بريدة» تسانده قوة قوامها عشرة آلاف مقاتل، ودخل «عقب» فى خلاف سافر مع ابن سعود إذ قتل القاضى وخمسة من الوجهاء الذين أبرموا الاتفاقية فى الرياض بحضور رسول ابن سعود، ويحتمل أن هذا حدث فى أوائل شهر مايو من عام ١٩٢٠.

كانت استراتيجية ابن سعود تقف، فيما يبدو، عند مفترق الطرق فى شمال الجزيرة العربية بأسرها، وليس فى حايل وحدها، ففى مايو ١٩٢٠ حشد جيشاً قوامه ثلاثة آلاف مقاتل من العريد وبدو قحطان بقيادة عبد العزيز بن مساعد بن جلاوى ضد أبها، وفى نفس الوقت اشتبكت مطير مع سالم، شيخ الكويت، بتشجيع ومساندة من ابن سعود الذى شن هو نفسه عدة هجمات جديدة على حايل دون أن يوضح سبب القيام بهذه الحملة الشاملة. لكن هناك عدة أسباب لهذا التغيير فى استراتيجية ابن سعود، من بينها تحقيق المكاسب قبل التسوية التى هى من وضع بريطانيا والتى حاولت كل من القاهرة ولندن تحقيقها فى المنطقة خلال عامى ١٩١٩ و ١٩٢٠. لقد كان البريطانيون يعتقدون، فى ضوء الورطة التى أعقبت واقعة تربة، بأن أرخص وسيلة وأكثرها فعالية لحماية المصالح البريطانية ولإرضاء الأصدقاء من الحكام المحليين هى وضع حد للصراع المحلى الرئيسى فى المنطقة؛ وكان ابن سعود يريد الاستيلاء على أبها لما تتمتع به من مزايا عسكرية حيث إنها تساعده على الوصول إلى ميناء القنفذه وتجارة البحر الأحمر وتمكنه من التحكم فى المركز التجارى

للمدينة وتتيح له فرصة محاصرة الحجاز من الجنوب.

ليس ثمة دليل على أنه فى هذه المرحلة كان ابن سعود يفكر فى المصالحة مع حسين والمعروف أن أسبابا كثيرة جعلته يذعن لطلب بريطانيا الدخول فى تسوية مع حسين، وقد أثيرت تلك الأسباب فى نوفمبر عام ١٩١٩ عندما زارت لندن بعثة نجد المكونة من فيصل إبن إبن سعود وكبير مستشاريه، أحمد بن ثنيان، لإجراء مفاوضات مع كيرزون. وكان ابن سعود يتوق، بصفة خاصة، إلى الحصول على تأكيدات رسمية باستقلال، وبحرية مرور حجاج نجد الى الحجاز إلى جانب الحصول على معونة أكبر مضمونة وإيفاد فيلبى كممثل فى بلاطه.

لقد أقحمت الصراعات المحلية ابن سعود فى القتال، ففى الكويت لم يستطع تجاهل الأهمية الاستراتيجية «للجاريه» والتزامه للإخوان. حتى وإن كان الدويش تصرف ضد قوات سالم دون إذنه، ومن ثم كتب إلى شيخ الكويت مبرراً ما قام به الدويش، وبالتالى متقلداً المسئولية فى المنطقة.

وجاء تورط ابن سعود فى «أبها» بنفس الصورة فلم تواجه حملة ابن مساعد أية مقاومة خطيرة. إذ هزم قوة أسرة العائد بالقرب من قرية «حجلة» ودخل «أبها» فى أواخر مايو. فما لبث ابن مساعد أن شن حملة شاملة للدعوة، وأرسل حسن وعبد الرحمن بن العائد إلى الرياض وسمح لهما بالعودة بعد عدة أشهر، وأمكن التوصل إلى تفاهم جديد بين محمد الإدريسى والزعيم الوهابى الفاتح؛ وكان ابن سعود هو الذى وجه ابن مساعد ليوسع نطاق فتوحاته ناحية الجنوب حيث هزم عبد الله بن ظفر، زعيم قبيلة بنى شهر؛ كما أمر ابن سعود بإزالة النقوش من أضرحة الأولياء وفقاً للمبادئ الوهابية؛ وهكذا استقر حكم ابن سعود فى «أبها» ورحل ابن مساعد وعين شخصٌ يدعى فهد العقيلى أميراً محليا.

وفى أعقاب فشل انقلاب حايل شن ابن سعود ثلاث حملات أخرى ضد الدولة الرشيدية، ويعتبر ديكسون الوحيد الذى ذكر تلك المغامرات دون أن يحدد تواريخاً، ولعلها وقعت فى أوائل صيف عام ١٩٢٠ وقبل يوم الثانى عشر من أغسطس عندما كتب

ديكسون تقريره: لقد قاد الحملة الأولى سعود بن ابن سعود بالقرب من «الباقه» على مسافة ثلاثين ميلاً شمال شرقى حايل وأخذ غنائم من الغنم والجمال؛ ووقع الهجوم الثانى بقيادة الدويش وابن ربعيان (من عتيبه) على مُقربة من حايل، وبسبب مشاكل التموين والخوف من قطعه تراجعت القوة حاملة معها بعض الغنائم، إلا أنها تعرضت للهجوم من جانب عدد كبير من رجال شمر الموالين للرشيديين بالقرب من « قصاييه» حيث تعرضوا لهزيمة منكرة وفقدوا ٥٠٠ رجل وكافة الغنائم التى حملوها.

كان النظام الأساسى لكل صراع تورط فيه ابن سعود عبارة عن نزاع محلى بين جماعات قبلية؛ ومن الواضح أن هذا النمط سار على نفس النمط السابق الذى تطور فى جميع أنحاء الحجاز وحايل منذ عام ١٩١٧ وإن لم يكن نفس الشئ، وأصبح ابن سعود أشد تصميماً على التوسع، ففى هذه المرة، بعكس الفترة السابقة انشغل فى ثلاث ساحات للنزاع فى آن واحد، وجاء أول مؤشر على التغير فى الديناميكيات فى غضون صيف عام ١٩٢٠ ؛ إذ فى أغسطس ذكر صديق حسن، مساعد ديكسون الهندى، فى تقرير له أن الرياض تلقت مذكرة سرية من أحد «علماء» الكويت أفادت حاكم نجد بأن سالم طلب مساعدة ابن الرشيد وأن عقب بن عجيل بعث إليه بقوة، كما أشارت الرسالة إلى أن كلا من سالم وابن الرشيد بعثا برسائل إلى حسين عن طريق الهند طلبا للتحالف والمساعدة، ولم تمض أسابيع قليلة حتى كتب ابن سعود إلى ديكسون يبلغه أن سالم حاول تحريض شمر وغيرها من قبائل الإحساء ضد نجد.

هكذا تصور ابن سعود أنه حصل على معلومات خطيرة، وعلى أساس تقارير ديكسون وغيره يمكن القول بأن التعاون المناهض لابن سعود أخذ ينتشر، ففى مارس من عام ١٩٢٠ كتب حسين للشيخ عيسى، حاكم البحرين، فى محاولة لتشكيل تحالف ضد ابن سعود، وكان حسين يهدف إلى استغلال الاحتكاك القائم بين نجد والبحرين حول الجمارك وحماية رعايا نجد فى البحرين، بيد أنه لم يتلق رداً مرضيا فى هذه المرحلة، وان كان سالم قد رد على مبادرة حسين فى وقت لاحق، ففى يوليو من عام ١٩٢٠ بعث سالم برسالة إلى حايل لتهنئة ابن الرشيد بانتصار شمر على عتيبة. وذكر ديكسون أن سالم

اتصل فى وقت سابق بحمود بن حويط من الظفير والشيخ إبراهيم من زوبير وسيد طالب من البصره وخزعيل من المحمرة، ومن ثم أقام تحالفاً ضمنياً ضد السعوديين. وقد أدت الرسالة التى بعث بها سالم إلى ابن الرشيد والتى سبق ذكرها إلى انضمام الأخير إلى المجموعة. وذكر ديكسون أن «اتفاقية دفاعية وهجومية» قد أبرمت بين سالم وعقب؛ كماالإنضمت إلى المجموعة جماعة عنيزه من مدائن صالح.

أما أهم مغامرة قام بها سالم وابن الرشيد فمها الالتماسان اللذان تقدما بهما لحسين للانضمام إليهما ومساعدتهما. ويذكر ديكسون «أن الهدف العام للتحالف هو وضع حد لقوة ابن سعود المتزايده، وكان الهدف المباشر منعه من الذهاب إلى مكة» ، لذلك اتصل حسين، كما سنبين فيما بعد، بالإدريسى والإمام يحيى فى اليمن وأعضاء عشيرة العائد؛ لقد كانت محاولة حسين الرامية إلى إقامة تحالف مناهض للسعوديين هى آخر محاولة للسيادة فى شبه الجزيرة العربية دفع إليها الخوف من مغامرات ابن سعود العسكرية والضغط البريطانى للتفاوض مع ابن سعود.

كما يجب تفسير التحالف على أنه محاولة من جانب العديد من الحكام للحفاظ على استقلالهم فى وجه قوة ابن سعود المتنامية. لقد كانت المقاومة الغريزية التقليدية لأى حاكم قوى مسيطر كافية لأن توحد الحكام الآخرين ضد ابن سعود؛ وكتب ديكسون يقول:

> **«مهما يكن الأمر فإن المؤشر العام لأبناء الجزيرة العربية اليوم يدل على أن مجموعتين تتشكلان تدريجياً هما: المجموعة الشمالية وتضم حرب وهتيم ومدائن صالح وشمر والظفير وزوبير والكويت وتتركز حول ابن الرشيد، الخصم القديم لأبناء سعود؛ والمجموعة الجنوبية وتضم نجد بما فى ذلك حسن والإدريسى وعمان. ويؤيد الملك حسين، بطبيعة الحال، المجموعةالشمالية»**

ويجب ألا نغالى فى التقسيمات الجغرافية والتماسك بين كل مجموعة — كما أشار ديكسون — ومع ذلك فإن جوهر نظريته، فيما يبدو، صحيح، فعن طريق القتال فى أماكن

عديدة فى وقت واحد أحال ابن سعود أعالى الجزيرة العربية إلى مسرح واحد لا يأمن فيه أى حاكم من قوات ابن سعود ودعوة الإخوان، وفى مثل هذه الظروف كان موقف حايل هاماً حيث أن إمكاناتها السياسية والاقتصادية يمكن أن تدعم أى تحالف، وهكذا فإن مركزية حايل الجيوبوليتيكية وموقف زعمائها المناهض للسعوديين جعل من الممكن للحكام من مختلف أجزاء الجزيرة العربية أن يوحدوا صفوفهم ضد ابن سعود.

وذكر ديكسون أن ابن سعود استطاع فى شهر أغسطس أن يستولى على رسائل كويتيه وهى فى طريقها إلى حسين، ومن ثم انكشف المخطط برمته، واستبد القلق بابن سعود حول وضعه فى شبه الجزيرة العربية، ويقول ديكسون «إن ابن سعود يشعر بالقلق إزاء الحاضر والمستقبل وهو لا يثق فى أحد ممن يحيطون به». كانت هذه أوقات التغير فى الشرق الأوسط، وتصور ابن سعود أن فى مصر أخذت تبرز قوات مناهضة للبريطانيين كما طفق الهاشميون يحققون المكاسب فى سوريا والعراق، واستاء ابن سعود من حقيقة أنه خلال هذه الفترة لم يبعث إليه بأى مندوب بريطانى فضلاً عن بحث تخفيض ما يقدم له من معونة، كما أعرب عن قلقه من احتمال أن يترك كوكس منصبه كمندوب سام فى العراق وهو الذى يعتبره الصديق والنصير الذى أيده على طول الخط.

ومن الجوهرى فى هذه المرحلة أن نتوسع فى موضوع العلاقات السعودية — الهاشمية؛ ففى سبتمبر من عام ١٩٢٠ وبعد تأجيلات متعددة التقى وفد نجد الذى جاء إلى مكة لأداء فريضة الحج بأفراد من أسرة الشريف من بينهم حسين، وليس بمستغرب أن هذه اللقاءات لم تسفر عن نوع التسوية التى كان يريدها البريطانيون فى ضوء محاولة حسين التآمر ضد ابن سعود، وعلى أساس طبيعة تفكير الأخير. لقد اتفق الطرفان فى ٣ سبتمبر على التحكم فى التحركات عبر حدودهما لمنع الغارات والانتهاكات من جانب على الآخر، كما اتفقا على إقامة علاقات ودية بينهما، غير أن أوجه القصور فى الاتفاقية كانت واضحة: فقد ظلت جميع مطالب حسين دون تغيير، كما دفع بأن وقف المعارك لا يتم إلا بعد عودة وفد نجد إلى الرياض، ومن الناحية الأخرى لم تتطلب الاتفاقية من ابن سعود التخلى عن سيطرته على الخرمة وتربة، فضلاً عن أنه لم يصدق على الاتفاقية بالرغم

من أن وفده كان طرفاً فيها. لقد كان ابن سعود أبعد ما يكون عن الدخول فى أية تسوية أساسية مع حسين وهو يشعر بعدم الأمان حول وضعه فى المستقبل فى شبه الجزيرة العربية وينتابه قلق خاص من جراء اشتراك حسين فى التحالف المعادى للسعوديين، وكان أكثر اهتماماً بتقوية مركزه من خلال المعارك.

كانت المبادرة البريطانية من أجل التوصل إلى تسوية تتسم بالمشاعر المعادية المتزايدة ضد حسين التى كانت، بالتأكيد، لصالح ابن سعود؛ وفى ضوء ضعف حسين العسكرى ومطالبته المتكررة بالمساعدة البريطانية ومحاولاته المتصلة للسيطرة على الشرق الأوسط وإحجامه عن توقيع معاهدة ما بعد الحرب مع البريطانيين معترفاً بالسيادة البريطانية فى فلسطين والعراق - فى ضوء هذا كله وصفه كيرزون فى يوليو ١٩١٩ «بالمزعج المدلل الدائم الشكوى»، وبدأ غيره من المسئولين البريطانيين فى أن يكون لهم مثل هذا الرأى.

كان إلغاء المكتب العربى فى القاهرة من بين التجديدات التى أدخلها البريطانيون بعد الحرب، وأصبحت جدة تبعث بتقاريرها إلى لندن مباشرة، وبات مؤكداً بشكل رسمى أن «المساعدة التى ظل مكتب القاهرة يقدمها إلى الملك حسين حتى الآن ستتوقف» ومعنى هذا القرار إلغاء ترتيبات وقت الحرب التى لم يعد لها مبرر وليس بالضرورة تجاهل حسين، لكن من المؤكد أن البريطانيين كانوا أقل التزاماً بطموحات حسين مما كانوا فى عامى ١٩١٧ و١٩١٨، وبالتالى فقد حسين أهم مؤسسة بريطانية مؤيدة له وألفى نفسه فى نفس مستوى ابن سعود. ومن ناحية أخرى كانت موافقة حاكم نجد على مبادرة الصلح البريطانية وسيلة لتحسين علاقاته مع البريطانيين، فضلاً عن أنها أتاحت لابن سعود فرصة لاستغلال إنهيار حسين ليقيم، قبل أية تسوية، حدوداً إقليمية لا يعترض عليها البريطانيون فى ظل الظروف القائمة؛ وبرهنت استراتيجية ابن سعود على نجاحها حتى شهر مايو عام ١٩٢٠. وأشار كيرزون إلى أن «ابن سعود وافق دائماً على هذا الحل (تسوية بين نجد والحجاز) لكن الملك حسين اعترض».

كان من بين أهداف ابن سعود الرئيسية ضمان حياد بريطانيا أو حتى تأييدها الضمنى لمزيد من القتال، لم يرد ابن سعود أن يفسد علاقاته مع بريطانيا بالإفراط فى النقد

وإن استخدم النقد الهين لزيادة ضغطه على البريطانيين من أجل زيادة استجابتهم لاحتياجاته، ففى غضون صيف عام ١٩٢٠ اتهم البريطانيين بحرمانه من أن «أجنى ثمار نصرى» وراح يصف حسين « بالشحاذ الفقير .. المجرد من سجايا العقل أو القلب ... المسكين ... الفقير .. الدرويش» الذى رفعه البريطانيون إلى «الملك المالك»، واشتكى ابن سعود من أن البريطانيين لم يدركوا أنه إذا كان هناك من هو أهل لأن يلقب «بالملك» فهو ابن سعود.

وبعد مفاوضات دامت عدة أشهر اتفق ابن سعود وسالم فى سبتمبر عام ١٩٢٠ على إحالة نزاعهما حول «جاريه» إلى التحكيم البريطانى، لكن فى أوائل سبتمبر كانت الإنشاءات المستمرة فى «جاريه» بموافقة ابن سعود وربما بالتشجيع الذى تلقاه سالم من التحالف قد دفعت الأخير إلى التقدم صوب الجهره التى تقع على مسافة ٢٠ ميلاً إلى الشمال من الكويت على رأس قوة كبيرة يساندها دارى بن طواله وقوة من شمر، تلك الحملة التى كان قوامها ثلاثة آلاف رجل. فما أن واجه ابن سعود أول نتيجة للتحالف حتى حشد قوة من إخوان مطير بقيادة الدويش، وفى ٩ سبتمبر وصل الدويش إلى «صبيحة»، جنوب الجهره؛ ولم تمض أيام معدوده حتى صرح ابن سعود قائلاً «إنى أعرف كيف أعاقبه (أى سالم) حتى يتوب».

وفى الاجتماع الذى عقده ابن سعود مع كوكس أبلغه عن التحالف ضده، وحاول كوكس فى طريق عودته إلى بغداد، أن يقنع سالم بحل هذا التشكيل العسكرى فلم يفلح، وفى العاشر من اكتوبر، عندما وصل كوكس إلى بغداد، شن الدويش هجومه، إلا أنه لم يحرز نجاحاً عسكرياً حاسماً وان كان الدويش قد دمر أحد أجنحة جيش دارى واستولى على القرية فى نهاية المطاف، إلا أن سالم استطاع أن يصمد بنجاح فى حصن الجهره، وبلغت خسائر «مطير» ٨٠٠ قتيل فى حين أن خسائر خصومهم لم تزد عن المائتين وطالب الدويش بالتطهير الدينى للكويت فى حين طلب سالم مساعدة بريطانيا، وفى أعقاب الطلعات الاستكشافية البريطانية والتهديد بقصف معسكر الإخوان اضطر الدويش إلى فك الاشتباك والتقهقر فى يوم الحادى عشر من اكتوبر.

كان هذا انتصاراً استراتيجيا وسياسياً لابن سعود إذ هزم مغامرة عسكرية مشتركة ضده وخيب آمال التحالف العسكرى المناهض للسعوديين وأضعف شمر الموالية للرشيديين، وفوق هذا كله أحبط مخططات سالم. وبعد موت سالم فى فبراير من عام ١٩٢١ أحيلت مشكلة الكويت إلى التحكيم.

على الرغم من التحالف المعادى الموجه ضده لم يسارع ابن سعود بشن مزيد من الهجوم على أعدائه أو القيام بأية محاولات للتوسع، وكما ذكر حبيب فانه «بعد أن سويت مسألة الكويت وجه ابن سعود جيوشه إلى حايل عاصمة الرشيديين، وفضل أن ينتظر أملاً فى أن يتمكن من تجهيز جيش جيد التنظيم».

وذكر ابن سعود فى نوفمبر عام ١٩٢٠ أن «عبد الله خرق الاتفاقية المبرمة بين نجد والحجاز بحشده للقوات فى المدينة وفى مدائن صالح والزحف إلى حايل». وعلى الرغم من أن هذه الحركة لم تسفر عن أى عمل عسكرى فورى. الا أنها مثلت الخيانة الهاشمية للسعوديين، كما أن التعاون الحجازى – الرشيدى كشف، فى رأى السعوديين، عن استراتيجية أوسع نطاقاً ترمى إلى محاولة تطويق نجد وإضعافها؛ وأحس ابن سعود بقلق بالغ من جراء تنصيب ابنى حسين، عبد الله وفيصل، حاكمين لشرق الأردن والعراق حسبما قرر مؤتمر الشرق الأوسط البريطانى فى ربيع عام ١٩٢١، فقد تصور أن إحاطة بلاده بدول هاشمية هى «سياسة تطويق» ضد الدولة السعودية، هذا فضلاً عن أن ابن سعود أشار إلى حقيقة أن فيصل، الذى توج فى يوليو من عام ١٩٢١، يحاول التودد إلى شمر ويغريها على التسلل إلى العراق. ومن ثم كان ابن سعود يخشى من أن تعود حايل بمساعدة العراق الهاشمية لتصبح خطراً يتهدد نجد.

كذلك كانت مبادرات حسين المناهضة للسعوديين واضحة فى «أبها» وتردد عن وجود خلافات خطيرة بين ممثل ابن سعود وحسن بن عائد إذ اتخذ الأول إجراءات إدارية قاسية وفرض الزكاة، وهو إجراء أثار العديد من القبائل المتحالفة مع حسن؛ وفى محاولة لاستعادة مكانته تطلع حسن إلى فرصة للتآمر ضد العقيلى، ممثل ابن سعود، لكن كانت هناك أسباب أقوى لاستياء حسن حيث إن قبيلة بنى شهر التى تأتمر بأوامر حسين هى أشد

القبائل «عداء» للوجود السعودى فى «أبها». والواقع أن حسين قدم المال والذخيرة إلى بنى شهر التى انضمت إلى حسن فى ثورة ضد العقيلى؛ وفى يناير من عام ١٩٢١ أغاروا على القوافل الوهابية لكن العقيلى أنزل بهم الهزيمة واستدعى زعماءهم إلى «أبها»؛ وخلال أواخر فصل الربيع وفى فصل الصيف من عام ١٩٢١ حشد حسن قوة قوامها خمسة آلاف مقاتل بقيادة أفراد من عشيرة العائد واجتاح الجماعات القبلية القحطانية التى كانت تدين بالولاء لابن سعود وفرض عليها الجزية وأسر زعماءها إلى جانب العقيلى.

وبدأ الحاكم الحجازى بمغامرة أبعد مدى إذ تشير التقارير إلى أن حسين بعث فى مايو مبعوثاً، هو سيد محمد العطاس، إلى الإمام يحيى والإدريسى يقترح إقامة علاقات ود وتعاون معهما، وأبدى الإمام تحمساً فى حين كان الإدريسى مراوغاً؛ وفى يوليو من عام ١٩٢١ أجرى مبعوث آخر لحسين – سيد محمد علوى الثقاف – مفاوضات مع الإدريسى وسلمه ست رسائل، وفى سبتمبر زار مكة سيد أحمد السنوسى، أحد إقرباء عشيرة الإدريسى من ليبيا، لاستطلاع نوايا حسين لينقلها إلى الإدريسى فى عسير. فى ذلك الوقت أشار الحاكم الحجازى بوضوح إلى أنه يسعى إلى إقامة تحالف ثلاثى يتكون منه ومن يحيى والادريسى، وكشف عن نواياه تجاه ابن سعود بقوله: «إنه العدو المشترك لنا جميعاً .. فلا يسعنا القيام بواجبات ديننا ما لم نبذل جهداً موحداً لإحباط مخططاته والقضاء على هذا البلاء الذى يهدد البشرية»؛ بل إن الإدريسى، فيما يبدو، قد تحول تدريجياً إلى حسين وعندما ثار حسن وضع نفسه بذكاء تحت إمرة الإدريسى، وكان واضحاً فى تلك المرحلة أن الإدريسى كان موالياً لسعود وأبدى استعداداً لمساعدة العقيلى؛ لكن فضل الدين نصحه بأن يظل على الحياد، فالواقع أن الطرفين طلبا مساعدة الإدريسى، مما أتاح أمامه فرصاً جديدة.

وأشار الإدريسى فى إبريل ١٩٢١ ويناير ١٩٢٢ إلى أنه على الرغم من تعاونه مع ابن سعود فإنه يشعر بالقلق إزاء توسع النفوذ الوهابى فى عسير والانقسامات الداخلية التى أخذت تنتشر منذ عام ١٩٢٠ بين القبائل العسيرية، كما أنه كان لا يزال فى منازعات مع الإمام ويعانى من مشكلات اقتصادية، وأتاحت الخطة التى طرحها حسين على الإدريسى بذكاء إمكانية الحد من الصراع القبلى مما يمكنه، على الأقل، من استعادة سيطرته الاسمية

على أبها ويخفف من حدة نزاعه مع يحيى. هكذا حاول حسين تنفيذ استراتيجية إقناع جميع الحكام الإقليميين بتشكيل تحالف شامل معاد للسعوديين.

وواجه ابن سعود في ربيع عام ١٩٢١ تحالفاً معادياً للسعوديين واسع النطاق، فما كان منه إلا أن حشد ثلاث قوات ضد ابن الرشيد، ففي حين أرسل أخاه محمدا إلى حايل وجه ابنيه، سعود وفيصل [أكبر ابناء ابن سعود الأحياء اللذين كانا لا يزالان في سن المراهقة، وكان رؤساء القبائل الذين كانوا تحت القيادة الاسمية لابني سعود هم القادة الفعليون لتلك القوات] ضد قبيلة شمر، وهكذا نفذ ابن سعود بنجاح استراتيجية السيطرة على وسط حايل وعلى جماعات شمر المحيطة؛ فهزم محمد قوة رشيدية رئيسية بالقرب من حايل كما استطاع فيصل أن يهزم جبل شمر ثم يظفر بتأييدهم، وعاد ابن الرشيد إلى حايل؛ وفي أغسطس حاولت قوة يقودها عقب أن تثأر في بريده؛ فما كان من قوة سعود إلا أن هزمت هذا الطابور وقضت تماماً على قوة عقب بن عجيل، وتمت تعبئة الدويش وتمكن السعوديون من الوصول إلى ا لمدنية.

كان من الواضح أن ابن سعود سيحاول - في ضوء تحصينات حايل - فرض حصار كبير لتسهيل عملية الاستيلاء عليها، ففي شهر يونيو «بعث عبد الله بن الرشيد بوفد إلى ابن سعود يعرض عليه قبول شروطه لتحقيق السلام كما حددها في أبريل عام ١٩٢٠، لكن ابن سعود رفض العرض بحجة أن «معاملة العبيد والنساء في حايل لا تطاق» وطالب بخضوع الأسرة الرشيدية مبيناً أنه ينوى فرض حكم مباشر على المشيخة، كما أنه هدد بالزحف على حايل في غضون ثلاثة أشهر ما لم يستجب لمطالبه، إلا أن هذا الإنذار لم يؤخذ مأخذ الجد، وفي أغسطس ١٩٢١ حاول دارى وجماعة شمر الهجوم على القوات السعودية بالقرب من حايل لكنهم منوا بالهزيمة؛ وكانت الظروف السياسية لحايل قد تمخضت عن حاكم جديد أثار مشاكل جديدة لابن سعود: إذ أعتقل محمد بن طلال، شقيق عبد الله (الذى اغتال سعود بن الرشيد في مارس عام ١٩٢٠) لعدة أشهر ثم أطلق سراحه في أوائل صيف ١٩٢١. وحاول أن يستعيد الجوف من نورى شعلان (الذى استغل ضعف حايل وسيطر عليها) وأصبح الحاكم الجديد في حايل.

وسرعان ما بدأ ابن طلال نشاطه وراح ينشر قوة كبيرة عند قرى جثاميا وسينيا بالقرب من حايل، وتحرك الدويش ضده لكن لم يستطع هزيمته، وفى يوم الثامن من سبتمبر شن ابن طلال غارة ليلية على معسكر الدويش فى الوقت الذى وصل فيه ابن سعود إلى جبهة القتال، لكنه لم يهاجم على الفور بل انتظر عدة أيام ليوحد صفوف جيشه وقوامه عشرة آلاف رجل مسلح؛ فى هذه الأثناء تقهقر ابن طلال إلى حايل حيث بدأ ابن سعود فى فرض الحصار عليها؛ وفى ٢١ نوفمبر ١٩٢١ استسلمت حايل لابن سعود بعد قتال تحت الحصار دام ٥٥ يوماً ووقع ابن طلال فى الأسر وسقط جبل شمر فى أيدى السعوديين.

لقد أسفر سقوط حايل عن نتائج هامة، فلم يبرهن ابن سعود على القدرة القتالية لقواته فحسب، لكنه أيضاً حقق سيادة استراتيجية على وسط وشمال شبه الجزيرة العربية بأسرها في ضوء موقع حايل الجيوبوليتيكى. وكانت الجوف مصدراً لحاجتهم من التمر، وهى احدى المناطق التى سيطر عليها بسرعة، والتى كانت تشكل ساحة للقتال لا للرشيديين فحسب، بل أيضا لقبيلة «الرولة» التى كانت تقطن فى شرق الأردن وسوريا والتى أغريت على ان تستغل أفول نجم الحكم الرشيدى لتستولى عليها، ولم يكن ابن سعود حتى عام ١٩٢٢ قد أعرب عن رغبته فى الاستيلاء على تلك المنطقة، بل أصبح متورطاً فى سياسات الجوف، من خلال تعامله مع حايل وبسبب التورطات السياسية التى تطورت إلى اعتبارات إستراتيجية، وفى أواخر عام ١٩٢١ باتت المنطقة تشكل بالنسبة لابن سعود منطقة عازلة تفصل بين بلاده وبين شرق الأردن، ومن ثم أصبحت السياسات فى الجوف تمثل أهمية بالغة بالنسبة له، وخلقت السنوات الثلاث الأخيرة لحكم الرشيديين الذى تميز بالضعف المتزايد لهذه الأسرة فراغاً فى السلطة فى الجوف، ولم تكن للرولة – المنازع الرئيسى على السلطة المحلية – القوة الكافية لاحتواء القوى والمصالح العديدة المحيطة بها وكان عليها أن تخضع لقوة الرشيديين.

وفى أعقاب النجاح القصير الأجل الذى حققه محمد بن طلال ضد زعيم الرولة، نورى شعلان، سقطت حايل واستطاع نورى شعلان أن يستولى من جديد على المنطقة. إلا

أن الموقع الاستراتيجى للرولة ظل لعدة سنوات يجذب انتباه الفرنسيين فى سوريا وكذا انتباه البريطانيين بعد إنشاء إمارة شرق الأردن فى عام ١٩٢١، ومضى نورى، وقد تقدمت به الأيام، ليعيش فى عزلة جزئية فى دمشق تاركاً تصريف شئون البلاد لحفيده، سلطان؛ لكن فى أغسطس عام ١٩٢٢ خضع نورى للضغوط البريطانية ووافق على ضم المنطقة إلى إمارة شرق الأردن، ودفع «س. ف. بالمر»، القنصل البريطانى فى دمشق، بأن نورى كان لا يزال غير متأكد ممن ستكون له اليد العليا فى المنطقة ومن ثم راح يتذبذب بين فرنسا وبريطانيا.

وأكد «بالمر» أن ابن سعود يتآمر بدوره فى الجوف، وكانت الدعوة الوهابية قد انتشرت بين سكان الرولة فى صيف عام ١٩٢٢؛ وكتب فيلبى، فى فبراير من عام ١٩٢٢، يقول أن «كل شئ يبدو وكأنه حركة كبرى إلى الأمام لصالح ابن سعود»، وأشار الى أن التمرد الذى أوحى به الوهابيون قد وقع فى قرية الجوف الرئيسية «السكاكه». وفى مايو عام ١٩٢٢ أبرم ابن سعود معاهدة «المحمرة» التى حققت بعض التقدم فى تسوية مشكلات نجد الحدودية مع العراق، غير أن محاولات المسئولين البريطانيين المتزايده لإغراء شعلان على ضم الجوف إلى شرق الأردن أثارت مخاوف ابن سعود العميقة الجذور من عملية تطويق يقوم بها الهاشميون.

وفى شهر يوليو وقعت عدة أحداث أشارت الى مطمع ابن سعود المتزايد فى الاستيلاء على الجوف، وفى إحدى مذكراته أشار «بالمر» إلى أن ابن سعود قد أقام اتصالاً مع السلطات الفرنسية فى سوريا التى وعدته بمساعدة مالية للقيام بمغامرة مشتركة مع شعلان للاستيلاء على الجوف لكن ابن سعود آثر أن يعمل من خلال تحالفات مع جماعات أصغر وأكثر ولاءً.

وفى شهر يوليو من عام ١٩٢٢ أرسلت قوة وهابية كبيرة إلى الجوف لتساند زعيم التمرد فى الرولة، حمد بن موايشر، فى طريقها فتحت «خيبر» «وتيماء» ثم هزمت، بالاشتراك مع المتمردين، قوة كبيرة لشعلان فى قريات الملح، وأوضح ابن سعود فى سبتمبر عام ١٩٢٢ أن الجوف من حقه الشرعى باعتباره خليفة النظام الرشيدى وأن نورى شعلان كان يحكم المنطقة بتفويض منه وحيث إن شعلان فشل فى حكم الجوف كان لابد من

إعادة الاستيلاء عليها. لكن فى الأسابيع التالية سوّى ابن سعود الخلافات مع شـ
وظلت الجوف تخضع للحماية السعودية.

كذلك حشد ابن سعود في يوليو من عام ١٩٢٢ قوة قوامها أربعة آلاف ر
أساساً من إخوان الهجر ورجال قبيلة «عارد» بقيادة ابنه فيصل، ضد أبها، وفى طر
هزمت «بيشه» وعاقبت أفراداً من غامد وظهران ممن تخلوا عن المذهب الوهابى. لقد أ
تلك الإجراءات نجاحها وإن كان ابن سعود لم يصرح بها، إذ إنضم إلى فيصل فى ز
على أبها نحو أربعة آلاف فرد من تلك القبائل، وشعر المدافعون عن المدينة، وهم أسا
شهر قام حسين بتسليحهم، بضعف مركزهم ولاذوا بالفرار فى جميع الاتجاهات، و
حسن بن العائد إلى حرملة، وهو حصن جبلى، يقع على مسافة سفر يومين جنوب
ودخل فيصل أبها بسلام فى ٢١ اكتوبر عام ١٩٢٢، وبعد عدة أيام من المفاوض
(خلالها حاول حسن التآمر ضد الوهابيين) تم الاستيلاء على حرمله وتمكن حسن
الهرب — ومن الواضح أن محاولات حسين للتعاون مع الإدريسى والإمام يحيى لم
عن نتائج ملموسة إذ إن غطرسة زعيم الهاشميين نفرت منه، فى نهاية الأمر، حـ
المحتملين، وبالتالى لم يوجد تجمع استراتيجي لاحتواء زحف فيصل؛ هذا فضلاً ع
تدخل حسين المباشر الذى اتضح من إرساله ٥٥٠ جنديا لمساعدة شيخ محلى تمرد
فيصل فى شمال عسير، برهن على عدم فعاليته إذ تعرضت هذه القوة. لهزيمة منكرة
أيدى السعودية.

لقد تمكنت القوات السعودية فى الفترة ما بين ١٩١٩ و ١٩٢٣ من فتح •
جبل شمر والجوف وشمال عسير، ومن إضعاف حكام الكويت والحجاز بصورة حا
ويكشف الأسلوب الذى اتبعه ابن سعود فى فتوحاته وحملاته أنه لم تكن لديه خطة ر
للفتوحات المنظمة والتوسع، فكان يهاجم ساحات عديدة أصبح فيها النزاع القبلى ا
حاداً بين جماعات قبلية موالية وحكام معادين، فيجد نفسه مضطراً إلى أن يتحمل المـ
فى جبهات القتال عن طريق الدعوة وما يوفره من حماية لقبيلة موالية؛ فلا يلبث أن تـ
المصالح الاستراتيجية على اتباع أسلوب أشد عدائية. ولم يبدأ ابن سعود فى اتباع سـ

التوسع على نطاق واسع بهدف هزيمة منافسية إلا فى صيف عام ١٩٢١. لقد وحد الخوف من ابن سعود أعداءه وبالتالى قام تحالف ضده تغذيه، إلى حد كبير، المصالح والمبادرات الهاشمية؛ وكان هذا هو التحدى الذى جعل ابن سعود يعقد العزم على تدمير منافسيه جميعهم.

ومن العوامل الرئيسية التى أسهمت فى نجاح ابن سعود حقيقة أنه استطاع تحسين علاقاته مع البريطانيين إلى الحد الذى معه لم يعارضوا فتوحاته، ويمكن أن ينسب هذا جزئياً إلى تقديرهم بأن نجم حسين أخذ فى الأفول بفعل عناده بالنسبة للانتداب البريطانى ووضعه المالى المتأزم والمغالاة فى مطالبه المتعلقة بالسيادة ورفضه المبدئى لأى اقتراح سياسى يطرحه البريطانيون بما فى ذلك الصلح مع ابن سعود.

وأظهر ابن سعود صورة الزعيم القادر على كبح جماح قبائله المولعة بالقتال لتجنب الإضرار بالمصالح البريطانية وقيادتها للفتح حينما تتاح الفرصة، كما برهن على أنه مرن بالقدر الذى يمكنه من الاستجابة للمبادرات البريطانية المتعلقة بالتسويات المحلية، وأن يظل حليفاً لهم بالرغم من تأييد البريطانيين لحسين. وهكذا لم يحقق قدراً من التعاطف مع محاولاته التوسعية فحسب. بل استطاع أيضاً أن يبرز صورة الزعيم المفكر الذى استطاع التحكم فى مشاعره وأن يتصرف بأسلوب عملى. وذكر بلفور فى يونيو عام ١٩٢٢: «إن ابن سعود، بوجه عام، تصرف تصرفاً حسناً وأظهر ولاء لحكومة جلالته، هذا فضلاً عن أنه من بين جميع الحكام فى شبه الجزيرة العربية أظهر من البوادر ما يدل على حنكة سياسية».

لقد كان ابن سعود وأبناؤه وغيرهم من قادة قواته على دراية بالغة بالسياسات القبلية فى كل ساحة من ساحات المعارك، فكانوا يبذلون جهداً خارقاً لتجنيد القبائل أو لهزيمتهم إذا ما فشل التجنيد كما حدث فى الكويت والحايل والجوف وأبها، وفى بعض الأحيان كان انتشار النهضة الإصلاحية الوهابية والجزية التى تهدف إلى الخير العام وصورة ابن سعود الساحرة المؤثرة تفلح فى ضم القبائل إلى الدولة السعودية الآخذه فى التوسع؛ وفى القتال كانت القوة المهاجمة الرئيسية تتكون من طابور أو اكثر من نجد. وذكر المدنى،

الكاتب العربى، أن ابن سعود كان فى ١٩٢١ يحشد قواته فى خمس مناطق رئيسية:

(١) قوة شمال الشرق ويقودها من لينا وأم الردمه ابن جبريل وابن ثانيان وتغطى الحدود العراقية ومنطقة شمر.

(٢) قوة شمال الغرب ويقودها من الجوبه ابن داغمى وابن عقيل وتغطى شمالى الحجاز ونهر الأردن.

(٣) قوة ترابط فى الدخنة وتيماء ويقودها ابن ناحت وتغطى مكه والمدنية.

(٤) قوة متمركزة فى الخرمه ويقودها خالد بن لؤى وتحشد ضد الحجاز.

(٥) قوة الدويش وترابط فى الأرطاويه وكانت بمثابة قوة احتياطى؛ وعلى الرغم من أن «حبيب» شكك فى دقة وصف «المدنى» إلا أن الصورة التى رسمها لتوزيع قوات ابن سعود قد تكون صحيحة خلال فترة الفتوحات النشطة على الأقل. ومن المرجح أن ابن سعود استطاع تكوين جيش فائق التنظيم بما أنه كان يقاتل فى ساحات متعددة. وحقيقة أنه استطاع فى عام ١٩٢٠ أن يحرك «إخوان الغطغط» ضد ابن الرشيد، والدويش ضد الكويت وابن الرشيد، وابنه فيصل ضد ابن الرشيد وبعد ذلك ضد الأبها – هذا كله يبرهن على نواة لجيش منظم قد وضعت؛ فكان جيش ابن سعود يشمل قبائل محلية وربما مراكز قيادة منطقة، وفى نفس الوقت قوة دائمة شديدة الحماس وفائقة القدرة على الحركة هى الإخوان من الهجر وشعب العارد .. إن مشاركة تلك العناصر فى القوات المختلفة هى التى شكلت التفوق الحقيقى للسعوديين على خصومهم.

سياسة الإعانة المالية

كانت الإعانات الشهرية التى تدفع ذهباً أو نقداً آداة رئيسية لتنفيذ السياسات فى شبه الجزيرة العربية، فلم تكن الإعانات نظاماً شرعياً وعملياً لشراء ولاء الحكام المحليين

فحسب، بل كانت أيضاً وسيلة لتنفيذ السياسات المحلية، وهكذا يتسنى للحاكم المحلى أن يضمن أساساً اقتصادياً معيناً لبلاده وأن يحصل على ولاء القبائل وأن يطور قدرته القتالية، وكانت الإعانات المالية المصحوبة بشحنات من الأسلحة والذخيرة تمثل أحياناً بل وتعزز التسلسل فى العلاقات بين بريطانيا والحكام المحليين، وفيما بين الحكام المحليين والقبائل.

لقد خصص البريطانيون طيلة فترة الحرب إعانات لحكام مثل الإدريسى وفهد بج من عنيزة وحسين وابن سعود، وكانت إعانة حسين تمثل اكبر إعانة على وجه الإطلاق والأكثر بما لا يقاس مما يحصل عليه الآخرون حيث كان يحصل فى الفترة ما بين عامى ١٩١٦ و١٩١٧ على مائة وخمسة وعشرين الف جنيه شهريا بخلاف المساعدة العسكرية، فى حين كان ابن سعود يتلقى، ابتداء من شهر يناير عام ١٩١٧، خمسة آلاف جنيه شهرياً، وهو وضع يعكس بجلاء الأفضلية التى كان يوليها البريطانيون لحسين؛ ومع ذلك كانت المعونة التى تقدم لابن سعود هامة من الناحية السياسية والاقتصادية، ففى عام ١٩١٩ عندما راجعت مختلف الإدارات الحكومية البريطانية نفقاتها إبان الحرب، وراح كل منها يسترد من الأخرى مبالغ مالية، اكتشفت أن الإعانة التى قدمت لابن سعود والتى خصصت فى الأصل لمدة ستة أشهر ظلت مستمرة بدون توقف، وأنها لا تزال تدفع فى عام ١٩١٩، ويبدو أن التخصيص الأصلى كان يرسل إلى الهند قبل أن تبلغ التعليمات إلى مكتب الهند ولم تكن تتضمن تحديداً واضحاً للفترة الزمنية، وأوضح السكرتير المالى لمكتب الهند أن حكومة الهند «اعتبرت هذا تخويلاً لها بالاستمرار فى الدفع»، ومن ثم لم يتنبه إلى الدفعات، لكن لأن وزير الدولة لشئون الهند (أوستن شمبرلين عند التصديق على الإعانة والذى خلفه ادوين مونتاجو بعد ذلك) أعطى التفويض مقترناً بالمكاتب الأخرى. فليس من المتصور أن يستمر مثل هذا الخطأ فترة ممتدة كهذه، ويفسر شوكبرج هذا الأمر بقوله: «لابد أن كانت حقيقة استمرار المعونة معروفة جيداً للإدارات المختصة، ومن الواضح أنها اكتُشِفَتْ ولم يُعترَضَ عليها».

وحقيقة أنه لم يُعترَض عليها تثير التساؤل، وازداد الأمر تعقيداً خلال عام ١٩١٨ عندما دفعت لابن سعود مبالغ إضافية بقد طالبت وزارة االخارجية أثناء التحقيقات التى

أجريت فى عام ١٩١٩ باسترداد مبلغ ٩٥,٦٣٠ جنيهاً بعد أن أعيد فى وقت سابق مبلغ ٧,٥٠٠جنيه (وبذلك تكون جملة المبلغ المطلوب استرداده ١٠٣,١٣٠ جنيها) على حساب المخصصات التى منحت لابن سعود حتى مارس ١٩١٨، وخلال الأشهر التالية زعمت وزارة الخارجية أنها منحت ابن سعود ١٨,٣٤٣جنيها كما قدم له مكتب الهند ١٦,٨٧٥ جنيها للقيام بمهام خاصة فى شهرى يوليو وأغسطس من عام ١٩١٨. ومن الواضح أن تلك المبالغ كانت إضافة إلى المبلغ المخصص لتغطية الإعانات غير المصرح بها لابن سعود.

واعتقد المسئولون بوزارة الخارجية أن المبالغ الإضافية مرتبطة فقط «بالإعانات الصغيرة» التى فوضت اللجنة الممثلة للإدارات كوكس بتخصيصها لابن سعود (أو بمبادرة من كوكس) بهدف أن يظل متعاوناً بعد اتخاذ ا لقرار بعدم شن هجوم على حايل. وأشارت وزارة الخزانه، وقد وافقت على هذا الإيضاح، إلى أن وزارة الخارجية لم تكن تدرى أن ابن سعود كان يتلقى أيضاً معونة منتظمة؛ وأكد تفسير المسئولين بوزارة الخارجية أنه «من الواضح أن الهند وبغداد كانتا تعتبران الهبات الصغيرة إضافة للإعانة».

وهكذا يبدو أن ويلسون وكوكس والحكومة فى الهند كانوا على بينة من كلا النوعين من المعونة، وبالتالى من المنطق أن نستخلص أن ويلسون وكوكس كانا يعلمان أن الإعانة لم يعد مصرحاً بها، ومع ذلك لم يطالبا بالتحقيق فى الأمر، وفى نوفمبر من عام ١٩١٨ ذكر ويلسون أن ابن سعود كان يتلقى إعانة منتظمة، مما يكشف عن تناقض كان ينبغى أن يثير الانتباه الى الإعانات الإضافية، لكن لم تكن هناك أية متابعة؛ أضف إلى هذا أنه من غير الواضح الغرض الذى من أجله خصصت المبالغ الإضافية وإلى أى مدى تداخلت أغراضها. حيث إن الإعانة لابن سعود كانت تدفعها الهند وإن كانت من صناديق إمبريالية.

واتضحت المشكلة فى المدفوعات العديدة التى خصصت عن طريق بعثة نجد برئاسة فيلبى. ويطالب مكتب الهند بالتعويض عن هذه المدفوعات. وربما كانت هناك مطالب مماثلة، ويبدو واضحاً أن مبلغاً قيمته ١٦,٨٧٥ جنيها قد خصصه مكتب الهند فى يوليو

وأغسطس من عام ١٩١٨ لعمليات ابن سعود ضد ابن الرشيد، لكن المبالغ الفعلية التى أنفقت هى، فيما يبدو، أكبر من ذلك بكثير؛ وفى تقريره عن بعثة نجد اعترف فيلبى بأنه سلم ابن سعود فى شهر سبتمبر عشرين ألف جنيه للهجوم على حايل؛ ذلك الهجوم الذى حرض عليه فيلبى نفسه (ليس مؤكداً ما إذا كان هذا المبلغ يشمل الرقم الذى زعم مكتب الهند أنه أنفقه) بيد أن كوكس كان قد طلب فى شهر مارس ١٩١٨ اعتبار إعانة شهرين لابن سعود منحة خاصة دعماً لمغامراته ضد ابن الرشيد؛ وأكد فيلبى نفسه أن «معونة متزايدة» قد دفعت فى الفترة من إبريل حتى ديسمبر عام ١٩١٨.

وفى مارس من عام ١٩٢٠ قام شوكبرج بإعادة التحقيق فى مسألة أن مبالغ أكبر من المال قد دفعت، ورد فيلبى على الاستفسار بالقول إن معونة إضافية قدرها عشرة آلاف جنيه قد منحت لنجد، وكان «المقصود بها إعانة منتظمة لمشروع جديد، لكن هذه الدفعة فقط هى التى منحت». لكن لم تكن هذه، فيما يبدو، هى الحقيقة. ومع ذلك ذكر شوكبرج فى تقريره أن عشرين ألف جنيه قد أنفقت فى هذا الإطار، وأنه من الصعب إثبات من الذى صرح بالدفع. وفى أغسطس عام ١٩١٨ عادت بغداد لتضغط لمساعدة ابن سعود ضد ابن الرشيد ووافقت وزارة الخارجية على «وضع مبالغ وفيرة تحت تصرف فيلبى» بل كانت، فى الواقع، مبالغ غير محدوده. حقيقى أن ويلسون كتب إلى مونتاجو فى يناير عام ١٩٢٠ يقول: «أرجو الإحاطة أن استمرار إعانة العشرة آلاف جنيه شهرياً حتى نهاية الحرب قد سُمِحَ بها فى برقيتكم بتاريخ ٢٨ اكتوبر رداً على برقيتى فى ١٦ اكتوبر». وعندما طُلِبَ خفض معونة ابن سعود علق ويلسون على ذلك بالقول: «لقد تقرر أن تستمر الإعانة بمعدل خمسة آلاف جنيه أى نصف معونة العشرة آلاف جنيه التى كان يتلقاها حتى ديسمبر ١٩١٨».

وثمة حقيقة أخرى ينبغى تأكيدها وهى أنه بالإضافة إلى الأموال حصل ابن سعود من فيلبى (كجزء من نفقات بعثة نجد البالغة ٤٢,٥٠٠ جنيه) على ثلاثة آلاف كيس من الأرز وألفى كيس من السكر وخمسة آلاف وثلاثمائة بندقية (من سبتمبر ١٩١٥ حتى اكتوبر ١٩١٨) وسبعمائة الف طلقة ذخيرة.

هكذا اتسمت سياسة الإعانة التى انتهجتها بريطانيا مع ابن سعود بقدر معين من الفوضى البيروقراطية التى أسفرت عن قيام عدد من المكاتب بنفقات غير منسقة وبدون

موافقة المسئولين، كما أنه من الواضح أن المكاتب البريطانية المتعددة لم تكن سخية فى المبالغ التى انفقت فحسب. بل كانت أيضاً مهملة. وقد تكون الأرقام الصغيرة نسبياً المتضمنة والضغوط الشديدة مسئولة جزئياً عن المبالغ التى أنفقت، وكان على حاكم نجد، بطبيعة الحال، أن يؤدى للبريطانيين خدمات مقابل هذه المعونات، إلا أن ابن سعود تلقى مبالغ أكبر بكثير من المسموح به: فهو لم يتلق خلال عام ١٩١٨ أساساً معونة منتظمة غير مسموح بها فحسب. بل حصل أيضاً على مبالغ إضافية وذلك بمبادرات من فيلبى؛ كما أن إنفاق مبالغ ضخمة بمبادرة من كوكس أو فيلبى (وبتأكيد من مونتاجو فى حالة واحدة على الأقل) قد يقود إلى استنتاج أن المسئولين البريطانيين المؤيدين لابن سعود استغلوا الموقف لصالح من هو تحت حمايتهم.

وكشف التحقيق فى معونة ابن سعود عن الأساس الغامض لمنحها، كما تلازم التحقيق مع اجتماعات اللجنة الممثلة للإدارات التى كان طابعها فى النصف الأول من عام ١٩١٩ معادياً لابن سعود؛ وفى القاهرة كان للمدرسة الموالية لحسين ما أرادت إبان الفترة التى تحولت فيها سياسة ويلسون ضد حسين؛ وفى رسالة موجهة إلى بغداد تحمل توقيع سير ميلن شيتهام – القائم بأعمال المندوب السامى فى مصر آنذاك – ووافقت عليها لندن جاء فيه: «إن الظروف التى فى ظلها منحت المعونة لم يعد لها وجود حيث إن إنهاء المعارك غيّر الموقف برمته»، وكان واضحاً عدم رضا المدرسة المؤيدة لحسين على ابن سعود.

وأمرت الرسالة بتخفيض إعانته المالية إلى النصف وانتقدت الحكم الوهابى فى الخرمة، وكانت هذه الرسالة المؤرخة فى ١٢ مارس ١٩١٩ قد سلمت إلى البحرين ليتم تنفيذها فى ٢٢ مارس.

ولم يرد ويلسون رسمياً إلا فى ١٢ ديسمبر بعد عودته من بغداد حين أوضح أن «البرقية لم تصل إطلاقاً إلى البحرين، وكانت النتيجة أن المعونة ظلت تدفع بالكامل .. ولم يبلغ ابن سعود بالتخفيض ... كما أن برقيتكم بتاريخ ١٢ مارس وصلت بغداد بعد مغادرتى وأغلقتها بعد عودتى فى مايو». واكد ويلسون أن الأمر بخفض معونة ابن سعود لم ينفذ بسبب عدم وصول الرسالة، ومن ثم ظلت المعونة تدفع، ولم تشك أية سلطة، فيما يبدو، فى

هذا التفسير.

وقدم «ترولر» تفسيراً مغايراً إذ قال: «إن برقية ١٢ مارس وصلت فعلاً إلى البحرين لكن بسبب رسالة ودية بعث بها ابن سعود يعلن فيها إخلاصه التام لبريطانيا اقتراح اللينبى تأجيل الرسالة بتعليق إحالتها إلى ويلسون». لقد أصدر ويلسون تعليماته فى النهاية بتنفيذ الأمر فى ١١ أبريل عام ١٩١٩؛ وهذه الرسالة هى التى فقدت متلافياً بذلك الخطأ. لقد استند «ترولر» فى تأكيده على دليل صحيح، لكن استنتاجه كان مضللاً حيث إن البرقية التى نحن بصددها - أى البرقية الأصلية - وصلت بالفعل إلى البحرين للتنفيذ، كما اعترف «ترولر» نفسه.

ويجدر البحث فيما حدث فى البحرين نفسها، فقد كان الممثل البريطانى وقتئذ، كابتن نورمان براى، على اتصال وثيق بنائب ويلسون فى بغداد، أ. ب. هاول. وذكر «صديق حسن» فى تقرير بعث به إلى ويلسون فى ٩ ديسمبر (بعد أن ترك براى المريض موقعه): إن الرسالة [المؤرخة فى ٢٢ مارس] وإن كانت قد أعدت لابن سعود فلم ترسل على الإطلاق وذلك فى ضوء برقيتى بارى ... بتاريخ ٢٦ مارس .. وبتاريخ ٣١ مارس، وبرقية هاول .. بتاريخ أول أبريل التى أيدت اقتراح بارى بحفظ الرسالة .. ويذكر سلفى (براى) أنه يعى تماماً أن التخفيض فى نهاية الأمر لم يطلب.

وتتضمن البرقيات القصيرة والموجزه المشار إليها استفسار براى من هاول عما إذا كان الأخير يوافق على وقف تنفيذ الأمر، وكان رد هاول: «أوافق»، ومن الواضح أنه كان يوجد تعاون سابق بين براى وهاول تكلل بهذا التبادل للآراء، ولم تتضح فى هذا التبادل رغبتهما - لاسيما رغبة براى - فى استمرار تدفق الأموال على ابن سعود، لكن يمكن اكتشاف هذه الرغبة فى رسائل أخرى عديدة.

ومما لاشك فيه أن براى، وهو واحد من أقوى المؤيدين لابن سعود، وصف حاكم نجد فى كتابة «بالبطل القومى للشعوب العربية»، وفى مذكرة بعث بها فى يوليو عام ١٩١٩ أكد بأن ابن سعود شخصياً أطاع بريطانيا فى كل الأمور، وكان غاية فى الأهمية

بالنسبة للمصالح البريطانية؛ وفي المقابل «لابد أن نعترف بأنه بسبب الظروف، ولا شك، عومل بطريقة تجعله يشك في حسن نوايانا تجاهه ... ولو وقعت حرب حقيقية بين الملك حسين وابن سعود لطَرَدَ الملك حسين من مكه». كان براى، الذى يعتبر واحداً من المسئولين البريطانيين القلائل الذين وضعوا مشروعاً لاحتفاظ بريطانيا بالجزيرة العربية مستقبلا، يؤيد إقامة اتحاد فيدرالى عربى فى هذه المنطقة، وذكر بوضوح أن السياسات المؤيدة لحسين ينبغى ألا تكون على حساب ابن سعود حيث إنه، فى واقع الأمر، الشخصية الرئيسية فى المنطقة وأنه فى مركز يمكنه من تدمير حسين والإضرار بالمصالح البريطانية.

بهذه الصيغة الواضحة المؤيدة بشدة لابن سعود أعرب براى عن معارضته الشديدة للاتجاه الذى ساد على السياسة البريطانية فى أوائل عام ١٩١٩؛ فقد كان يرى فى التأييد الكامل لحسين سبباً للحرب بالنسبة لابن سعود .. سبب من شأنه أن يثير القلاقل المستمرة ويلحق الضرر بكل من حسين والبريطانيين، وأكد براى موقفه فى مستهل شهر مارس عام ١٩١٩ عقب رسالة عنيفة بعث بها كيرزون فى فبراير إلى ابن سعود حالت دون زحفه «على ما يعتبر، ولاشك، أراضٍ حجازية»؛ كما وجهت إلى ابن سعود فى ٨ مارس رسالة أخرى تهدد لأول مرة بقطع المعونة عنه.

ووافق هاول على اقتراح براى الذى يقضى بإضافة فقرة إلى رسالة ٢٧ فبراير تنص على أن بريطانيا تعتبر ابن سعود «أكثر الزعماء استنارة فى شبه الجزيرة العربية» الذى يهدف إلى «زيادة .. السعادة والرخاء»، ورداً على رسالة ٨ مارس نقل براى إلى ابن سعود رسالة فى ٩ مارس، من الواضح أنها بدون موافقه من أعلى، يبلغه فيها أن رسالة ٨ مارس أرسلت إليه «بطريق الخطأ» (الناجم عن غياب ويلسون من بغداد فى وقت سابق) وطلب من حاكم نجد أن ينقلها، وفى نفس الوقت كتب إلى بغداد يقترح حث حسين «على التعاون مع جاره القوى».

وبسبب المعارضة المتنامية لابن سعود فى صفوف صانعى السياسة البريطانيين الذين انشغلوا فى أوائل عام ١٩١٩ فى سلسلة طويلة من الاجتماعات فى لندن، حاول براى، بمساعدة هاول، أن يتصدى لهذا الاتجاه، بعدد من الإجراءات، مما أسفر عن تمديد الإعانة

المالية لابن سعود.

وذكر «صديق حسن» التمديد فى تقرير لويلسون فى ٩ ديسمبر، وأشار الأخير فى ١٢ ديسمبر إلى صورة البرقية المفقودة وما تلا ذلك من إغفال لها؛ وعادة ما تكفى ثلاثة أيام لوصول برقية من بغداد إلى البحرين، ومن ثم يمكن للمرء أن يستنتج أن ويلسون تسلم بالفعل البرقية، وأنه أخفى الأسباب الحقيقية لمد فترة معونة ابن سعود، وبعد رجوعه إلى بغداد، والعودة إلى التمسك بآرائه القديمة المؤيدة لابن سعود تعاون ويلسون فى مساعدة حاكم نجد؛ ولم تعكس هذه المساعدة المنافسة بين المعسكرات البريطانية المختلفة (كان أعضاء المجموعة المؤيدة لابن سعود مستعدة للانغماس فى الخديعة لإحباط نجاح منافسيهم) فحسب بل أسفرت أيضا عن مكسب مالى لابن سعود.

كان بوسع ويلسون أن يوقف معونة ابن سعود فى ديسمبر من عام ١٩١٩ بعد اكتشاف «الخطأ»، بيد أنه أوصى بتأجيل أى تغيير فى قيمة المعونة حتى إبريل عام ١٩٢٠، وليس بمستغرب أن يوصى مكتب الهند بدوره باستمرار المعونة بعد وصول التعليمات بخفض المعونة إلى «خمسة آلاف جنيه شهرياً» ما لم تكن ظروف قد استجدت مثل توقيع معاهدة الصلح، من شأنها أن تؤدى إلى وضع حد للجدل.

أما الأدعى للدهشة فهى حقيقة أنه من بين المدافعين عن استمرار المعونة أشخاص مثل كورنواليس والليتبى ممن كانت لحججهم، فيما يبدو، صفة مشتركة تتمثل فى خطة للنفوذ البريطانى مستقبلاً فى شبه الجزيرة العربية، تيسرها تسوية على نطاق واسع؛ وعند وضع عناصر التسوية المستقبلية لم يغير المسئولون البريطانيون من الالتزامات البريطانية السابقة التى تستند إلى التصورات والولاءات والتكتيكات السائدة، ولم تُقتَرح أية تغييرات فى مكانة الحكام أو فى العلاقات بينهم؛ بل أصبح اجتماع المصالحة السابق الذكر الذى عقد بين وفدى نجد والحجاز فى سبتمبر ١٩٢٠ غير ذى صلة بموضوع الإعانة، واستمرت سياسة الإعانة المالية هامة للحفاظ على السيطرة البريطانية، فلم تكن أسلوباً أسرع وأكفأ للتأثير على الحكام وطريقة أرخص للحفاظ على المصالح البريطانية من نشر القوات فحسب بل كانت أيضاً وسيلة فعالة لإرضاء القبائل والحكام المحليين الذين اعتادوا على الإعانات

والهبات المالية؛ تلك الحقيقة التى راح يؤكدها طيلة عام ١٩٢٠ أوستن شامبرلين (وزير الخزانة) وكيرزون وهيترنرل من مكتب الهند.

لقد أرضى هذا النظام العديد من مراكز صانعى السياسة البريطانيين ونزع إلى ضمان مراكز العديد من الحكام المحليين، ومن ثم لم يكن هناك أى باعث على تغييره، وعندما عقد اجتماع الإدارات فى إبريل من عام ١٩٢٠ أثار «ينج» من وزارة الخارجية «وجاربيت» من مكتب الهند أفكاراً «غير تقليدية» حول المعونات، مثل تمويل حاكم واحد فقط أو الحج فحسب، لكن اقتراحاتهم قوبلت بالرفض. ولخص «مارز» من مكتب الهند الموقف بقوله: «لعل الاعتبارات الرئيسية كانت الالتزامات السابقة من ناحية، والفائدة الراهنة من ناحية أخرى .. فالتخلص من المعونات سوف يقلب التوازن الطبيعى فى السياسات العربية ما لم تكن مستعدين لإعطاء معونة لكل حاكم كبير.

وكانوا يرون أنه من الأهمية بمكان تحييد ابن سعود لمنعه من القيام بأى إجراء قد يضر أو يقلب ميزان القوى، وكما سبق الذكر بأن إحدى الطرق لضمان هذا هى إشراك حاكم نجد فى تسوية مستقبلية. كما اعتبر تقديم مزيد من المعونة عاملاً يسهم فى تحقيق هذه الغاية؛ على هذا الأساس راح المسئولون البريطانيون يؤكدون بصورة متزايده بأن المصالح البريطانية فى المستقبل مرتبطة بمواصلة دفع المعونة لابن سعود، وأمر فيلبى فى لندن على أن يحصل ابن سعود على مقابل لأنه ما لم تتحقق له أية مكاسب لاستولى على المدن الحجازية المقدسة ليعوض نفسه بعائدات الحج والجمارك، وأشار «كورنواليس» إلى قدرة ابن سعود على السيطرة على القبائل؛ أما اللينبى، الذى قارن دور بريطانيا فى شبه الجزيرة العربية بالدور التركى سابقا – مبيناً بهذا الاتجاه الطموح للمسئولين البريطانيين نحو شبه الجزيرة العربية – فأيد إعانة جميع الحكام المحليين ، وأكد ويلسون خطورة انضمام ابن سعود لحركة الوحدة الإسلامية كما أكد شوكبرج إمكانية تفويض حاكم نجد لأية تسوية فى المستقبل بين بريطانيا وتركيا بالانضمام إلى القوى الراديكالية وأشار ابن سعود نفسه إلى أنه خدم المصالح البريطانية بالرغم من أنه لم يحصل إلآ على الحد الأدنى من المساعدة، وساق كدليل على هذا عدم اشتراكه فى المؤمرات ضد البريطانيين بالرغم من تحريض جيرانه من

سوريا والعراق؛ والواقع أنه لم يحاول الاستيلاء على محميات الكويت والبحرين وقطر وعمان الموالية لبريطانيا.

كانت الرسالة واضحة وهي: ما لم تقدم المعونة لابن سعود — وهي أكثر أدوات السياسة البريطانية سلاسة وكفاءة — فسوف يتحول عنا، وقد يعمل ضد المصالح البريطانية في شبه الجزيرة العربية. هذا هو السبب الذى حمل «مونتاجو» على أن يسأل ويلسون فى اكتوبر ١٩٢٠ عن «الاتجاهات بالضبط التى تتوقع أنه يستخدم فيها نفوذه (اى ابن سعود) للإضرار إذا ما برهن توقف المعونة على أنه سبب كاف لتغيره» ؛ وكان رد ويلسون هو ما سبق ذكره. وفى اللجنة الممثلة للإدارات التى عقدت فى ديسمبر عام ١٩٢٠ تساءل وزير الخزانة بمفرده عن استمرار إعانة ابن سعود على أسس مالية بحته. عندئذ تم الاتفاق على أن المبلغ السنوى المخصص لحكام الجزيرة العربية يجب ألا يتجاوز مائة ألف جنيه تتحمله بالتساوى الهند وخزانة الدولة، مما يترتب عليه احتمال تخفيض معونة ابن سعود إلى خمسة وعشرين ألف جنيه سنوياً، ولما كانت هذه التوصيات ستنفذ اعتباراً من عام ١٩٢١ اصطدمت بالاستعدادات لمؤتمر القاهرة الذى كان من المقرر أن يضع أسس السياسة البريطانية المستقبلية.

وتأثر ونستون تشرشل، وزير الدولة لشئون المستعمرات الذى ترأس الجلسات، برأى الخبراء المحليين فى نهاية المطاف؛ فقد كان استمرار الإعانات لابن سعود أمراً لاغنى عنه بالنسبة للورانس وكورنواليس، ناهيك عن كوكس، بل إن المسئولين المؤيدين للأشراف وافقوا، فى واقع الأمر، حفاظاً على الأنظمة الهاشمية. وظلت مصادر قوة ابن سعود الاستراتيجية والدبلوماسية دون مساس؛ فقد كان الاتجاه السائد هو «قدرته على إلحاق الضرر» . إن مقدرة ابن سعود على تسخير الإخوان «المتعصبين» وكبح جماحهم، وهم قوة مغيرة وقوية عسكرياً، تنسب إلى مهارته وقيادته، وأكد كوكس أن ابن سعود يتحكم جيداً فى طرق القوافل، وعلى الرغم من إغارة القبائل النجدية على العراق وشرق الأردن ، دفع كوكس بأنه لو لم يكن ابن سعود مسيطراً لكانت الإغارة أشد سوءاً.

وتأثر بدوره مجلس الوزراء البريطانى نفسه؛ ودفع تشرشل بأنه عن طريق المعونات

أمكن لبريطانيا أن تراجع ما فعل الحكام العرب أو بالأحرى، «ما لم يفعلوا»، وكرر الحجة القائلة بأنه يتعين تقديم المعونة لابن سعود بدلاً من إرسال الكتائب إلى المنطقة التى قد تكون أعلى تكلفه بكثير. ووافقت اللجنة الفرعية المختصة على اقتراح كوكس ودفعت بتخصيص مائة الف جنيه سنوياً لابن سعود، ووضع شرشل شروطاً بديهية وهى: أن يمتنع ابن سعود عن الهجوم على الكويت والحجاز والعراق؛ واقترح تشرشل، كضمان لهذا ، أن يتم الدفع لابن سعود على أقساط، وفى نهاية الأمر حددت السلطات، وقد تأثرت بمتاعب شمبرلين المالية واعتراض كيرزون على الزيادة الكبيرة فى معونة ابن سعود، المبلغ بستين ألف جنيه سنوياً بالإضافة إلى مبلغ إجمالى قدره عشرون ألف جنيه.

بيد أن المشاكل المالية ألقت فى وقت لاحق، بظلالها على الاعتبارات السياسية، إذ أحجمت حكومة الهند عن دفع حصتها من المعونة فألقت بعبء أثقل على الخزانة البريطانية، ووضعت هيئة إدارة الشرق الأوسط الجديدة بوزارة المستعمرات لنفسها هدف تخفيض الإنفاق الإجمالى على المعونات من ٣٣,٥ مليون إلى أربعة ملايين جنيه.

وتقرر فى إبريل من عام ١٩٢٣ وقف الإعانات لحكام شبه الجزيرة العربية بحلول إبريل ١٩٢٤ وكان من المقرر أن يتلقى كل من ابن سعود وحسين مبلغاً إجماليا نهائياً قدره خمسون ألف جنيه؛ وبالرغم من عدم وجود سياسة بديلة قرر البريطانيون، عندما واجهوا مشكلة مالية حادة، إلغاء نظام الإعانات المالية كلية؛ ولم يكن ابن سعود يحصل إلا على مبالغ رمزية بالمقارنة بالمعونة المخصصة لحسين (١٢٥,٠٠٠ جنيه شهرياً حتى إبريل ١٩١٧ ثم ١٠٠,٠٠٠ حتى أكتوبر ١٩١٩ و ٧٥,٠٠٠ لمدة شهر واحد و ٢٥,٠٠٠ شهرياً حتى فبراير ١٩٢٠).

لم تغير الإعانات المالية من الوضع الاقتصادى الأساسى فى السعودية، ولم يكن ابن سعود فى هذه المرحلة يفكر فى أى تغيير اقتصادى جذرى بصرف النظر عن الرغبة فى وضع نظام «لدخل الدولة» (سر أفشاه لكوكس فى اكتوبر ١٩٢٠)، وكانت الأموال التى تلقاها تستخدم فى أغراض تقليدية، وشكا من أنه لا توجد لديه أية مصادر ليدفع «لقبائل البدو الكبيرة» التابعة له والتى كانت فى الماضى «ترهب الريف» والتى أقنعها بالالتزام

بالقانون، واشتكى من عدم قدرته على سداد القروض أو أن يبارى وسائل تقرب حسين لقبائله، كما انتقد الرسوم الجمركية المحظورة التى يُرغَمْ تجار نجد على دفعها فى موانى الكويت والبحرين والتى أدت، منذ عام ١٩٢٠، إلى منع رعايا نجد من التجارة مع الكويت... كانت هذه مشاكل سياسية نمطية، ففى التعامل مع القبائل كان على الحاكم أن يشترى ولاءهم فى سبيل تأمين طرق القوافل، والواضح من أسانيد ابن سعود نفسه الخاصة باستخدامه لمصادر دخله أنه كان سيستخدمها فى نشاطات تقليدية تتعلق بالمشيخة ولم يخصصها لأية أغراض مثل زيادة رأس المال أو الاستثمار فى مجال التنمية، وذكر فيلبى أن ابن سعود كان يمكنه أن يحمل دخل الدولة «فى حقائب سرج جمله» على هذا الأساس من المنطق أن نستنتج أن تغيراً نسبياً قد طرأ بحلول أوائل العشرينيات من القرن العشرين. فقد استخدم ابن سعود الإعانات المالية كمحور جذب يساعده على ضمان ولاء القبائل أثناء التوسع، كما كان من واجبه أن يعول الأعداد المتزايده من سكان الهجر، وهو عبء لم يكن له وجود فى سنوات سابقة.

كذلك استفاد ابن سعود من السياسات المالية البريطانية تجاه حسين الذى أوقفت معونته كلية فى فبراير عام ١٩٢٠، وكان استئنافها مشروطاً بتلبية حسين لمطالب مثل إدخال تحسينات هامة على الحج إرضاءً للحجاج، والامتناع عن التحريض ضد الفرنسيين وعن الدعوة للوحدة الإسلامية الشاملة، ولم تستأنف المعونة لحسين إلا فى سبتمبر من عام ١٩٢١ وأصبحت فى مستوى معونة ابن سعود خلال نفس الفترة، وأضحت المعونة مبلغاً منخفضاً جداً بالنسبة لحسين ومن مصلحة ابن سعود. هكذا أعطى منطق سياسة الإعانات المالية البريطانية ميزة كبرى لابن سعود على منافسه فيما بين عامى ١٩٢٠ و ١٩٢١ وذلك بحجب المعونة عن حسين خلال الجزء الأكبر من تلك الفترة كما كانت الشروط التى على أساسها استؤنفت المعونة فى وقت لاحق مفيدة جداً لابن سعود.

والجدير بالذكر أن الإعانات المالية البريطانية كانت أكثر فائدة لابن سعود عندما قطعت، ففى غضون السنوات الثلاثة الآخيرة أخذت الإعانات، ولا شك، طابع أموال الفدية التى تدفع لمنع ابن سعود من شن هجوم على المناطق الخاضعة للحماية البريطانية، ولا سيما

الحجاز. ومنع انتهاء «ألفدية» نتيجة للخطوة التى اتخذتها بريطانيا من جانب واحد وليس لأى تعقيد من جانب الحاكم النجدى، شعر ابن سعود بأنه حر فى أن يبدأ فى تحقيق أعز رغبة في نفسه. ألا وهى الاستيلاء على الحجاز؛ وبتعبير فيلبى فإن «ابن سعود أصبح جاداً إذ لم توجد معونة بريطانية تكبح جماحه أو أمل فى تسوية معقولة يحمله على الصبر».

"الزحف" إلى الحجاز

وصف كثير من الكتاب العرب الاحتلال السعودى للحجاز «بالزحف»، والمعنى الحرفى للفظ هو التقدم البطىء، وكان هذا النوع من الحركة مميزاً للتقدم السعودى. إنه لمن الصعب أن نستنتج متى قرر ابن سعود احتلال الحجاز أصلاً، ولا يمكن أن يتطرق الشك إلى ملاحظة حبيب أن ابن سعود كان ينوى منذ أن تولى السلطة فى الرياض فى عام ١٩٠١ المطالبة باسترداد الحجاز كميراث شرعى له حيث إنها حق لأجداده، ويعتقد جولورب، من ناحية أخرى، أن أحداث الخرمة وتربة وما تلا ذلك من منافسات أدت إلى المنافسة الهاشمية — السعودية يكمن وراء مبادرة الزحف على الحجاز؛ وليس هناك تضارب حقيقى بين الرأيين، فربما كان لابن سعود قبل العشرينيات من القرن العشرين طموح عام فى استرداد إمبراطورية أجداده واحتلال الحجاز واحتلالها، لكن بعد المعركة كانت الحجاز بأسرها تحت رحمته مما جعل هجوماً سعودياً كبيراً احتمالاً حقيقياً.

بيد أن اعتبارات أخرى منعت ابن سعود من الهجوم، إذ راح البريطانيون يضغطون من أجل تسوية بين الزعماء المتصارعين، كما أن اعتماد ابن سعود على الإعانة المالية البريطانية حتم عليه الامتثال لرغباتهم، هذا فضلاً عن أن منافسته مع حسين كانت واضحة بصورة غير مباشرة فى ساحات أخرى، ولم تشكل الحجاز نفسها ساحة للمعارك على نطاق واسع إلا فى عام ١٩٢٤؛ وكانت أحداث الحجاز، قبل ذلك، تشمل أساساً الصراعات القبلية التى دفعت إليها الدعوة الوهابية.

كان المسرح معداً للتوسع السعودى بفضل الدعوة وعرض صورة ابن سعود المنتصر

التى انتشرت فى الحجاز نتيجة لمعركة تربه إلى جانب إرسال المتطوعين إلى المنطقة. لقد اكتشف حسين فى مكة فى أغسطس عام ١٩١٩ جماعة وهابية تؤيد ابن سعود وعلى علاقة بخالد كان من بين أعضائها، قاضى القضاة وحامى الكعبة الشريفة وعدداً من التجار ومندوب الحجاز فى القاهرة، وهو أحد الوجهاء ويدعى شريف شرف، وأسرته الحجازية، وكانت هذه الجماعة تشكل نواة لدائرة موالية لابن سعود فى الحجاز، وهى دائرة أخذت تنمو باطراد فى السنوات التالية.

وكانت «عتيبة» و«حرب» هدفين رئيسيين للدعوة؛ ففى يوليو من عام ١٩١٩ اندفع «على» (ابن حسين) نحو تدمير مقر رئاسة القبليتين بسبب ميولهما الوهابية، وفى عام ١٩٢٠ أعد فرحان بج (الذى شارك فى المناقشات السعودية – الهاشمية التى جرت فى سبتمبر ١٩٢٠) قائمة بجميع رؤساء القبائل المؤيدين للمذهب الوهابى فى شرقى الحجاز، فتبين أن ثلاثة شيوخ فقط ما زالوا يؤيدون حسين وأنه ليس لهؤلاء أتباع حقيقيون، وأشار تقرير بتاريخ يناير ١٩٢١ إلى أن تعاطف عتيبة مع ابن سعود «شائع»، وكانت التقارير قد ذكرت قبل ذلك بشهر أن ثلث الطبقة الفقيرة ونصف الطبقة الأفضل حالاً فى جده متعاطفة مع المذهب الوهابى؛ وذكر فى مايو ١٩٢٢ أن المذهب الوهابى أثر بشدة على سكان المدينة وخيبر وتردد أن قائد حصن خيبر نفسه وهابى.

أضف إلى هذا أن الوهابية انتشرت عن طريق الغارات التى شنها خالد على المناطق المستقرة ملحقاً الضرر بطرق السفر فيما بينها، ففى يوليو ١٩١٩ أغار خالد مع شعب الغطغط على قرى شرما ودفينا، الواقعتين على مسافة ٦٥ميلاً شمال «العشيرة» و٢٥ ميلاً شرق طريق الحج بين مكة والمدينة. وفى ديسمبر من عام ١٩٢٠ أغار خالد على الطائف وبيسال ومحنى فى الطريق إلى المدينة، واستطاع طابور حجازى من الطائف أصلاً أن يصد الغارة، ومن الهام أن نلاحظ، بناء على التقارير البريطانية الواردة من جدة، أن ابن سعود كان يؤيد جزئيا تلك الغارات وقد سمح لخالد بأن يشن غاراته على القرى وحدها، وربما تجاوز خالد، فى تلك المرحلة، تعليمات ابن سعود، ومن ثم لم تتجاوز مساعدة حاكم نجد، بدوره، تزويده بالذخيرة. لكن ابتداء من أوائل عام ١٩٢٢ نزع ابن سعود إلى تأييد عمليات

خالد بصورة إيجابية، ربما بعد هزيمة حايل وبعد أن حصل على مزيد من الأدلة على دور حسين في التحالف المناهض للسعوديين، وذكر ديكسون في تقرير له في فبراير ١٩٢٢ أن ابن سعود كلف ابن حمود في الغطغط أن يضع نفسه تحت تصرف خالد في محاربة حسين.

وربما قرر ابن سعود تعزيز تأييده لخالد انتقاماً للهجوم الذى شنه فى ربيع عام ١٩٢٢ بدو موالون لحسين تربطهم به علاقة قبلية غامضه على مسجد وهابى فى تربة؛ وانتقاماً أيضاً لهذا الهجوم استولى خالد على غامد فى جنوب شرق الحجاز فى مارس ١٩٢٢ ، كما هزم طابور يقوده خالد فى يوليو ١٩٢٢ خيبر فأزاح عقبة رئيسية فى الطريق إلى المدينة. وبطبيعة الحال شجع المكسب الاستراتيجى لمثل هذه الغارات ابن سعود على زيادة تأييده لخالد. فإلى جانب المزايا الكبيرة من وراء اعتناق المذهب الوهابى مثل الحماس الدينى والجزية المنخفضة والمشاركة فى اقتسام الغنائم فإن ما أثارته الغارات من خوف ساعد فى كسب الجماعات القبلية الحجازية إلى جانب ابن سعود.

كما كان ينبغى تقييم تعاظم التأييد للحركة الوهابية والزحف الاستراتيجى إلى الحجاز فى ضوء أوجه القصور التى يعانى منها نظام حسين؛ فنتيجة للخفض الشديد فى المعونات البريطانية وانتهاكات الوهابيين المتزايدة فى الحجاز، انتهج حسين، على نحو متزايد، سياسات مالية وعسكرية عنيفة؛ أضف إلى هذا أنه عندما لم يعد قادراً على دفع إعانات مالية كبيرة للقبائل انهار أساس كبير كانت تقوم عليه سلطته؛ فحاول تعويض ذلك بوسائل عنيفة وبفرض المزيد من الجزية، غير أن تلك الإجراءات لم تسفر إلا عن توسيع الهوة بينه وبين ما كان يفترض أنهم رعاياه، كما استاءت القبائل من محاولات حسين المتزايدة لفرض الجزية عليهم ومن جهوده الرامية إلى تعبئتهم ضد القوات الوهابية، وذكرت التقارير أنه فى اكتوبر عام ١٩٢١ هرب من مكة إلى إليمن والسودان نحو ٨٠٠رجل تجنباً للتجنيد. هذا فضلاً عن أن هناك من المؤشرات ما يدل على أن ضروب الفشل العسكرية والمالية التى منى بها حسين وازدياد علاقاته مع بريطانيا سوءاً جعلته يضيق ذرعاً بمعاونيه وبسكان المدن والقبائل ويستبد بهم.

ومن ثم أخذت تنهار الإدارة اليومية للحجاز، وأفادت التقارير التى وردت فى شهرى مارس وأغسطس من عام ١٩٢٠ أن السرقة والرشوة اصبحتا «أسوأ مما كانا فى ظل الأتراك»؛ ففى أغسطس ١٩٢١ كتب لورانس يقول إن قوات الدفاع الحجازية فى كل مدينة من المدن الرئيسية لم تتجاوز فى الغالب بضع مئات من الرجال؛ وذكر أن مرتباتهم كانت سيئة كما كانوا دائمى التشاجر مع الضباط السوريين الذين يتولون قيادتهم وعددهم ثلاثمائة ضابط؛ وخلص إلى القول بأن بوسع الوهابيين إدارة شئون الحجاز بألف رجل. وفى نوفمبر ١٩٢٢ ثار التجار فى المدينة ضد فرض جزية أعلى واستقال كل من عمدة المدينة وحاكمها.

وهكذا كان تأييد السكان المحليين للقوات الوهابية محصلة لعدة عوامل هى الدعوة والخوف والمكاسب التى يمكن الحصول عليها من النظام السعودى فضلاً عن العداء للهاشميين. وذكر «باتن» إن الدافع (فى تأييد الوهابيين) فيما يبدو يرجع إلى حد كبير إلى الخوف والرغبة فى أن يكونوا على الجانب الآمن فى حالة الغزو ... لكنه أيضاً يرجع إلى الاستياء الحقيقى من سوء التصرف، فضلاً عن أنه رد فعل ضد الأحوال الراهنة تحت حكم الملك حسين.

واكتسبت العملية زخمًا فى أوائل عام ١٩٢٤، لقد أوضح القنصل البريطانى، ريدر بولارد، التأييد المتهاوى لحسين بالعبارات التالية: «لماذا نقاتل مع ملك نحن نكرهه ضد عدو مرعب فى وقت قد يحدونا الأمل، بالتصالح مع الآخير، فى أن نسمى أنفسنا وهابيين ونشترك فى عمليات السلب والنهب أو حتى مجرد أن نبقى محايدين». هكذا شمل سيناريو الجبهة الحجازية تطورات قبلية كان لابن سعود فيها دور غير مباشر، إذ كانت مساعدته لخالد محدودة ولم تكن سيطرته على قوات خالد حتى الآن سيطرة كاملة رغم تزايدها المطر فيما يبدو.

شرع ابن سعود يفكر فى احتلال الحجاز، طبقا لما ذكره وهبة، خلال عام ١٩٢٣، بيد أن مبرر الاحتلال لم يتأكد إلا فى عام ١٩٢٤؛ وتمثل السبب الأول فى فشل مؤتمر الكويت فى تحقيق تسوية الحدود الإقليمية، تلك الحقيقة، التى باتت واضحة فى شهرى

إبريل ومايو ١٩٢٤ والتى كانت تعنى الانهيار الكامل لأى محاولة للصلح بين حسين وابن سعود ولاح الصدام حتمياً؛ كما يمكن أن يعزى هذا التدهورإلى التحألف العربى المعادى للسعوديين وإلى إقامة ما تصوره ابن سعود «بالحزام الهاشمى» من دول تحيط بنجد. لقد أمكن فى مؤتمر الكويت تحقيق بعض التقدم حول حدود نجد مع العراق وشرق الأردن، لكن ليس مع الحجاز، إذ لم يرسل حسين وفداً حجازياً إلى المؤتمر ورفض بوجه عام ما اعتبره السعوديون مقترحات سعودية «معتدلة جداً».

وكان حسين قد صرح فى يناير عام ١٩٢٤، بعد الجلسة الأولى للمؤتمر، بأنه لا فائدة ترجى من إجراء أية مباحثات مع حاكم نجد ما لم ينسحب الآخير أولاً من الأراضى التابعة للحجاز ولابن الرشيد وتعويض القبائل المتضررة؛ واشتكى بمرارة للبريطانيين من عدم التشاور معه قبل المؤتمر وتساءل: «هل معنى هذا .. انهم لم يعد يرغبون فى إقامة وزن له؟» إلا أنه وافق، فى نهاية الأمر، على إرسال ابنه زايد إلى المؤتمر، ومارس البريطانيون ضغطاً على ابن سعود كى يحذو حذوه. لكن الآخير لم يستجب حيث أنه لم يكن ملزماً أساساً بأن يستجب لمثل هذا الطلب. فقد كان ابن سعود، فى هذه المرحلة، مقتنعاً، كما يذكر وهبه، بأن الوقت قد حان «لتحويل أخطاء حسين العديدة لصالح نجد» والقضاء عليه، وفى مايو وقبل أن ينفض المؤتمر ذكر الكولونيل س. جـ نوكس، الضابط الذى ترأس المؤتمر أن ابن سعود مستعد فعلاً بأن يحسم مطالبه مع حسين بالقتال. لقد جلب حسين، بصورة ما، على نفسه المشاكل بعدم استغلال ألفرصة التى أتاحها له المؤتمر وان كان من المؤكد أن ابن سعود نفسه كان، فى هذه المرحلة، قد عقد العزم على شن الهجوم.

وكانت علاقة ابن سعود بالبريطانيين سبباً بيناً آخر لتصميمه، إذ بعد مؤتمر الكويت قرر البريطانيون بشكل نهائى تنفيذ قرار قطع الإعانات عن الرؤساء العرب، ومع بلوغ عدائه لحسين ذروته وجد ابن سعود أن القيد القوى الذى جعله حتى الآن تابعاً للبريطانيين، والذى بموجبه امتنع عن مهاجمة الحجاز، ولا سيما السيطرة على الأماكن المقدسة والوصول إلى تجارة البحر الأحمر، عوامل من شأنها أن تساعده مستقبلاً فى تنمية علاقات قوية مع البريطانيين، ومن ثم اعتقد أنه باحتلال الحجاز فى هذه المرحلة لديه القليل ليخسر

وربما الكثير ليكسب.

وفى عام ١٩٢٤ حدثت تطورات أخرى أيدت الاحتلال؛ إذ كان حسين فى هذا الوقت على علاقة سيئة بكل من مصر والهند بسبب سوء معاملته السابقة لحجاج البلدين، فضلاً عن ظهور مشكلة خطيرة تتعلق بالبعثة الطبية المصرية المرافقة للمحمل. كما أنه فى مارس من نفس العام أعلن حسين نفسه خليفة، وهو الإعلان الذى أزعج، بطبيعة الحال، ابن سعود حيث إنه أومأ بتجديد أطماع منافسه القديم وسعيه إلى تحقيق السيادة؛ بيد أن حسين لم يتلق أى تأييد لإعلانه من العالم الإسلامى فى حين حصل ابن سعود على تأييد لانتقاده لحسين من مصر ومن حركة الخلافة فى الهند.

لقد ناقش مؤتمر الإخوان والعلماء المنعقد فى ١٣ يوليو ما تلقاه ابن سعود من تأييد دينى ودبلوماسى، عندئذ أعلن ابن سعود قراره بمهاجمة الحجاز، ذلك القرار الذى قوبل بموافقة عامة؛ فحقيقة منع حسين للنجديين من أداء فريضة الحج أكدها جميع المتحدثين فى المؤتمر وأغضبت كل وهابى؛ وفى النهاية تقرر توزيع «كتاب أخضر» يشرح القرار السعودى للدول الاسلامية، ولابد من تأكيد اعتبارين كان لهما تأثير على هذا القرار: أولهما أن منع النجديين من أداء فريضة الحج لم يكن مثيراً خطيراً للسعوديين فحسب. بل كان أيضاً ذريعة هامة يمكن استخدامها لإضفاء طابع الشرعية على الإجراء السعودى فى نظر الشعوب الإسلامية، إذ كان التعاون مع القوى المسلمة الخارجية، فى واقع الأمر، تكتيكاً جديداً شرع ابن سعود فى استغلاله مستنداً إلى عدم تدخل بريطانيا.

ويدل النداء الذى وُجِهَ إلى الشعوب الإسلامية على أن استعدادات الهجوم على الحجاز تضمنت عناصر التخطيط والتوقيت التى لم تتميز بها خطط ابن سعود العسكرية السابقة؛ وأوضح «وهبه» الذى كان شاهد عيان للأحداث، أن توقيت الهجوم (بعد الحج) ومراحل الاحتلال ورد الفعل البريطانى المحتمل قد نوقشت مسبقاً؛ وأعطى التخطيط الدقيق للاحتلال بعداً جديداً. لقد أرسلت ثلاث قوات تمويهية إلى العراق وشرق الأردن، وفى الخامس من سبتمبر احتلت الطائف القوة الرئيسية المكونة من إخوان الغطغط ورجال القبائل من عتيبة وقحطان ورجال خالد من الخرمة. ويبدو أن ابن سعود، عند هذه المرحلة،

لم يصدر أية أوامر بعلميات جديدة مؤثراً أن يوقف العمليات فى الوقت الراهن.

أما الموقف الذى تطور عندئذ فقد عكس التدهور والانهيار اللذين أصابا النظام الحجازى، واللذين استغلتهما القوات السعودية؛ فقد كشف احتلال الطائف عن عدم كفاءة الجيش الهاشمي والقدرة المتوسطة لقيادته، إذ سقطت الطائف بسهولة بعد أن إتخذ صبرى، قائد قوة قوامها ٥٠٠ جندى حجازى، قراراً استراتيجيا تافهاً بالتخلى عن تحصينات الطائف ومواجهة الوهابيين فى وادى محرم، خارج المدينة؛ فما كان من القوات السعودية الآ أن الحقت به الهزيمة بسهولة، وزحفت على المدينة التى تم الجلاء عنها؛ وكان من المقرر أن يقيم على، ابن حسين، خطاً دفاعياً ثانياً عند هاده على الطريق إلى مكة، لكن «عليا فر إلى مكة حيث قابله حسين غاضباً وأمره بالعودة، فأطاع وكان معه ٥٠٠ رجل، وفى ٢٦ سبتمبر حققت القوة الوهابية نصراً سهلاً فى هاده، وتُرِكَ «على» فى أوائل نوفمبر مع ٥٠ رجلاً فقط لحماية الطريق إلى مكة.

كان لحالة القوات الحجازية المتدهورة أثرها المدمر على شعب مكة وجدة وزادت من خوفهم البينة على ما قام به الوهابيون من مذابح وأعمال نهب فى الطائف قام حسين بنشرها عن عمد. لقد هرب من مكة إلى جدة حوالى ١٥٠٠ تاجر كما تردد أن إدارة المدينة أصابها الشلل، وعندئذ تكونت جماعة من وجهاء مكة راحت تضغط على حسين ليتنحى؛ وتلقى الحقائق التالية بعض الضوء على طبيعة هذه الجماعة؛ فقد شكل هؤلاء الوجهاء «مجلساً نيابياً وطنياً، الأمر الذى حمل «جولدروب» على أن يستنتج إن «الحجاز أضحت ملكية دستورية»، ويبدو هذا الاستنتاج بعيد الاحتمال، وإن كان يلقى الضوء على أنشطة جماعة الوجهاء الذين أطلقوا على أنفسهم اسم «الحزب الوطنى الحجازى» الذى سيطر على مكة لسبب بسيط وهو ما من أحد غيره قام بذلك. ومن المؤكد أنهم لم يكونوا تواقين إلى الخضوع للنظام الوهابى، وحاولوا إرغام حسين على التنحى لاسترضاء ابن سعود أملاً منهم فى أن يوافق على حكم «على»، وداوموا الاتصال بابن سعود طيلة سبتمبر وأوائل اكتوبر باعتبارهم «هيئة محايدة .. همها الوحيد خير البلاد وسلامها»، وكان زعيمها، محمد الطويل، مديراً للجمارك فى مكه، ومساعداً وثيق الصلة بحسين، لكنه

استغل عند هذا المنعطف مركزه ليرغم حسين على التنحى، وان كان حسين عاد ليعلن يوم الثانى من اكتوبر عن أنه ينوى القتال حتى النهاية موضحاً أن ابنه على «لحمه ودمه» لن يتولى الحكم فى هذه المرحلة، أما على فقد ظل سلبياً ولم ينحز بشكل سافر إلى أبيه .

لكن حسين تنحى يوم السادس من اكتوبر تحت ضغط من الطويل الذى كتب إلى ابن سعود فى ١١ اكتوبر يلتمس منه الموافقة على الصلح والاعتراف «بعلى» ملكاً جديداً ومن المنطق أن نستنتج أن الطويل وعلى كانا متعاونين أملاً منهما فى إبعاد ابن سعود عن مكة.

بحلول عام ١٩٢٤ أدرك البريطانيون أنه لا جدوى من أية محاولة لإنقاذ حسين وأبلغوه فى ٣٠ سبتمبر ١٩٢٤ بقرارهم، رداً على طلب المساعدة البريطانية وهو أن البريطانيين لا ينوون التورط فى أى صراع من أجل السيطرة على الأماكن المقدسة الإسلامية ... فهم يعتزمون قصر جهودهم على محاولة حماية الرعايا المسلمين لحكومة جلالته، واشار الإعلان إلى أن بريطانيا قد توافق على التحكيم إذا ما طلب الطرفان ذلك وهو ما لا يمكن حدوثه بكل تأكيد، ومن ثم كان حياد بريطانيا عاملاً آخر أدى إلى سقوط الهاشميين .

دخل الوهابيون مكة يوم الثامن عشر فى أعقاب رسالة الطويل، كما وصل ابن سعود إليها فى ٥ ديسمبر عام ١٩٢٤ ، وخلق من أكتوبر فتح مكه مشكلات جديدة لحاكم نجد وإن كان قد عزز مكانته وفكر فى إتمام الحملة بفتح جده، لكنه قرر أن يبحث أولاً مصالح بريطانيا وغيرها من الدول الأوربية والإسلامية المتواجدة على الساحة، كما كان من الأهمية بمكان إتمام الحج بنجاح وتأمين سلامة الحجاج، وإدراكاً من ابن سعود للتعقيدات الدولية منذ بداية الحملة عمل على الحصول على تأييد الدول الأجنبية الممثلة فى جدة من خلال الزحف الحذر لقواته .

ووافق ابن سعود فى المؤتمر الذى عقد فى أول يناير عام ١٩٢٥ على تجنب الحاق اية أضرار بالأجانب والمسلمين، وهى سياسة اتضحت فى الأنشطة السعودية اللاحقة. وفى

يوم الخامس من يناير وصلت إلى جدة قوة وهابية لا لتشن عليها هجوماً بل لتفرض حصاراً وتشير وقائع مؤتمر أول يناير إلى أن خالد وابن حمود وكذا الإمام العجوز، عبد الرحمن، والد ابن سعود ضغطوا من أجل شن هجوم عسكرى، لكن قرار فرض الحصار الأشد رصانة كان من اختيار ابن سعود، فقد أثر تلك الاستراتيجية لأن الرعايا الأجانب كانوا على مرمى من المدافع السعودية.

عندئذ وقعت الاشتباكات بين الوهابيين وقوات على، وأفادت التقارير الواردة من جده أن القوات السعودية بدت غير منظمة. إذ كانت تتكون من قبائل حجازية إضافية وليست نجدية، ولم تسفر محاولات قصفهم لجدة بالمدافع عن أية نتائج حاسمة. لقد اتضح موقف ابن سعود من حقيقة أنه لم يحاول الهجوم على جدة بالمدافع الثقيلة إذ تركها فى مكة.

وهنا ازدادت الاتصالات الخارجية كثافة، إذ فى يناير بعث حزب الخلافة ومقره الهند وفداً إلى ابن سعود من أجل التوصل إلى تسوية، لكن دون نجاح، وفى شهر إبريل حذا حذوه قناصل السوفيت وإيران وهولندا ولم يحرزوا، مثله نجاحاً، وتلا ذلك اتصال ودى بين ابن سعود وملك مصر، فؤاد، الذى عرض أن يتوسط فى النزاع؛ لكن ابن سعود أوضح بجلاء فى شهر. إبريل أنه لن يوافق على أية محاولة ترمى إلى بقاء الهاشميين على العرش وإن كانت محاولة الوساطة التى قام بها الملك فؤاد قد توجت بمبادرة لعقد مؤتمر إسلامى... تلك المحاولات، وإن لم تكلل بنجاح، كانت سبباً آخر بل دليلاً على إحجام ابن سعود عن فتح جده بهجوم عسكرى واحد .

كما يبدو أن ابن سعود حاول استخدام الحصار فى التعجيل بانهيار حكم على، وفى نوفمبر ١٩٢٤ رد على فرع الحزب الوطنى بجده فيما يتعلق بالتماس الطويل الذى سبق ذكره بالقول : لا يمكن السماح لا للملك حسين ولا لأى من ابنائه بالسيادة فى الحجاز ومن يحاول إبقاءهم إنما يفعل ذلك على مسئوليته الشخصية. لقد عبر هذا التصريح عن قرار ابن سعود بالنسبة للهاشميين كما أشار إلى تشجيعه لوجهاء جده على الإطاحة بعلى، وكتب فيلبى فى شهر فبراير يقول أن حزب «السلام بأى ثمن» ظهر فى جده وحاول

الإطاحة بعلى، وظل على اتصال بابن سعود؛ ومن الواضح أن نشاطات أعضائه كانت معروفة لعلى الذى أمر بالقبض على العديد منهم، واعتمد «على» فى مقاومة هذا الحزب أساساً على مجموعة عسكرية صغيرة.

وثارت مسألة هامة حول ما إذا كان «على» يستطيع الاعتماد على قواته فى وجه الحصار اذ لم يبق من الجيش الحجازى التضامنى اكثر من بضع مئات من الرجال المبعثرين فى جميع أنحاء ينبع ووجه والمدينه وجده، كما لم يكن تحت تصرف على سوى بضع مئات من المرتزقة من فلسطين ومصر أساساً، وكانت القيادة مشلولة بفعل المنافسة بين قائدين من المرتزقة، وحاول «على»، وهو متردد بطبيعته، أن يتوسط بينهما. وفى إبريل من عام ١٩٢٥ تمرد الجنود ألفلسطينيون لأنهم لم يحصلوا على رواتبهم منذ شهرين وبسبب العتاد السئ وموقف قادتهم الاستبدادى.

لقد جعل الحصار «على» يعتمد على المساعدة الخارجية، فحشد عبد الله قوات تم تجنيدها فى شرق الأردن؛ كما راح حسين يرسل من منفاه فى العقبة المساعدة المالية التى تمكن على من الحفاظ على حكمه وإخماد التمرد؛ ولكى يوقف ابن سعود هذه المساعدة بعث فى شهر إبريل بعث بقوة للزحف على العقبة؛ ويجب النظر إلى هذا الأمر فى إطار أوسع يتمثل فى مطالبة ابن سعود بالأراضى الواقعة على حدود شرق الأردن. وبدت مبادرة ابن سعود للبريطانيين خطيرة بالقدر الذى يبرر تدخلهم؛ وبالرغم من أن وجود حسين فى العقبة لم يشكل بالنسبة لهم أية أهمية. إلا أن الحيلولة دون نشوب حرب بين ابن سعود وعبد الله كانت أمراً جوهرياً. ومن ثم لم يتردد البريطانيون فى أن يعلنوا حسين أن تصرفاته هى التى دفعت الوهابيين إلى الالتجاء إلى القوة؛ وفى ٢٧ مايو تلقى ابن سعود تحذيراً بالامتناع عن أى هجوم على العقبة بينما استبعد حسين من المدينة ونفى إلى قبرص فى ٣، يونيو، وبالتالى سحب ابن سعود قواته إلى الساحة الحجازية بعد مناوشات عديدة بين قوات السعوديين وعبد الله.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن سعود استخدم تكتيكات متعددة فى الحصار، وان لم يشن هجوما شاملاً مباشراً على جدة، فقد حاول قطع طرق الإمداد إلى جده والمدينة، وفى يناير

من عام ١٩٢٥ قاتلت القوات السعودية فى وجه وينبع فأغلقت الطريق بين جده والموانى الحجازية الأخرى. وبناء على ما ذكره «ريدر بولارد» كانت لهذه الأعمال، ولاسيما نقص المساعدة من العقبة، أثرها البالغ على قوات «على» فى المدينة وجدة، فقد انهار مركز على المالى بشكل خطير. وفى أغسطس ١٩٢٥ فرض ضرائب عإليه على تجار جده بهدف إنشاء بنك وطنى، وكتب إلى حسين (فى قبرص) يطلب منه خمسين ألف جنيه، ولم يتحقق أيهما، وكان الهدف مما قام به «على» هو مواجهة تهديد قواته بالتوقف عن القتال ما لم تدفع لهم أجورهم فوراً، وفى شهر أغسطس طلب ثلاثمائة رجل من المدافعين عن جده إعفاءهم من الخدمة العسكرية، وفى نفس الشهر تحولت قبيلة حرب، وكان جزء منها يؤيد على، إلى ابن سعود وبالتالى أصبح ألفرار من الجنديه يحدث بصورة منتظمة، وفى شهر نوفمبر نشبت ثورة إذ كان على قد تعهد بالدفع لكنه لم ينفذ وعده فيما يبدو، وفى ١٦ ديسمبر طلب على من الأردن ومن نائب القنصل البريطانى إبلاغ ابن سعود بأنه سيتنحى، وفى ٢٦ ديسمبر دخل ابن سعود جده نتيجة للوساطة البريطانية .

لقد دخل محمد بن ابن سعود المدينة فى ٦ ديسمبر، وكان الدويش يفرض عليها حصاراً منذ نوفمبر عام ١٩٢٤ وفى اكتوبر عام ١٩٢٥ بدأت مفاوضات مع وجهاء المدينة تتوجت باستسلامها .

هكذا عجّل ابن سعود بالانهيار الداخلى للنظام الهاشمى ب استخدام استراتيجية الحصار والزحف المنظم، فمن ناحية أطالت هذه الاستراتيجية من أمد الحرب وجعلتها اكثر تعقيداً، ومن ناحية آخرى حالت دون تكرار إراقة الدماء والمذابح على نطاق واسع التى أعقبت سقوط الطائف. هذا فضلاً عن أن الاحتلال السلمى نسبياً والتفكك الداخلى للنظام الهاشمى حقق لابن سعود عطف الدول الأوربية والإسلامية التى انزاح عنها الوهم بصورة كاملة بالنسبة للنظام الهاشمى، كما استطاع ابن سعود، فى نهاية الأمر، كسب تأييد غالبية القبائل الحجازية وسكان المدن، ومن ثم خلق أساساً مبدئياً لشرعية الحكم الوهابى فى الحجاز.

ويلوح من دراسة التوسع والحرب السعوديين فيما بين ١٩١٧ و ١٩٢٥ أن العوامل

القبلية المحلية التى دفعت إليها عوامل سياسية واقتصادية كانت تشكل لب الصراع فى كل ساحة، فابتداء من عام ١٩٢٠ امتدت ساحة الصراع السعودى الهاشمى إلى النزاعات القبلية والمحلية التى وجهت سير الأحداث فى ربوع شبه الجزيرة العربية، كانت استراتيجية ابن سعود تهدف إلى استغلال الشئون القبلية الداخلية وذلك بمعارضة القبائل بالقوة وبضمهم إلى صفوفه فى نفس الوقت، وهكذا استطاع أن يضعف قوة منافسيه وأن يقيم لنفسه أساساً للقوة فى كل ساحة؛ وتضافرت الدعوة الوهابية المتطابقة مع الاهتمامات القبلية، وفعالية زعامة ابن سعود وبسالته العسكرية لتعزز من هذه العملية. لقد عملت قوات ابن سعود فى خطوط متوازية حيث إنها أقيمت على أساس نظام قبلى – محلى، فكانت المساعدة القبلية المحلية رصيداً ضخماً للسعوديين فى ترسيخ أقدامهم فى كل ساحة، أضف إلى هذا أنه خلال ألفترة ما بين ١٩٢٠ و ١٩٢١ برز الأساس المركزى لجيش منظم يقوم على إخوان الهجر وسكان مدن نجد وخاصة الرياض وكانت هذه هى النواة التى قادت القوات ومنحتها روحاً قوية وولدت القوة التى يحسب لها ألف حساب.

الفصل الثانى

النضال من أجل الوحدة الداخلية

١٩١٧ - ١٩٣٠

الفصل الثانى

النضال من أجل الوحدة الداخلية

١٩١٧ – ١٩٣٠

لم تكن العوامل التى تمخضت عن تشكيل حركة الفتوحات السعودية فى حد ذاتها كافية لإقامة دولة منظمة راسخة، فلم تكف الحيل البارعة التى ساعدت فى توسيع نطاق الدولة لوحدتها بل شكلت، على النقيض من ذلك، عائقاً لبناء الدولة؛ فلكى تقام مؤسسات من شأنها أن تمد الدولة بأسباب البقاء كان لابد من التخلى عن تكتيكات التوسع أو التكيف معها أو تغييرها، ويبحث هذا الفصل فى كيفية تطور بناء الدولة متجاوزاً المراحل الأولى لفترة التوسع وفى كيفية تطوير آليات للدولة أكثر فعالية.

لقد أشار ابن خلدون إلى الصراع الكامن بين عمليات الفتح والوحدة الداخلية؛ ودفع بأن عصبية القبائل تقودهم إلى تحقيق النصر على منافسيهم وإلى التوسع الإقليمى؛ ثم يحاول الحاكم بعد ذلك أن يقيم حكومة قوية لمواجهة تحديات العالم الجديد عن طريق تجاوز رفاقه القبليين السابقيين الذين صاروا عبئاً على النظام الجديد، وإنشاء إدارة منظمة تقوم على الحضر، ويفسر هذه العملية الجدلية عاملان : أولهما حقيقة أن أولويات الدولة تتغير، ففى خلال الفتح تتطور القبيلة على أساس القدرات التوسعية ورفاق النضال وهو ما يوفره النظام القبلى بصورة أكثر من كافية، لكن تركة الفتح هى من النوع الذى ليست القبائل الرحل معدة للتعامل معه؛ لقد أصبحت البلاد ممتدة وتباين سكانها الذين يتعين دمجهم، وحتى ينسنى دمج العالم الجديد المتسع لابد من تغيير الاقتصاد وتوفير الهدوء الداخلى . ثانيهما : ينزع الحاكم مسترشداً فى ذلك بالنماذج التى تعرضها الدول الكبرى فى المنطقة، إلى أن يقيم حكومة ما بعد الفتح على نظم جديدة أكثر تطوراً وتعقيداً من النظام القبلى، كل هذا يقوده إلى تبنى نمط من الحكم يختلف تماماً عن الكونفيدرالية القبلية السابقة .

ويرى ابن خلدون أن مثل هذا الصراع يؤدى ولا شك إلى انهيار النظام الجديد، فالتغيير إلى مستوى أعلى يسبب ضعفاً فى مقدرة الحاكم وفى استعداده على الكفاح، وتصبح العصبية القبلية عدواً للنظام يتعذر التغلب عليه، مما يعجل بانهياره؛ وتجنباً لمثل هذا المصير استخدمت الدول التى تطورت فى مجتمعات قبلية وسائل متعدده للتغلب على الصراع بين مقتضيات الفتح ومتطلبات الوحدة الداخلية، وإحدى هذه الوسائل كما برهن «جيب» (بالإشارة إلى إنجازات الخليفة هشام فى ٧٢٤ - ٧٤٣) اعادة توجيه الطاقات التوسعية إلى أنشطة تؤدى إلى بناء مؤسسات دولة متماسكة ومستقرة .

وفيما يتعلق بالدولة السعودية أثار التوسع الإقليمى والاستراتيجيات التى استخدمت لتيسير هذه العملية مشكلات عويصة أمام عملية الوحدة الداخلية الراسخة والدائمة، فضم الأراضى الحديثة الاحتلال إلى البلاد السعودية جلب معه التحدى الصعب المتمثل فى استيعاب سكانها وثقافاتها المتباينة، وهذا يعنى التغلب على المشاكل السياسية والاقتصادية لكل أرض جديدة وكذلك الولاءات القديمة التى تبدلت والمطالب الإقليمية التى أعيد تحديدها نتيجة لإقامة حدود جديدة؛ كذلك انطوى التوسع على علاقات جديدة مع البريطانيين؛ فهناك الانتداب البريطانى فى العراق وشرق الأردن ومحميات الخليج التى أصبحت مع توسع الدولة السعودية متلامسة معها، كما كان البريطانيون عاقدين العزم على حماية سلامة من يتولون حمايتهم .

وبصرف النظر عن هذه الضغوط أصبح إنشاء مؤسسات دولة جديدة وإعادة بناء نظام قوة سعودية تحديات ملحة متزايدة، لقد كانت عملية توحيد القبائل السعودية حتى الآن تتم على نحو غير مخطط وتستند إلى إجراءات متميزة ومؤقته هدفها الأساسى منع قبائل أو مناطق بعينها من السقوط فى أيدى أحد المنافسين، أو تسهيل أحد الفتوحات السعودية لكن عندما بلغت البلاد السعودية المرحلة التى وصفها ابن خلدون والتى عندها يصبح إنشاء دولة مركزية الهدف الرئيسى أضحت الوسائل التقليدية للدمج مثل الزواج وتقديم الإعانات الماليه والغنائم وكسب حب الجماهير لابن سعود، بل ونشر النهضة الإصلاحية الوهابية أقل نفعاً. بل إنها تأتى بنتائج عكسية.

وفى عملية بناء الدولة السعودية تعرضت الوسائل التى استخدمت فى بادئ الأمر فى التوسع إما للتحول أو الاستبدال بمؤسسات جديدة مغايرة تماماً وأقدر على التوصيل إلى نظام قوى للدولة. وسوف نحلل هذه العملية فى ضوء النتائج غير المباشرة للتوسع ونوضحها عن طريق:

١- التغييرات الإدارية وصنع القرار.

٢- دمج الحدود.

٣- التكامل الإقليمى والاجتماعى مع الإشارة بصفة خاصة إلى الحجاز.

٤- مبادئ السياسة الخارجية.

القوى السياسية القديمة والجديدة

العلماء والأمراء والاخوان

كانت تركيبة النظام السعودى تقوم على تقسيم السلطة كما وضعها ابن تيمية (١٣٢٢) وهو واحد من أكبر المفكرين الملهمين الذين اعتمدت عليهم الحركة الوهابية. كان يرى أن الأمراء والعلماء هما عمودا حكم الدولة حيث يكون الأمراء مسئولين عن الأمن والنظام الداخلى والعلماء مسئولين عن التعليم وتدعيم القيم الأخلاقية الوهابية وتفسير الشريعة، وقد جعلت المهمة الآخيرة من حق العلماء إسداء النصيحة للأمراء فى أى مسألة ذات صلة، وكان الهدف من وراء هذا النظام هو خلق مجتمع وهابى مثالى يقوم على الشريعة ... لقد كانت الدولة السعودية التى التزمت التزماً ثابتاً بهذا النظام عرضة لمعايير قبلية راسخة.

وكان الأمراء الذين يتولون حكم المدن الإقليمية الصغيرة ينتخبون محلياً فى حين كان ابن سعود يعين أمراء المدن الكبيرة والأقاليم، وتشير روايات عديدة إلى أن ابن سعود كان يسيطر، فى الفترة ما بين ١٩١٧ و ١٩١٩، على شبكة من الأمراء المنتشرين فى

ربوع نجد، فكان يختار الأمراء من بين أبناء عمومته وأبناء إخوته وأخواته على أساس قدراتهم وولائهم الشخصي له، ومن ثم حكم عبد الله بن جلوى الإحساء وعبد العزيز بن مساعد بريده (حتى عام ١٩٢١ عندما كانت حايل محتلة وتولى حكمها فهد بن عبد الله بن جلوى) كما تولى سعود العرفه شئون القصيم، أما دور الأمير فيوضحه وصف ديكسون لابن جلوى في يوليو من عام ١٩٢٠:

لم يحدث قط أن كان لقيصر روسيا سلطة غير محدودة أكثر من ابن جلوى .... فالعرب يؤمنون بحكم الرجل الواحد، وهذا الرجل أعطى ولاية مع تعليمات ليحكمها. فلا دستور مكتوب يزعجه ولا مجلس أو برلمان يعيق حريته في العمل. فلو حقق نجاحاً خيراً فعل، وإن منى بالفشل فمن المرجح أن يذوق دون تأجيل اختبار العالم الآخر.

كان ولاء ابن جلوى الشخصي لابن سعود يعني أن سلوكه المثالي في تلك المنطقة إنما يرجع الفضل فيه إلى حاكم نجد؛ وفي عام ١٩١٩ برز قريب آخر هو أحمد بن ثنيان كمستشار لابن سعود، ورئيس الكتبة والمسئول عن الشئون الخارجية، فقد رافق الأمير فيصل إلى بريطانيا في ذلك العام ورأس بعثة نجد إلى الحجاز في عام ١٩٢٠. ووصفه صديق حسن، مساعد ديكسون في البحرين، بأنه «حصيف» ومتعلم (في اسطنبول) وعلى علاقة ودية حميمة بالبريطانيين، ونسب سياسات ابن سعود الخارجية «إلى توجيه ابن ثنيان مؤكداً ثقة الحاكم به.

ويوفر كتاب حديث عن علماء نجد وغيره من المصادر المعلومات حول سير هؤلاء العلماء فقد شمل تدريبهم الأولى التنقل بين مراكز التعليم حيث تعلموا القراءة على أيدى علماء بارزين، وكان هدفهم الرئيسي الانتقال إلى المرحلة التالية؛ فما إن يصبحوا أهلاً لأداء مهمتهم حتى يعينهم ابن سعود نفسه في مناصبهم، وكان رأيه نافذاً في حالة وقوع خلاف حول منصب أحد العلماء، وعادة ما تولى العالم منصب القاضي أو المفتي أو المرشد أو الخبير، وكان العلماء ينقلون من فئة إلى أخرى ومن مكان إلى آخر حسبما يرى ابن سعود، وكانت ارفع المناصب وأعلاها مكافأة في المدن، ولاسيما الرياض . وذكر فيلبي في

عام ١٩١٨ أنه كان هناك ستة علماء بارزين فى الرياض وثلاثة فى القصيم وثلاثة فى الإحساء وواحد فى كل إقليم من الأقاليم الأخرى، وقد بلغ عددهم عشرين عالماً تقريبا. ويشير آل الشيخ من خلال السير إلى أن العلماء كانوا أكثر نشاطاً فى الحياة العامة فى «عنيزة» «وبريدة» وفى بعض القرى منها فى المراكز الأخرى.

وكان علماء الرياض أكثر منذ غيرهم تأثيراً على ابن سعود لأنهم غالباً ما تزاوجوا مع أسرته وبلغوا مستوى رفيعاً من العلم والثقافة، إلا أن دورهم السياسى كان محدوداً، وكان ينظر بعين التقدير البالغ إلى العلماء الذين يقطنون حى الدخنة من المدينة أمثال عبد الله ومحمد بن عبد اللطيف وعبد الله بن بولايد وسعد بن حمد بن عتيق وسليمان بن سهمان، كما كان غيرهم من أمثال عبد الرحمن بن سليم وعبد الله العنترى وعمر بن محمد بن سالم وحسن بن سالم (الذى وقع على الفتوى الهامة الخاصة بالإخوان عام ١٩١٩) شخصيات هامة، أما أبرز العلماء فكانوا الإخوة عبد اللطيف من سلالة الأسرة المؤسسة للمذهب الوهابى أو آل الشيخ أو أسرة عبد الوهاب، فهم ينتمون إلى مذهب يفصل العلماء عن الأمور الدنيوية كما كانوا مرتبطين ارتباطاً شخصياً وثيقاً بابن سعود الذى رافقوه منذ بداية صعوده، فهم، فى واقع الأمر، مدينون ببروزهم لنجاحه السياسى ولموقفه الودى منهم.

لقد اعتمد العلماء على ابن سعود فى تعميق دراساتهم وتحسين أحوالهم، كما كانوا مطالبين بأن يحيوا حياة وهابية صارمة، طابعها المساواة والبساطة، وإذ كانت تربطهم بابن سعود روابط شخصية وعلاقات مصاهرة لم يشكل العلماء جماعة سياسية متماسكة أو مستقلة بل كانت تربط كل منهم صلة قرابة مباشرة به ويدين بالولاء له .

أما الجماعة التى خرجت من عملية التوسع وهددت السلطة فكانت جماعة الإخوان وازداد التناقض بين وضعهم الأصلى فى الدولة والوضع الفعلى غير الرسمى الذى حققوه إبان التوسع؛ فلم يكن للإخوان دور سياسى رسمى فى النظام السعودى وكان هذا متمشياً مع الأسلوب السعودى التقليدى إذ كان ينتظر من الجماعات القبلية أن تقاتل فى سبيل الدولة دون أن تشترك فى أى مجال هام من المجالات السياسية أو الإدارية، وفى نظام

الهجر كان ينتظر من الإخوان أن يكونوا محاربيين ومزارعيين ودارسين للعقيدة دون أن يكون لهم دور فى السياسة وفى صنع القرار. لكن فى فترة التنفيذ التى هى موضوع بحثنا تمكن الإخوان من تعزيز أسباب التوسع والقيام بأدوار قيادية غير رسمية، فكانوا يشكلون طلائع الاستقرار والدعاة المتحمسين للنهضة الإصلاحية والمحرضيين على التوسع، وبسبب ارتباطهم بمثل هذه الأهداف العامة الهامة لعب الإخوان أدواراً مهمة فى عمليات التوسع والدمج على الرغم من تخلخل تنظيمهم؛ وعلى الرغم من أوجه قصورهم العسكرية كان الإخوان يشكلون عنصراً أساسياً من عناصر القوات السعودية، ويشكلون أشد الوحدات العسكرية حماساً. والواقع أن خلخلتهم التنظيمية وافتقارهم إلى وضع رسمى فى النظام السياسى كانا لصالحهم حيث أنه لم تكن هناك قيود تقليدية تقيد مناوراتهم السياسية، وبرز زعماء المجموعات القبلية الرئيسية كجزء من الصفوة فى الرياض، وطالما أنهم لم يتبوأوا مثل هذه المكانة من قبل فإن انخراطهم ضمن الصفوة لم تقيده سوابق من أى نوع.

وفى تقرير للدكتور ب. و. هاريسون، طبيب أمريكى زار الرياض فى صيف عام ١٩١٧، جاء أن العاصمة كانت مقر رئاسة الإخوان وأن ثلاثمائة من بينهم تجمعوا فى مدارس دينية لتدريب المتطوعين لخدمة الهجر، كما أشار تقرير للمخابرات البريطانية بتاريخ ١٩١٨ إلى أن الإخوان كانوا يوجهون الحركة الوهابية من خلال تحديد أساليب الاستيطان والتوسع والدعوة، وذكر فيلبى فى عام ١٩١٩ أنهم كانوا يقررون الحروب والغارات فى اجتماعات خاصة مع ابن سعود، وهكذا يبدو أن مجموعة من زعماء الإخوان استخدمت مكانتها وخبرتها العسكرية فى القيام بالدعوة والمهام العسكرية وفى إسداء النصيحة لابن سعود حول أمور الساعة السياسية البالغة الأهمية.

إن دافع الإخوان إلى أن يكون لهم مركز مؤثر فى السلطة السعودية لم يجعلهم مجرد صفوة موالية غير متميزة، فقد تصرفوا كجماعة ضغط موالية تسعى إلى تدعيم الدولة وفقاً لمفاهيمهم الخاصة بعد أن رفعت من شأنهم ضروب نجاحاتهم، وإن كانت غير متوافقة مع التغيرات الجديدة للسياسات الإقليمية، تلك المفاهيم النابعة من أدوار النهضة الإصلاحية التى خولت لهم رسمياً ومن أساليبهم القبلية. لقد فشل الكثيرون منهم فى

التخلى عن النزعة القبلية إبان فترة النهضة الإصلاحية؛ والواقع أن تربيتهم فى جماعات منغلقة فى «الهجر» فى الرياض أو فى قبائل رحل عززت من هويتهم القبلية. وهكذا أدى مزيج العصبية القبلية الصارمة والحماس الدينى إلى أن يلعب الإخوان دوراً فريداً ومعقداً فى شئون الدولة.

لقد حاد سلوك الإخوان عن الطريق الذى اختاره ابن سعود، وأدت أنشطتهم فى الفترة ما بين ١٩١٦ و ١٩١٨ إلى الاضطرابات والقلاقل وليس إلى ما كانوا ينشدون نشره من استقرار بين القبائل. وفى عام ١٩١٦ عندما قاتل ابن سعود الجماعات القبلية الأقل طاعة له فى وسط الجزيرة العربية قام فى نفس الوقت بتغيير المرشدين الدينيين، وشرع فى عام ١٩١٨ – ربما كوسيلة لتوحيد الصفوف ضد حسين – فى القيام بحملة لكسب تأييد جماعات شمر وما وصفهم يكسون «بالقبائل المتمردة». واستطاع عندئذ، كما يذكر ديكسون، أن يؤكد سلطته على جميع بدو نجد باستثناء «العجمان» الذين ظلوا على عدائهم له. لقد اجبرهم ابن سعود على تبنى مذهبى الإخوان وحصل على فتوى من العلماء تطالب القبائل بالاستقرار فى الهجر. لكن بحكم أن الاخوان جزء من حركة نهضة إصلاحية غير منضبطة بدأوا بحملة لنشر الدعوة بالقوة فى العام التالى متجاوزين – إن لم يكن متجاهلين كلية – توجيهات ابن سعود، وهكذا أضروا بالعلاقات بين مختلف قطاعات الحكومة السعودية التى كان توازنها جوهرياً لتوحيد صفوف الدولة.

وارتبطت أنشطة الأخوان بأرتقاء فيصل الدويش، زعيم مطير، سلم السلطة وتجدر الإشارة، فى ضوء ما عرف عن الدويش كزعيم لثورة ضد ابن سعود، إلى أن أول ظهور سياسى هام له كان فى مؤتمر «الشقره» فى أغسطس ١٩١٨ حيث ضغط، دون نجاح، على ابن سعود لمحاربة الهاشميين، وأشار لورانس فى أوائل عام ١٩١٨ إلى الدويش وعشيرته باعتبارهم «المعتنقين حديثاً» لمذهب الإخوان. ومع زيادة عدد المعتنقين للمذهب وجد الدويش مناخاً ملائماً لزيادة طموحاته، ومن الصعب أن نقرر ما إذا كان أخاً مخلصاً أو انتهازياً ناجحاً. لعدم وجود أى دليل على تفكيره أو فلسفته. ومهما يكن الأمر فقد برهن الدويش على أنه سياسى قبلى نابه وعنيف. ففى الأيام الصعبة التى واجهت ابن سعود فى

الجزء الآخير من عام ١٩١٨ وفى عام ١٩١٩ استغل الدويش المركز الجيوبوليتيكى لمطير فى استعراض قوته.

لقد وصلت البريطانيين فى غضون عام ١٩١٩ شكاوى متعددة من غارات مطير ونشر الدعوة بالعنف بين جماعات المنتفق فى العراق والكويت والإحساء؛ تلك الأنشطة التى أدت إلى توتر فى علاقات السعوديين بسكان تلك المناطق من الشيعه والسنيين غير الإخوان، وفى نوفمبر من عام ١٩١٩ اشتكى أهل حضر الإحساء، لاسيما من القطيف، لإبن سعود من «إنتهاكات الإخوان لأراضيهم» وطلبوا منه وضع حد «لتدخل الإخوان فى شئون قبائلهم»؛ والواقع أن ديكسون ذكر فى أوائل عام ١٩٢٠ أن ابن سعود أبلغه أنه «لم يقر قط هذه الأعمال منذ البداية» لكنه لم يستطع وضع حد لها حتى نهاية عام ١٩١٩. لقد جعل حماس الإخوان اعتناق مذهب الاخوان — وهى عملية تدريجيه بطبيعتها — فورياً ولا تراجع عنه، والذين لم يلتزموا به من أفراد القبائل إما أنهم قتلوا أو أرغموا على الفرار إلى الكويت، ولم تكسب هذه الأعمال الدويش سمعة أنه متعصب فحسب. بل حققت له أيضاً السيادة على «بطن علوة من بطون مطير» وأضحى الدويش، من كافة النواحى العملية، زعيم القبيلة بأسرها، ثم راح ينشر الدعوة ويهدد القبائل الأخرى.

وصدرت الأوامر بحماس بالغ لإرغام رجال القبائل على الاستقرار فى «الهجر»، فكان الأمر العام للبدو الرحل هو: «عليكم ببيع جمالكم ونبذ حياة البدو الرحل والاشتغال بالزراعة». وفى أغسطس من عام ١٩١٩ قدم الإخوان مطالبهم لابن سعود التى تقضى بالتعجيل بتوطين البدو وتحسين أحوالهم؛ فطالبوا بإن يستقر البدو فى بيوت من الحجر وأن تبنى لهم مدارس جديدة يحدد الأخوان مناهجها، كما دفعوا بإلغاء المقاهى بسبب نميمة الرواد، ولم يوافق ابن سعود على المطالب؛ وانتقده الدويش، فى واقع الأمر، فى نوفمبر ١٩١٩ لافتقاره إلى الغيرة الدينية وبسبب معاملاته مع البريطانيين على وجه الخصوص».

وتحدى تعليمات ابن سعود وقتئذ زعيم آخر هو خالد بن اللؤى، أمير خرمة الذى كان منهمكاً فى نضاله ضد حسين؛ ففى رسائل بعث بها إلى ابن سعود فى أواخر عام ١٩١٩ حذر من أنه سوف يشن هجوماً مضاداً لو أن حسين استأنف هجومه على خرمة؛

وكانت لهجته مهددة مما يشير على أنه لم يكن أمام ابن سعود من خيار سوى الاذعان؛ وفي وقت سابق من ذلك العام أكد تقرير المكتب العربي إمكانية أن يغير خالد بن اللؤى من ولائه مشيراً إلى أنه يتصرف على نحو مستقل، بيد أن خالد لم يكن متحالفاً مع الدويش كما ظن مسئولو المكتب العربي. بل كان - بحكم أنه زعيم قبلي من أنصار النهضة الإصلاحية - يكشف ببساطة عن رغبة متزايدة في أن يحقق نفوذاً أكبر للإخوان.

وأشارت تقارير عديدة وردت في أواخر عام ١٩١٩ إلى أن ابن سعود كان على حافة أن يفقد السيطرة على الإخوان حين دفعهم سلوكهم إلى مواجهة مع النظام السعودي فمضايقاتهم المستمرة لتجار الشيعة وورطتهم في نزاعات مع ابن جلوي في الإحساء كما كانت علاقات الإخوان مع العلماء متأزمة بالرغم من هدفهم المشترك الرامي إلى تعزيز النهضة الإصلاحية الإسلامية، وتشير سير العلماء إلى أن الغالبية العظمى منهم ولدوا في المدن والقرى ولم يكونوا من أصل بدوي، كما أنهم أمضوا جل وقتهم في المدن بين الدراسة والقيام بمهام منصبهم على النقيض من الإخوان الذين هم في الأصل بدو رحل .

وعلى الرغم من تعيين بعض العلماء لمصاحبة الإخوان والاشتراك في الغارات التي يشنونها فإن نفراً قليلاً منهم، من أبرزهم الشيخان عمر بن حسين الشيخ وعبد الله العنقري، أرسلوا للعمل في الهجر، كما أنهم شاركوا في حملة «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» أو في محاولات متعددة لإعادة تثقيف الإخوان؛ وفي عام ١٩١٩ أرسل العنقري إلى الأرطاوية «لوضع حد للتعصب القبلي المناهض للدين» ؛ بل إن الذين أرسلوا إلى «الهجر» من الآن فصاعداً لم يكونوا متطوعين. بل علماء في مهمة خاصة نيابة عن ابن سعود بهدف التخفيف من حدة التعصب الأعمى للإخوان.

كما أرسل إلى الهجر نحو عشرة علماء آخرين للقيام بمهام رسمية كقضاة في المقام الأول بعكس العلماء السابقين، وكان من أشهرهم عمر بن محمد بن سالم الذي عين في الأرطاوية في عام ١٩١٧ ، ولايمكن اعتبار هؤلاء متطوعين أو إخوان. ولقد كان عبد الرحمن الشيخ حريصاً في كتابه على ألا يسمي أي «عالم» ذكره متطوعاً حيث إن المتطوعين كانوا من الدعاة الرواد الذين نشروا في بادئ الأمر النهضة الاصلاحية الوهابية

بين البدو، وكانوا مسئولين عن حماس الإخوان وربما عن سعيهم للوصول إلى السلطة؛ ويبدو واضحاً أن دعاة النهضة الإصلاحية القبليين قد تدربوا فى إحدى المدن ثم أرسلوا إلى الهجر لتثقيف الإخوان، وللدعوة بين القبائل؛ ويبدو أن المتطوعين، فى واقع الأمر، كانوا تلاميذاً للعلماء وأقل علماً من أساتذتهم، ولم يتنازع «العلماء» مع الأمراء الذين حكموا الأقاليم والحكومة المركزية والذين لم تصطدم مراكزهم مع سلطتهم، وفى حين كان العلماء بمثابة مستشارين للأمراء، تنافس الإخوان مع العلماء على السلطة الدينية.

هكذا كانت أنماط الحياة العملية والخلفية الأسرية والولاء تفرق بين الإخوان والعلماء؛ وفى مقابل «الإخوان» الطموحين والنشطين سياسياً كان « العلماء » سلبيين وغير منظمين، وتحكمهم قيود النظام؛ وربما كان العلماء يخشون الإخوان فى هذه الفترة ومن ثم أيدوا محاولة ابن سعود لإحتوائهم .

ومن الواضح أن صداماً وقع فى عام ١٩١٩ بين ابن سعود والدويش زعيم مطير، أسفر عن زيادة السيطرة على الإخوان، فبينما كان ابن سعود متجهاً إلى تربة، أمر الدويش بدو الإحساء بطاعة أوامره بدلاً من أوامر ابن سعود وعند عودته استدعى ابن سعود الدويش إلى مجلس علنى وسأله بأى حق أصدر الأوامر : «هل تلقيت أوامر منى ؟ وما هى الأوامر الأخرى التى ترى إطاعتها» وفى الحال تراجع الدويش واعترف بخطئه؛ تلك الواقعة التى فى حدذاتها تعكس الخيط الرفيع الذى يفصل بين سلطة الحاكم وتلك التى لزعيم قبيلة هام .

عندئذ انطلق ابن سعود يستغل بصورة كاملة انتصاره على الدويش فدعا إلى عقد اجتماع للعلماء وطلب إليهم تأكيد من ذا الذى يسلك حسب المنهج الوهابى الصحيح؛ وهكذا أثار الشكوك حول سلوك الإخوان، وكان علماء الرياض متعاونين مع ابن سعود فأعلنوا فى فتواهم أن الذى لا ينتمى لحركة النهضة الإصلاحية – أى الشخص الذى يرتدى العقال بدلاً من العمامة. بمعنى الشخص الذى لا يزال متجولاً غير مستقر – لا يقل شأناً عن الأخ، وأعادت الفتوى تأكيد حق ابن سعود فى السيطرة وفرض الزكاة إلى جانب التحدير من أن أولئك الذين يتصرفون على النقيض من السنة والشريعة سوف يعاقبون جهاراً

مالم يكفوا عن أعمالهم الخاطئة .

وذكر ديكسود أن ابن سعود إضطر إلى تنفيذ حكم الإعدام فى العديد من الأخوان المتمردين بوجه خاص وأصبح حذراً على نحو متزايد فى اختيار المتطوعين باحثاً عن ولائهم قبل أى شئ آخر؛ وفى نفس الوقت تكثفت عملية التوطين؛ وبالرغم من أن هذه العملية عززت الإجوان كجماعة. فإنها برهنت على أنها وسيلة لزيادة السيطرة عليهم، وبحلول عام ١٩٢٠ كان ابن سعود قد أعاد تدعيم مركزه، وذكرت التقارير أن الإخوان أصبحوا مطيعين وهادئين وتوقفت عملية نشر الدعوة بالقوة . ونجح ابن جلوى فى تحقيق الاستقرار فى الإحساء بحماية المنطقة من هجامات الإخوان. والواقع أنه أصبح الشخص المرتبط باحتواء الإخوان. وبالتالى المحافظة على سلطة أسرة ابن سعود فى تجديد شكل الدولة النجدية، كما عين ابن سعود أمراء جدداً. وهو إجراء منحه نفوذاً قوياً فى الأقاليم .

كذلك تقرر نظام القضاء الذى يقوم على تعيين قضاة من بين صفوف العلماء، وبهذه الخطوة لم تتأثر سلطة ابن سعود. حيث إن من اختصاصه كحاكم أن ينقض قرار القاضى (أمر السلطان نافذ) هذا فضلاً عن أنه قام شخصياً بجمع الزكاة من جميع الهجر كل ثلاثة شهور، ومن ثم واصل الاتصال الشخصى بالزعماء المحليين؛ كما أنه بدأ فى تنفيذ مشروع تطوير مينائى القطيف وجبيل، وبالتالى أحال الإحساء إلى مرج أكثر ثراءً وإلى مكان أيسر حكمه. مع الحد من اعتماد مطير وغيرها على ميناء الكويت ... هكذا استخدم ابن سعود وسائل متعددة لاحتواء الإخوان، وكللت جهوده بنظام إدارى بدائى شمل سلسلة من نواب الحاكم المخلصين، والخضوع لسلطة العلماء وفرض الجزية المباشرة، ثم أدمج العلماء فى نظام قضائى مدنى تحت سيطرته المباشرة .

وأبرزت تلك الاصلاحات طريقة جديدة لبناء الدولة تقوم على المركزية واكدت إدراك حاكم نجد بأن الوسائل التى بدت مفيدة فى بداية الحرب، مثل نظام الهجر، باتت عائقاً للوحدة الداخلية، وأصبح الإخوان نبتة برية حيث إنهم تربوا فى الهجر وعليه أن يقلم فروعها من حين لآخر ليؤكد سيطرته، وقد أحدث توازنا لهذه الإجراءات بإضعاف سيادة الإخوان، وإدخال أساليب جديدة من شأنها أن عززت سلطة حكومته، وحسنت من جهازه

الرقابى.

ومن الواضح أن الإخوان كانوا يشعرون بالقلق إزاء هذه العملية، ونقل إخوان مطير، بزعامة الدويش، محور نشاطهم إلى الأقاليم الواقعة بعيداً عن المركز وراح الدويش ورجاله – بعد أن حرموا من أى مركز سلطة – يعملون كقوة عسكرية متنقلة فى مناطق الرعى التقليدية التابعة لمطير مع استقلال جزئى عن سيطرة ابن سعود، وكان لأنشطتهم فى تلك المناطق مضامين هامة بالنسبة لتطوير الدولة السعودية فى العشرينيات من القرن العشرين .

على الحدود الشمالية الشرقية

١٩٢١-١٩٢٦

في غضون الفترة ما بين ١٩٢١ و١٩٢٦ تركزت عملية بناء الدولة فى العربية السعودية على الحدود الشمالية الشرقية أساساً، وكان هذا يمثل تحولاً. لأن الاهتمام السابق تركز فى العاصمة والمدن الرئيسية، لكن ما إن أحبطت آمال الإخوان فى الرياض حتى اتجهت جماعاتهم، وبالأخص مطير، إلى الحدود، وهى منطقة كانت تمثل دائماً إغراء للعديد من الحكام، كما كانت القبائل تتحرك فيها بحرية . وفى ظل الحكم العثمانى عندما لم تكن هناك حدود للدولة. أو سيادة أقليمية. أو ولاء لأية سلطة بعينها كانت القبائل تبدل ولاءاتها حسبما تسمح به الظروف دون أن تنشأ أية مشكلة تتعلق بشرعية مثل هذه التغيرات، لكن بعد الحرب نزعت الدول إلى توحيد سلطتها وسيادتها الإقليمية وطلب من دول الخليج أن تعلن إلى حدما، ولاءها لسلطات كل من تلك الدول، وقد تولد عن تسوية الحدود ومحاولات العديد من الدول كسب الولاء القبلى صراع مستمر على طول مناطق الحدود الحديثة التحديد .

وفى أوائل العشرينات من هذا القرن تجمعت عدة عوامل لتعجل بوقوع صراعات عند مناطق الحدود الشرقية والشمالية لنجد التى تحف بالكويت والعراق وشرق الأردن؛ ومن

بين هذه العوامل تولى السلطة حكام يكنون العداء لابن سعود، فكانت انتهاكات سالم، حاكم الكويت للأراضى التى يزعم ابن سعود أنها خاصة به، وتنصيب فيصل وعبد الله، وهما حاكمان هاشميان، على العراق وشرق الأردن فى نظر ابن سعود تهديداً لحكمه، وزادت الصراعات القبلية من حدة المنافسة بين الحكام. إذ كانت مناطق الحدود مواقع للعبور وميادين للمعارك للعديد من القبائل . لقد ظلت قبيلة شمر لعدة قرون تتسلل إلى العراق بحثاً عن أراضٍ جديده للرعى أكثر خصباً، واستقر معظم المتسللين فى الجزيرة فى شمال البلاد، كما أن إضعاف الدولة الرشيدية وسقوط حايل فى نوفمبر من عام ١٩٢١ أدى إلى زيادة حادة فى عدد رجال قبيلة شمر المتسللين إلى العراق؛ وخوفاً من الإخوان وغضب ابن سعود إستقر الشمر بعد أن فقدوا دولتهم وحظوا بترحيب سافر من جانب فيصل والحكومة العراقية، أما فى الجزيرة أو بالقرب من الأراضى النجدية على طول مراعى بطن « العمارات» من قبيلة عنيزة فى شرق وجنوب العراق التى كان يحكمها فهد بن هزال، وتأكيداً لسلطته فرض فيصل الجزية عليها باعتبارها إحدى قبائله . أما قبيلة «الظفير» التى كانت تعيش فى المنتقق بجنوب العراق، وفى أجزاء معينة من عنيزه فقد حولت ولاءها من العراق إلى ابن سعود .

واتهم ابن سعود فيصل فى أبريل ويوليو من عام ١٩٢١ بالتدخل فى شئون نجد، مؤكداً بشدة سيادته على الشمر فى العراق. وطالب بإبعادهم إلى نجد؛ كما طالب فى إبريل من عام ١٩٢١ بسيادته على قبيلة عنيزة بأسرها (كانت عشيرته فرعاً بعيداً من تلك القبيله يقيم فى جنوب غرب العراق) ذلك المطلب الذى أكده فى شهر اكتوبر قبل استسلام حايل مباشرة . وبعد هزيمة الدولة الرشيدية قام فهد بن هزال، حاكم بطن العمارات من قبيلة عنيزة، بزيارة للرياض وأقسم بولائه لابن سعود .

أما جماعات شمر الأخرى التى ظلت فى الصحراء الشامية بالقرب من حدود نجد فقد شنت غارات على نجد، وفى بحثهم اليائس عن أسباب العيش كانوا يعترضون طريق تجارة مطير. وعلى الرغم من أن فيصل أصدر أوامر فى أواخر عام ١٩٢١ بحظر هذا العمل استمرت القبائل فى غاراتها ثم تقفل راجعة إلى العراق لحمايتها، وكان الإخوان يردون

على ذلك بالاشتباكات العديدة معهم وبالقيام بغارات مضادة عليهم .

كان هناك نزاع آخر حول منطقة واسعة تحتلها قبيلة المنتفق فى جنوب شرقى العراق، فقد تبادلت السيطرة تقليدياً على هذه المنطقة قبيلتا الظفير وسعدون، حيث أُجبر عجايمى بن سعدون، الذى تعاون مع العثمانيين، على الهرب فى عام ١٩١٧ فى أعقاب الاحتلال البريطانى وسيطر عليها حمود بن صويط حاكم الظفير من كان يدفع الجزية لابن سعود ويحصل على إعانة عراقية، وتورط فى نزاع مع مطير؛ وفى أواخر عام ١٩٢١ بات موقفه محفوفاً بالمخاطر عندما عُين يوسف بيج، من سلالة سعدون، قائداً لقوة صحراء البدو العراقية بعد أن نجح فى كسب ود فيصل؛ وجاء التعيين لطمة لمكانة حمود إذ وحد يوسف قواته مع ليزام أبو زهره، وهو شيخ قبلى ظفيرى مرتد وهاجم حمود. كما حاول تعزيز قوته الخاصة والسلطة العراقيه بحشد الرعاة وجماعات من عنيزة فى الجنوب ضد هجوم نجدى محتمل؛ أضف إلى هذا أن يوسف كانت تربطه علاقة ودية بقبيلة شمر المغيرة.

فى ضوء هذا التحالف المعادى لنجد عقد ابن سعود وحمود تحالفاً، وفى يناير ١٩٢١ زار حمود الرياض حيث حظى باستقبال حار. وبعد أيام عاد محملاً بالهدايا الكثيرة وبصحبة مندوب سعودى هو عبد الرحمن بن معمر الذى برهن تعيينه على محاولة ابن سعود التصدى للزعم العراقى وتشديد قبضته على القبائل المتنازع عليها ، فما لبث أن شرع حمود سراً فى حث القبائل على الاعتراف بسلطة ابن سعود، وجمع الزكاة نيابة عنه. وفى ضوء تحدى حمود للحكم العراقى فى المنطقة الذى يمثله يوسف بيج أمرت الحكومة العراقية الآخير فى يناير ١٩٢٢ أن يتخذ موقفاً عسكرياً عند موقع ابو الغار ليقضى على ما يقوم به حمود .

وفى أعقاب المفاوضات التى أجريت حول إمكانية عقد لقاء بين ابن سعود وفيصل لتخفيف حدة الأزمة أبلغ كوكس الحاكم النجدى فى ٢٥ يناير أنه يوافق على اقتراحه الخاص بالقيام بإجراءات تمهيدية قبل الموافقة على عقد مثل هذا الاجتماع، وفى نفس الوقت أبلغ كوكس ابن سعود أن العراق يشترط أن يوافق الطرفان على أن قبائل المنتقف

والظفير وعنيزة تخص العراق كما أبلغ ابن سعود أن حجة العراق فى ضم هذه القبائل إليها مقنعة وان مطالبته بالسيطرة عليها ليست كذلك، وجرى بحث تحديد خط فاصل ثابت ولم يتم الاتفاق عليه، وربما خشى ابن سعود من أن تكون الغلبة للمطالب العراقية .

لقد تزامن هذا النزاع مع موقف مماثل شمل الكويت. إذ طالب ابن سعود بالمنطقة الاستراتيجية المرتفعة لضوباط بلبلول حيث كان امتلاكها يمكنه من السيطرة على الطرق التى كانت تستخدمها العوازم والعجمان ومطير، كما كانت تشكل رصيداً حيوياً لتعزيز سلطته فى المنطقة وللتصدى لأطماع سالم، حاكم الكويت. الذى طالب فى ٢٠ فبراير بالمنطقة بأسرها بما فى ذلك الجهره، لقد كان مطلب ابن سعود المضاد يعنى بوضوح إضعاف سيطرة سالم عليها .

وذكر كوكس فى اكتوبر عام ١٩٢٠، بعد اجتماعه بكل من ابن سعود وسالم، أن الحاكمين مستعدان لإحالة المسألة للتحكيم، لكن واقعة الجهرة حالت دون بدء المفاوضات، وفى يناير من عام ١٩٢١ جاء سالم إلى الرياض للتفاوض إلا أن المنية وافته بعد عدة أسابيع وواصل ابن سعود بحث المسألة مع كوكس والشيخ أحمد، حاكم الكويت الجديد الذى كان يعتبر صديقاً لابن سعود الذى أظهر حسن نيته تجاه الحاكم الجديد فى يونيو ١٩٢١ وأعلن استعداده لأن يتخلى عن مطالبته بالمنطقة الواقعة بين الجهرة وصباحيا .

كانت مناطق الحدود هامة فى إطار بناء الدولة الداخلى، وأشارت التغييرات الإدارية التى أدخلها ابن سعود فى عامى ١٩٢٠ و١٩٢١ إلى تصميم الحاكم النجدى الجديد على إقامة الوسائل للحصول على دخل أكبر، وتعزيز سلطته فى مواجهة منافسيه الأقوياء وتزيد من موارده التى تدعم عملية الدمج؛ ففى أوائل العشرينيات من هذا القرن فرض ابن سعود ضريبة محددة. بل ومرتفعة على القبائل ورجال المدن فى جميع أنحاء البلاد، وكان هذا الإجراء يمثل تحول ابن سعود من الاكتفاء بالزكاة أو خمس الغنائم كما أقرتها الشريعة إلى فرض المكوس (ضرائب تفرض، وهى حق قاصر على الحاكم، على المعاملات التجارية التى يقوم بها البدو وأهل المدينة وعلى بعض المنتجات الزراعية مثل التبغ) وغالباً ما كانت هذه الضريبة الجديدة تعتبر عبئاً ثقيلاً على سكان نجد والإحساء. ومن بين المشروعات الأخرى التى قام بها ابن سعود خلال تلك الفترة تطوير الموانى فى الجبيل

والقطيف فى الإحساء، مما مكنه من ممارسة سلطة إدارية من خلال تحصيل الرسوم الجمركية من الطرق التجارية الجديدة، ولم تحقق الموانى الجديدة مكانة أدبية لإبن سعود فى المنطقة فحسب بل أيضاً مكنته من أن يتجنب دفع رسوم جمركية باهظة للحاكم الكويتى، ففى ظل سيطرة ابن جلوى صدرت الأوامر بتحويل كل دخل الجمارك إلى ابن سعود، وحظر على قبائل نجد الذهاب إلى أسواق الكويت، تلك المبادرة التى كانت بمثابة نكسة خطيرة للكويت، وظلت عائدات الجمارك مسألة نزاع لم يحل بين الدولتين خلال الفترة التى نستعرضها هنا.

كما أن تطوير موانى الإحساء أثار مشكلة بالنسبة للإخوان — وخاصة مطير — التى ازدهرت فى وقت سابق بفضل التجارة الكويتية، فقد تمكن ابن جلوى من منع عمليات التهريب، وكان من مصلحة ابن سعود التحكم فى واردات نجد وحرمان مطير من حرية الحركة إلى الأسواق، وبالتالى زاد من اعتمادهم عليه. لكنهم تحدوه وراحوا يبحثون عن أسواق جديدة ومناطق للرعي، وسرعان ما حملهم البحث على الإغارة على العراق فى الوقت الذى بدأ فيه ابن سعود بتطبيق الشريعة فى نجد والإحساء وذلك بتعيين قضاة للمدن مؤكداً أن يلتزم الأمراء بتطبيق الشريعة. أما العرف البدوى الذى يتعذر تطبيقه بدون سلطة دولة مركزية والذى كان خاصاً بالأفراد، وليس بحقوق الدولة فراح يفسح المجال للشريعة، وتشبث أمراء من أمثال ابن جلوى بتطبيق الشريعة، وبالتالى بالحد من الحكم الذاتى القبلى.

وعمل ابن سعود على تعزيز اعتماد القبائل على حكمه عن طريق تخصيص المعونات لزعماء القبائل بأسلوب جديد — أى تحويل المعونات إلى الهجر؛ وفيما يتعلق بالإخوان ذكر س.س.جـ. باريت، الممثل السياسى البريطانى فى البحرين فى أواخر العشرينيات من هذا القرن، أنه «كان يتعين عليهم أن يعتمدوا فى معيشتهم على كرم ابن سعود الذى كان بهذا يأمل فى أن يظلوا معتمدين عليه كل الاعتماد. «كما أشار باريت إلى أن» بعض شيوخ القبائل لم يرق لهم أن يكونوا فى وضع الاستجداء، ومن ثم يرغمون على الخضوع لأهواء حاكم نجد».

لقد كانت هذه هى الخلفية لعلاقات ابن سعود المعقدة بجماعات الإخوان، فخلال هذه الفترة عززت مطير من اهتمامات ابن سعود بمناطق الحدود، كما أنها شكلت عامل إثارة حاول احتواءه. فباستغلال حماس الدويش واتباعه للإغارة والدعوة للمبادئ الوهابية استطاع ابن سعود أن يضم إلى صفوفه. مناطق كانت تخضع لسيطرة منافسيه، وأن يتصدى للأنشطة القبلية فى كل من العراق والكويت. إلا أن أعمال مطير هددت مصالح ابن سعود من ناحيتين: أولهما - أن غاراتهم، مثلها مثل أنشطتهم فى الرياض قبل عام.١٩٢٠، غالبا ما تجاوزت تعليمات ابن سعود وأضعفت من قدرته على المناورة الإقليمية، ولاسيما عند الحاجة إلى الوصول إلى حل وسط مع الحكام المحليين أو المصالح البريطانية، وثانيهما: أن أطماع الدويش في السلطة وحقوقه غير المحدودة فى الإغارة اصطدمت مع خطة ابن سعود الرامية إلى إقامة حكومة مركزية؛ ولم يكن الإخوان، من جانبهم، على مستوى الإجراءات الاقتصادية المصاحبة للنظام المركزى.

وكان هناك، فى رأى ابن سعود، مجال محدود للتعاون مع مطير. إذا كان هدف حاكم نجد هو إقامة «حدود قبلية» بين نجد وجيرانها ترقى إلى مستوى الحدود المرنة غير المحددة على نحو يسمح لتحركات قبائلها ومناطق رعيها بتحديد نطاق نفوذ الدولة. وبهذا المعنى تمسك ابن سعود بالنموذج التقليدى للمشيخة متبعاً ما أسماه البريطانيون «بقانون الصحراء» وليس بالمعايير الغربية لرسم الحدود الإقليمية. وقد مكنه هذا الأسلوب من الاستمرار فى تشجيع القبائل باعتبارها أداة توسعية متحركةمستخدما «مطير» كوسيلة أساسية لتحقيق هذه الأهداف. هذا فضلاً عن أن مثل هذا الأسلوب جنبه المشكلات التى كانت ستتمخض عن الحدود بالأسلوب الغربى التى تخترق مناطق رعى القبائل متجاهلة تماما وجودها. وحاولت مطير، من جانبها، التعاون مع ابن سعود بالإغارة على الأراضى العراقيه، لكن كان من رأى الدويش أن التعاون مع ابن سعود يجب أن يكون محدوداً كما ينبغى أن يسمح للإخوان بدرجة كبيرة من الحكم الذاتى.

ولهذا كانت علاقات ابن سعود بمطير تحكمها مشاعر متضاربة حتى عندما كان يصعد من اشتراكه فى أحد النزاعات، والمثال على ذلك قضية «هجرة» الجارية: ففى مايو

من عام ١٩٢٠ لم يوافق سعود على أن تهاجم مطير قوة كويتية هناك إلا بعد أن استعرض أحداث الماضى، وكان تصريحه بهذه المناسبه هو: «إننى لا ألومه «(أي الدويش)» كما أنه استخدم الدويش بعد ذلك ضد سالم في شهر اكتوبر فيما بات يعرف بمناوشة الجهرة. وكانت موافقته المبدئية على طرح المشكلة للتحكيم (سلمت لكوكس فى اكتوبر عام ١٩٢٠) ترجع، فيما يبدو، لا للضغط البريطانى فحسب. بل أيضاً إلى الخوف من أن يفقد سيطرته على جبهة الجهرة، بيد أن اشتراك الدويش كان عاملاً لايمكن التكهن به، لكن غارات مطير على جماعات شمر والظفير فى يناير عام ١٩٢١ وتفكير الدويش من جديد فى مهاجمة الجهرة فى هذا الوقت مكنت ابن سعود من السيطرة على حدرد «ديرة» مطير؛ ويفترض أن هذا كان متمشياً مع المطلب السعودى المتكرر وهو أن يوقف سالم مؤامراته فى وسط القبائل السعودية.

وتعرض ابن سعود فيما بعد لضغط متزايد من جانب كوكس للموافقة على حدود ثابتة، كما أن حقيقةأنه كان عليه تركيز اهتمامه على احتلال حايل حدت مما كان يطالب به سالم، فما كان منه إلا أن أعلن فى يونيو عام ١٩٢١ عن استعداده على أن يقصر مطالبه على المنطقة الواقعة بين الجهرة وصباحياً، لكن هناك سبباً آخر لهذا الحل الوسط يكمن فى خوفه من الوقوع فى ورطة إقليمية، وهو خوف أثاره الإخوان وراح الدويش يبتعد على نحو متزايد عن الكويت بسبب اشتراكه فى احتلال حايل وبالتالى أعفى ابن سعود من ضرورة مراقبة أنشطة الإخوان فى منطقة الحدود .

وتطور موقف مماثل فى جنوبى العراق، وذكرت التقارير الواردة فى فبراير عام ١٩٢٢ أن ابن سعود حشد قوة بقيادة الدويش عند حفار «للتأثير معنوياً على قبائل الصحراء العراقية وعندما هاجم يوسف بيج وليزام أبوزهرة حمود بن صويط فى أواخر فبراير طلب ابن معمر مساعدة الدويش مما مكن الآخير من الإغارة على موقع ابوغار فى جنوبى العراق يوم الحادى عشر من مارس. وأكد تقرير من الكويت بتاريخ ١٣ مارس أن ابن معمر وحمود بن صويط هما، فى الواقع اللذان شجعا الدويش الذى هاجم ابوغار بدون إذن ابن سعود. وترتب على هذا أن حث فيصل كوكس على أن يستخدم سلطته كممثل للانتداب

البريطانى ، لوضع حد لمثل هذه الغارات ولضمان سلامة العراق، وأدى عدوان مطير إلى قيام سلاح الطيران الملكى البريطانى الي مهاجمة المغيرين ولاح نشوب نزاع مع البريطانيين على نطاق أوسع أمراً حتمياً، وكان ابن سعود حتى ذلك الحين يعارض مقترحات كوكس القاضية بجعل مطلبه قاصراً على الظفير والعمارات رافضاً بحث تسوية الحدود على مثل هذا الأساس. إلا أن التطورات الجديدة أرغمته على أن يذعن لضغط كوكس المتجدد .

وفى الأسابيع التالية عادت السياسات الداخلية السعودية لتتركز من جديد على الصراعات بين الدول وكانت المفاوضات التى بدأت فى مايو هامة بالنسبة لمستقبل المنازعات مع الكويت والعراق، وفى ٦ مايو وقع وفدا نجد والعراق معاهدة في «المحمرة» إلا أن ابن سعود لم يصدق على المعاهدة، فدعى إلى عقد مؤتمر جديد فى عقير بالكويت فى نوفمبر من عام ١٩٢٢ ، ومن الأهمية بمكان الأحداث التى أحاطت برفض ابن سعود التصديق على معاهدة المحمرة .

وكانت القضية الرئيسية التى نوقشت فى المؤتمرين تتمثل فى رسم حدود ثابتة بين نجد والكويت وبين نجد والعراق، ولاحت الحدود الثابتة فى فترة ما بعد الحرب أرخص واكفأ وسيلة تمكن بريطانيا من الحفاظ على الاستقرار فى المنطقة. وبما أن كوكس وضع ثقته فى مثل هذه الحدود الفاصلة اختلف مع ابن سعود حول مطالبته بالسيطرة على القبائل فى جنوبى العراق وطالب بعقد مؤتمر لتقرير حدودها .

وعلى الرغم من الهوة التى كان تفصل بين آراء الأطراف المعنية قبل الاجتماع إلا أنهم توصلوا فى السادس من مايو الى اتفاق يقضى بأن الشمر الذى جاءوا من جبل شمر ينتمون لنجد على الرغم من أن عمارات المنتفق (وتتزعمها عشيرة سعدون) والظفير تنتميان للعراق، لقد اتجه المشاركون فى المؤتمر إلى تحديد الحدود وفقاً لوضع المراعى والآبار التى تستخدمها القبائل السالفة الذكر، وفى هذه الأثناء حظر على الإخوان مهاجمة القبائل العراقية، كما أمنت بنود الاتفاقية الأخرى طريق الحج، وحرية التبادل التجارى بيين القبائل والإبقاء على الرسوم الجمركية السابقة، واتفق على أن يصدق ابن سعود وفيصل على الاتفاقية .

وزعم ابن سعود فيما بعد بأنه رفض التوقيع على الاتفاقيه لأن ممثله، ابن تهانيان، فى المؤتمر، قد تجاوز تعليماته، وإن كان أ.هـ. بورديلون سكرتير كوكس والممثل البريطانى لدى المؤتمر قد أعرب عن الرأى بأن ابن تهانيان لم يتجاوز فى واقع الأمر تعليمات ابن سعود. لكن فى ضوء رفض الآخير المبدئى أن يتنازل عن أية حققوق حول القبائل المتنازع عليها فمن المنطقى ان نفترض أن ابن تهانيان لم يخول حق الموافقة على الشروط. لقد بدأ المؤتمر أعماله يوم الخامس من مايو وتم توقيع الاتفاقية فى اليوم التالى، وهكذا لم يتسن لابن تهانيان التشاور مع ابن سعود فى غضون ذلك الوقت، لكن بحكم أنه مستشار الحاكم للشئون الخارجية كان ابن تهانيان يعلم أن السبب الرئيسى لاشتراك ابن سعود فى المؤتمر هو تلبية رغبة بريطانيا فى أن يكون هناك خط حدودى فاصل، وبتحقيق ذلك ومع ترك الموقع الفعلى للحدود بدون تحديد ربما اعتقد ابن تهانيان أن ما تم التوصل إليه من نتائج هو أفضل ما كان يأمل ابن سعود فى تحقيقه فى الوقت الراهن .

لقد أرغم ابن سعود على الاشتراك فى المفاوضات التى رأستها بريطانيا، لكنه رفض أن يلتزم بنتيجة رأى أنها غير مقبولة، فمن رأيه أن مجرد إصرار كوكس على رسم حدود وتأييد مطالب العراق بالظفير والعمارات جعل من الصعب التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات، واعتقد كوكس أنه بحكم كونه صديقا موثوقا به للحاكم السعودى سوف يتمكن من التوصل إلى تسوية للحدود بممارسة مزيد من الضغوط عليه، وفى رواية لاحقة عن الاجتماع أكد اعتقاده بأن لابد فى رأيه من حدود تفصل بين نجد وقطر والكويت والعراق وشرق الأردن على السواء فى داخلها يصبح من حق الأطراف أن توفر أمنها الخاص.

وبنهاية عام ١٩٢٢ كان ابن سعود اكثر استعداداً لقبول تسوية الحدود مما كان عليه فى شهر مايو لأنه كان يود فى ذلك الوقت ألا يعرض للخطر علاقاته مع كوكس ورأى من الحكمة تحقيق كل ما يستطيع تحقيقه، بينما لا يزال كوكس فى منصبه، فقد كان فى حاجة بصفة خاصة الى تأييد كوكس لشروط السماح للنجديين بالحج إلى مكة فى عام ١٩٢٢ ولمطلبه بوقف غارات الشمر من العراق على نجد، كما كان ابن سعود يرغب فى

موافقة كوكس على تعدى الوهابيين على منطقة الجوف ، وهى المنطقه التى تحف بشرق الأردن والتى باتت مفتوخة أمام السعوديين فى أعقاب سقوط حايل؛ فانطلاقاً من تلك الأراضى احتلت القوات السعودية فى يوليو عام ١٩٢٢ منطقة تمتد حتى قريات الملح، وفى سبتمبر أوضح ابن سعود أنه يعتبر المنطقة وقبيلة الرولة المسيطرة عليها جزءاً من بلاده. ولما كانت السلطات البريطانية فى شرق الأردن تعارض مطالبته بالجوف والرولة تأييداً لعبد الله، خشى ابن سعود من أن تصبح الجوف منطقة يدور حولها الجدل مثل جنوب العراق حيث يزيد تسلل الإخوان من تعقيد الموقف، ومن ثم سعى إلى إضفاء طابع الشرعية على سيطرته على المنطقة.

وفى أوائل اكتوبر من عام ١٩٢٢ جدد ابن سعود مطلبه بعقد اجتماع مع كوكس، وعقد الاجتماع فى عقير فى ١٩ نوفمبر وحضره ابن سعود شخصياً والميجور جـ.س. مور، الممثل السياسى فى الكويت مع ديكسون، كما حضره صالح بك، وزير المواصلات والأشغال فى العراق، ممثلاً لفيصل.

وبرهن هذا المؤتمر على أنه انتصار حاسم لمطالبة كوكس بحدود فاصلة، ومن الواضح أن هذا لم يتحقق إلا بالإرغام، ففى الجلسات الأولى أكد ابن سعود مطلبه المعروف بقبائل العمارات والظفير وشمر، لكن كوكس اجتمع به على انفراد ووبخه كما لو كان، على حد تعبير ديكسون، «تلميذاً غير مطيع»، ووصف ابن سعود بأنه «سخيف»، وقام بنفسه برسم خريطة للحدود من الكويت إلى جبل عنيزة، فخفق قلب ابن سعود واغرورقت عيناه بالدموع معلنا ولاءه لكوكس؛ وصرح المندوب السامى العراقى بأنه قد عوض الحاكم النجدى بالسماح له بثلثى أراضى الكويت، وهكذا أرغم ابن سعود على التخلى عن مطالبته بقبائل العمارات والظفير والمنتفق.

لقد أسفرت الموافقة على حدود ثابته عن نتائج خطيرة بالنسبة للعلاقات بين ابن سعود ومطير، ففى نظر إخوان طابعهم العنف كمطير يعتبر ابن سعود من الناحية الأيديولوجية قد تخلى عن قبائل وأراضٍ يرون أنها نجدية، فالموافقة على مفهوم قيام حدود ثابتة زادت عملياً من صعوبة قيامهم بالرعى أو القتال عبر الحدود فى مناطق عاشوا فيها قروناً.

وازدادت العلاقات بين ابن سعود ومطير تعقيداً بسبب المسائل التى حذفت من مناقشات «المحمره» حيث طغت مصالح الحكام على المسائل القبلية، ففى محاولة للتخفيف من عدم الثقة بين فيصل وابن سعود سعى البريطانيون إلى إشباع رغبات كلا الحاكمين فى ضم الأراضى ونقاط الحدود الاستراتيجية. لقد كانت هذه سياسة فعالة إبان الحرب ولجأ إليها كوكس من جديد، فمنح فيصل الاعتراف بسيطرته على جنوبى العراق وفى المقابل خصص لإبن سعود جزءاً كبيراً من الكويت إلى جانب الظفر بتأييد كوكس لمطالبته بالجوف والأراضى الممتدة حتى شمال وادى سرحان. وأوضح ابن سعود فى المؤتمر ضرورة سيطرته على قريات الملح لأنه إلى جانب حقوقه التاريخيه فى المنطقه فإن مناجم الملح المحلية هى مورد لمعيشة الجوف بأسرها. وأوصى كوكس بحد شمالى أقل مما طالب به ابن سعود، إلا أنه اقترح بأن تظل الكاف وقريات الملح تحت السيطرة النجدية.

كان هذا القرار عصيباً بالنسبة للعلاقة بين ابن سعود ومطير لأن ما قدم له من تعويض لم يخف فشل مطالبه الأصلية، لكن حقيقة أن المناطق الاستراتيجية أصبحت قابلة للمبادلة بين الحكام شجعت القبائل النجدية على اعتبار الحدود الجديدة حدوداً مؤقته وشحذت طموحاتهم للغزو والحكم الذاتى.

ولم تبحث فى تلك المؤتمرات مغامرات الإخوان، والواقع أن القليل جداً تم فى «عقير» لحل المشاكل القبلية، ويزعم أن كوكس اقتراح، على حد تعبير ديكسون «حدوداً قبلية بدلاً من خط تحكمى يرسم على الخريطة»؛ وشملت الحدود التى رسمها كوكس منطقتين محايدتين، إحداهما على الحدود النجدية مع الكويت والأخرى على الحدود مع العراق، حيث كانت الآبار ومناطق الرعى فى خدمة العديد من القبائل. وسمح بتبادل عبور الحدود للرعى كما حظر استخدام موارد المياه والآبار القريبة من الحدود للأغراض العسكرية؛ تلك الفقرات وردت فى البروتوكول الذى كان من المقرر أن يوقعه صابح وعبد الله دملوجى (وهو من أصل عراقى) المساعد الجديد لابن سعود يوم الثانى من ديسمبر عام ١٩٢٢؛ ونص بروتوكول ثان بنفس التاريخ على ألا تمنع أية قبيلة من منح ولائها لدولة غير تلك التى كانت مرتبطة بها من قبل، أما محاولات إضعاف الممارسات القبلية فقد

أوضحتها حقيقة حظر أخذ الخوا (وهو رسم حماية كانت تفرضه القبائل القوية على الأطراف الأضعف).

ومن الواضح أن المؤتمر، بصرف النظر عن هذه الفقرات، لم يتعرض للمنافسات بين القبائل أو المنافسات بين الحكام والقبائل، فلم تبحث أسباب مثل هذه المنافسات، كما لم ترد أية فقرة بشأن مصالحة القبائل المتنافسة. وقد عكس هذا الحذف المصالح والتكتيكات البريطانية كما عكس جزئيا إحجام ابن سعود عن الاعتراف جهاراً بمشاكله مع الإخوان، لأنه لو فعل ذلك لأضعف ثقة كوكس في مركزه، وهكذا ظلت التوترات القبلية التي لم تحل أو تحسم مصدر إزعاج مستمر على طول الحدود الشمالية والشمالية الشرقية للدولة السعودية.

والخلاصة هي أن مؤتمري «المحمرة» «وعقير» اللذين أوحت بعقدهما بريطانيا قد زادا من حدة النزاع السعودي — المطيري في المنطقة وجعلا الموقف اكثر تفجراً: أولا بفرض حدود ضد إرادة بعض الحكام المحليين والقبائل؛ وثانيا بعدم الأخذ في الاعتبار — ناهيك عن التوصل إلى حل — العلاقات بين الحاكم والقبيلة وتلك التي بين القبائل؛ وثالثا، بعدم تحقيق مطالب ابن سعود في جنوبي العراق وان كان قد سمح بالمساومة حول المناطق الاستراتيجية دون إعتبار للصراعات القبلية، وفي هذا الصدد زاد مؤتمرا عام ١٩٢٢ من أطماع الزعماء المتنافسين، وشجعا نزوعهم إلى تجاهل الحدود الجديدة أو الاستخفاف بها. وهكذا لم تتأثر العلاقة بين ابن سعود ومطير فحسب. بل أيضاً ظلت التوترات في الساحة برمتها في حالة من الغليان. ويعلق ديكسون على قرار عقير بالقول:

> **كانت الحدود التعسفية على النمط الغربي بين العراق ونجد، في رأيي، خطأً بالغاً، حيث إنها أسفرت، في النهاية، عن أن يقيد ابن سعود، لأول مرة في التاريخ تقريبا، التحركات الطبيعية السنوية لقبائل نجد في اتجاه الشمال ... ولو أن ابن سعود ترِكَ وشأنه [بصورة كافية] فليس مستحيلاً اننا ما كنا لنتعرض لتمرد الإخوان في ١٩٢٩ — ١٩٣٠ أو ما سبق ذلك من احتكاك بين العراق ونجد.**

وعندما أضحى منافسو ابن سعود أكثر جرأة وعنفاً أعاقت الاستجابات البريطانية على نحو متزايد قدرته على الانتقام عبر الحدود، وخلق التوسع الجغرافى للصراع مزيداً من المشاكل للحاكم النجدى حيث تغلغلت المنازعات فى العراق كما امتدت غرباً إلى الجوف.

خلال تلك الفترة أصبح الحليفان القبليان لابن سعود فى جنوبىّ العراق أشد ضعفاً، وعقب التدهور الذى طرأ على العلاقات بين يوسف بيج والحكومة العراقية فى مايو عام ١٩٢٢، لم تعده هذه الحكومة إلى منصبه السايق فى المنطقة فتقارب مع ابن سعود، بل بدأ فى جمع الزكاة نيابة عنه، لكن بعد هجوم جديد شنه يوسف على معسكر حمود بن صويط فى أغسطس عام ١٩٢٣ ضاق ابن سعود ذرعاً به. ورفضت حكومة فيصل - ربما محاولة منها لاستغلال الموقف - طلب اللجوء الذى تقدم به كلا الشيخين وقامت بخلعهما واعتبارهما خارجين على القانون، الأمر الذى أفسح المجال أمام ليزام أبو زهرة، أحد الرؤساء فى الظفير، ليتولى مقاليد الأمور فى المنطقة. وأصبح فى ذلك الوقت الخصم الرئيسى لابن سعود هناك.

وليس مدعاة للدهشة أن تستغل هذا الموقف قبائل شمرمن اللاجئين التى تتجول عادة شمالاً نحو دلتا نهر الفرات والصحراء الشامية. لقد كان من المقرر، طبقا لقرار مؤتمر «عقير» ترحيلهم إلى نجد، إلا أن الحكومة العراقية لم تنفذ هذا القرار، ولم يكن هناك طائل من وراء شهرى العفو اللذين أعلنهما ابن سعود أملاً منه فى عودتهم، وراحوا، بدافع كل من الفقر والرغبة فى الانتقام من ابن سعود، يغيرون على قبائل الرعاة الغنية نسبيا فى المنطقة. ومدوا غاراتهم إلى نجد. وبعث ابن سعود إلى فيصل فى ربيع وصيف عام ١٩٢٣ بعدة شكاوى مطالبا بإبعاد قبيلة شمر، ورد فيصل بأنه حاول طردهم لكنه ليس ملزماً باستبعادهم بالقوة والواقع أن فيصل - فيما يبدو - لم يهمه إيواء قبيلة تثير المشاكل لابن سعود؛ بل إنه أضفى طابع الشرعية على وضع الشمر فى المنطقة بتجنيدهم فى قوة بدوية محلية جديدة بقيادة شيخ سعدونى يدعى «تامر»، وازدادت التعقيدات فى صيف عام ١٩٢٣ عندما حاولت جماعات عديدة الإفلات من غضب ابن سعود بالفرار إلى العراق

حيث اشتركت مع المغيرين على نجد؛ كل هذا أرغم ابن سعود على أن يقوم بمبادرات جديدة.

فى هذه الأثناء تصاعدت مشكلات الحدود على جميع الجبهات، واستمرت المناقشات حول السيطرة على الجوف شأنها فى ذلك شأن تسلل الوهابيين، وفى ١٩ يونيو عام ١٩٢٣ شنت قوة وهابية هجوماً بالقرب من الكاف عند الطرف الشمالى لوادى سرحان، لكنها صدت ونفى ابن سعود أى علم له بالهجوم، وليس ثمة دليل قاطع حول هذه المسألة، وبناء على طلب من عبد الله ناقش دوق ديفونشير، وزير الدولة البريطانى لشئون المستعمرات، هذه المسألة مع المسئوليين الموالين للسعوديين والهاشميين وسمح للحاكم الأردنى بإعادة احتلال «الكاف» لكن تحت مسئوليته الخاصة وبدون مساعدة بريطانية؛ وفى غضون عام ١٩٢٣ ازداد الاعتداء السعودى على الحجاز فوقعت هجمات وهابية بالقرب من المدينة أهمها ذلك الهجوم الذى جرى فى نوفمبر عام ١٩٢٣ عندما قاد الدويش هجوماً على «الأولا» .

لقد بذل البريطانيون محاولات للتوصل الى تسوية جديدة شاملة للحدود السعودية الهاشمية إذ اشتبكت العراق وشرق الأردن والحجاز فى نزاعات مع نجد، ولأن هذه الدول الثلاث تخضع للحكم الهاشمى، وكان البريطانيون يتوقون إلى القيام بذلك لأن كلا من الهاشميين والسعوديين حلفاء لبريطانيا وتابعين لها، كما أن هذا كان بمثابة متابعة للتكتيكات البريطانية فى مؤتمر «عقير» التى تربط تسوية على أحد الحدود بتسوية على حدود أخرى، وتستخدم أراضى أخذت من احدى الدول لتعويض دولة أخرى، وأعلن فيصل فى أغسطس ١٩٢٣ ، بعد عودته من زيارة لعبد الله فى عمان، أنه لن يستطيع أن يظل سلبياً أمام أى هجوم نجدى على شرق الأردن أو الحجاز، وأعرب عن قلقه إزاء حشود القوات الوهابية بالقرب من هاتين الدولتين، وصرح بأنه يرغب فى أن يمثل أخاه وأباه فى الوصول إلى تسوية شاملة، وحاول مقابلة ابن سعود شخصياً لهذا الغرض، وكان من رأى وزارة الخارجية البريطانية أن الاقتراح غير عملى ومحكوم عليه بالفشل، وعلى الرغم من البريطانيين لم يؤيدوا اقتراح فيصل فى صيغته الأصليه فإن ميلهم المتنامى إلى التوصل إ

تسوية شاملة ترسم حدوداً ثابتة بين جميع الدول الهاشمية ونجد قد تمخض عن عقد مؤتمر شارك فيه مندوبون من جميع الدول المعنية .

وعقد مؤتمر الكويت فى نوفمبر من عام ١٩٢٣ وظل ينعقد بصورة متقطعة حتى مايو عام ١٩٢٤ ، ومن وجهة النظر السعودية أثار هذا المؤتمر مشكلات كبرى، وإن كان قد أتاح فرصاً لحل بعض المنازعات الإقليمية ؛ ومن بين تلك المشاكل التى أثارها تعدد المطالب الهاشمية التى ساندها مندوبون عن جميع الأطراف الهاشمية، وباتت هذه المشكلة واضحة حتى قبل أن يبدأ المؤتمر، إذ رفض حسين إرسال مبعوث له. وأشار إلى أن مندوبه لن يشارك الا بشروط هو يعلم أن ابن سعود يرفضها مسبقاً ألا وهى جلاء السعوديين عن أبها وحايل، وإعادة عشيرتى العائد ورشيد إلى عاصمتيهما؛ وأكد فيصل هذه الشروط حين كتب لابن سعود قبل انعقاد المؤتمر مباشرة يطالب بانسحاب القوات السعودية من الحدود المحيطة بالدول الهاشمية .

وفى أوائل نوفمبر حاول ابن سعود تأجيل المؤتمر. وكتب يقول إنه بحاجة إلى بحث أراضى الحدود ورفع تقرير عنها، إلا أن البريطانيين ضغطوا عليه حتى يشترك، فما كان منه إلا أن عين وفداً للمؤتمر برئاسة سعيد حبال؛ واثناء انعقاد المؤتمر حاول الهاشميون زيادة مطالبهم من الدولة السعودية مما أدى إلى تأزم العلاقات السعودية مع كل من البريطانيين والدول الهاشمية، إن تردد حسين فى بادىء الأمر فى تعيين ممثل له ورفض ابن سعود فى ربيع عام ١٩٢٤ أن يرسل ابنه بعد أن وافق حسين على أن يمثله ابنه زايد قد أنهى المؤتمر فى نهاية المطاف؛ هذا فضلاً عن أن مؤتمر الكويت زاد من تدهور علاقات ابن سعود مع مطير حيث على أنه فرض قيوداً جديدة على تحركاتهم .

وتوضح مداولات المؤتمر محاولة ابن سعود إضعاف الإخوان، وأسلوبه العام فى بناء الدولة السعودية فى منطقة الحدود . لقد بدأت الجلسة فى ١٣ نوفمبر عام ١٩٢٣ بقيام كل وفد بعرض عدة نقاط للمناقشة كانت تشكل فى واقع الأمر مطالبهم الخاصة، وكان الفارق بين مقترحات نجد والعراق واضحة؛ ففى حين أراد العراقيون إغلاق حدودهم ليمنعوا، قدر المستطاع ، أى اتصال نجدى بالعراق. سعى النجديون بوسائل متعددة زيادة

الضغط على القبائل المقيمة فى العراق، كما طالب العراقيون بأن يكون الاتصال السعودى بالقبائل فى العراق قاصراً على الممثل النجدى الرسمى فى بغداد وبحظر تعقب المغيرين وعدم السماح لجامعى الزكاة السعوديين بالعمل داخل الأراضى العراقيه؛ أضف الى هذا أن العراقيين أرادوا طرد المجرمين كجزء فقط من اتفاقية لتسليم المتهمين وإلا يسمح للقبائل بعبور الحدود إلا لأغراض الرعى، وبعد حصولهم على إذن من مفتشى الحدود المختصين .

أما المطالب النجدية المقابلة فقد تركزت على عودة الشمر والمجموعات المنشقة من قبائل أخرى والتى لجأت إلى العراق وتغير على نجد، كما طالب السعوديون أن يكون من حقهم جمع الزكاة من قبائلهم التى تعيش فى العراق، وبتسليم المجرمين والغنائم التى أخذت فى الغارات التى وقعت بعد مؤتمر «عقير» وحرية القبائل فى الحركة عبر الحدود . وعلى الرغم من أن الوفد النجدى لم يشر المفهوم السعودى السابق للتحرك وهو الحدود القبلية التى تتحدد وفقاً لمناطق الرعى، إلا أنهم حاولوا استعادة الوضع الذى كان سائداً قبل معاهدة «المحمرة» والذى تم التغاضى عنه جزئياً فى مؤتمر «عقير»، وراحوا يؤكدون «عادات الصحراء» طبقاً «للحقوق والسيادة» التى سمحت للسعوديين بجمع الزكاة وتعقب المجرمين والغنائم والقبائل المجرمة الهاربة؛ وذكروا أنه يتعين على العراقيين أن يلتزموا بالشروط العامه للصداقة مع الحكومة النجدية التى راعتها الأخيرة بدقة .

كانت شروط العراق تقوم على أساس حق الدولة فى رسم حدودها وفرض سيطرتها على مناطق الحدود، والالتزام بمعاهدات تسليم المجرمين بينما انصبت المطالب السعودية المضاده على العادات البدوية والالتزام بالقرارات التى تمت الموافقة عليها فى اتفاقية «عقير»، وأبدى الوفد النجدى استعداده، بعد أيام قليلة من المناقشات، للموافقة على معظم المطالب العراقية بما فى ذلك تعيين موظف حدود ولا يتم الاتصال بالقبائل إلا من خلال ممثل رسمى، بيد أنهم أصروا على أن توافق العراق على حقوق نجد فيما يتعلق بتسليم الجماعات القبلية واسترداد الغنائم التى أخذتها قبائل بعينها؛ وايد رئيس المؤتمر، ليفتنانت كولونيل س.جـ نوكس المقيم البريطانى فى الخليج الفارسى، المطالب النجدية ورفض العراقيون الموافقة على استبعاد القبائل بحجة أنه يتعارض مع العرف الدولى، وربما كانوا

يخشون من أن طرد أية قبيلة تفضل البقاء فى الأراضى العراقية سوف لا يعقبه سوى عودة القبيلة إلى العراق؛ الأمر الذى من شأنه أن يعجل بوقوع سلسلة غير مرغوبة من الغارات، ولهذا السبب طالبوا بأنه فى حالة استدعاء ابن سعود لقبيلة فى العراق هى نجدية الأصل للخدمة العسكرية – كما جرت العادة – يتعين أن يصحب رجال القبيلة معهم نساءهم وأبناءهم، وبالتالى يتم استئصالهم من العراق.

وعندما طالب الوفد العراقى بالتوصل إلى معاهدة مرضية بين نجد والحجاز تقوم على انسحاب القوات الوهابية من خرمة وتربة اعترض الوفد النجدى وفض نوكس المؤتمر الذى عاود الانعقاد فى ١٠ يناير عام ١٩٢٤ حيث تناولت الجلسات الأولى النقاط المتفق عليها وتلك التى كانت محل نزاع، وإن كان المطلب الخاص بالحجاز لم يناقش فى إطار هذا المؤتمر، بل انصب التركيز على السيطرة على القبائل المتنازع عليها؛ ورغم أن العراقيين أبدوا استعداداً للتعويض عن الغنائم إلا أنهم ظلوا يرفضون مطلب النجديين باستبعاد القبائل. وفى الجلسة العاشرة المنعقدة فى ١٨ يناير أصر صابح بك، رئيس الوفد العراقى، على أن أى مسألة تتعلق بالقبائل المتمردة لاتناقش إلا كجزء من معاهدة شاملة لتسليم المجرمين؛ بل إن مسألة الشمرذاتها ظلت بلا حل؛ أما بالنسبة للدهامشة – وهى قبيلة أخرى زعم ابن سعود سيطرته عليها – فقد وافق العراقيون على الطرد دون أن يكون لها حق العودة.

وتقدم البريطانيون بعدة مقترحات فى محاولة منهم حمل الطرفين على التوصل إلى اتفاقية، وفى مسعى أخير لانقاذ المؤتمر اقترح دوق ديفونشير أن تقدم القبائل التى يطالب ابن سعود باستبعادها ضماناً ضد الغزو فى صورة نقد أو ماشيه، واضاف نوكس أن الحكومة البريطانية عندئذ تتعهد بالتحكيم فى أية نزاعات تنشأ فى المستقبل من جراء الغزو؛ كانت هذه الخطوات تهدف إلى إقناع الطرفين بالاتفاق على تسوية جزئية للمسائل الأقل إثارة للنزاع؛ بيد أن هذه الاقتراحات الجديدة اقتضت مزيداً من المشاورات بين الوفود وزعمائها، ولاسيما الجانب السعودى، واتضحت القيود على حرية الوفد السعودى فى التفاوض خلال الأيام الآخيرة من يناير ١٩٢٤ حين اتخذ الوفد النجدى، بناء على أوامر من ابن سعود، موقفاً أكثر تشدداً مطالباً بتأجيل بحث كافة المشاكل إلى وقت لاحق حتى انعقاد المحكمة

القبلية المقترحة؛ وهكذا انفض المؤتمر مرة أخرى.

وفى أوائل فبراير من عام ١٩٢٤ اقترح نوكس، بادئ ذى بدء، العقوبات الاقتصادية كوسيلة للضغط على ابن سعود، ونوقش الاقتراح فى وزارة الخارجية البريطانية حيث أعرب مسئولوها، فيما يبدو، عن خوفهم من أن يؤدى إضعاف مركز ابن سعود بشدة إلى قيام المنشقين من القبائل بشن الغارات؛ وعلى هذا الأساس رُفِضَ الاقتراح، وفى أواخر فبراير خفف ابن سعود نفسه من حدة الأزمة بالكتابة إلى نوكس قائلاً إن «الملك فيصل أعظم من أن يمنح حق اللجوء لأشخاص يثيرون الفتن»، كما لو أنه كان يثق فى تعاون فيصل فى المسائل المتعلقة بتسليم المتهمين؛ ولم تُجر فى المؤتمر أية مناقشات أخرى بين الطرفين حول هذه المسألة.

لقد حرص السعوديون على أن يوضحوا، سواء أثناء المؤتمر أو «فى الكتاب الأخضر الذى نشرته الحكومة النجدية فيما بعد، بأنهم لايعترضون على شرعية المملكة العراقية أو الاعتراف بالحدود والقبائل العراقية، كما أنهم لم يعاودوا مطالبتهم بالظفير أو المنتفق، ولم يحدث أثناء المؤتمر أن دفع الموقف النجدى من المسائل المعلقة مع العراق بعدم شرعية فيصل أو بعدم صحة الحدود كما تحددت فى مؤتمر «عقير» فى عام ١٩٢٢، وبدلاً من ذلك ركزوا على مشاكل محددة مثل سلب الغنائم وقبائل مثل شمر التى تمت الموافقة فى مؤتمر «عقير» على استعادتها، وأبدى الوفد النجدى اعتدالاً بل كان مستعداً للاتفاق حول العديد من المسائل.

لقد تناقض المنطق والمبادئ الكامنة وراء هذا الموقف مع رد الفعل النجدى لمطالب شرق الأردن التى تقدمت بها فى ٢٦ ديسمبر عام ١٩٢٣؛ وكان من بينها مطلب رئيسى يتمثل فى تسليم الجوف (بما فى ذلك قرية سكاكه) لنورى شعلان، زعيم الرولة، إلى جانب مطالب هينة أخرى مماثلة لمطالب العراق من بينها دفع الدية تعويضاً عن الغارات القبلية النجدية، وإبرام معاهدة لمنع الإغارة، وفرض قيود على عبور الحدود، وتعهد سعودى بوضع حد للاتصال بالقبائل فى شرق الأردن، وتبادل المندوبين الرسميين، وحق رفض تسليم اللاجئين السياسيين.

وكان رد فعل الوفد النجدى رفضاً صريحاً للاعتراف بحدود شرق الأردن كما عرضتها الوفود، وزيادة على ذلك اقترحوا حدوداً مع شرق الأردن تمتد على طول خط عرض ٣٢ درجة وقد رسمت على نحو يمكنهم من الاحتفاظ «بتيماء» حتى تبوك وبوادى سرحان بأسره الذى يحف بجبل عنيزة فى العراق، ورفضوا بشدة المزاعم الأردنية بأنهم الخليفة الشرعى لاقليم سوريا العثمانى فى المنطقة وبالتالى من حقهم السيطرة على الروله، واعترف حافظ وهبه، المتحدث النجدى الرئيسى خلال تلك الجلسات، بأن أجزاءً من قبائل بعينها مثل «بنوصخر» والحويطات تتبع شرق الأردن، لكنه أصر على أن الشرارات، وخاصة الروله كانت دائماً تحت السيطرة النجدية، وزعم بأن الجوف ينتمى تاريخياً للبلاد الوهابية وقد تمت استعادته من الرشيديين، كما اكد أن نجد تحتاج إلى الجوف لأسباب اقتصادية حيث إنها مركز للتجارة مع سوريا ولاستخراج الملح.

وفى الكتاب الأخضر الذى صدر بعد المؤتمر يتضح أن النجديين تعاملوا مع شرق الأردن بصورة مغايرة تماماً لموقفهم من العراق، إذ أعلنوا أن شرق الأردن بلد «ليس له أى وجود سياسى حتى عهد قريب جداً، ولهذا لاينتظر أن تتطلع هذه الدولة الجديدة إلى اشياء كثيرة قبل أن تحقق استقلالها وإلا اتسمت بالجشع أو أنها تفكر فى أن تصبح عظيمة»، كما اتهمت شرق الأردن بإرسال قوات إلى الجوف لاحتلال قريات الملح، الأمر الذى يتعارض مع الاتفاق الذى تم التوصل إليه مع نجد، ونتيجة لعدم حسم النزاع حول منطقة الجوف تعذر تسوية نقاط أخرى كان يمكن الاتفاق حولها وانتهت الجلسة الأولى بالفشل.

فما لبث أن حاول نوكس أن ينتزع من ابن سعود قدراً اكبر من المرونة عن طريق عرض صفقة شاملة مع جميع الأطراف الهاشمية بما فى ذلك زعماء الحجاز، وأصبح الهاشميون أنفسهم اكثر ميلاً لمثل هذا الاتجاه، ففى يناير من عام ١٩٢٤ عرض حسين أن يرسل ابنه زايد إلى المؤتمر، وقبل أن ينقض المؤتمر اقترح العراقيون أن تدخل نجد فى تسوية مع الحجاز وحاول نوكس المساعدة فى تسهيل هذه الخطة وقدم خطة طوارئ بريطانية تتمثل فى ضم وادى سرحان إلى نجد مقابل إنسحاب قوات ابن سعود من خيبر واعادة خرمه وتربه إلى الحجاز، وكان الهدف من هذه الخطة أن تشكل أساساً جديداً لتسوية مع الهاشميين.

وتعهد أعضاء الوفد النجدى بعرض الاقتراحات على ابن سعود، وفى أواخر شهر يناير قدم «حافظ وهبة» الأسس التى يقترحها ابن سعود للتسوية والتى أوضحت أن موقف النجديين من مسألة شرق الأردن لايزال صلباً. وأوضح ابن سعود أنه يعارض «خلط» المسائل الحجازية بتلك الخاصة بشرق الأردن، لكن لكونه يسيطر فعلاً على وادى سرحان بأسره أبدى استعداداً للموافقة على هذه الاتفاقية نظير ثمن أكبر، واقترح وهبه أن تصبح خرمه وتربه «دولتين عازلتين» مستقلتين ولاتعاد إلى الحجاز إلا خيبر؛ وفى مقابل ذلك طالب أن يتخلى حسين عن قنفده على الساحل اليمنى ويمتنع عن التدخل فى عسير ويعترف بالبلاد النجدية كما حددتها معاهدة «المحمرة».

ولو أننا أخذنا فى الاعتبار العداء الشديد بين ابن سعود وحسين فى ذلك الحين وربط خرمه وتربه بنجد لكان منطقياً الافتراض بأن اقتراح ابن سعود لم يكن يهدف إلا إلى تقويض إمكانية التوصل إلى تسوية جديدة، فقد رفض ابن سعود أن يرسل ابنه إلى المؤتمر كما طلب حسين، واقترح التعامل مباشرة مع بريطانيا باعتبارها سلطة الانتداب فى شرق الأردن؛ وتجنباً للانهيار الكامل للموتمر اقترح جـ.هـ. توماس، الوزير الجديد لشئون المستعمرات، ضرورة التوصل إلى اتفاقية تضع على الأقل حداً للإغارة وإن تعين أن تكون بريطانيا طرفاً فى التفاوض مع نجد وذلك فى حالة استحالة التسوية الشاملة، وحاول كوكس فى أواخر شهر مارس أن يضيف إلى مقترحات توساس اقتراحاً يقضى بإقامة دولة عازلة فى الجوف تحت سيطرة آل شعلان فى مقابل تنازلات نجدية على حدود نجد – الحجاز وإجراء استفتاء شعبى فى كلا المنطقتين؛ ويضم وادى سرحان والكاف إلى دولة الجوف التى تكون مستقلة ومنزوعة السلاح ومعفاه من الجمارك على السلع الترانزيت، فما كان من وفد شرق الأردن إلا أن انسحب لإجراء مشاورات مع عبد الله ولم تجر أية مداولات أخرى حول هذه المسألة .

وعلى الرغم من أن المحادثات مع العراق لم تكن أكثر نجاحاً من تلك التى أجريت مع شرق الأردن إلا أنه ينبغى التأكيد على الاختلاف فى الموقف النجدى من الدولتين، فقد كان السعوديون عدوانيين ومحتقرين لشرق الأردن. كما كان واضحاً أنهم ينوون مد

أراضى نجد شمالاً، أما الموقف السعودى من العراق فكان على النقيض من ذلك. عملياً وقاصراً على مسائل محددة. وتجدر الإشارة إلى أسباب هذه المواقف المتناقضة: فاستراتيچية ابن سعود فى مؤتمر الكويت كانت تهدف إلى تدعيم السلطة السعودية فى مناطق الحدود المتنازع عليها بالقضاء على نفوذ الهاشميين وقوة الإخوان، تلك الاستراتيچية التى إرتكزت، كما سبق الذكر على محاولات دعم القوة الاقتصادية السعودية عن طريق زيادة الضرائب على القبائل السعودية وتحويل طرق التجارة ومراكز الأسواق إلى جبيل والقطيف (بدلاً من الكويت) حيث يتسنى لأبن سعود أن يفرض رسوماً جمركية أعلى .

واستاءت بشدة من هذه السياسة تلك القبائل التى تتمتع بالحكم الذاتى، وخاصة مطير إلى جانب سكان الحضر فى الإحساء. وتكشف التقارير المؤرخة فى مارس واكتوبر عن استياء خطير بين القبائل وسكان حضر الاحساء الذين اشتكوا من «استبدادية» ابن سعود، وفى ديسمبر من عام ١٩٢٣ اشتكى ابن سعود نفسه من أن مجموعات منشقة من الإخوان تنشط فى العراق بعد أن هربت إلى هناك تجنباً لدفع الضرائب، ومن بين زعماء الإخوان الهاربين على ابو شويربات وشريان بن لامى - زعيمان لطوائف مطيرية صغيرة - وفرحان الضوابى من قبيلة حرب، ونايف بن حميد من عتيبه؛ وكانت جماعات معينة من مطير قد اشتركت فى ذلك الوقت مع الشمر فى العراق فى الإغارة على نجد وعلى قوات حمود بن صويط الموالية للسعوديين فى جنوبى العراق .

ولم يستطع فيصل الدويش وسلطان بن حميد اللذان ظلا على ولائها للدولة السعودية منع الجماعات المنشقة من قبيلتيهما من الهرب من المشاكل الاقتصادية فى نجد إلى العراق. حيث جرى تشكيل جماعة «اللاجئون الإخوان» الذين راحوا يغيرون على نجد بصفة مستمرة من يونيو إلى سبتمبر عام ١٩٢٣، وفى شهر أغسطس تزامنت غاراتهم مع أخطر غارة للشمر على نجد شنها عقب بن عجيل من بطن عبده.

وشرع ابن سعود فى التحرك فى شهر سبتمبر. إذ كان بحاجة إلى استعادة سيطرته على جنوبى العراق لمنع تكوين قاعدة معادية للسعودية هناك، ولتنظيم علاقاته مع الإخوان؛ فبالاضافة إلى شكواه لسير هنرى دويس، المندوب السامى الجديد فى العراق، استغل ابن

سعود العداء القبلى القديم بين العمارات وبطن آخر من بطون عنيزة يدعى الدهمشه ، فقد كان جزاع بن مجلد، زعيم الدهمشه، منافساً لفهد بن خزعل، زعيم العمارات، وهو شيخ هام في العراق. وبسبب معارضته لزعامة فهد كان يعيش في الأراضى السورية منذ عام ١٩١٧ ، واتصل بابن سعود فى عام ١٩٢٣ ، وفى شهر سبتمبر قام بزيارة الرياض وعاد محملاً بالهدايا يصحبه وكيل سعودى جديد هو صالح بن عدل الذى بدأ بجمع الزكاة بمجرد وصوله، وان كانت السلطات العراقية قد اعتقلته فى وقت لاحق، وجاءت به إلى بغداد. وفى الأسبوع الثانى من شهر سبتمبر عام ١٩٢٣ وجه ابن سعود قوة بقيادة فهد بن جلوى إلى العراق لمعاقبة الإخوان، بيد أن غالبيتهم تمكنت من الهرب شمالاً ليستأنفوا فيما بعد غاراتهم، وما إن باءت هذه المحاولات بالفشل حتى اكتفى ابن سعود بالسعى إلى تحقيق أهدافه من خلال المفاوضات فى المؤتمر.

أما الدويش فكانت مشغولاً بتوجيه قواته ضد الجوف والحجاز؛ فشن فى نوفمبر هجوما فى اتجاه «الأولا»؛ ولما كانت لابن سعود أسباب قوية لمقاتله الهاشميين فى كل من الجوف والحجاز يمكن افتراض أنه استخدم الدويش للقيام بتلك المهام؛ بيد أن ابن سعود كان له دافع آخر وراء إرسال الدويش إلى الحجاز فى هذه المرحلة ألا وهو تمكينه من الاشتراك فى مناقشات الكويت بدون مراجعة مطير والحصول على امتيازات من العراق تسهل السيطرة على اللاجئين الإخوان بما فى ذلك إمكانية استسلام الشمر، الأمر الذى من شأنه أن يعزز بصورة حاسمه سيطرة الحكومة السعودية على الإخوان.

وكانت مخططات ابن سعود بالنسبة لشرق الأردن مغايرة تماماً. فعلى الرغم من تهديدات عبد الله بإعادة احتلال الجوف إلا أن سيطرة ابن سعود على المنطقه كانت آمنة تماماً اذ حظيت بتأييد غالبية السكان المحليين، لقد كانت تشكل نقطة انطلاق للهجمات على شرق الأردن كما اتضح فى الغارة التى قام بها الإخوان فى يوليو (لاتحدد المصادر بالضبط من الذى قام بتنفيذها) وفى نشر قوات الدويش فى شهر سبتمبر، كما أن هذا الموقف العدوانى اتضح فى المؤتمر.

لقد بنى الوفد النجدى مطلبه على اعتبارات استراتيجية بصرف النظر عن الملح المتوفر فى الجوف، وأكد «وهبة» أن نجد حافظت على طريق تجارة الخيول مع سوريا من خلال الجوف، تلك التجارة التى تمثل شريان الحياة بالنسبة للبلاد، وأبرز الأهمية الاقتصادية للمنطقة مصرا على أن يكون الطريق إلى سوريا مفتوحاً أمام القوافل النجدية، ومع ذلك عكس الموقف النجدى ، فيما يبدو، قلقاً أعمق وواسع النطاق .

وفى تقرير لنوكس فى ١٦ يناير عام ١٩٢٤ جاء أن شرق الأردن فيما يبدو، يرى أنه أمر حيوى أن يكون على اتصال مباشر مع العراق وهو ما تصر نجد على حرمانه منه، وبناء على مصادر مختلفة للمعلومات ذكر دوبس فى اليوم التالى أن نيته (أى ابن سعود) هى المطالبة بالأراضى السورية الواقعة إلى الشمال من جبل عنيزة، الأمر الذى من شأنه أن يفصل العراق عن فلسطين ويعقد مسألة الخط الحديدى وخط الأنابيب (اللذين يعتزم إنشاءهما) وذكر كل من نوكس ودوبس أن هدف ابن سعود هو إقامة علاقة مع الفرنسيين فى سوريا، وهو افتراض لا يؤكده أى دليل آخر، لكن من المرجح جداً أن الحاكم النجدى كان ينوى التغلغل فى أقصى عمق ممكن لشرق الأردن لكى يدق إسفيناً بين منافسيه الهاشميين، العراق وشرق الأردن .

وكانت الرولة اهم قبيلة فى المنطقة، ومع التذبذب بين القوى المحيطة بدا أن آل شعلان يتعاونون مع عبد الله ضد ابن سعود، وقد أظهر نورى شعلان مثل هذه الميول أثناء زيارة قام بها لعبد الله فى أوائل شهر يوليو، ذلك اللقاء الذى حمل جـ. مورای من وزارة الخارجية البريطانية على استنتاج أنه من المحتمل أن يكون هناك «بعض الأتفاق» بين نورى وعبد الله، وفى سبتمبر عام ١٩٢٣ قامت الرولة بمبادرة أخرى خلقت مشاكل لنجد، وفى تقرير للقنصل البريطانى فى دمشق، س.ف. بالمر جاء :

أخبرنى سلطان بن نواف (حفيد نورى) أن محاولات لا تزال تبذلها الرولة لتوحيد جميع أجزاء العنيزة – أى الرولة والعمارات وفدان – فى اتحاد كونفيدرالى لمقاومة زحف الوهابيين، وبصرح بأن تلك المحاولة باءت بالفشل حتى الآن، لكنه لم يفقد الأمل كلية، وأشار إلى أنه لو

تحقق النجاح في نهاية المطاف فسوف تبرهن العنيزة أنها عقبة خطيرة حتى بالنسبة للوهابيين، وأضاف أنه يزحف إلى قريات الملح ليكون على استعداد في حالة وقوع أية هجمات وهابية جديدة، وهذا بناء على طلب مباشر من الأمير عبد الله. لكن يبدو أن زعماء الرولة جميعهم على اتفاق مع الأمير عبد الله وأن نوري قد منح مؤخراً وساماً حجازياً.

وربما كان ابن سعود على بينة من هذه التطورات، بل إنه شكا للحكومة السورية من تصرفات نوري المزعجة، لقد كان الهدف من المحاولة الدائبة لمد حدود نجد حتى خط عرض ٣٢ درجة هو القضاء على مبادرة قد لا تخدم قضية عبد الله والهاشميين ككل فحسب. بل أيضاً قد تزيد بل وتعمق العداءات لابن سعود بين قبائل الصحراء العراقية، فقد تصبح تلك القبائل، التي كان ابن سعود يأمل في استمالتها إلى نجد، جزءاً من تحالف قبلي مناهض للسعوديين ركيزته الرولة والعمارات، على هذا الأساس حاول ابن سعود أن يضع استراتيجية عريضة . بل أظهر موقفاً معتدلاً ومتحفظاً تجاه العراق في مؤتمر الكويت، فلم يصر إلا على السيطرة على القبائل المرابطة هناك، وكان الهدف من هذا التكتيك هو تيسير إقامة تحالف مع عدد من القبائل العراقية يمكن بدوره الحكومة السعودية من السيطرة على الجماعات المغيرة ويمنحها ميزة على الإخوان، وفي نفس الوقت كان أسلوب ابن سعود مع شرق الأردن يهدف إلى تحويل الجوف والصحراء السورية إلى أراضي سعودية، الأمر الذى من شأنه أن يدق إسفيناً بين القبائل التي كان من الممكن أن توحد على نطاق واسع بين العراق وشرق الأردن، وهكذا يتسنى لابن سعود أن يطوق الصحراء العراقية من الغرب ويحبط التحالف المعادى للسعوديين ويعزز سيطرته على القبائل؛ وآخيراً فإنه باستخدام الدويش في الحجاز يمنعه من التدخل في محاولته تحقيق السيادة في المنطقة .

لقد أعاق فشل مؤتمر الكويت جهود ابن سعود الرامية إلى احتواء الإخوان عن طريق إقامة منطقة عازلة بين شرق الأردن والعراق، هذا فضلاً عن أن الإخوان أنفسهم ساعدوا في احباط الخطة، فربما بات واضحاً للدويش في أوائل عام ١٩٢٤ أن ابن سعود يخطط لاحتواء الإخوان عن طريق المناورات في مؤتمر الكويت، وبينما كان يقاتل في

الحجاز أعرب الدويش عن غضبه من موقف ابن سعود تجاه الإخوان، وفكر في إجراء من شأنه أن يحبط المخططات السعودية، فوجد حليفاً له في ديدان بن هيثلين زعيم العجمان، ورفض كلاهما تقديم التقارير لابن سعود عندما طلب منهما ذلك. ويبدو واضحاً أنه بسبب تخفيض المعونة البريطانية ورغبة ابن سعود الملحة في تمويل تجهيزاته المبكرة ضد الحجاز فرض عبئاً اقتصاديا على رعاياه، وخاصة على تجار الإحساء الأغنياء نسبيا الذين طالبهم بكميات من البن والسكر؛ وحمى غضب العجمان من جراء الجزية التى لم يستطيعوا منها الهروب، وبعد أن تشجعوا بالشائعة التي ترددت بأن ابن سعود يعانى من المشاكل، وأن مركزه أخذ في الضعف شرعوا يتحركون ضده، فعبر نايف بن هيثلين، زعيم بطن خضير من العجمان، الحدود وانضم إلى الإخوان فى العراق، وتلت ذلك سلسلة من الغارات والغارات، المضادة على نجد شنها جماعات اللاجئين الإخوان والإخوان السعوديون عبر ممر يفصل بين شرق الأردن والعراق.

وفضلاً عن ضرورة الردعلي التعدى على مناطق رعى مطير كان مركز الدويش، باعتباره كبير الزعماء، في خطر واشتكى الدويش لابن سعود من الموقف في العاشر من فبراير، وكتب يهدد بصورة خفية قائلاً: «من واجبك القيام بإجراء فى هذا الصدد، فما من شيء منعنى من الإغارة إلا طاعة الله وطاعتك»، وكان رد ابن سعود الغامض نموذجاً لعلاقته بالدويش، وفى أوائل مارس جاءت تقارير تفيد بأن ابن سعود وجه الدويش على رأس قوة إلى المنطقة الواقعة بين العراق والكويت؛ ومع ذلك عندما شن الدويش فى ١٤ مارس غارة حول الديوانية بالعراق وقتل ١٤٦ شخصاً كانت حجة ابن سعود هي أن الغارات السابقة على نجد قد أغضبت قبائله وأنه يواجه صعوبات فى السيطرة عليها؛ وأعلن دوبس أن ابن سعود لابد أن وافق على الغارة وإن كان المقيم فى بوشير، أ.ب. تريفور، يرى أن حاكم نجد كان على وشك أن يفقد السيطرة على الإخوان وأنه قد يكون على علم بالغارة لكنه لم يستطع منعها. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان ابن سعود قد وافق حقاً على الغارة. متظاهراً بعدم الموافقه امام البريطانيين، أم أنه عارضها فعلاً؛ لقد كانت الغارة أحد الأسباب التي ساهمت فى انهيار مؤتمر الكويت وإحباط مخططات ابن سعود الرامية إلى السيادة الإقليمية.

لقد شجعت غارة مطير غيرها من قبائل الإخوان على أن تجرب حظها، ففى منتصف أبريل وجه ديدان ضربة جديدة إلى الديوانية، وحاول ابن شقير وابن مندل، وهما من صغار زعماء مطير، الإغارة على الظفير، لكن أمكن صدهما؛ وفى شهرى يونيو ويوليو ذكر كل من ابن سعود ونورى شعلان أن اشتباكات وقعت بين قبائل نجد وشرق الأردن بعد أن تبادل الجانبان الغارات، وفى أغسطس وقعت إحدى هذه الغارات بالقرب من عمان، عاصمة شرق الأردن، معرضة حكم عبد الله لتهديد جديد.

واستمرت حرب الحدود لسنوات قليلة تالية، بما فى ذلك القتال بين القبائل والمنازعات بين الدول والمنافسات السعودية – الإخوانية من أجل السيطرة الإقليمية؛ لقد أدى استئناف العراق لمحاولات تعزيز قبضته على منطقة الحدود إلى نشوب الحرب، إذ لجأت الحكومة العراقية إلى كل من حمود بن صويط ويوسف بيج وطلبت تعاون الشمر الذين عبروا إلى العراق، وجرى تعزيز نقطة «ابو غار» على الحدود، التى تحرس الطريق القبلى من نجد إلى العراق، بضابط بريطانى فى خدمة الحكومة العراقية هو جـ. ب. جلوب، الذى سيلعب دوراً رئيسياً فى الشئون القبلية فى المنطقة، فما كان من جماعات الإخوان إلا أن سارعت بالانتقام، وهجم الدويش فى ٢٦ ديسمبر عام ١٩٢٤ على الظفير وقبائل الرعاة المحلية فى الديوانية وأم راحال وقتل ٤٦ شخصاً؛ فما لبثت قاذفات القنابل البريطانية أن شتت القوة المغيرة فى اليوم التالى ولم تمض على ذلك بضعة أيام حتى عاودت قوات حرب ومطير هجومها على جنوبى العراق، كما حشد ديدان بن هيثلين فى أوائل يناير قوة مغيرة فى اتجاه العراق، ويبدو أنها توقفت عندما علموا بأنباء القصف الذى تعرضت له قوة الدويش.

واحتج ابن سعود بدوره لدى العراق على «إيوائه للمجرمين»، وهى جماعات قبلية سبق أن أغارت على نجد، بيد أنه حاول فى الوقت نفسه تجنب اشتباك أوسع نطاقاً مع البريطانيين، وذلك بمنع قبائله من شن المزيد من الغارات على العراق؛ وبالتالى تعقب مساعدا ابن سعود، ابن مساعد وابن جلوى، المغيرين وأوقفا قوات مغيرة عديدة، إلا أن القبائل النجدية لم تردع. إذ فى يناير عام ١٩٢٥ هاجمت قوة مغيرة بزعامة بطن بريه من

مطير وبصحبة جماعة ابن بوسايس من تلك القبيلة، جماعة من العوازم فى الكويت مما أسفر عن مقتل شيخها وستة عشر رجلاً وسرقة ٦٠٠ شاة؛ وكان ابن سعود يعتبر العوازم إحدى القبائل التى تدفع له الزكاة. وفى آخر يناير وقعت غارة ثانية فيما بدا أنه جهد إخوانى مشترك بقيادة عبيد بن حميد من عتيبة، وخربوش الضويبى من حرب وعلى بن شويربات من مطير.

لقد جددت هذه المغامرات الصراع بين ابن سعود وجماعات الإخوان. حيث حاول كل طرف إضعاف الطرف الآخر من خلال تحالفات جديدة ومناورات الالتفاف، وكان وقف المعونة البريطانية قد زاد من الضغط على ابن سعود لتنمية موارده الإقتصادية الخاصة. فزاد من الجزية المفروضة على الإخوان وعزز من حظر التجارة مع الكويت والعراق، ولو أن سياسة ابن سعود نفذت بنجاح لأضعفت الإخوان الذين فقدوا وضعهم الذى يماثل ما تتمتع به الدهامشة التى – بحكم تودد ابن سعود لها – أعفيت من تلك الأعباء الاقتصادية.

ومن ثم أغار الدويش، فى أوائل يناير عام ١٩٢٥، على جزع بن مجلد من الدهامشة وكان قد ابتاع لتوه؛ باذن من ابن سعود، خمسمائة كيس من الأرز من ابن مساعد فى حايل، وهو امتياز لم يمنحه ابن سعود للإخوان الذين وصف رد فعلهم بكونه «عنيفاً ضد جزع»، ولو نجح ابن سعود فى خطب ود الدهامشة لحقق نصراً حاسماً فى منطقة الحدود وحرم مطير من طرق حيويه لتوفير الغذاء والمؤن؛ كما كانت «العمارات» التابعة للعنيزة في غاية من الأهمية حيث أن موقعها على حدود الرولة وشرق الأردن جعلها موضع اهتمام كل من ابن سعود والإخوان، فسعى إبن سعود إلى ضمها إلى صفوفه فى حين شن الإخوان غارات انتقامية ضدها، وبينما منحها، بن سعود حصانة ضد الغارات التى يقودها السعوديون. جهز الإخوان فى أوائل فبراير غارة على فهد بن خزاعل، وتعاونت خمسة بيارق رئيسية من الإخوان – ثلاثة من عتيبة واثنان من سنجارا شمر – لإحباط المخططات السعودية الرامية إلى تحقيق السيادة من وراء هجوم العمارات التابعة للعنيزة.

ولعل فهم الموقف السياسى فى جنوبى العراق وشرق الأردن يمكن من سبر غور رد

فعل ابن سعود إزاء الغارة التى قام بها الإخوان؛ فخلال احتلال الحجاز، كما سبق الذكر، عرضت مساعدة شرق الأردن لجيش الحجاز وحكومته، وخاصة المساعدة من العقبة، عند تعرض ابن سعود للخطر فما كان من البريطانيين إلا أن ضغطوا على شرق الأردن لوقف المساعدة، وأمرت حسين بترك العقبة، لكن ابن سعود كان قد بدأ فى الأشهر السابقة فى اتخاذ عدد من المبادرات، وبحلول شهر اكتوبر من عام ١٩٢٤ أوضحت رسالة بعث بها وزير المستعمرات إلى ابن سعود عن طريق المندوب البريطانى فى الخليج الفارسى أن بريطانيا لن توافق على أى تنازل حول العقبة ومعن، بل أن وزير المستعمرات أعلن أن بريطانيا سوف تساعد شرق الأردن فى حماية تلك المنطقة، فالأهمية الاستراتيجية للعقبة التى تتحكم فى المدخل الشمالى للبحر الأحمر جعلت لاغنى عنها بالنسبة للبريطانيين، واقترحت وزارة المستعمرات الاتفاق مع على فى الحجاز على ضم العقبة داخل حدود شرق الأردن، وبالتالى تستبعد من السيطرة الحجازية .

ورداً على غارة الإخوان ركز ابن سعود جهوده على شمال الجوف وخاصة الكاف، ولم يكن من مزايا هذه الاستراتيجية مجرد ممارسة الضغط على عبد الله وإثناءه عن تقديم المعونة لعلى، بل وفرت له أيضاً اتصالاً إضافياً بالعراق، وهنا اتبع ابن سعود أساليب جديدة للتأثير على القبائل والالتفاف حول الإخوان عن طريق توحيد القبائل ضدهم، وكان مهتماً على وجه الخصوص بتعزيز سلطته على قبائل اللاجئين النجدية فى العراق، وحاولت الحكومة العراقية فى فبراير وإبريل من عام ١٩٢٥ تعزيز سلطتها على المناطق القبلية بنقل جماعات القبائل من اللاجئيين إلى شمال البلاد عبر الصحراء الشاميه وعلى امتداد المنطقة الواقعة على حدود شرق الأردن . .

وخشى ابن سعود من أن تكون سيطرته على القبائل قد ضعفت، ولكى يتصدى للإجراءات العراقية عزز علاقاته مع العمارات والدهامشة فى العراق ومع الكاف فى شرق الأردن باتخاذ إجراءات عسكرية وسياسية، ففى أواخر شهر فبراير من عام ١٩٢٥ قام ابن مساعد، بالتعاون مع ابن رمال من جماعة شمر الموالية لابن سعود والمقيمة فى نجد بغارة كبرى مستخدماً قوة تزيد على ستة آلاف رجل ضد بنى صخر فى بير معسر بوادى سرحان؛

ويدل على القوات ونوعية القيادة وما أعقب الاشتباك من شائعات على أن ابن سعود كان في الواقع، وراء الغارة كما أن حقيقة اشتراك ابن داغمى - زعيم متحالف من الرولة - دليل آخر على أن ابن سعود قد شرع يهاجم .

وكان تبدل ولاء آل شعلان بين الخصمين المتنافسين حقيقة الحياة في الشرق الأوسط، ومع ذلك كان مدعاة للدهشة أن يتحالف نورى شعلان، الذى حاول الاحتفاظ للروله بحرية العمل، مع ابن سعود، وربما كان هذا التحول استجابة لقوات ابن سعود المغيرة وللمبعوثين الذين ارسلوا إلى مراكز وقبائل شعلانية يطالبونها بالاستسلام، وفى حين عارض فواز شعلان، فيما يبدو، مبادرات ابن سعود واشتكى منها للبريطانيين، دخل نورى فى اتفاق مع ابن سعود وانضم إليها زعيم آخر يدعى مجحم؛ والحقيقة أنهما أصبحا وهابيين وشجعا الرولة على اعتناق هذا المذهب كما كانا على اتصال دائم بابن مساعد، أمير ابن سعود فى حايل، لذلك قام مجحم ابن داغمى وعوض أبوطى من قبيلة الحويطات بغارات وجمع الزكاة نيابة عن ابن سعود.

هكذا استطاع الحاكم النجدى أن يخلق تحالفاً جديداً على طول مناطق الحدود العراقية والأردنية، وكان من نتيجة علاقات مجحم الطيبة مع فهد، زعيم العمارات فى العراق، «ان سمح له الآخير بشراء المؤن من هناك، ولم يحصل منه على الجزية التى تدفع عادة بل أهداه كميات من الأرز والتمر؛ فاستغل ابن سعود العلاقة بين الرولة والعمارات ليقيم محوراً زوده بقوة للضغط السياسى على عبد الله وبشيء من السيطرة على القبائل فى العراق .

وفى مارس من عام ١٩٢٥ قام الإخوان بهجوم انتقامى فى محاولة منهم لإحباط مخطط ابن سعود، فقد شن الخمرى زعيم آخر من إخوان مطير غارة على الغزالات - بطن من العنيزة إلى الغرب مباشرة من نجف بالعراق، وفى غياب الدويش وديدان فى الحجاز وحد الإخوان قواتهم للانتقام من مبادرات حاكم نجد وشن اللاجئون الإخوان المتجهون شمالاً غارات متكررة على العمارات ونجد ثم اتجهت جماعة منهم بقيادة ابن لامى من مطير شرقاً إلى الكويت وأغارت هناك أيضاً. وفى شهر يونيو هاجم على بن عشوان من مطير

قبائل الرعاة فى المنتفق والحق بقوة الظفير هزيمة منكرة . وتكمن أهمية هذه الحملة فى حقيقة أن الإخوان بدأوا بعدها بتحصيل الزكاة من القبائل العراقية عند الحدود فى محاولة أخرى لإحباط المخططات السعودية؛ وفى عام ١٩٢٥ نشب صراع بين ابن سعود والإخوان فى ساحات متعددة حول أراضى وقبائل جديده لكن بدون نتيجة حاسمة .

هنا تأثر الموقف بمبادرة بريطانية جديده تقضى بإبرام اتفاقيه جديدة مع ابن سعود كشفت عن مهارة دبلوماسية. فاقت بما لايقاس المبادرات البريطانية السابقة، ففى اوائل اكتوبر من عام ١٩٢٤ أرسل جيلبرت كليتون – مبعوث بريطانى – إلى ابن سعود الذى كان قد بدأ هجومه على الحجاز وكان فى حاجة ماسة إلى التأييد البريطانى؛ وكانت هناك مؤشرات لتسوية ناجحة مثل الاتصال المباشر السهل بالحاكم الذى حظى به كليتون والطابع الودى الذى اتسمت به المناقشات التى جرت بينهما والمفاوضات المباشرة بين چورچ أنطونيوس مساعد كليتون وعبد الله دملوجى وحافظ وهبه مساعدى ابن سعود وجرت مفاوضات رسمية خلال أكتوبر وأوائل نوفمبر عام ١٩٢٥ حيث نوقشت فى وقت واحد مشاكل الحدود العراقية والشرق اردنية؛ وفى أول نوفمبر عام ١٩٢٥ تم توقيع اتفاقية البهرا مع العراق لتعقبها فى اليوم التالى اتفاقية الهادا مع شرق الأردن. وكان كليتون قد أثار فى الجلسات الأولى مسألة جديدة حين ذكر أن ابن سعود أضر بالمصالح البريطانية بما قامت به قبائله على طول الحدود، وشعر ابن سعود فيما يبدو بالاستياء، وراح يؤكد حسن نواياه تجاه بريطانيا؛ وهنا لم يستطع الاعتراف بأنه متورط فى نزاع بين العديد من القبائل الواقعة على الحدود الرسمية، أو بأنه مجرد طرف منافس واحد فى النزاع وليس الزعيم الإقليمى المعترف به، فما كان منه إلا أن لجأ إلى الحجج التقليديه وراح يساوم على المناطق الاستراتيچية والترتيبات الفنية للحدود مؤكداً أنه بدونها يتعذر أن يسود السلام على الحدود، وقال إن عدم وجود مثل هذه الترتيبات وعدم سيطرته على بعض النقاط الاستراتيچية هى الأسباب الحقيقية وراء قلاقل الحدود؛ وفى جلسات المؤتمر الخامسة حتى الثامنة تقدم ابن سعود بمطلبين أساسيين هما : عودة العناصر القبلية «المجرمة» من العراق وضم الكاف إلى بلاده؛ وكشف هذان المطلبان عن نيته فى السيطرة على القبائل النجدية المنشقة فى العراق والحصرل على ممر استراتيچى بين شرق الأردن والعراق، ثم طالب بأن تمتد الحدود بين

شرق الأردن ونجد من الكاف شمالاً حيث إن مثل هذه الحدود هى التى توفر له الاتصال الضرورى بالرولة ..

لكن الكاف هى وحدها التى كانت من وجهة النظر البريطانية قابلة للتفاوض، إذ أقر توماس هذا المبدأ فى اكتوبر عام ١٩٢٤. وذكر كليتون فى يومياته فى ١٣ اكتوبر ١٩٢٥ أن الكاف هى المسألة الهامة كما كانت من الناحية العملية الورقة الاحتياطية التى يحتفظ بها، ولكى يحرز تقدماً وافق كليتون فى الجلسة الثامنة على السماح لابن سعود بالكاف، ولم يسمح له بأية أراضٍ أخرى كان قد طالب بها فى الشمال؛ وفى مقابل ذلك طلب كليتون أن يمتنع ابن سعود مستقبلاً عن الإغارة وعن تحصين الكاف كقلعة عسكرية، وعندما ضغط ابن سعود فى الجلسة الحادية عشرة من أجل المزيد من الأراضى فى شرق الأردن رفض كليتون وهدد بوقف المفاوضات، وربما تبين ابن سعود أن تأزم العلاقات مع بريطانيا فى المراحل الحاسمة من محاصرة المدينة وجده لا يستحق المخاطرة، فما كان منه إلا أن وافق على مقترحات المبعوث البريطانى.

لقد تضمنت اتفاقيتا البهرا وهادا بنداً يقضى بتعهدات الحكومات المعنية بالامتناع عن الإغارة (وإن سمح بعبور الحدود سلمياً من أجل الرعى) وإنشاء محاكم حدود تنظر فى الغارات السابقة واسترداد الغنائم، كما نصت الاتفاقيتان على عدم السماح للقبائل بعبور الحدود إلا بعد تقديم طلب رسمى بذلك، وعلى الرغم من أن هذا الشرط منح الحكومات المعنية بعض السيطرة على الغارات، إلا أن فقرات أخرى أضيفت منعت أية حكومة من مطاردة القوات المغيرة فى أراضى غيرها ومن استبعاد القبائل المغيرة بالقوة.

وبالنسبة للعراق لم تستبعد قبائل اللاجئين النجدية، وكان الشرط هو أنه فى حالة الذهاب إلى نجد للخدمة العسكريه يتعين عليهم اصطحاب نسائهم واولادهم معهم للحيلولة دون عودتهم، وتقرر أن تبحث فى المستقبل معاهدة لتسليم المجرمين.

إن الاستيلاء على الكاف، من وجهة النظر السعودية، مكن ابن سعود من السيطرة على وادى سرحان الذى يشكل الممر الرئيسى إلى شرق الأردن، لكن هذا الممر كان أقل

أهمية بكثير من الممر الذى يربط بين العراق وشرق الأردن الذى كان ابن سعود يريده، وظل عاجزاً عن التدخل فى سيطرة الهاشميين حتى شمال الجوف وواجه صعوبات فى السيطرة على قبائله الخاصة المغيرة، واستمرت المشاكل مع الإخوان، التى زادت من حدتها المناقشات بين الهاشميين وتلك القائمة بين القبائل، تسيطر على المناخ السياسى.

وفى الختام يمكن القول أنه على الرغم من أن ترسيم الحدود الشمالية للسعودية كان خطوة هامة فى إنشاء دولة حديثة، فإن شبه الجزيرة العربية كانت فى هذا الوقت متفجرة لدرجة أن فرض حدود رسمية أدى إلى زيادة التوترات حدة بين القبائل وبين الحاكم والقبيلة وبين الحكام أنفسهم .

لقد ولدت عملية ترسيم الحدود نزاعات حدودية متعددة وفرضت تحديات جديدة على جهود الدمج السعودية متطلبة تكتيكات جديدة للتعامل مع هذه التحديات؛ فقد اتسم الإخوان بالتمرد المستمر فى مناطق الحدود، ذلك التمرد الذى هدد بالانتشار تاركاً تأثيره على عملية الدمج فى قلب نجد، هذا الموقف الذى أسفر عن التمركز السعودى فى الأقاليم الجديدة مما انعكس فى زيادة الجزية وإنشاء طرق تجارية جديدة والقيام بالمناورات من أجل السيادة السياسية، وحاول ابن سعود الالتفاف والإغارة كما سعى إلى تشكيل اتحادات واسعة النطاق عبر الحدود، وكان الهدف من تلك الجهود مجتمعة تحقيق الدمج عن طريق التغلب على المنافسين السياسيين الخارجيين مثل الهاشميين وعلى المنافس الداخلى المتمثل فى الإخوان، لكن فى ضوء العلاقات المعقدة بين ابن سعود والإخوان، التى غالباً ما تعاقب فيها الاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة مع المنافسة، كانت محاولة إحداث توازن مع الإخوان تتم بصورة غير مباشرة على حساب المناطق والقبائل البعيدة، كما أنها أسفرت عن نتائج غير حاسمة .

نجد والحجاز ١٩٢٥ - ١٩٢٧

بعد التوسع النجدى فى الحجاز انتقل مركز بناء الدولة الى هذا الاقليم حيث تميز بتطور المؤسسات البيروقراطية بهدف تدعيم الدولة، ويعكس التحليل التالى التفاعل بين تطوير مثل هذه المؤسسات واستخدام الاستراتيجيات التقليدية للسياسات المحلية فى جهود ابن سعود الرامية إلى دمج الحجاز فى الدولة السعودية .

لقد أثار احتلال الحجاز فى ١٩٢٤ - ١٩٢٥ مشاكل جديدة للحكم السعودى من بينها ضرورة تأمين طريق الحج والحفاظ على العلاقات الودية مع الدول الإسلامية والحكام الأوربيين، وهى مهمة تتطلب مهارة دبلوماسية فائقة؛ وكان إصرار الإخوان على قيام حكومة وهابية فى الحجاز بالرغم من معارضة الشخصيات البارزة والقبائل الحجازية مشكلة أخرى، ومما لاشك فيه أن دمج الحجاز فى الدولة السعودية اقتضى من ابن سعود قبول الحلول الوسط، وبذلك جلب على نفسه غضب العديد من الجماعات، ومن الناحية الأخرى أسفر تركيز ابن سعود على المركزية عن إضعاف منافسيه وتعزيز المؤسسات الحكومية وتنشيط النمو الاقتصادى، وكان لجهود التمركز فى هذه المرحلة وجهان هما إقامة مؤسسات ونظم بيروقراطية وقوانين جديدة تسير فى خط متواز مع تعيين أعضاء من الأسرة السعودية يختارهم ابن سعود بنفسه لإدارة هذه المؤسسات. أما الذى دفع إلى إقامة مؤسسات جديدة فهى رغبة ابن سعود فى السيطرة على بلاده ونوع الإدارة الهاشمية الذى سبق الحكم السعودى فى الحجاز، وكما حدث فى أحوال أخرى كثيرة فإنه كلما زاد تطور إدارة الحاكم المخلوع كلما مثلت نموذجاً يحتذيه الطرف المنتصر، ومن ناحية أخرى كان تعيين أعضاء الأسرة الحاكمة فى المناصب الرئيسية مستمداً من العرف القبلى حيث الاعتماد على الاتصالات الشخصية من أجل السيطرة على الشئون السياسية هو المعيار؛ هكذا صاحب عملية الدمج الإقليمى والتكيف مع المؤسسات القائمة تعزيز الحكم الشخصى فى الدولة.

لقد أثار وجهاء الحجاز طائفة معينة من المشاكل. وبتشكيلهم الحزب الوطنى يسروا

لابن سعود الاستيلاء على المدن الحجازية الرئيسية، كما اعتمد ابن سعود على مساعدتهم في الأشهر التى اعقبت الاحتلال، ولم يكن رجال الأعمال الحجازيين بالمقارنه مع نظرائهم النجديين أكثر ثراءً فحسب. بل أيضاً اشد تمرساً على القيام بالنشاط السياسى بحكم ما اكتسبوه من خبرة إبان أنظمة الحكم الهاشمية السابقة، وسعياً إلى إضفاء الشرعية على حكمه فى الحجاز بأقصى سرعة ممكنة سمح ابن سعود لوجهاء الحجاز بالاحتفاظ بمراكزهم كطبقة أرستقراطية محلية بل أضفى الطابع الرسمى على زعامتهم .

وكانت الوسيلة الرئيسية البارعة لكسب ولاء طبقة النبلاء الحجازية هى إعادة تشكيل هيئة نيابية استشارية، وبالتالى جرى انتخاب المجلس المحلى بعد احتلال مكه وأعيد انتخابه فى أول أغسطس من عام ١٩٢٥ وانتخب أعضاء هذا المجلس جماعات من أحياء المدينة المتعددة ومن بين التجار والعلماء، ثم أطلق على هذه الهيئة اسم مجلس الشورى. لكن فى اغسطس ١٩٢٦ تغير تشكيل هذا المجلس كجزء من إصلاح إدارى شامل، ودعى إلى اجتماع يضم سبعين شخصية بارزة من جده، وثلاثين من مكه ليقرر «القانون الأساسى» ووفقاً للقانون الأساسى كان لابد من تعيين نائب للملك فى الحجاز، واختير لهذا المنصب فيصل بن ابن سعود الذى بدأ مع شقيقه سعود فى أن يحتل مكان تركى، الابن الأول لابن سعود الذى وافته المنية فى عام ١٩١٩ وأصبحا الممثلين الرئيسيين لأبيهما فى الحجاز ونجد على التوالى. وبقرار من فيصل جرى تشكيل مجلس الشورى الذى كان يضم هذه المرة ثلاثة عشر عضواً ... خمسة أعضاء من مكه وثلاثة من المدينة وثلاثة من جده وعضو من كل من ينبع والطائف وبحكم أنهم يمثلون الرأى العام كانوا يسدون النصيحة إلى نائب الملك حول المسائل التشريعية والميزانية والامتيازات والتصاريح والمصالح المشتركة .

كما نص القانون الأساسى على تعيين حاكم (قائمقام) فى كل ولاية ومجلس إقليمى يضم مسئولين معينين وشخصيات بارزة لإسداء المشورة إلى الحاكم، على أن تكون الشخصيات البارزة مسئولة أمام نائب الملك؛ كما شكلت مجالس مماثلة فى كل قرية وقبيلة وكان هذا النظام يماثل الهيئات التشريعية الإسلامية القديمة التى مارست مهامها

كمجالس سياسية أو اتحادات كونفيدرالية قبلية. حيث كانت تناقش الأمور السياسية الهامة، كما أن المبدأ الإسلامى الذى يقتضى بأن تسدى الشخصيات البارزة المشورة إلى الحاكم حول القضايا السياسية قد تبناه ابن عبد الوهاب كحق من حقوق العلماء؛ وقد أخذوا بهذا المبدأ تدعيماً للدمج الإقليمى للدولة السعودية، وكان الهدف هو جذب الشخصيات البارزة المحلية من أقاليم ومدن الحجاز المختلفة بجعلهم نواباً وبترتيبهم، فى نفس الوقت فى نظام هرمى تحت السيطرة السعودية.

لقد خلق الإخوان لابن سعود مشكلات خاصة، فبحكم كونهم عنصراً هاماً من عناصر القوات العسكرية السعودية، وكانوا يمثلون وقتئذ الروح الوهابية الدافعة، لعب الإخوان دوراً رئيسياً فى استيلاء السعوديين على الحجاز، إلا أن حماسهم الأيديولوجى ومطامحهم السياسية هددت المصالح السعودية فى عدد من الجبهات .

وامتد الاحتكاك بين الإخوان وابن سعود إلى الحجاز قبل وأثناء الاحتلال السعودى للمنطقة، فقد طلب ابن سعود من زعماء الإخوان أن ينضموا إليه كمساعدين عسكريين، وبناء على ذلك قاد ابن حميد قوة كبيرة من عتيبه إلى ساحة القتال كما قاد خالد بن لؤى قوة ثانية، وفى أواخر عام ١٩٢٤ أصدر ابن سعود أوامره إلى الدويش للاشتراك فى القتال، وقام بذلك فى إبريل ١٩٢٥ عندما حاصر المدينة وفى نفس الوقت انضم ديدان بن هيثلين من العجمان إلى القوات، الأمر الذى حقق هدفاً مزدوجاً حيث تم إبعادهم من نجد، ويسر لابن سعود محاولة الحصول على ممر فى الصحراء السورية.

لقد اتخذ اعتراض الإخوان على هذه الاستراتيجية ومقاومتهم بوجه عام لسياسات التمركز التى ينتهجها ابن سعود مع حقيقة أنه لم يكن لهم دور رسمى فى الإدارة السعودية، ليصعدوا من حدة الصراع بينهم وبين الحاكم النجدى، ومن ثم عندما استدعى ابن سعود ديدان رفض، فى بادئ الأمر أن يحضر ولم يوافق على ذلك إلا بعد عدة أسابيع، كما سجل الدويش، بدوره، اعتراضاته؛ ففى طريقه إلى الحجاز زار الرياض ولما كان ابن سعود غائباً التقى بوالده عبد الرحمن وشكا له من الإجراءات التى اتخذها الحاكم النجدى ضد الأخوان، ولاسيما منعهم من الإغارة، ولا يعرف رد عبد الرحمن عليه، بيد أنه كان

فى العادة يوصى ابن سعود بالقيم التقليدية الوهابية وربما ضغط عليه ليستجيب لمطالب الدويش.

وكان التعاون المتنامى والحماس المتزايد فى صفوف العديد من جماعات الإخوان دليلاً ثانياً على التوتر القائم بين ابن سعود والإخوان، فالغارات التى وقعت فى أوآخر عام ١٩٢٤ عبر الحدود العراقية وضد العوازم اشتركت فيها جماعات مطير وحرب والعتيبة، أضف إلى هذا أنه قبل أن يطلب من ديدان أن ينضم إلى ابن سعود فى الحجاز مباشرة تناقش فى «جبه» ، الواقعة على مسافة ١٢ ميلاً شمال بريده، مع ابن شقير ونائف الفقوم من مطير ومحسن الفرم من حرب لوضع خطة للقيام بغارة ربما على العراق؛ إلا أن الغارة فى النهاية لم تتم، وإن كانت الخطة قد برهنت على زيادة التعاون بين العديد من جماعات الإخوان، حتى أولئك الذين يحتلون المرتبة الثانية من حيث الأهمية، وأظهر أخوان الغطغط بقيادة ابن حميد، مثلهم مثل المطير، عنفاً وقسوة فى احتلالهم للطائف فى سبتمبر عام ١٩٢٤ ؛ وبعد أن دخل ابن سعود مكه فى أوائل يناير من عام ١٩٢٥ انعقد مؤتمر ضم العلماء وقيادة الإخوان ووجهاء الحجاز لبحث الاحتلال المتزايد، وتحدث فى المؤتمر خالد وابن حميد، وكلاهما – لاسيما ابن حميد – ترك تأثيراً عميقاً بالدعوة إلى إعلاء كلمة الله فى الحجاز؛ ولعل هذا الحماس أقلق ابن سعود الذى أصر أثناء المؤتمر على التقدم بحذر تجنباً لجرح مشاعر الأجانب وإخوانهم من المسلمين.

وفى الأشهر التالية اتسع نطاق التعاون بين الإخوان وزعماء القبائل، وفى آخر شهر فبراير تزوج الدويش من شقيقة ابن حميد، وبعد أن وصل الدويش إلى مكة فى إبريل عام ١٩٢٥ زار خالد وفى حضوره أعلن ان سيوفنا وأرواحنا رهن للنضال فى سبيل الله ليس ضد الشريف حسين فحسب. بل أيضاً ضد جميع من يحذون حذوه ويرتكبون ما ارتكب من أعمال مشينة .

خلال تلك الفترة خلقت أطماع ثلاثة للإخوان المشاكل لابن سعود، أولها رغبة الإخوان فى تطهير ولاية الحجاز، وخاصة الأماكن المقدسة، وفى هذا الصدد طالب الدويش بتنفيذ مشيئة الله، واشتدت رغبتهم فى تحقيق هذا الهدف عندما اصطدموا «بالأعمال

المشينه» أى المبادىء الدينية الشافعية للهاشميين، ولو تحقق لهم ما أرادوا لعجلوا بالمواجهة مع الحجازيين وغيرهم من الدول الإسلامية بل مع حماتهم من الأوربيين. وكان المطمح الثانى للإخوان هو أن يصبحوا جزءاً من الإدارة الإقليمية، وهى رغبة تتعارض مع الممارسات السياسية السعودية ومحاولات ابن سعود احتواء الإخوان. أما مطمحهم الثالث فتمثل فى إدخال نظام يتمشى مع قيمهم القبلية النجدية ويطغى على ممارسات الحجاز الحضرية المتحررة من النزعات القبلية والتى ترتكز على التجارة .

وأمام التحديات التى أثارها الإخوان ذوو النفوذ آثر ابن سعود أن يعبىء الولاء النجدى، وبصفة خاصة الإخوان من خلال فرض القانون الوهابى بمبادئه الدينية على الحجاز، الأمر الذى من شأنه أن يرضى - على الأقل - حماسهم الدينى وكبرياءهم وقد تم ذلك بأساليب متعددة. فى بداية الأمر تحول اهتمام الإخوان إلى إدخال المبادىء الوهابية فى مكه أولاً ثم فى الحجاز بأسره فى وقت لاحق، وأصبح خالد بن لؤى المضطهد الأكبر لمدخنى التبغ وتجاره فى مكة، وفى محاولة لوضع حد للتردد على المزارات التى يعتبرها الوهابيون شركاً سارعوا بتدمير مزارات مولد النبىﷺ وبيت خديجه وبيت أبى بكر (مكان ميلاد النبى وبيت زوجته وبيت أبى بكر) على التوالى.

وفى ديسمبر من عام ١٩٢٤ أعلن أن ممارسات مثل زيارة الأضرحة وقسم الولاء لأى كائن غير الله والوساطة بين الله والإنسان غير شرعية، ومع ذلك تعين على ابن سعود أن يخفف من حدة حملة التطهير أمام الضغط الإسلامى الدولى المتزايد؛ وفى بيانه الموجه إلى العالم الإسلامى فى ٢٣ يوليو عام ١٩٢٥ أعلن أن الشريعة سوف تسود فى الحجاز لكن ضرراً لن يلحق بالأماكن المقدسة، هذا فضلاً عن أن العلماء سوف يستشارون فيما يتعلق بحكم المدن المقدسة، كما أصدر أمر يقتضى بالسماح باستيراد التبغ إلى الحجاز وإن ظل التدخين محظوراً؛ وفى سبتمبر من عام ١٩٢٥ أعلن أن حمل السلاح غير قانونى فى مكة. الأمر الذى أغضب الإخوان الذين انتقموا لأنفسهم بمضايقة الحجاج الأجانب فى عدة مناسبات، ولم يهدأ غضبهم إلا فى أواخر عام ١٩٢٥ عندما أرسلوا لاحتلال ينبع ووجه وغيرهما من المدن.

لقد أدمج علماء الحجاز فى النظام القضائى وإدارة الأوقاف والمساجد ونظام التعليم، وذكر عبد الرحمن الشيخ أن كثيرين من العلماء تولوا مناصب إدارية، كما أصبح العديد من العلماء – لا سيما من أسرة الشيخ، الذين جاء بهم ابن سعود من نجد بعد الاحتلال– رؤساء النظم التعليمية والقضائية فى مدن مثل جدة ومكة والمدينة. وابتداء من أوائل عام ١٩٢٥ فصاعداً دخل علماء من الرياض فى مناقشات مع نظرائهم فى الحجاز، وحقيقة أن هذه المناقشات استمرت أكثر من عام تبرهن على أن توحيد النظام القضائى ذاته وحل المسائل الدينية كانت صعبة المنال. حتى وإن تحقق كلاهما فى نهاية المطاف .

وركز تعزيز الحكم السعودى على وسيلتى الدمج المتمثلتين فى تطهير الأماكن المقدسة وفرض القانون الوهابى فى الحجاز؛ وفى سبيل الحفاظ على التوازن المناسب بين العناصر المختلفة فى البلاد الممتدة وإرضاءً للعالم الخارجى سعى ابن سعود إلى تحقيق سيطرة مباشرة ومتزايدة على عملية تشكيل الدولة.

وتمثلت إحدى الخطوات الكبرى لبلوغ هذا الهدف فى اتخاذ ابن سعود لنفسه لقباً ملكياً. إذ فى يناير من عام ١٩٢٦ أصبح ملكاً للحجاز بفضل بيعة وجهاء الحجاز له خلال هذا الشهر اعترافاً منهم بحكمه، وظل ابن سعود سلطان نجد لمدة عام آخر حتى أعلن نفسه ملكاً عليها فى ٢٧ يناير عام ١٩٢٧ ، وعلى الرغم من أن النظرية السياسية الإسلامية لاتتضمن لقب «ملك» إلا أنها لاقت قبولاً من سكان كل من نجد والحجاز، فرأى الحجازيون فى هذا اللقب استمراراً وتدعيماً للزعامة المحلية التقليدية التى بدأها حسين الذى أصبح ملكاً على الحجاز فى عام ١٩١٦ ، أما النجديون فكانوا فى بادئ الأمر يفضلون أن يكون لابن سعود لقباً تقليدياً مألوفاً، لكن بعد أن أصبح ملكاً على الحجاز رأوا – ولاشك– فى اتخاذه لقب «ملك نجد» رداً على اللقب الملكى الحجازى.

عكس إعلان الملكية قدرة ابن سعود على تحويل الطموحات الإقليمية لكل من الحجازيين والنجديين إلى أسلوب فى الزعامة رفيع، إذ بحكم أنه ملكهم سوف يتمكن من تمثيل مصالحهم فى المملكة، ومن ثم فإن اتخاذ لقب «الملك» بلغ حد إضفاء طابع الشرعية على جهوده المستمرة الرامية إلى إحداث توازن بين مطالب الجماعات المختلفة،

وهذا قائم فى المجتمعات القبلية الأخرى فى الشرق الأوسط حيث القيام بدور الوساطة السياسية يقود صاحبها إلى نيل لقب «ملك»؛ وباتخاذه لقباً ملكيا أكد ابن سعود سموه الذى لم يسبق له مثيل فى البلاد. كما أن اللقب مكنه من أن يقدم نفسه فى صورة من يقف على قدم من المساواة مع رؤساء الدول الأوربية الذين زاد من تعاملاته مع حكوماتهم.

وكانت تقوية الآليات المكتبية للحكومة المركزية وسيلة هامة أخرى لتعزيز سيطرة الحكومة المركزية، وخلال تلك الفترة توحد النظام القضائى النجدى والحجازى بمرسوم ملكى، وفقاً للمذهب الحنبلى السائد فى نجد، وقد حددت مراجع عديدة فى الشريعة كمصادر قضائية رسمية، وأدخلت إلى الحجاز محاكم من ثلاث درجات، احداهما للدعاوى والجرائم الصغيرة، وأخرى للدعاوى والجرائم الكبيره، ومحكمة للاستئناف فى مكة (محاكم الاستعجال وهيئة المراقبات القضائية على التوالى) وكان الهدف من هذا النظام هو وضع حد للاستخدام التعسفى للقانون القبلى والشريعة، ومنع الأحكام التعسفية التى تقضى ببتر الأطراف وعقوبة الاعدام وتعزيز سيادة الدولة.

وحفاظاً على الأمن فى داخل الدولة أنشئت مديرية الشرطة العامة أولاً فى مكة فى عام ١٩٢٥ ثم أقامت لها فروعاً فى جميع أنحاء البلاد، وكانت قوات الشرطة تتألف من راكبى الجمال والخيول المسئولين عن صون الأمن وحماية نظام الحكم، وأدخلت شبكات البرق والهاتف والإذاعة فى مكة والرياض وبريدة وجبيل مما مكن الحكومة المركزية من السيطرة على المناطق المتطرفة من البلاد، وفى يناير عام ١٩٢٦ أنشئت فى جده مديرية المالية التى أصبحت فى عام ١٩٢٧ وكالة المالية العامة، وعلى الرغم من عدم إنشاء مديرية للداخلية إلا أنه أنشئت فى يناير عام ١٩٢٦ مكاتب لإدارة الصحة العامه والحجر الصحى والموانى يرأس كلاً منها مفتش يخضع مباشرة لفيصل بن ابن سعود، كما كان على ابن سعود أن ينشئ آليات جديدة للتعامل مع الشئون الخارجية، وأثناء احتلال الحجاز وما ترتب على ذلك من مفاوضات مع الدول الأجنبية أنشئت رسمياً مديرية الخارجية .

فى تلك الهيئات الجديدة برزت مجموعة من المسئولين المدنيين الذين كان من أكثرهم نفوذاً عبد الله دملوجى، وهو مواطن من الموصل، وطالب طب سابقاً فى القسطنطينية، ربطته بفيلبى علاقة وثيقة منذ عام ١٩٢٢ وأخذ يحل تدريجياً محل ابن تهانيان باعتباره كبير مستشارى ابن سعود للشئون الخارجية وامتد تأثيره إلى مجالات أخرى، كما تولى مسئولون آخرون مراكز مرموقة إبان فترة الاحتلال، وخلال المفاوضات التى اسفرت عن معاهدتى «هادا» «وبهرا» من بينهم حافظ وهبة وهو من أصل مصرى تلقى تعليمه فى الأزهر وكان يعمل مدرساً فى الكويت قبل أن يصحب ابن سعود إلى مكة وبعد رحيل خالد أصبح وهبه حاكم مكة ومستشاراً للشئون الخارجية. لقد كانت أراؤه مناهضة للبريطانيين لكن ابن سعود فيما يبدو قد احتواها – ولو لفترة وجيزة على الأقل –كذلك برز مسئولان آخران من أصل سورى هما فؤاد حمزه ويوسف ياسين، تلقى الأول تعليمه على يد أحد المبشرين فى بيروت وجاء إلى الحجاز ليعمل فى مديرية الخارجية حيث برهن على أنه مسئول تنفيذى موهوب ومثابر. أما يوسف ياسين وهو تلميذ سابق لرشيد رضا العصرى البارز، ورئيس تحرير مجلة المنار، فقد أصبح رئيس تحرير صحيفة «أم القرى» الرسمية، ومستشاراً للشئون الخارجية، وكان بوجة عام يدافع عن الخط الوهابى المتشدد كما كان توفيق بك شريف مسئولاً مشهوراً آخر وهو ضابط سابق فى الجيش التركى عمل مستشاراً لفيصل ومبعوثاً لابن سعود فى الخارج.

وكان العلماد أكثر الجماعات رضا بهذه التغيرات إذ يبدو أنهم احتفظوا بما كان لهم من مكانة هامة فى فترة ما بعد الحرب ؛ لقد تولى العلماء المناصب القضائية والوظائف التعليمية كما شكلوا جزءاً كبيراً من مجلس الشورى. إذ شغلوا خمسة مقاعد، أما الشخصيات التى برزت طيلة هذه الفترة فهى أبو بكر خوقير وماجد كوردى وعبد الرحمن الزواوى وعبد العزيز الأنتيقى .

وعلى الرغم من أن الظروف ارغمت ابن سعود على السماح باستمرار نفوذ الطبقة الأرستقراطية المحلية فى الحجاز من خلال تمثيلهم فى المجالس، وعلى الرغم من تعيين العلماء فى المناصب القضائية والتعليمية. إلا أنه آثر أن يوسع من نطاق سلطته على أساس

القاعدة التى يوفرها المسئولون الإداريون الذين يتولون الشئون الخارجية والمالية والحكم المحلى، وباستثناء نفر قليل من الحجازيين كانت غالبية كبار المسئولين فى تلك الهيئات، ولا سيما الشئون الخارجية، من الأجانب، وعن طريق هذه الفئة حاول ابن سعود أن يتجنب الاعتماد على الأرستقراطيين من أهل البلاد الأصليين، وبفضل حرصه المعهود فى اختيار مساعديه، لم يشكل المسئولون الأجانب جماعة سياسية متماسكة؛ كما أن العمل من خلال مساعدين شخصيين لا يشكلون أى خطر لحكمه – وان كانوا ينفذون بمهارة السياسات الداخلية والخارجية – مكن ابن سعود من زيادة كفاءة وفعالية مؤسساته الحاكمة.

وكان الآخذ بالتفسير الوهابى للشريعة فى جميع أنحاد البلاد يعنى فى الواقع أن للعلماء – بحكم أنهم المفسرون – قدر معين من السلطة الدستورية والأدبية، إلا أنه لم تكن سلطة رسم السياسة أو القدرة التنظيمية على تنفيذ أحكامهم، هذا فضلاً عن أن حقيقة تطبيق المبادىء الوهابية فى جميع أنحاء البلاد جعلت هذا المذهب المعيار السائد الذى مارسه العلماء وارتبط بسيادة حكومة ابن سعود. وهكذا أعيد إدخال المذهب الوهابى باعتباره دين الدولة وليس مجرد مجموعة من الأفكار الشعبية الإصلاحية التى ينشرها الإخوان كما كانت من قبل، وكدين للدولة عززت الوهابية من حكم ابن سعود تاركة سلطة زمنية ضعيفة تحد من إرادة الملك بحكم القانون .

لقد خلقت حركة ابن سعود نحو التمركز والمكتبية وضعاً معقداً بالنسبة للعديد من الجماعات المعنية ولأفاق العلاقات النجدية الحجازية، والجدير بالذكر أنه لم يخصص لزعماء الإخوان أية مناصب إدارية أو حكومية، وهذا لا ينطبق على فترة ما بعد احتلال مكة فحسب بل أيضاً طيلة فترة الإصلاحات فى عام ١٩٢٦ ، وعبثاً انتظر ابن حميد ليصبح اميراً للطائف، وأعيد خالد ليتولى شئون الخرمة؛ وتوقع الدويش أن يصبح أميراً للمدينة وظل يحاصرها حتى بعد أن خضعت الشخصيات البارزة فيها لمحمد شقيق ابن سعود وعاد خائب الأمل إلى الأرطاويه لا ليجد إلا تمرد جماعات مطيرية متعددة فى ذروته وأنه بدأ يفقد السيطرة على شعبه .

لقد شعر الإخوان – وخاصة الأعضاء القبليين الأصغر سناً من قبيلة الغطغط – بعدم الرضا عن الأسلوب الذى عالج به ابن سعود الحملة الدينية فى الحجاز وضغطوا عليه ليفرض المزيد من «عمليات التطهير» وفى فبراير من عام ١٩٢٦ قرر – بتأثير منهم، حظر إنشاء المصارف، واشتبك الإخوان جهاراً مع المدخنين ومن يتعبدون للمزارات. كما ذكر جوردان – القائم بأعمال القنصل البريطانى فى جده – مثل هذه «الأعمال الاستبدادية التافهة» فى شهر مارس كما أشار المسئول البريطانى يوم السادس من إبريل أن هناك شكاوى من جميع الجهات من التدخل فى الأمور الدينية، وأن التدخين والصلاة بمعزل عن الجماعة قد أعيد حظرهما وأصبحا عرضة للعقاب، وفى شهر مايو صدرت فتوى خاصة بتنفيذ تلك المحظورات فى المدينة، وبلغ الاتجاه نحو التطهير ذروته فى شهر يونيو عندما وصل الوفد المصرى الرسمى «المحمل» إلى منطقة الكعبة فى جو من الرقص والموسيقى. فهاجم الإخوان المصريين، فما كان من الحرس المصرى إلا أن أطلق النار وقتل خمسة وعشرين شخصاً من المهاجمين.

كما كان لوجهاء الحجاز وسكان المدن ورجال القبائل بعض الشكاوى، فكان على الحجاز – وقد أغرقتها المتاعب المالية الموروثة من العهد الهاشمى – أن تتحمل عبء الأسعار والضرائب المتزايدة، ولم تخصص لرجال القبائل الحجازيين – شأنهم فى ذلك شأن نظرائهم النجديين – مناصب حكومية، وقاوموا بشدة، بالاشتراك مع سكان الحضر الحجازيين، نفوذ الأجانب فى الحكومة. الذى أخذ يبرز نزوع ابن سعود إلى التمركز وما اتخذ من إجراءات رداً على ضغط الإخوان.

وأفادت التقارير أنه بحلول يناير عام ١٩٢٦ ظهرت حركة فى مكة والمدينة تطالب بإقصاء الأجانب عن المناصب الإدارية، وأن يحل الحجازيون محلهم، وجاء رد ابن سعود فى فبراير بتعيين سيد طالب هزازى التركى فى منصب رئيس ديوان السلطان. فى نفس الوقت الذى عين فيه عبد الله الفضل – رجال أعمال محلى – فى منصب كبير من يتولون مشتروات الحكومة؛ وفى مارس نقل دملوجى من مديرية الخارجية ومن منصب الممثل الملكلى فى الحجاز ليعود إلى مكة للعمل كمستشار الملك.

ومع ذلك كانت هناك مشكلات أخرى : إذ نشب تمرد قامت به قبيلة «بنى مالك» الحجازية فى شهر مايو واستمر ثلاثة أشهر، وفى نفس الشهر اكتشفت مؤامرة ضد السعوديين بزعامة الشريف محسن المنصور وخمسة وثلاثون شخصاً حجازياً بارزاً، ومما يدعو للعجب أن المنصور كان متآمراً موالياً للسعوديين إبان الحقبة الآخيرة من الحكم الهاشمى، وخيبة أمله فى الحكم السعودى جعلته يغير من ولائه؛ وكان للمنصور تأثير كبير على الجماعات القبلية الحجازية، ولابد أن كان القبض عليه سبباً هاماً فى تمردها، إلا أن التحدى الصريح للسيطرة السعودية وقع فى يوليو وأغسطس من عام ١٩٢٦ عندما بدأت قبيلتا بنى مالك والدخانة فى نهب القوافل التجارية وإلحاق الهزيمة بقوة أرسلها ضدهم ابن سعود قوامها خمسمائة مقاتل، وبدهاء استدعى الملك الزعماء المتمردين إلى مكة حيث أوضحوا أن ما قاموا به هو مجرد الرد على تحرشات القوافل النجدية التى تمر عبر أراضيهم، وقد تم حل الشكوى الطارئة، أما شكاوى الحجازيين الأساسية ضد النظام الجديد فقد ظلت قائمة.

واستجابة لضغط وجهاء الحجاز صدر أمر فى شهر سبتمبر يقضى بضرورة أن يكون شاغلو الوظائف العامة وموظفو الإدارات الحكومية رعايا سعوديين، وسمح بتشغيل الموظفين الأجانب الذين رؤى أنه لايمكن الاستغناء عن خدماتهم على أساس التعاقد لمدة عام فى كل مرة.

وتدل هذه النتيجة على أن ابن سعود حاول أن يخفف من رد فعل السكان المحليين لمحاولاته الرامية إلى توحيد البلاد، وذلك بالموافقة جزئياً على مطالبهم وتبديد مخاوفهم وقتياً، وتحت ضغط مكثف من جميع الجهات يبدو أنه استطاع أن ينزع الفتيل من كل انفجار ويرضى بصورة جزئية كافة الأطراف المعنية دون أن يضع حلاً دائماً واكيداً لخلافاتهم، وكان الإجراء الوحيد الذى اتبعه بشكل دائم هو الدمج الحكومى وذلك بتشديد قبضته على المملكة.

وفى ضوء ضغط الإخوان المتزايد فى أعقاب المؤتمر الإسلامى الدولى الذى انعقد فى مكة فى عام ١٩٢٦ والذى فيه جرى بحث الحكم فى الحجاز مستقبلاً، قرر ابن سعود

أن يثبت أنه المصدر الحقيقى للسلطة فى تلك الولاية، ورأى أنه بمجرد تأمين حكمه فى الحجاز يصبح بوسعه تجاهل وجهاء الحجاز الذين ساعدوه فى الوصول إلى السلطة، ومن ثم قرر ابن سعود بناء على تقييم القنصل جوردان فى أبريل عام ١٩٢٦ أن ينفرد بالسلطة فى الحجاز.

وتأسيساً على ذلك فإنه بينما انتخب مجلسا عامى ١٩٢٤ و ١٩٢٥ جرى تعيين مجلس أغسطس عام ١٩٢٦ وبموجب القانون الأساسى الصادر فى أغسطس من عام ١٩٢٦ جرى تحويل المجلس المعين إلى هيئة استشارية تحت تصرف فيصل الذى خول السلطات الفعلية، ولم يحتفظ أعضاء المجلس إلا بحقهم فى التصديق على الميزانية وتمثيل الرأى العام، وأصبح الإداريون المدنيون، وقد وضعوا تحت سيطرة نائب الملك مباشرة ويعينهم الملك - فى واقع الأمر، ذراع ابن سعود التنفيذى المخلص الدائم الذى به يستطيع حكم الولاية، كما أن الغموض الذى أحاط بوضعهم وحقيقة أن نطاق سلطة كل وظيفة لم تكن محددة جعلتهم يعتمدون على تحديد الملك للجهاز الإدارى وقد علق فيلبى على هذا فى عام ١٩٢٩ بقوله :

> **كان حجم السلطة يعتمد على شخصية كل وزير (مدير فى عام ١٩٢٦) وعلاقته بالملك ... لم يكن هناك حتى الآن نظام التوزيع المناسب للعمل ولا تحديد المسئولية، وكانت المسائل تحال إلى نائب الملك الذى يحيلها بدوره إلى الملك، ولم يكن للهيئة الاستشارية أية حدود واضحة ... وليس من السهل إقناع الحكام الشرقيين الذين اعتادوا على الاعتماد على أنفسهم وأنفسهم وحدهم فى توجيه كل شىء، بأن ثمة مزايا فى تفويض العمل والمسئولية.**

ووصف وهبه حكم ابن سعود المركزى بأسلوب أكثر تحديداً حين ذكر أن سلامة الحكومة اعتمدت على التزام الملك بالعداله وحبه لشعبه وتعاونه مع نائبه؛ وتدل هذه الصفات على أن نظام الحكم الذى يقوم على المشاركة فى السلطة والذى تميز به نظام ابن سعود قد أصبح نظاماً متوارثاً فيه تتمتع الحكومة المركزية بامتيازات على ما عداها من

جماعات أخرى فى المجتمع، إلا أن كبار التنفيذيين فى هذا النظام يختارهم الملك شخصياً من أسرته، ومن الأجانب، ومن مجتمع رجال الأعمال الذين يقتصر عملهم على المهمة التى يحددها لهم؛ وتدعيما لسيطرته عين ابن سعود شقيقه محمد حاكماً على نجد فى شهر سبتمبر، وكان محمد شخصية هامة. لا باعتباره ممثلاً للأسرة المالكة فحسب بل لأنه أيضاً صهر حميد، صديق الإخوان. وذكر جوردان أن محمداً كحاكم لنجد قد خول «سلطات أوسع فى إدارته بالرياض ... حيث يتمتع بقدر كبير من الاستقلال»، وأصبحت علاقات محمد الودية مع الإخوان تشكل عائقاً لابن سعود. إلا أنها باتت تمثل، ابتداءً من عام ١٩٢٦ ، مصدر تدعيم لحكمه.

وأدخل ابن سعود فى ذلك الوقت نظاماً عسكرياً جديداً عزز من سلطة الحكومة، ولأن القوات العسكرية رابطت فى الحجاز. وكان معظم المجندين حجازيين اتسعت الهوة بين الحجاز ونجد، وذكر جوردان أنه تم تجنيد ألفى رجل كجزء من قوة قوامها خمسة آلاف مقاتل. سعى ابن سعود لتجنيدها فى الحجاز، وعلى الرغم من الروح المعنوية الضعيفة نسبياً لهؤلاء الجنود وتكلفتهم المرتفعه باعتبارهم جيشاً نظامياً، على النقيض من الجيش النجدى الذى كان ابن سعود يعتمد عليه فى وقت سابق، إلا أن الملك عقد العزم على تنفيذ خطته.

وعلى الرغم من أن دمج الحجاز فى المملكة السعودية عزز الحكومة المركزية الجديدة، فمن الواضح أنه لم يحدث دمج حقيقى بين سكان الإقليمين، والواقع أن الاتحاد الكامل فى هذه المرحلة كان مستحيلاً فى ضوء الفوارق الضخمة بينهما، إذ بينما كانت غالبية سكان نجد من البدو أو مبعثرين فى القرى كان سكان الحجاز أكثر تحضراً؛ لقد كانت نجد مجتمعاً صحراوياً يتميز باقتصاد يقوم على التجارة والسلب وبعض أعمال الرعى، وكان الحجاز مجتمعاً تجارياً متنامياً ينعم بالمدن الساحلية ذات الأهمية العالمية التى ازدهرت بالتجارة عبر البحار وبالحج. وظلت نجد مايربو على قرتين من الزمان تخضع بصورة متقطعة لحكم الوهابين. فى حين تولت شئون الحجاز حكومات هاشمية وعثمانية بل ومصرية لفترة وجيزة (فى العشرينيات والثلاثينيات من القرن التاسع عشر) ومن المؤكد أن

غالبية سكان الحضر لم يقبلوا الخضوع لقيم الإخوان، وتحملت الإدارة الحجازية عبء مشكلات نبعت فى نجد ولاسيما حماس الإخوان؛ وربما أمكن التخفيف من حدة الفوارق فى الأهداف السياسية والدينية وفى الثقافة بين نجد والحجاز. لا بالتوحيد الجذرى. بل من خلال عملية تدريجية منسقة، لكن بدلاً من ذلك قام ابن سعود بانشاء إدارة منفصلة للحجاز حيث مكث فيها أكثر من عام (بعد الاحتلال) دون زيارة نجد ولو لمرة واحدة.

ورغم التماثل القضائى والدينى تميزت إدارة نجد - الحجاز فى عام ١٩٢٦ بانقسام فى السلطة غير متكافئ وتمييزى بين الإقليمين، لقد أصبح الحجاز مركزاً للحكومة فى حين ظلت نجد قاعدة دينية والمركز الروحى والأيديولوجى للدولة بوجه عام، ولابد أن شعر النجديون بارتباك عندما حصل الحجازيون على مناصب رفيعة فى المجالس الاستشارية والهيئات المكتبية. فى حين لم يحصل رفقاؤهم على ذلك. وربما انتابتهم خيبة الأمل عندما لم تصبح الحجاز مركزاً وهابياً مخلصاً ولم يشبع رغباتهم الأسلوب التدريجى للتغيير الدينى؛ كما أحس الحجازيون، بدورهم، بالإحباط من جراء الأزمة الاقتصادية المستمرة، والضرائب المرتفعه والتمركز الإدارى الذى أدى إلى إنهيار سلطة ممثليهم، وربما ما كان يعتبرونه إجراءات دينية تعسفية.

ومن بين الجماعات التى شاركت فى صياغة مستقبل المملكة الآخذة فى التوسع، كان الإخوان الأفضل تنظيماً والأشد طموحاً، وكان استياؤهم من ابن سعود نابعاً من شخصيتهم الأساسية كنجديين ومتحمسين دينيين وقبليين، ومن ثم كانت إحدى شكاواهم الرئيسية هى أسلوب الحياة الأجنبية التى أخذت تتسلل من الحجاز، وحقيقة أن ابن سعود لم يعد يسلك «كواحد منهم» وأخذ يكرس كل وقته وانتباهه للحجاز كانت مسألة مؤلمة ولا غرو، فقد كان ينزع إلى أن يسيطر على عاصمة براجماتية ويتمسك بمفاهيم علمانية، وأكد جوردان فى مارس عام ١٩٢٦ أن ابن سعود نفسه رجل أوسع أفقاً وأفكاره أكثر عصرية من اتباعه المتعصبيين.

لقد أتاحت الحجاز لابن سعود الساحة الرئيسية لكى يطور اتصالاته بالدول الأجنبية« الكافرة»، وهنا وصل المحمل المصرى واستقرت العلاقات مع بريطانيا. كما أنه فى الحجاز

أدخل شبكات الهاتف والبرق والسيارات والشاحنات، وكان الإخوان ينتقدون بشدة الهاتف والبرق على أساس انها اختراعات «كافرة»، وهكذا كان إدخال ابن سعود لشبكة الإذاعة والبرق في الرياض مصدر ضيق آخر لهم؛ وطيلة عام ١٩٢٦ قام الإخوان في الواقع بتخريب خط الهاتف الذى كان ابن سعود يستخدمه في مكة، وأحجم الملك عن القيام بأى رد فعل عام.

وفي تقرير لجوردان فى نوفمبر عام ١٩٢٦ حول مشاعر النجديين، ولا سيما الإخوان إزاء أسلوب الحياة الجديد الذى تميز به ابن سعود فى الحجاز جاء.

> **يقال إن أتباع الملك النجديين ينتقدون مايعتبرونه سقوط ابن سعود من النعمه، فهم يرون السيارات والهاتف فى مكة والملك جالساً فى جدة يقابل الكفار وهم يتساءلون – بغير منطق – عما صار لحياة التقشف التى تميزت بها الأزمنة الغابرة.**

وانصبت الشكوى الرئيسية الثانية للإخوان على سياسات التمركز المتزايد عن عمد التى باتت مؤكدة فى عام ١٩٢٦، ومع وضع هذه النقطة فى الاعتبار يكتسب رفض الإخوان للهاتف والبرق بعداً إضافياً، إذ كان الإخوان يرغبون فى حكم شخصى قوى من جانب ابن سعود فى الحجاز ليوازن نفوذ الحجازيين فى الحكومة؛ فعن طريق وضع حكومة الحجاز على أساس أكثر مهنية وتزويدها بأدوات التكنولوچيا الحديثة، زاد ابن سعود من قدرته على التصدى لقوة الإخوان والسيطرة عليهم، ومن خلال الهاتف والبرق استطاع الحفاظ على هذه السيطرة من على بعد، وعلى سبيل المثال لم تجلب سهولة الاتصال بين ابن سعود وابن جلوى فى الاحساء، ولا شك البهجة إلى نفوس الإخوان.

وخلاصة القول هى أن حكم ابن سعود الذى عززته التكنولوچيا الحديثة كان يشكل مزيداً من التهديد لسيادة الإخوان وقدرتهم على الإغارة واحتفاظهم بالوضع المستقل، ومن المرجح أنه كان ينظر لضروب التكنولوچيا على أنها امتداد لمحاولات ابن سعود الرامية إلى فرض الجزية على الإخوان والسيطرة على قواعدهم الاقتصادية بأسلوب جديد اكثر تطوراً.

وكان الإخوان يخشون من أن ابن سعود قد يحاول زيادة سيطرته عليهم باستخدام الهيئات الدينية. ففى شهر سبتمبر أمر ابن سعود بتشكيل «لجنة الإشراف على الأخلاق العامة» التى تقوم على مبادىء الأمر بالمعروف، والتى ألحقت بقوات الشرطة المحلية، وكان من واجباتها حماية الأخلاق، وتشجيع الصلاة الجماعية، والسيطرة على المؤذنين والأئمة والتنبيه بوجه عام إلى مخالفات الشريعة، وكان يمكن للإخوان أن يوافقوا على مثل هذا الإجراء فى ظل ظروف مغايرة، بيد أن رئيس هذه اللجنة لم يكن نجدياً بل عبد الله الشيبى، عالم حجازى ابن حامى الكعبة، أضف إلى هذا أن التصدى لتطرف الإخوان كان أحد أهداف اللجنة.

ولابد أن شعر الإخوان بالحاجة إلى العمل فوراً لكى يحولوا التيار الذى بدأ متجهاً ضدهم. وفى اكتوبر كتب جـ.س. مور المقيم البريطانى فى الخليج، تقريراً عن «العلاقات المتوترة» بين ابن سعود وزعماء الإخوان وهم الدويش وابن حميد وابن هيثلين، وعقد الدويش مؤتمراً فى الأرطاويه حضره زعماء آخرون للإخوان، ولا تعرف تفاصيل ما دار فى الاجتماع باستثناء أن الزعماء حددوا عدة مطالب لعرضها على ابن سعود، ومن الواضح أن ابن سعود شعر بالقلق فقفل راجعاً إلى نجد حيث تم ترتيب اجتماع بينه وبين زعماء الإخوان فى الرياض فى يناير من عام ١٩٢٧. ودامت المداولات عدة اسابيع، لكن قبل أن نقوم بتحليلها يتعين مناقشة تطورين إضافيين حدثا إبان تلك الفترة وأثرا على العلاقات بين الحاكم والإخوان.

يتعلق التطور الأول بمفاوضات المعاهدة بين البريطانيين وابن سعود، ففى العشرينيات من القرن العشرين كان البريطانيون قد شرعوا فى محاولات للحفاظ على مركزهم فى الشرق الأوسط من خلال إبرام اتفاقيات مع الحكومات المحلية، فحاولوا التوصل إلى اتفاق مع إمام اليمن وما لبثوا أن تحولوا نحو ابن سعود الذى زاد احتلاله للحجاز من أهميته، ووسع نطاق أراضيه وعزز من اتصاله بالأمم الأوربية والدول العربية، وفى ظل تلك الظروف بدت معاهدة ١٩١٥ غير كافية، واعتقاداً منهم بأن ابن سعود لم يصل إلى طموحه بعد. أراد البريطانيون إعادة تأكيد اتفاقيتى «الهادا والبهرا» وتأمين محمياتهم فى جنوب الجزيرة

العربية والخليج من أى تعد سعودى محتمل. كما أرادوا منع ابن سعود من الانجذاب نحو الدول الأوربية الأخرى مثل إيطاليا أو روسيا السوفيتية، وكلتاهما ازدادا اهتمامها بشبه الجزيرة العربية فى تلك الفترة، وكان البريطانيون يخشون من أن معاهدة ١٩١٥ جعلتهم يبدون فى نظر العالم الإسلامى فى صورة سيئة على أساس أنهم دولة كبرى توسع من نطاق حمايتها للأماكن المقدسة الإسلامية، ومن ثم أرادوا وضع علاقاتهم مع السعوديين على أساس جديد.

ومن جانبه أراد ابن سعود، وهو يتفاوض مع الدول الأجنبية، أن يزيل أى بقايا لصورة كونه عميلاً التى ربما برزت من معاهدة ١٩١٥ ؛ وبات هذا الهدف أشد إلحاحاً بعد احتلال الحجاز. حيث إن المعاهدة منعته من إقامة أية علاقات دبلوماسية والاتصال بأية دول أخرى غير بريطانيا، هذا فضلاً عن أنه باعتباره الحاكم الجديد لبلاد واسعة النطاق ويواجه مشكلات داخلية وحدودية تتزايد بسرعة كان ابن سعود بحاجة إلى تأمين العلاقات الودية مع بريطانيا وإلى الحصول على مساعدة منها.

وهكذا عندما اقترح ابن سعود على كليتون لأول مرة فى ديسمبر عام ١٩٢٥ تعديل معاهدة ١٩١٥ أثار مسألة استيراد الأسلحة لنجد حيث إنها «ضرورة من ضروريات الحياة فى الصحراء» كما طلب مزيداً من المعونة المالية ليعوض بها القبائل بعد أن منعها من الإغارة.

وأعد البريطانيون مسودة ناقشها جوردان وابن سعود فى نوفمبر عام ١٩٢٦ ونتيجة للصعوبات الخطيرة انفضت المحادثات فى ديسمبر لتستأنف فى مايو عام ١٩٢٧ بعد أن أعدت مسودة جديدة، وأوفد كليتون للتفاوض، ووقع فيصل وكليتون على معاهدة جدة فى ٢٠ مايو، ولما كانت المفاوضات والمعاهدة قد نوقشت بالتفصيل فى مكان آخر فإن المطلوب هنا مجرد موجز مقتضب.

ويبدو أن ابن سعود رفض معظم البنود التى وردت فى المسودة الأولى، ولعدم رغبته فى التنازل رسمياً عن العقبه ومعن لشرق الأردن أو التنازل للبريطانيين عن أية قبائل أو

أراضٍ يطالبون بها، رفض ابن سعود فى نهاية الأمر الاعتراف رسمياً بوضع بريطانيا الخاص فى شرق الأردن وفلسطين والعراق، كما رفض الموافقة على البنود التى تمنعه من التدخل فى مشيخات الخليج الخاضعة للحماية البريطانية أو على تلك التى تطالبه بالاعتراف بالأشخاص الذين يتمتعون بالحماية البريطانية، وأن يسمح للقنصل البريطانى فى جده بتحرير العبيد، وطالب بإدخال بنود تنص على الاستقلال التام لحكمه فى نجد وفى الحجاز، كما طالب بالسماح له بشراء الأسلحة وبمساعدة بريطانيا فى الحصول على أموال وقف الحرمين. (وهى عبارة عن هبة دينية خاصة لصيانة الأماكن المقدسة فى مكه والمدينة) من مصر وفلسطين والعراق والهند.

كان هدف ابن سعود أثناء المفاوضات هو تحقيق أقصى درجة من الاستقلال عن بريطانيا بدون تقديم تنازلات جوهرية، وحاول البريطانيون – كما فعلوا فى التعاملات السابقة معه – التوصل إلى تسوية تتسم بأقصى درجة ممكنة من الشمول، وبعد أن انهارت المفاوضات غير البريطانيون – فيما يبدو – من أساليبهم وأدركوا أنه على الرغم من أن ابن سعود يقر بنفوذ بريطانيا القوى فى الدول المجاورة وفى بلاده على حد سواء، فإنه لايستطيع تقديم مثل هذا الاعتراف فى معاهدة رسمية، وبدا أن أفضل ما يستطيعون عمله هو الحفاظ على الوضع الراهن شريطة أن يلتزم ابن سعود بذلك مستقبلاً.

لقد أكد هذا المنهج الجديد أوستن شمبرلين، وزير الخارجية، الذى طلب من كليتون أن يوضح لابن سعود أن الصيغة الجديدة تضمنت: «أن حكومة جلالته بحثت بعين العطف وبجدية الاستجابة، بقدر المستطاع، الاعتراضات التى أثارها (ابن سعود) بشأن مشروع المعاهدة السابق».

ولم يتضمن المشروع الجديد أى مطالبة بأن يعترف ابن سعود بالانتداب البريطانى على الدول المجاوره، أو ضم العقبة ومعن رسمياً إلى شرق الأردن. وفى مقابل ذلك طلب منه الحفاظ على الوضع الراهن والامتناع عن الدخول فى نزاع مع شرق الأردن حول هذه الأماكن، وقد منحت الدولة السعودية الاستقلال الكامل. كما تقرر محاكمة الرعايا البريطانيين فى المحاكم المحلية إذا ما دخلوا فى منازعات مع السكان المحليين، والواقع أن

البريطانيين اعتمدوا على قدرة مبعوثهم فى تحقيق الاستجابة الملائمة من ابن سعود إذا كان هناك ما يهدد أى مصلحة بريطانية. وعلى الرغم من إدخال بند يعترف بسمو المكانة البريطانية فى نجد بالمقارنة بأى مكانة لأية دولة أجنبية. إلا أنه تم الاتفاق على أن تسود مبادئ القانون الدولى بين «الحكومات المستقلة»، وبالتالى تبدد رسمياً خوف ابن سعود من الهيمنة الأجنبية.

وكان مكتب الهند التابع لبريطانيا تواقاً إلى تناول مشكلة احتمال التعدى النجدى على المناطق التى تخضع لحماية بريطانيا على طول الخليج، وقد ورد ذلك فى بند يطلب من «كلا الطرفين» حظر أن يستخدم أحد الأطراف أراضيه كقواعد «لأنشطة غير مشروعة» ضد طرف آخر، وأرغم ابن سعود على أن يحتفظ «بعلاقات ودية وسلميه» مع إمارات الخليج، وعلى الرغم من عدم ذكر مبيعات الأسلحة فى المعاهدة استبعد كليتون معارضة بريطانيا لشراء ابن سعود للأسلحة على أساس الاعتقاد بأنه من المحتمل أن يشتريها من شركات بريطانية، وبالتالى يمكن للحكومة البريطانية أن تمارس نوعاً من الرقابة على الصفقات، ورفض كليتون أن يلزم بريطانيا بالمساعدة فى الحصول على الهبات الخاصة بالمدن المقدسة (وقف الحرمين) إذ لايمكن لبريطانيا أن تفرض هذا المطلب على الهند، وتعين على ابن سعود أن يتقبل هذه الحقيقة؛ وما إن كتب ابن سعود رسالة يتعهد فيها بالحفاظ على الوضع القائم بالنسبة لمعن والعقبة حتى انزاحت كافة العقبات من طريق إبرام المعاهدة.

وفى إطار علاقات ابن سعود بالإخوان انطوت معاهدة جده على مضمونين، فمن ناحية سعى ابن سعود ونجح فى تحقيق الاستقلال الكامل الذى ربما نظر إليه الإخوان بعين الرضا، إلا أنه قبل توقيع المعاهدة بعدة أشهر بات واضحاً الجانب السلبى للمداولات، فانتقد الإخوان قيام ابن سعود «بالتفاوض مع الكفرة»، وربما سمعوا شائعة عن ضغط بريطانيا للامتناع عن الإغارة. أو أن الشك ساورهم إزاء الدافع الكامن وراء محاولة ابن سعود رفع الحظر البريطانى على السلاح، فهم أساساً تساورهم الشكوك ويرفضون محاولة ابن سعود التفاوض مع بريطانيا فى وقت إزدادت علاقاتهم معه سوءاً، وبدا لهم أنه وجد بديلاً عن

مساندتهم له، وانتشرت بينهم شائعة مفادها أن ابن سعود «قد باع نفسه للإنجليز».

وفى الفصل التالى تُناقش بالتفضيل العلاقات بين ابن سعود والإمام اليمنى يحى بما فى ذلك التطورات المتعلقة «بإقليم عسير»، والمهم هنا هو أنه فى حين كان يوجد تحالف بين ابن سعود والإمام منذ مارس عام ١٩٢٥ يقسم عسير بينهما ثارت فى عامى ١٩٢٥ و ١٩٢٦ أزمات بين الإمام وعلى الإدريسى حاكم عسير، وبينما ركز ابن سعود اهتمامه فى عام ١٩٢٥ على احتلال الحجاز كان بحاجة إلى تجنب أى احتكاك ممكن مع الإمام، لكن تطورات عديدة وقعت فى عسير اهتم بها النجديون، وكان واضحاً منذ إبريل عام ١٩٢٥ أن الإيطاليين يحاولون تدعيم الإمام، وجرت بالفعل مفاوضات حول توقيع معاهدة بين روما وصنعاء فى نفس الوقت الذى راح فيه الإمام يزيد من ضغطه على الإدريسى فى محاولة لإخضاعه؛ وفى يوليو من عام ١٩٢٥ استجاب ابن سعود لما بدا أنه طلب من الإدريسى للاستيلاء على أقليم عسير الجنوبى وتخليص المنطقة من التهديد اليمنى، وهكذا تصرف ابن سعود وفقاً لالتزامه تجاه الحاكم المحلى. وفى الوقت نفسه بدد قلقه إزاء التعديات اليمنية فى عسير، ومع ذلك ازداد التوتر بشكل مطرد بين الإمام والادريسى وتطور إلى اشتباكات بين القبائل التى يسيطر عليها كل منهما وذلك فى الفترة ما بين اكتوبر ونوفمبر من عام ١٩٢٦.

خلال هذه الفترة أعرب ابن سعود عن استعداده للقيام بعمل ما إذا حاول الإمام احتلال مدينتى صابيا وجيزان من مدن عسير، وفى زيارة قام بها فيصل إلى لندن فى اكتوبر عام ١٩٢٦ كان أول سؤال وجهه الأمير السعودى إلى شمبرلين حول استجابة بريطانيا للتعاون الإيطالى - اليمنى، وأجاب شمبرلين بأنه «سيبحث المسألة بعناية» مع الحاكم الإيطالى، بنيتو موسولينى، وهو رد لم يبعث الارتياح إلى نفس ابن سعود؛ كما أعقبت ذلك المفاوضات بين ابن سعود وحاكم عسير الجديد، حسن الإدريسى؛ وفى السابع من يناير عام ١٩٢٧ أعلنت اتفاقية مكه ووضعت عسير تحت الهيمنة السعودية وترك للإدريسى تدبير الشئون الداخلية، إلا أن الشئون الخارجية، بما فى ذلك الامتيازات التجارية ومسائل الحرب والسلام والتنازل عن جزء من عسير للحكام الأجانب لم يصرح بها إلا بموافقة ابن

سعود؛ وتعهد ابن سعود بالدفاع عن البلاد؛ ولما كانت تفاصيل المداولات غير معروفة يظل من غير الواضح ما إذا كان الإدريسى قد مارس ضغطاً أو أن ابن سعود استغل ورطة حاكم عسير، ومهما يكن الأمر فإن ابن سعود أقام إدارة غير مباشرة فى عسير بما يسمح للأمير المحلى بحكم القبائل وتوجيه الإدارة باسمه بينما يتولى بنفسه الشئون الخارجية.

لم يُشْرِكْ كبار زعماء الإخوان فى هذه الأمور، وهذا بالتأكيد ما أثار قلقهم. ولعل ابن سعود، وقد شعر بالقلق إزاء معارضة الإخوان والمبادرات الإيطالية – اليمنية على حدوده الجنوبية، كان يهدف إلى أن تعزز عسير إدارته وقدرته على المناورة فى الشئون الخارجية .وأن تكون فى نفس الوقت وسيلة لتقوية حكمه فى مواجهة الإخوان، ولم تسفر النتائج إلا عن توسيع هوة الخلاف بينهما.

هكذا حاول ابن سعود تدعيم نظام حكمه من خلال تحسين العلاقات مع الدول الأخرى، ولاسيما بريطانيا بالإضافة إلى تنفيذ التمثيل الاستشارى بالنسبة للحجازيين والإصرار على الإتساق الوهابى. وفوق هذا كله تعزيز الإدارة المركزية، وكان الإخوان ينظرون بعين القلق إلى هذا كله وإلى محاولاته المتجدده للسيطرة على القبائل المرابطة فى العراق، وتؤكد النقاط التى عرضوها على ابن سعود فى مؤتمر الرياض فى يناير عام ١٩٢٧ تحديهم لمحاولاته الرامية إلى الدمج، فقد اعترضوا على إرسال سعود بن ابن سعود إلى مصر عقب حادثة المحمل وفيصل، ابنه الآخر، إلى لندن فى أغسطس عام ١٩٢٦ كمبعوث يعبر عن حسن النوايا، كما اعترضوا على استخدام البرق والهاتف والعربات والتسامح مع الأقلية الشيعية فى الإحساء وطالبوا بتغيير الشيعة لعقيدتهم أو القضاء عليهم؛ وفيما يتعلق بالحدود الشمالية والشرقية تقدم الإخوان بثلاثة طلبات: أولا الغاء حقوق القبائل الأردنية والعراقية فى الرعى فى نجد، وثانيا السماح بالتجارة مع الكويت أو إعلان الجهاد ضد الكويتيين إذا ماثبت أنهم ليسوا مسلمين حقيقيين، وثالثا إلغاء الرسوم الجمركية بالنسبة للمسلمين فى نجد، ومن الهام أن نلاحظ أنه لم يتخذ أى قرار فورى محدد حول أية نقطة من تلك النقاط، وبدلاً من ذلك أحيلت إلى علماء الرياض.

وقدم الإخوان، أيضاً سلسلة من المطالب بشكل غير رسمى إلى ابن سعود والعلماء

تتعلق بالحجاز، وراحوا يتساءلون عن السبب فى عدم تدمير قبة ضريح النبى فى المدينة، ولماذا لايزال يسمح للمسيحيين بالتواجد فى الحجاز وما سبب السماح للمحمل المصرى أن يأتى إلى مكه، ولم يعترض الإخوان على إنشاء وظائف حكومية جديدة فى الحجاز أو على أساليب الحكومة هناك، وان كانوا قد اكدوا شكواهم من الضرائب المرتفعة فى نجد واحتكار الحكومة للتجارة وحظر الغارات والغزوات القبلية للدول الأخرى. وكان مطلبهم الآخير متعلقاً بالحظر الذى فرضه ابن سعود على الغارات عبر الحدود العراقية والذى أعاد تأكيده فى مؤتمر البهرا، والذى كان كان لايزال نافذ المفعول. ولعل طلب وقف استخدام الهاتف والبرق كان فى الغالب خاصاً بنجد حيث كان الإخوان يتمركزون أساساً، فقد كان الإخوان حريصين على ألا تنتشر مؤثرات المركزية والبدع المستخدمة فى الحجاز إلى أراضيهم فى نجد.

إن التناقض بين مطالب الإخوان المتعلقه بنجد، وتلك الخاصة بالحجاز أشد وضوحاً فى تقرير فبراير عام ١٩٢٧ الذى ذكر فيه ن. ما يرز – القائم بأعمال القنصل البريطانى فى جده، أن الإخوان سعوا إلى «فصل المملكتين فصلاً تاماً، ولعل فى هذا مغالاة، إلا أن هدفهم الرامى إلى خلق حاجز بين المنطقتين يوضح سبب تحفظاتهم المبدئية حول فكرة إعلان ابن سعود ملكاً على الحجاز، كما طالبوا بتسريح الجيش الذى كان ابن سعود قد بدأ فى تكوينه فى الحجاز، وقد زكر «مايذر» بصورة مباشرة أن الدويش وابن حميد وخالد هم زعماء المعارضة الإخوانية وأن محمد شقيق ابن سعود مؤيدهم الرئيسى، ويرى ما يرز أن خالد لم يكن واحداً من الزعماء أو حتى عضواً من أعضاء المعارضة.

وتبين رغبة الإخوان فى الإبقاء على المملكتين منفصلتين أن بناء الدولة السعودية قد وصل إلى طريق مسدود، وعلى الرغم من أنهم تلقوا فى الأصل تشجيعاً فى أنشطتهم بأعتبارها وسيلة لتحويل المشيخة السعودية إلى دولة منظمة. إلا أن الإخوان أصبحوا فى عام ١٩٢٦ نصيرى المشيخة النجدية التقليدية (وعلى حد تعبير الدويش، النظام القديم) التى حاولوا المحافظة عليها فى وجه مشروع ابن سعود ومعاونيه الذى يهدف إلى إقامة دولة مركزية مسالمة.

وإدراكاً منهم – على ما يبدو، أنهم لن يستطيعوا الحصول على أدوار سياسية فى الحجاز قصر الإخوان مطامحهم على المجال الدينى. بينما ركزوا طموحاتهم السياسية على نجد، ومن ثم انتقدوا تراخى ابن سعود بالنسبة للشئون الدينية وراحوا يطالبون بتعزيز المبادىء الوهابية فى الحجاز وخاصة إزالة الأضرحة المقدسة، وفى نفس الوقت سعوا كملاذ آخير إلى منع ما اعتبروه تأثير الحجاز الذى يتسم بالعقوق والكفر على نجد ويهدد مكانتهم السياسية، وكانوا أشد ما يكون انتقاداً لتلك الاستراتيجيات التى حدت من سيادتهم وزادت من الضرائب وقيدت التجارة والوصول إلى الأسواق، وتكوين جيش جديد وإدخال شبكات البرق والإذاعة، وكشفت مطالب الإخوان عن قلقهم إزاء ما بدا أنه تركيز ابن سعود المتزايد لسلطاته الخاصه وسيطر سيطرة كاملة من على بعد على مناطق رعيهم بمساعدة محاورين إقليميين مثل ابن جلوى وابن مساعد، وكان الإخوان يأملون من وراء الانحياز لمحمد، شقيق ابن سعود والحاكم الرسمى لنجد، فى إقامة محور سياسى قوى بالقدر الذى يكفى لإعادة النظام القديم فى نجد. وأخيراً انتقد الإخوان تصريف ابن سعود للشئون الخارجية، وكان ينظر إلى إرسال ابنائه إلى دول أجنبية (وخاصة بريطانيا) على أنه دليل على الانحلال الدينى وتهوين من التمسك بالمبادىء الوهابية، ولهذا أدانوا بشدة هذا التصرف. أضف إلى هذا أنهم رفضوا قبول ابن سعود للحدود وما ترتب على ذلك من تحسين فى العلاقات مع الدول المجاورة وحظر الإغارة على الأراضى المجاوره وظروف السوق المواتية التى أتيحت لقبائل تلك الدول، وكانت هذه بالنسبة للإخوان مؤشرات لتصرف جديد غير شرعى يتمثل فى العلاقة مع المجتمعات الكافرة، فهذا المسلك يتناقض مع الممارسات الوهابية التقليدية، كما أنه يحد من غارات القبائل النجدية، وفرص الرعى.

لقد شملت استراتيجيات تكوين الدولة التى شرع ابن سعود فى اتباعها على طول مناطق الحدود الجديدة وفى الحجاز :

١ – تعزيز الحكومة المركزية بما فى ذلك تحسين نظام الضرائب ووسائل الاتصال والنقل والادارة.

٢– تحقيق الاعتراف الدولى.

٣- تعديل خطوط الحدود.

٤- الحفاظ على علاقات سلمية مع الدول المجاورة والأجنبية.

٥- دمج القطاعات الاجتماعية المتعددة عن طريق التكيف جزئياً لمطالبها ومنحها استقلالاً محدوداً في مجالات عامة معينه ...

كان هذا ما وصل إليه النظام السعودى فى هذه المرحلة ليتحول من القبلية التقليدية إلى دولة حديثة منظمة.

وفى غضون النصف الثانى من العشرينات تنافس على الهيمنه مفهومان لتكوين الدولة، أحدهما يمثل القبلية التقليدية والآخر قريب من الدولة البيروقراطية المركزية، وكان يؤيد كلا من المفهومين قطاعات مختلفة من السكان؛ وكان الإخوان لايزالون يعتبرون ابن سعود زعيماً للجماعة الوهابية؛ ومن ثم تركزت مطالبهم على تغيرات فى السياسات ولم يحاولوا الإطاحة به، إلا أن مطالبهم كانت تشكل تحدياً سياسياً ودينياً قوياً، وبالتالى تطلبت حكم العلماء.

إن الضغوط التى مارسها هذان المفهومان المتعارضان على كبار العلماء يمكن أن ترى فى رأيين دينيين متناقضين سادا فى تلك الفترة، وبحث عبد الله بن بولهيد - عالم نجدى وكبير القضاة فى مكه. المسألة مع الإخوان فى مكه وكان من رأيه أن الهاتف والبرق أدوات للاتصال مع العالم الخارجى شأنها شأن الدبلوماسيين الأجانب، ودفع بأن استخدام الوسائل التكنولوچية هذه تبين مدى الأهمية التى أصبح يتمتع بها حاكمهم، كما أوضح أن تدمير الأضرحة سوف يولد الانتقام من جانب الأصدقاء والمريدين فى دول آخرى ومن ثم لا ينصح به.

بيد أن علماء الرياض كان لهم رأى أقل قبولاً من جانب ابن سعود، ففى ١١ فبراير من عام ١٩٢٧ وقع خمسة عشر عالماً فتوى تخول لابن سعود باعتباره الإمام، سلطة إعلان الجهاد ضد الكفره (بمعنى ممارسة سلطته فى العلاقات الخارجية بالطريقة الوهابية) كما طالبوه بتدمير مسجد حمزه فى المدينة وحظر دخول المحمل المصرى حيث يتصرف المشاركون فيه بصورة غير شرعية وفقاً للمبادئ الوهابية؛ وتغيير عقيدة سكان الإحساء الشيعيين، ومنع دخول الشيعة نجد من العراق، كما أعلنوا أن الضرائب التى يفرضها ابن

سعود غير قانونية، وأكدوا حاجتهم إلى المزيد من دراسة مسألة البرق والهاتف قبل إصدار أى حكم بشأنها.

إن فتوى علماء الرياض هذه عكست فيما يبدو الضغط الذى مارسه عليهم محمد شقيق الحاكم والإخوان عندما كان ابن سعود فى الحجاز، أضف إلى هذا أنه يعكس الوضع فى عام ١٩١٩ ، لم يكن العلماء فى عام ١٩٢٧ يتعاملون مع تأثير أعمال متطرفة لجماعة صغيرة من الإخوان. بل بالحرى مع قوة سياسية كبيرة تدافع عن بديل شرعى لدولة ناشئة، وهو بديل متأصل بشدة فى التاريخ النجدى. كما كانوا أشد نقداً لموقف ابن سعود مما كانوا عليه منذ ثمانى سنوات خلت، وإن كان قد أحجموا عن إصدار إدانة عامة لدوره كملك، ويؤكد هذا الموقف أيضاً أزمة عقيدة الدولة الوهابية الراسخة، وتحت ضغوط متعارضة قدم العلماء آراء متناقضة حول الشكل الذى يجب أن تكون عليه الدولة السعودية.

ومن ثم ليس دقيقاً أن نعرف الإخوان، كما يفعل بعض الكتاب، بأنهم جماعة من الخوارج الذين هربوا من سيطرة ابن سعود ودخلوا فى صراع معه، ورغم أنهم أعربوا عن حججهم بعبارات دينية وهم يصرون على أن الشريعة لا تجيز الحصانة لأى فرد أو جماعة فى المجتمع سواء كان الملك أو العلماء. فإن الصورة الواقعية أكثر تعقيداً؛ لقد تركز نزاعهم مع ابن سعود على طبيعة الدولة السعودية ذاتها وعلى منهج تطورها ... نزاع جوهرى برزعلى الساحة فى ١٩٢٦- ١٩٢٧.

التحدى والتصادم ١٩٢٧-١٩٣٠

إن الدليل الذى ناقشناه حتى الآن ليبين أن الإخوان لم يعترضوا على شرعية سلطة ابن سعود. بل كانوا يعارضون أسلوب ابن سعود فى تطوير الدولة. ودخلوا فى منافسة مع الحكومة لكسب ولاء النجديين؛ وانتقل الاحتكاك بسرعة من إقليم لآخر تاركاً تأثيره على واجهات عديدة للحياة السعودية، ومختلف الجماعات الاجتماعية، وكانت منطقة الحدود الشمالية ساحة رئيسية للصراع. وإن كان قد ساد هدوء نسبى على امتداد الحدود العراقية بعد توقيع اتفاقية البهرا؛ والتزم ابن سعود بحذافير اتفاقية البهرا كما وجدت الحكومة

العراقية طريقتين فعالتين نسبياً لمنع الإغارة على نجد هما معاقبة المغيرين، ورفض دفع معونات الشيوخ القبائل .

وفى ضوء مؤتمر الرياض بدا ابن سعود فى فبراير عام ١٩٢٧ من جديد على أنه عاقد العزم على إضعاف الإخوان من خلال بناء مركز قوة بين القبائل فى العراق، ومهدت المنازعات المحلية الطريق إلى ذلك، وذهب «ليزام أبو زهرة» من الظفير إلى الرياض حيث تلقى الهبات ومظاهر التكريم وظل بها مع أتباعه عدة أشهر، وكان قد قام بذلك إثر نزاع داخلى فى قبيلة الظفير بينه وبين عجايمى، خليفة حمود. ويبدو أن ليزام ذهب إلى ابن سعود لأن عجايمى كان يحظى بتأييد جلوب ومساندة الحكومة العراقية، وإن كان عجايمى فى وقت لاحق دمر علاقاته مع العراقيين، وفقد ما كان يتلقاه من معونة عراقيه، وفى صيف عام ١٩٢٧ تودد أيضاً إلى ابن سعود فى الرياض وحصل على هبات مماثلة منه.

وفى نفس الوقت جاء إلى الرياض جزع بن مجلد من قبيلة الدهامشة بعد نزاع مع فهد بن خزعل، وامر ابن سعودا الذى حاول أن يحتفظ بعلاقات ودية مع فهد ابن مساعد الحاكم الإقليمى فى القصيم – أن يعيد الغنائم التى أحضرها معه ابن مجلد، ولكن عندما كانت القافلة السعودية فى طريق عودتها هاجمتها جماعة من الإخوان بقيادة ابن رمال، واستولت على الماشية كغنيمة، وواصل ابن سعود دعم علاقته مع كل من فهد وجزع، فى نفس الوقت الذى صدرت فيه التوجيهات إلى جامع الجزية النجدى بأستئناف نشاطاته وسط قبائل الحدود العراقية.

وفى اوائل أبريل من عام ١٩٢٧ عقد ابن سعود مؤتمراً آخر فى الرياض، وتعبيراً عن غضبهما وشكوكهما لم يحضر الدويش ولا ابن حميد الذين الأمر الذى أضعف من إمكانية المصالحة، إلا أن ابن سعود تمكن من مصالحة الإخوان الذين حضروا المؤتمر وعددهم ثلاثة آلاف شخص، وظفر بتأييدهم لا لسلطته فحسب بل أيضاً ضد زعيمى الإخوان الغائبيين، كما حاول ابن سعود اثناء انعقاد المؤتمر أن يبدد الشكوك إزاء سلوكه الدينى واتصالاته مع الدول الاجنبية، وأنفق مبالغ ضخمة من المال على الهدايا • ذكر جـ. ستونهيور، القائم بأعمال القنصل البريطانى فى جده، شائعة تتردد أن ما أنفق يلغ ثمانين

ألف جنيه وأشار إلى احتمال أن هذا المبلغ مبالغ فيه) وحاول ابن سعود أن يحظى بتأييد خاص من صغار زعماء الإخوان من أمثال ابن بوسايس وسلطان ابن هيثلين؛ مما أسفر عن ابتعاد بعض الجماعات عن الدويش، ولاح واضحاً أن مهمة إرضاء الإخوان صعبة، وفشل ابن سعود فى تغيير فتوى العلماء التى أصدروها فى شهر فبراير والتى قضت بعدم شرعية ضرائبه وأبدت بعض التحفظات إزاء سياساته.

واستمر الصراع فى الحجاز حيث انشغل ابن سعود بتدعيم حكومته؛ ففى يناير من عام ١٩٢٨ أنشئ نظام إدارة الحج ونظام مصلحة الشئون العامة ليعقبه إنشاء نظام مجلس المعارف فى شهر يوليو، كما أقيم فى أغسطس نظام تشكيلات المحاكم الشرعية ومكاتب أخرى أقل شأناً، كما وضع دستور من خمس عشرة فقرة لمجلس الشورى الجديد الذى تحددت عضويته بما يتراوح بين ثمانية وعشرة أعضاء. ويضم أربعة وجهاء منتجبين وأربعة أعضاء يعينهم نائب الملك الذى يرأس المجلس، وعلى الرغم من أن نصف أعضائه منتخبون كان جدول أعمال المجلس يفرض سلفاً، وكانت المناقشات التى تجرى مرتين فى الأسبوع تتناول الميزانية وغيرها من النفقات والأسعار والقوانين وحقوق الأجانب وتعيين الموظفين الجدد والاتصالات مع رجال الأعمال والشركات، وقد سمح للأعضاء بأن ينبهوا نائب الملك إلى أى انتهاك للقانون وأن يعترضوا مرتين على كل اقتراح حكومى، إلا أن السلطة النهائية كانت للملك الذى كان من حقه حل المجلس وتعيين بديل لأى من أعضائه، وكان واضحاً أن ابن سعود حاول أن يعيد تكوين مجلس الشورى على أساس أكثر بيروقراطيه بحيث يتقيد الأعضاء بنظام فنى.

وأوردت الأنباء فى شهر يوليو محاولة اغتيال سعود بن ابن سعود شارك فيها أنصار محمد شقيق ابن سعود، وقد تكون المحاولة مرتبطة بالإخوان حيث كانت تربطهم بمحمد علاقات طيبة، لكن ليس ثمة دليل ملموس يدعم هذا الاحتمال كما أن ابن سعود لم يغير سياسته نحوهم.

واعتمد ابن سعود على تكتيكات نزع السلاح والاسترضاء عندما واجه معارضة من الإخوان، وفى أوائل أغسطس ألقى القبض على سبعة أعضاء من حكومته من بينهم خمسة

أفراد من وجهاء الحجاز ممن كانوا يتولون مناصب هامة فى ظل حكم حسين وكانت أراؤهم معادية إلى حد ما للمذهب الوهابى، أما العضوان الآخران فكانا وهابيين متشددين من نجد. احدهما عبد العزيز العتيقى - وهو عالم بارز ومستشار سابق لفيصل فى مكه - وقد وجهت إليهما تهمة عدم الكفاءة وإساءة استخدام السلطة، أما المثير للدهشة فهو ان القبض على هؤلاء المسئولين سبق زيارة قام بها إلى الحجاز ابن حميد والدويش، وذكر ستونهيور بيرد أن ابن سعود كان قد قرر ازاحة مثيرى الشغب قبل وصول زعيمى الإخوان بغية الحد من تاثيرهم.

كما أكد ستونهيور بيرد أن «إثارة الاضطرابات» ربما كانت هدف الدويش وابن حميد، بيد أن عملية القبض التى سبق ذكرها «أضعفت حماسهما»، والواقع أن ابن حميد وصل إلى الحجاز على رأس ٦٠٠ مقاتل، وحاول ابن سعود استرضاءهم بصورة أكبر. إذ قام بفك محطات الهاتف والبرق فى المدينة والطائف، كما قدم هدية كبيرة من المال والخيل والجمال لابن حميد فى المدينه، وتميز ظهوره فى مكه بعد ذلك باسبوعين بحظر شرب المسكر والتدخين جهاراً، وعلق ستونهيور بيرد على ذلك بقوله: «من المحزن - إن لم يكن من المزعج - أن يضطر ابن سعود إلى تقديم مثل هذه الرشاوى للزعماء النجديين التابعين له».

وفى أكتوبر من عام ١٩٢٧ ألحق المزيد من النجديين بالسلطة التنفيذية فى الحجاز، ولاسيما رؤساء الشرطة فى مكة وجده، وحرمت لجنة القيم العامة على الرجال إرتداء الملابس الحريرية والحلى الذهبية وحلق لحاهم، وأرسل قاضٍ نجدى إلى ربيع. بالحجاز، ومما لاشك فيه أن مثل هذه المحاولات الرامية إلى استرضاء النجديين كان ينظر إليها بفزع فى الحجاز، وكثيراً ما أثيرت الحجة القائلة بأن نجد تلقت نصيباً اكبر مما ينبغى من أموال الدولة، كما شاع شعار يقول: «الحجاز للحجازيين».

لقد وقعت أحداث جديدة فى عام ١٩٢٧ تركت تأثيرها على علاقات ابن سعود بزعماء الإخوان، وكان الدويش حتى ذلك الحين مشغولاً بالإغارة. فى حين احتفظ ابن حميد لنفسه نزاعه مع ابن سعود، وإمتنع عن القيام بأى عمل سافر، وكان ابن سعود أكثر

مجاملة لابن حميد وحاول ضمه إلى جانبه، وعلى الرغم من أنه كان للزعيمين درجة معينة من الاتصال فى الماضى لم يكونا، فيما يبدو، متعاونين، وفى نوفمبر عام ١٩٢٧ أصبحت مشكلات الحدود مع العراق أكثر إلحاحاً ومضت الحكومة العراقية، بالرغم من احتجاجات ابن سعود، فى إنشاء «نقاط مراقبة» فى الصحراء الجنوبية على طول طرق الإغارة الممتدة بين نجد والعراق. وفى ٥ نوفمبر قاد الدويش هجوماً ضد النقطة التى أنشئت حديثاً فى بوسيه أسفر عن مقتل ستة من رجال الشرطة واثنى عشر عاملاً ومراقباً وامرأة؛ وأعقب هذه الواقعة غارات أخرى على العراق والكويت مما دفع ابن سعود إلى الدخول فى صراع سافر مع الإخوان وفى نزاع مع العراق والبريطانيين.

لقد كانت أهداف العراقيين الحقيقية من وراء إنشاء نقاط المراقبة هى جمع المعلومات وتنسيق الدوريات ومراقبة الطرق فى محاولة لمنع الغارات، وكان اهتمامهم الأساسى بالغارات التى تشن على نجد ولاسيما من جانب الشمر ، وربما كان النجديون المستفيدين الأساسيين من نقاط المراقبة. وواصلت الحكومة العراقية فى فبراير من عام ١٩٢٧ إقامة نقاط فى رتبه وصبيحه وسالمان وبوسيه بهدف تغطية جزء كبير من الحدود النجدية وتزويدها برجال الشرطة؛ وأشار جلوب إلى أنها كانت تهدف أيضاً إلى أن تكون جزءاً من نظام يحمى القبائل العراقية، يقوم على غرار قلعة أبو الغار، كما اهتم السلاح الجوى الملكى البريطانى بهذه النقاط حيث كانت تشكل قاعدة دفاع برية مكملة لأنشطة الاستكشاف والقصف الجوى إذ توفر قواعد مناسبة لمديرى الاستكشاف والطيران.

وتكشف احتجاجات ابن سعود فى فبراير ثم فى اكتوبر عام ١٩٢٧ على إقامة نقاط المراقبة، ولاسيما تلك التى فى بوسيه، عن أسباب اعتراضاته، فقد كانت بوسيه تقع فى منطقة للرعى معروفة للعديد من القبائل وخاصة مطير، وكانت نقطة المراقبة تشكل عقبة لحرية حركة القبائل، وذكر جلوب أن «نقطة الشرطة» بالنسبة لابن سعود لاتختلف فى واقع الأمر عن تحصينات يقوم بها أى جيش نظامى. وعلى الرغم من أن العراقيين كانوا يطلقون عليها اسم «مخضر» كان ابن سعود والدويش يسميانها «قلعة»، والحقيقة أن إحاطة المكان بجدار مرتفع عزز الحجة النجدية؛ أضف إلى هذا أن بوسيه أقيمت فوق موقع للآبار،

وكما نصت المادة ٣ من بروتوكول عقير فإن «الحكومتين (العراقية والنجدية) توافقان على عدم استخدام أماكن الرى والآبار الواقعة فى منطقة الحدود لأية أغراض عسكرية مثل بناء القلاع فوقها وعلى عدم حشد القوات على مقربة منها».

وكانت بوسيه تقع على مسافة ٨٠ ميلاً من الحدود، بيد أنها على بعد ٥٥ ميلاً تقريباً من المنطقة المحايدة، وكان تفسير المادة غامضاً ولم يحدد المقصود بعبارة «القرب من الحدود»، فالنص العربى «على أطراف الحدود» غير واضح بدوره وربما ينطوى على مساحة أوسع مما كان يقصدها البريطانيون، فكوكس لم يترك أية وقائع لمؤتمر عقير، ومن الصعب التحقق من الهدف الأصلى للوثيقة، إلا أن هذه المادة أعطت ابن سعود مبررات كافية لمعارضة المبادرة العراقية.

وقد يعتبر مصممو نقطة المراقبة فاشلين من ناحية آخرى لأنهم أغفلوا حقيقة أن الغارات على نجد ومنها متأصلة فى العلاقات بيين القبائل، وفى علاقة ابن سعود بالإخوان، وعلى الرغم من أن نقطة المراقبة لا تضع حداً للإغارة التى هى جوهرية لهذه العلاقة فإنها قد تؤدى إلى تعقيدها، وكان الدويش يشعر بالحساسية إزاء نقطة المراقبة فى بوسيه. لأنها قيدت حركة مطير، وخلال زيارته للحجاز فى أغسطس عام ١٩٢٧ راح الدويش يتقصى بصورة محرجة، الحقائق حول مسألة إقامة نقاط عسكرية بالقرب من الحدود العراقية، وبالتالى تردد أن ابن سعود قلق للغاية، ويبدو أن الدويش قد ضايقه ما أبداه ابن سعود من اهتمام بأبن حميد.

وكان التحدى الذى أثاره هذا العمل لابن سعود معقداً، فالموافقة على الغارة من شأنها أن تهدد علاقاته مع البريطانيين كما أنها سوف تقلب رأساً على عقب خطته الرامية إلى تحقيق الاستقرار فى المنطقة، وهى الخطة التى كان يعارضها زعيم مطير، وكان الدويش يرى فى إقامة نقطة المراقبة فى بوسيه محاولة عراقية للحيلولة دون حرية الحركة للرعى وللسيطرة على قبائل المنطقة. مما يجرد مطير من سلطتها فيها؛ كما دفع بأن نقاط المراقبة ستؤدى إلى إقامة القلاع التى تتدخل بشكل خطير فى الحياة القبلية، وبالرغم من نفى دوبس كان هناك تأكيد بأن خطاً حديدياً سوف يمتد من بغداد إلى بوسيه والحايل لتعزيز

السيطرة العراقية على المنطقة. ونسب الدويش هذه المؤامرة إلى ابن سعود والبريطانيين، إذ بعد هذا التحدى السافر توقع الدويش أن يعود الحاكم النجدى إلى الممارسات النجدية التقليدية ويهاجم نقاط المراقبة. وعلى الرغم من ان ابن سعود لم يستطع المخاطرة بمثل هذا الارتداد السياسى. فأنه أيضاً لم يكن يقوى على مواجهة ثورة يقوم بها الإخوان ومن ثم آثر أن يناور من أجل كسب الوقت، ومن دواعي شعور الملك بالارتياح أن ابن حميد لم يستجب لدعوة الدويش وأمر ابن سعود الدويش ألا يبرح مكانه حتى يصل الأرطاويه، وكان كل من ابن سعود ودملوجي قد احتجا لدى البريطانيين على إقامة نقطة المراقبة. إلا أن هذا الاحتجاج لم يقنع - ولا شك - الدويش.

ورأى زعماء مطير فى فشل ابن سعود فى إزاحة نقطة المراقبة دليلاً آخر على أنه «باع بلاده للبريطانيين»، كما كان من الواضح أن الدويش قد تحرك لتدمير نقطة المراقبة ضد رغبات ابن سعود واهتماماته، وكان الدويش يرى أن الغارة مفيدة جداً، فعلى الرغم من أنها كانت موجهة ضد العراقيين، الا أنها شكلت تحديا لابن سعود الذى وجد نفسه فى موقف محير. إذ أصبح ممزقا بين ولائه لقبيلته الرئيسية، ورغبته فى الوفاء بتعهداته للبريطانيين والعراقيين.

وكانت الغارة نفسها عملية بارعة عززت من مكانة مطير بين قبائل المنطقة، وتوحى الأحداث التى أعقبت الغارة أن الدويش لم يكن فى واقع الأمر ينظر إلى الغارة على أساس أنها حادثة منعزلة. بل كانت وسيلة لخلق موقف سياسى جديد فى المنطقة يفضى إلى إرغام ابن سعود على العودة إلى القيم والأساليب القبلية، وأفادت التقارير الواردة فى ٢٠ ديسمبر عام ١٩٢٧ أن الملك بعث بطابورين عسكريين لاعادة الهدوء، احدهما إلى المراغه التى تبعد ١٦٥ ميلاً إلى الجنوب من الكويت والآخر إلى المنطقة المحايدة مع العراق. لكن من المؤكد أنه لم يكن فى هذه المرحلة مستعداً للدخول فى معركة حاسمة مع الدويش، ولم يردع الطابوران الدويش. وفى ١٥ ديسمبر انعقد مؤتمر الإخوان فى الصفا حيث جرى بحث القيام بمزيد من الغارات، وهاجم الدويش فى ٢٧ ديسمبر «الجوخه» فى العراق واتجه نحو معسكر ابن مجلد فى جزع، وفى نفس الوقت شن عبد العزيز بن الدويش غارة بالقرب

من غليظ ثم على الديوانية، وفى ٤ ديسمبر أغار ابن شقير على شمال الجهرة فى الكويت وفى ١٦ و ٢٨ يناير أغار ابن عشوان على الكويت.

ومن الواضح أن مطير وضعت ابن سعود فى موقف حرج. فمن ناحية هاجمه البريطانيون والعراقيون لأنه سمح بوقوع الغارات، وذهب فى أوائل شهر ديسمبر إلى حد أنه حذر حكومتى العراق والكويت من غارات يتم التخطيط لها ضد قبائلهما؛ ومن ناحية أخرى تعرض لهجوم الإخوان وغيرهم من القبائل فى نجد لأن العراقيين سارعوا بإعادة بناء نقطة المراقبة فى بوسيه وغيرها من النقاط وثأروا بهجمات جوية ضد المغيرين الذين تعقبوهم حتى نجد، وكان أهم عنصر هو عدم قدرة الملك على السيطرة على الأحداث حيث أن محاولة كسب الوقت لم تساعده فى التأثير على مطير، أو على ردود الفعل البريطانية إزاء الغارات.

وشرع ابن سعود فى القيام بحملة دبلوماسية كبيرة فى مواجهة البريطانيين فى أوائل عام ١٩٢٨، وبينما كان لا يزال يؤجل القيام بأى إجراء كانت له أهداف إيجابية، أحدها التخلص من صورة المحرض على الغارات وذلك باتهام البريطانيين فى العراق بالشىء نفسه، وفى أواخر شهر يناير قدم احتجاجاً شديداً ضد الحكومة العراقية متهماً إياهم بخرق بروتوكول عقير ببناء نقاط المراقبة، وأضاف أنه لا جدوى فى واقع الأمر من هذه النقاط أمام غارات شمر على نجد. وان لها تأثيراً سلبياً يتمثل فى إثارة القبائل النجدية، ومضى ليتهم العراقيين بالاتصال المباشر بالقبائل فى نجد (وهو ما تحظره اتفاقية البهرا) وبتحديهم لسيادته عن طريق إرسال الطائرات والعربات المدرعة لمطاردة المغيرين حتى نجد متجاهلين تعهداته السابقه بإعادة الغنائم، ومنع الغارات وسامحين للصحف العراقية بمهاجمته.

وكان اتهام ابن سعود موجهاً أيضاً إلى سير هنرى ددبس، الذى يمكن أن يوصف موقفة بتأييد العراق ومناهضة السعودية، ولم يحتفظ دوبس، بعكس سلفه كوكس، بعلاقات متنامية مع ابن سعود، ولم ير أنه مسئول عن شرقى الجزيرة العربية بأسره، وبتزايد الغارات من نجد ساورت دوبس الشكوك فى اشتراك ابن سعود فيها، كما خشى من الشعور المعادى لبريطانيا فى العراق ومن احتمال الاعتداء على خط أنابيب البترول والخط الحديدى

الصحراوى. الممتد من العراق إلى حيفا اللذين يجرى التفكير فى إنشائهما، كل هذا شدد من معارضة دوبس للغارات النجدية، والواقع أن ابن سعود اعتبره مشابها للحكومة العراقية، فدوبس هو الذى سبق ان رفض احتجاجات ابن سعود بشأن بوسيه، ولغبطته الواضحة فى أن يجد منفذاً لفشله، راح ابن سعود يوجه اللوم إلى دوبس والعراقيين.

وكان ابن سعود يحاول بهذا العمل أن يبدد من عقول البريطانيين فى العراق الشكوك إزاء علاقته بمسألة الإغارة، وزيادة على ذلك، فإنه بتوجيه اللوم إلى العراق فى إثارة الغارات أرغم الحكومة العراقية ودوبس على أن يحاولا إثبات براءتهما، الأمر الذى مكنه أن يكسب الوقت. لا من أجل استرداد علاقاته مع بريطانيا فحسب. بل أيضاً لإجراء مباحثات مع الإخوان؛ والحقيقة أن دوبس رد على الاتهامات التى وجهها ابن سعود الواحد بعد الآخر، ولأن ابن سعود حاول أن يستعيد مصداقيته كحاكم لدى كل من البريطانين وقبائله، عارض ماقام به السلاح الملكى البريطانى ضد المغيرين. إذ كانت الطائرات البريطانية قد قامت. كما سبق الذكر - بقصف ومراقبة المغيرين خلال الأسابيع التى أعقبت حادثة بوسيه. وعلى الرغم من استمرار القصف فأنه لم يستطع منع الهجوم، وإن كان قد أسفر عن بعض الضحايا. ومع ذلك أودى القصف إلى نكسة للمغيرين والى اشاعة الفوضى فى صفوفهم.

ومن الواضح أن ابن سعود كان يهدف إلى الحيلولة دون التدخل البريطانى، فقد كان من مصلحته التخلص التام من مغيرى مطير، لكن عندما وجد نفسه فى مصيدة الأهداف المتصارعه آثر أن يعيد تثبيت مركزه بالقيام بمناورات حذره، وكان التصرف الأمثل بالنسبة له هو أن يضطلع البريطانيون بمجرد دور حماة العراق، ويمنعوا القبائل فى منطقة الحدود من القيام بأية أعمال عدوانية.

وقرر البريطانيون القيام بغارات قصف تكتيكية من شأنها أن تحد من الغارات على العراق مع الامتناع عن اتخاذ إجراءحاسم يقوض حكم ابن سعود كلية، وهكذا ساهموا، عن غير قصد، فى إثارة القلاقل فى المنطقة، وعندما استمر شن الغارات كل بضعة أيام أيدت وزارة الخارجية البريطانية وشيخ الكويت بتردد سياسة مواصلة القصف التكتيكى.

وفى أوائل يناير من عام ١٩٢٨ بعث ابن سعود بحافظ وهبه إلى الكويت والعراق لإجراء مناوضات حيث أوضح من جديد قضيته بالقول: «إن الهجوم البريطانى فى مطير قد يكون، فى الواقع فعالاً، إلا أنه سيلحق ضرراً بالغاً بصورة الملك فى نجد، وأكد وهبه أنه على هذا الأساس يتعين ترك ابن سعود يتعامل بمفرده مع الإخوان – وهى الحملة التى كان الملك قد بدأها فعلاً – وعاد وهبه ليطالب بازالة نقطة مراقبة بوسيه حيث إنها السبب الرئيسى للمشاكل، واضاف مطلباً جديداً يتمثل فى ضمان من العراق بعدم منح حق اللجوء للدويش إذا ما اضطر ابن سعود إلى مطاردته، وفى أواخر شهر يناير أكد ابن سعود هذا المطلب كشرط لاتخاذه إجراء ضد الدويش، وعاد ابن سعود فى أوائل فبراير ليشتكى من أن الطائرات البريطانية تخرب جهوده، وطالب بوقف الطلعات الجوية فى سماء نجد.

هكذا حول ابن سعود بذكاء انتباه البريطانيين والعراقيين بتصوير الغارات لاعلى أساس أنها نابعة من مشكلة بين ابن سعود ومطير بل على أنها محصلة عدم كفاءة العراق التى زادتها خطورة الاستجابات العنيفة من جانب البريطانيين التى دمرت مصداقية الملك داخل مملكته. وهكذا قدم ابن سعود نفسه على أنه حاكم قادر عرف كيف يتعامل مع الدويش. لكن البريطانيين والعراقيين هم الذين أضعفوا مكانته، وحاول أن يبين أنه لاغنى عنه، وأن البريطانيين والعراقيين هم الذين يتعين عليهم إصلاح أساليبهم، وترتب على ذلك أن العراق أعطى ابن سعود فى أول فبراير عام ١٩٢٨ ضماناً برفض منح الدويش حق اللجؤ، وبعث ليوبولد امرى، وزير الدولة لشئون المستعمرات، إلى ابن سعود بمذكرة فى ٢٥ فبراير يصف فيها الحكومةالبريطانية بأنها «لا ترغب فى القيام بأى إجراء يزيد عليك من صعوبة معاقبة مطير، وأن كان طبيعياً أن حكومة جلالته ترغب فى أن العقاب اللازم يجب أن تنزله جلالتكم وليس طائرات الحكومة البريطانية».

لقد نشأت بين المسئولين البريطانيين اختلافات قديمة فى الرأى قبل وبعد هذا القرار وبرز من جديد المسئولون فى مكتب الهند والمقيم البريطانى فى الخليج على أنهم المؤيدون بشدة لابن سعود، وكان فى تقديرهم انه إذا ما أضعف مركزه لسوف تتعرض منطقة الخليج لقلاقل متزايدة، وخشوا من أن مثل هذا التطور قد يترك تأثيرا سيئاً على مسلمى الهند مما

يعرض للحظر الطرق الجوية إلى الهند، عبر الخليج وإمكانية الحصول على حقوق الهبوط فى الإحساء للطريق الذى يخططون لأفتتاحة من كراتشى إلى القاهرة. وأيد اللورد اروين، نائب الملك فى الهند، وسير أ، هيرتزل من مكتب الهند الموقف القائل بأنه يتعين على البريطانيين الاعتماد على ابن سعود لإخضاع المتمردين، وذكر هاورث، المقيم البريطانى فى الخليج، أن المشاكل القبلية والإغارة هى «مسألة جانبية» إذا ما قورنت بمركز ابن سعود فى المنطقة، ورأى أن استعداد ابن سعود لاحتواء المطير يجب أن يبعث الرضا فى نفوس البريطانيين طالما أنه لم يبرهن على أنه غير كفء أو مخادع.

ويبدو من الحجج التى ساقها هاورث أنه أغفل تماماً مشكلة ما بين القبائل، وكان هاورث الشخصية الرئيسية التى أكدت قابلية ابن سعود للسقوط وإمكانيته أن يكون الضحية المحتملة لهجوم بريطانيا على نجد، ورأى هاورث أن أى هجوم على القبائل هو محاولة لتدمير ابن سعود وعرض النظرية القائلة أن ابن سعود على أعتاب ورطة حاكم شرقى مستنير اضطر إلى السماح بالتطرف ليحافظ على حكمه. لكنه فى نفس الوقت يعمل على إدخال «الحضارة» ، وهو هدف يتعين على البريطانيين تأييده، وأقنعت حجته القائلة بالحفاظ على علاقات طيبة مع ابن سعود وزارة الخارجية البريطانية بضرورة تأييد القرار الذى يقضى بوقف قصف المغيرين النجديين.

وكان هدف ابن سعود من وراء التفاوض مع البريطانيين فى العراق، بالإضافة إلى تأكيد مصداقيته، هى إزالة نقطة المراقبة فى بوسيه حتى يتمكن من نزع فتيل الأزمة مع الأخوان، وفى ضوء القطيعة بين ابن سعود والدويش بسبب نقطة المراقبة هذه اتهم ابن سعود العراقيين فى يناير ثم فى مايو من عام ١٩٢٨ بدق إسفين عن عمد بينه وبين قبائلة، كما وجه اللوم إلى العراقيين لإرغامه على الاختيار بين الصراع مع البريطانيين والصراع مع شعبه، ولقد جاءت هذه الاتهامات وقت أن كان البريطانيون فى وسط المناقشات الخاصة بالدفاع عن العراق بعد أن أطلق المسئولون بوزارة الخارجية البريطانية يد ابن سعود فى احتواء المغيرين، وأخذت تتأكد شيئاً فشيئاً نظرة المسئولين بوزارة الخارجية إلى بوسيه على أساس أنها «عقبة كبرى» ، وأنها فى حقيقة الأمر، الخطر الوحيد الذى يهدد استقرار

المنطقة؛ ووافق المسئولون بوزارة المستعمرات، الذين تعكس أراؤهم وجهة نظر دوبس، على أن يتم، مرة والى الأبد، توضيح المقصود بعبارة «القرب من الحدود» لتحديد ما إذا كان إنشاء نقاط المراقبة مسموح به أم لا، وفى اجتماع لمجلس الوزراء عقد فى شهر مارس تقرر إعادة كليتون إلى ابن سعود لبحث هذه المسائل.

ويجدر بحث الكيفية التى استطاع بها ابن سعود استغلال التهديد البريطانى بالهجوم على مطير، وأوضح الزريقلى أن ابن سعود لم يشرع فى تدمير الدويش بعد الغارة على بوسيه مباشرة للأسباب التالية:

١ - لأنه كان يخشى من أن مثل هذه المبادرة، التى يمكن أن تتطور إلى حرب شاملة، قد تحدث بالقرب من الحدود العراقية وبذلك يتورط فيها البريطانيون والعراقيون.

٢ - ولأن الدويش لم يتحول ضد ابن سعود مباشرة. بل كان يعمل من أجل هدف شرعى باعتباره «متطوعاً للجهاد»، هذا فضلاً عن أن ابن سعود، فيما يبدو، لم يكن فى ذلك الوقت فى وضع يمكنه من التغلب على الدويش عسكرياً، وكان الإخوان آنذاك قد حققوا، كما ذكر جلوب، العديد من المزايا على القبائل الأخرى ووحدات الجيش. مثل روح التضامن النابعة من الحماس الدينى والمباغته ونمط مذابح الرجال والنساء والأطفال الذى لا رحمة فيه، والذى يضعف الروح المعنوية لمنافسيهم واتسام النظام والقيادة والامدادات بالكفاءة نسبياً، ولقد إستطاع الدويش أن يفرض سيطرته العسكرية على القبائل فى المنطقة وكان بوسعه أن يثير مصاعب جمة لقوة ابن سعود.

ومن ثم كان أفضل منهج عمل يتبعه ابن سعود هو استغلال اشتراك الأطراف المتعددة فى النزاع فى الوقت الذى يعزز فيه سياسة التمركز التى ينتهجها، واستطاع أن يحبط مناورات الإخوان عن طريق الحصول على تأييد أطراف ثالثة، ويحول دون التعاون بين زعماء الإخوان الأساسيين ويضعفهم من خلال الضغط الاقتصادى، ولم يمارس الضغط

العسكرى إلا فى أطراف منطقة رعى مطير، وخلال الأسابيع الأولى من عام ١٩٢٨ نشر ابن سعود طابورين فى الساحة وفى أوائل شهر يناير حمل ابن جلوى، الذى كان على رأس أحد الطابورين، ابن شقير وابن لامى على الهرب من مقر رئاستيهما فى الجارية وأن يطلب الأول العفو من ابن جلوى. فى هذه المرحلة ابتاع ابن سعود ثلاثة آلاف بندقية من البريطانيين فى الوقت الذى عزز فيه روابطه مع التجار الأغنياء فى منطقة الإحساء (خاصة عشيرة القصابية التى كان أحد أفرادها يمثله فى البحرين) عن طريق تشديد الحظر المفروض على التجارة مع الكويت، تلك الإجراءات التى جعلت الإخوان أكثر اعتماداً على ابن سعود.

وفى يوم الحادى عشر من يناير اتجه ابن سعود وكبار «العلماء» إلى «حفار الأخ» حيث كان من المفترض أن يلتقى بهم الدويش. وثمة دليل على أن غالبية السكان، وبصفة خاصة فى الحجاز، كانوا يعتقدون أن الدويش يعارض ابن سعود معارضة مباشرة، وسعى الملك إلى تشجيع هذا الاعتقاد، وكانت محاربة الدويش للعراقيين الذين يفترض أنهم كفرة تشكل أقوى عوامل تأييده. وهذا هو السبب الذى جعل ابن سعود يحاول إشراك العلماء فى المسألة، كما اتخذ ابن سعود فى شهر يناير خطوتيين إضافيتين للضغط على الدويش حين أرسل طابوراً ضد الأرطاويه وبعث بهدايا إلى ابن حميد وغيره من زعماء الإخوان بهدف إثنائهم عن الانضمام إلى الدويش.

وتمثلت الأولوية الكبرى بالنسبة لابن سعود فى منع ابن حميد من توحيد صفوفه مع الدويش، ومن الواضح أنه لم يكن راضياً على طموحات الدويش وافتقاره إلى الكياسه ؛ وربما كان يعى أن مقر رئاسته فى الغطغط الذى لا يبعد أكثر من ٢٥ ميلاً إلى جنوب غرب الرياض فى الطريق إلى الحجاز اكثر عرضة لهجوم ابن سعود من الأرطاويه، كما أن ابن حميد لم يكن فيما يبدو، ينوى القيام بأى اجراء مباشر سواء الاغارة أو التمرد ضد سلطة ابن سعود، لقد كان يشعر باستياء شديد من سياسات الملك، إلا أنه لم يرغب فى تحدى شرعيته، وفضل بدلاً من ذلك أسلوب الإقناع، ومهما يكن الأمر كان ابن حميد يعتبر زعيماً هاماً يرأس أقوى قبيلة فى الجزيرة العربية، وكانت امكانية اتحاد ابن حميد مع

الدويش أهم مسألة بالنسبة لكل من ابن سعود والدويش وراحا يتنافسان على ولائه، وفى أواخر شهر يناير نجح ابن سعود فى منع ابن حميد من الانضمام إلى الدويش، ربما بفضل هباته. ولكن أيضاً بسبب خلاف نشب بين ابن حميد والدويش بعد أن اعترض الأول على خطة مطيريه لاغتيال ابن جلوى، وبالتالى شعر ابن سعود بالثقة التى مكنته من أن ينقل إلى البريطانيين أنه عزل الدويش.

ولما تناهى إلى سمعه ان ابن سعود يزحف للقائة، وأن طابوراً عسكرياً أرسل إلى الأرطاويه لم يحاول الدويش تجنب المواجهة، بل أرسل فى طلب بيسارق من الإخوان واستأنف تعاونه مع ابنه عبد العزيز ومع ابن لامى وابن شقير من زعماء مطير، وكان الدويش يأمل من وراء ذلك أن يحبط محاولة ابن سعود الرامية إلى إخضاعه. وهنا لم يكن ابن سعود فيما يبدو حتى الآن فى وضع يمكنه من تحقيق نصر حاسم على الإخوان، وعلى الرغم من الخلاف الأولى بين ابن حميد والدويش كان الآخير لا يزال نشطاً وحظى بموافقة ابن حميد على القيام بجهاد منظم ضد العراق.

وفى اوائل فبراير من عام ١٩٢٨ التقى ابن سعود بالدويش وبغيره من زعماء مطير فى الرياض ... هذا الاجتماع الذى أغفله الباحثون المعاصرون فى تلك الفترة، يعتبر غاية فى الأهمية. لأن ابن سعود فشل خلاله من تجريد دور الدويش من الشرعية، وأرغمه بعكس ذلك، على الموافقه على قيام الإخوان بغارات واسعة النطاق، الأمر الذى ترتب عليه أن أجزاءً من قبائل الرعى العراقية والكويتية تعرضت خلال الأيام الآخيرة من شهر فبراير لهجوم الف شخص من الإخوان بالقرب من جاريشان فى جنوبى العراق؛ وقاد الدويش الغارة شخصياً، وتصاعدت مشاكل ابن سعود عندما بات واضحاً أن قبائل أخرى مثل العتيبة أخذت تنضم إلى الدويش فأبقى ابن هيثلين فى الرياض ومنعه من الهجوم؛ وانتظر محسن الفرم زعيم حرب ليرى ما سوف يحدث.

لقد كانت جهود ابن سعود الرئيسية موجهة نحو ابن حميد الذى لم يشترك فى المؤتمر الآخير، وواصل ابن سعود إغداقه عليه من المال والتمر والخيول والجمال؛ فى هذه الأثناء رتب ابن حميد اجتماعاً للتخطيط لغارة واسعة النطاق، وكان لدى الدويش الانطباع

بأن ابن سعود موافق على هذه الغارة، بل حاول إقناع الملك نفسه بالاشتراك فى الغارة وأن يبعث بواحد من ابنائه ليعسكر مع المغيرين، ومن المؤكد أن ابن حميد كان يؤيد الغارة لكن من الواضح أنه لم يكن مستريحاً لموقف ابن سعود وطلب من الملك السماح له بالأشتراك ولم يعرف رده؛ وفى اواخر شهر فبراير من عام ١٩٢٨ غادر ابن حميد الغطغط والتقى بالدويش فى الأرطاوية؛ وجرى التخطيط لغارة كبرى فى ٧ مارس بمشاركة حرب وإسلام شمر على المنطقة الواقعة جنوب البصرة، ومن الواضح أن المعارضة ضد ابن سعود أخذت تتبلور وتنتشر.

وبعد أن بدأ ابن حميد زحفه بعدة أيام أرسل ابن سعود خالد بن لؤى لإثنائه عن القيام بالغارة، وعلى الرغم من استيائه لم ينضم خالد إلى الجماعة التى تعارض ابن سعود بشكل سافر، وبما أنه أحد أعضاء النهضة الإصلاحية الوهابية المخلصين ومتعاون سابق مع ابن حميد فى الحجاز أرسله الملك لوقف ابن حميد، ونجح خالد، ولاشك، فى مهمته سواء بالتهديد أو الاقناع وفى ٥ مارس عاد ابن حميد إلى الغطغط، وأفادت التقارير أن الدويش عاد إلى الأرطاوية.

عند هذا الحد لم ينته التناوب بين هجمات الإخوان والهدوء، وشعر المطير أنفسهم بالإرهاق من جراء الغارات والقصف البريطانى وبالإحباط نتيجة لإنسحاب ابن حميد، وعاد ابن سعود فى ١٧ مارس لينقل للبريطانيين انه استطاع احتواء الدويش، إلا أن ما ذهب إليه كان سابقاً لأوانه، وفى أواخر شهر مارس توجه ابن حميد إلى الأرطاويه على رأس قوة قوامها ثلاثة آلاف رجل وتزوج من ابنة الدويش، وأعقب هذا التعاون المتجدد الاستعدادات الفورية لشن غارة، وفى ٢٤ مارس بدأ ابن حميد زحفه، ولم يمض على ذلك يومان حتى لحق به سعود العرفه، ابن عم ابن سعود، وعالم العنقارى اللذان بعث بهما ابن سعود فى محاولة لمنع الهجوم.

وكان من الجوهرى إصدار حكم بشأن مسألة الجهاد، فعقد ابن سعود فى شهر إبريل مؤتمراً فى «بريدة» حضره قرابة اثنى عشر ألف فرد من الإخوان، وظل الدويش وابن حميد مع قوات ضخمة فى جرب ولم يدخلا المدينة، ولجأ جميع الأطراف إلى الوسطاء،

وعادت الإجراءات التى اتخذها ابن سعود لتحقيق التمركز لتكون الموضوع الرئيسى للمناقشات؛ وكان ابن سعود خلال الأسابيع السابقة قد جعل الحياة بالنسبة للإخوان أكثر صعوبة عن طريق الحد من وصولهم إلى الأسواق وفرض ضرائب أعلى؛ الأمر الذى أدى إلى أن يبيع الإخوان سلعهم، فى غالب الأحيان، بأسعار أقل من السوق؛ واستحال المؤتمر إلى ساحة لمعارضة الإخوان لابن سعود التى عبروا عنها من خلال عدد من المطالب، فطالبوا بإلغاء الضرائب على الأغنام التى يأتون بها إلى المدن للبيع، كما طالبوا بإزالة جميع شبكات البرق الموجودة فى نجد، وبحقهم فى زيارة مكة، وكان ابن سعود قد حد منها ليتجنب المشاكل فى المدينة المقدسة، وتدمير نقطة المراقبة فى بوسيه؛ فى بداية الأمر وافق ابن سعود على المطالب الثلاثة الأولى، كما كان الدويش، فيما يبدو، يريد أن يطلع على معاهدة ٢٠ مايو لعام ١٩٢٧ التى أبرمها ابن سعود مع البريطانيين قبل أن يوافق على الاجتماع، وورد هذا المطلب بصورة غير مباشره إلا أنه أتاح لابن سعود الفرصة لأن يبعث برسالة انتقد فيها الدويش، وهى الرسالة التى تليت على المؤتمر بصوت مرتفع، ولأول مرة منذ عدة أشهر يحصل ابن سعود على استجابة مرضية؛ وأكد الإخوان النقد الذى وجهه ابن سعود للدويش الذى بدأ يفقد التأييد، وبالتالى نجح ابن سعود فى أن يتوصل إلى اتفاق مع الإخوان حول نقطة المراقبة فى بوسيه يقضى بأن يمتنع الإخوان عن الاغارة لمدة شهرين خلالها يسعى ابن سعود، من خلال المناقشات مع كليتون، إلى الحصول على موافقة البريطانيين على إزالتها؛ ووافق على أن يشن حرباً إذا ما فشل هذا التكتيك.

هكذا أثبت أسلوب ابن سعود مع الإخوان والبريطانيين فى هذه المرحلة نجاحاً جزئياً. حيث إنه أجل وقوع أزمة حادة على أسوأ الفروض، وقد أحسن م. جـ. كلاوسون من مكتب الهند وصف مناوراته مع البريطانيين والعراقيين والإخوان حين قال:

> **يبدوا مؤكداً أن ابن سعود لعب دوره بمهارة، فقد أجل اجتماعاً مع ممثل حكومة جلالته حتى تصبح لديه قضية أقوى يستند إليها، كما أجل الحاجة إلى التعامل مع فيصل الدويش نفسه عن طريق المراوغة مع الحكومة العراقية .. فى هذه الأثناء اضطلع سلاح الجو البريطانى بمهمة إخضاع فيصل الدويش**

فى حين تمكن ابن سعود من أن يستفيد من غاراتهم على أراضيه .... وبتوجيه كل اللوم على العراق يحاول أن يتجنب الصراع مع حكومة جلالته، وعن طريق التواجد فى أماكن يصعب نسبياً الوصول إليها مع ادعاء المرض فإنه يتجنب المقابلات الصحفية ... إلى أن أصبح موقفه مواتيا بصورة أفضل.

وكان تدمير نقطة المراقبة فى بوسيه، وهى أحد الأهداف التى لم يحققها الإخوان فى هذا الوقت، الأساس المنطقى الرئيسى للمناقشات مع كليتون، ولم يكن لموقف بريطانيا إلا أن يزيد من صعوبة توصل كليتون إلى اتفاق مع ابن سعود. وكان لا يزال يتجنب التعامل مع السياسات القبلية، وكانت النتيجة أن السلطات البريطانية لم تصبح ملمة بمشكلات ابن سعود الحقيقية؛ وكان ميلهم إلى التركيز على الحكام باعتبارهم المتغيرات الهامه الوحيدة قد حال دون فهمهم لجوهر اهتمامات الملك، فكانوا يشعرون أنهم عوضوه بما فيه الكفاية وامتنعوا عن مهاجمة قبائله ومن ثم قرروا رفض تقديم أية تنازلات إقليميه أو استراتيجية تتعلق بالبوسيه، فقد كانت نقطة المراقبة هذه تعتبر جوهرية للدفاع عن العراق وللحفاظ على خط الحدود الذى أنشأوه.

وبدأت المفاوضات فى ٨ مايو عام ١٩٢٨ وتوقفت فى ٢٠ مايو بلا نتيجة، وحين رأى أن هناك فرصة للمطالبه بمزايا استراتييجية من وراء تسويات الحدود سرعان ما أثار ابن سعود مطالبه مع كليتون، فقد طالب أولاً بتدمير نقاط المراقبة فى بوسيه وسالمان وصبيحة ورطبه التى حسب رأيه أقامها العراقيون خرقاً للمادة ٣ من بروتوكول «عقير»، واصر على أن هذه النقاط تكمن وراء جميع المشاكل وانه ما لم تدمر لا يمكن أن يعم السلام، وثانياً بوقف جميع الهجمات البريطانية والعراقية على أراضيه مع امتناع العراق عن إيواء المجرميين من رجال القبائل، وأدرك كليتون أنه حتى لو أن ابن سعود وافق شخصياً على نقاط المراقبة رغبة فى السلام، فمن المتعذر أن يظفر بموافقة النجديين، كما كان انطباع كليتون أن تفسير ابن سعود الفضفاض لعبارة «بالقرب من الحدود» لا تتفق مع الهدف الأصلى للمادة، وهكذا أشار كليتون الى أن ابن سعود يبالغ فيها (اذ يطالب بتدمير نقاط المراقبة) فى محاولة لتعزيز قضيته أمام حكومة جلالته وموقفه تجاه شعبه.

وحاول كليتون أن يدفع بأن نقاط المراقبة لن تثير أى هجوم عسكرى ضد نجد وأنها لن تمنع حرية حركة رجال القبائل، ولما ظل ابن سعود غير مقتنع اقترح كليتون حظر أقامة نقاط للمراقبة داخل مساحة ٢٥ ميلاً من الحدود وبصفة خاصه استبعاد إقامة نقاط للمراقبه بالقرب من آبار بعثيها، مع إنشاء نقطة مراقبة مشتركة بين نجد والعراق على الحدود أو فى المنطقة المحايدة، بيد أن ابن سعود لم يوافق على أى حل وسط.

عاد كليتون إلى بريطانيا ليرفع تقريراً للحكومة ويبحث أساليب العمل المستقبلية، وأوضح فى تقريره أنه لا يمكن إقناع ابن سعود بالتعاون مع السياسة البريطانية إلا بتدمير نقاط المراقبه. كما أكد أن الدفاع عن العراق يمكن القيام به بوسائل غير نقاط المراقبة المبعثرة وأن تدميرها قد يعزز الهدوء حول الحدود – كما كان سائداً حتى وقوع الغارة على بوسيه – وهكذا تركزت المناقشات بين المسئولين البريطانيين على تدمير نقاط المراقبة، أو الإبقاء عليها، وخلال اجتماعات مجلس الوزراء واللجنه كان المسئولون فى وزارة الطيران والمستعمرات هم أساساً الذين حثوا على بقاء نقاط المراقبة ودفع المسئولون بوزارة الطيران وهم مسئولون عسكرياً عن الدفاع عن العراق، بأنه لا غنى عن نقاط المراقبة وصرحوا بأنه حتى لو أصبح ابن سعود اكثر نشاطاً ضد المغيرين فإن نقاط المراقبة تعتبر هامة كقواعد للمخابرات للمطاردة باقتفاء الأمر، وأعلن سلاح الجو البريطانى موافقته على إقامة ست نقاط بدلاً من الثمانية المقترحين وليس أقل من ذلك، وأضاف امرى مسئول المستعمرات بعداً آخر. ألا وهو عدم الثقة بابن سعود، وأشار إلى الرسائل التى تلقاها من دوبس وكورنواليس وبصفة خاصة من جلوب والتى تؤكد مسئولية الملك عن الغارات.

وكان جلوب بحكم قربه من الساحة على بينة من أن ابن سعود قام بمناورات بين القبائل مشجعاً الغارات فى إحدى الحالاب (فى الرياض فى عام ١٩٢٨) ويمنعها فى حالات آخرى (الحالة التى أثنى فيها ابن حميد عن الاشتراك) إلا أن جلوب فى هذه المرحلة كان مدفوعاً بولائه لمستخدميه. ولما كان ينظر إلى سياسات ابن سعود على أنها حيل ومؤامرات. ذكر أن ابن سعود دأب فى الماضى على السماح بالغارات، وأنها نتيجة حتمية للموقف الداخلى الصعب فى نجد، وقد أثرت وجهات نظر جلوب على قرار إمرى بالإبقاء

على نقاط المراقبة دون مساس، ومن الواضح أن عجز ابن سعود عن إخضاع المغيرين
هذه المرحلة كلفته التأييد، وصرح وزير الخارجية بأنه على الرغم من ضرورة الإبقاء ع
نقاط المراقبة. لابد من ايجاد الوسائل الكفيلة باسترضاء الملك والحفاظ على علاقات و
معه، ومن ثم اقترح إبلاغ ابن سعود أن جهوداً سوف تبذل للتفاوض حول إبرام معاه
لتسليم المجرمين بين السعودية والعراق وأن الغارات الجوية لن تتم إلا كإجراء استثنائي
لحظة نشوب أزمة حادة، وقرر مجلس الوزراء البريطاني استئناف بعثة كليتون على ا
الأساس.

وبدأت المفاوضات المستأنفة في ٢ أغسطس عام ١٩٢٨ ودامت أسبوعاً، وأكد
سعود التزامه بتدمير نقاط المراقبه، وهو المطلب الذى لم يستطع كليتون — ولا شك
الموافقه عليه؛ ولم تجد فتيلاً توضيحات كليتون ووعوده بالتحكم البريطاني، وظل تفه
المادة ٣ من بروتوكول عقير موضع نزاع مما أدى إلى إنهيار المفاوضات.

وتفاقمت الأزمة لفشل ابن سعود في تدمير نقطة المراقبة في بوسيه عن ط
المفاوضات، وعلى الرغم من أن المعارضة لابن سعود لم تكن قد وحدت بعد جم
جماعات الإخوان كما تشير بعض المراجع، فإن الحركة كانت قد أخذت تستجمع
الزخم، وقد أثارت سياسات ابن سعود قدراً كبيراً من النقد في نجد والحجاز خلال صي
وخريف عام ١٩٢٨ واستبدت الدهشة بالإخوان الذين لم ينضموا إلى المعارضة لت
الحاكم إزاء نقاط المراقبة العراقية، وانتقدوا إصراره على مقاومة الدويش وابن حميد، و
أن جهوده الرامية إلى حشد التأييد ضدهم تمزق الجماعة الوهابية، وتساءل النقاد
السبب الذى يمنعه من ترك هذين الزعيمين وشأنهما حفاظاً على وحدة الصف، وراو
الشكوك العديد من جماعات الإخوان، ولا سيما محسن الفرم وحرب، في نوايا ابن سع
وفي شهر نوفمبر أخبر أحد زعماء قبيلة الظفير الصغار جلوب «أن ابن سعود لم يعد الر
الذي كان من قبل ... فكل ما يريده هو أن ينهي أيامه في سلام». أضف إلى هذا
فشله في تدمير نقاط المراقبة العراقية قد جعلته «كافراً» في نظر بعض جماعات الإخو
لقد جاءت ردود فعل الإخوان لنتائج سلبية ابن سعود الظاهرة وهم لا يدركون تعق
موقفه.

وأسفر الموقف ضد العراق والتحدى المتمثل فى الزحف على نقاط المراقبة، اللذين عبرت عنهما صحيفة «أم القرى» جهاراً، عن شقاق بين الخبراء السعوديين حول الشئون الخارجية فاستقال عبد الله دملوجي، وهو أصلاً من الموصل، من منصبه فى شهر سبتمبر وذهب إلى العراق، وتعرض موقف ابن سعود لإدانة شديدة من الفريق السورى فى مديرية الشئون الخارجية الحجازية الذى يمثله يوسف ياسين وفؤاد حمزه اللذان أصبحا مع عبد الله سليمان، وهو نجدى كان يشغل منصب المدير العام بالمديرية المالية، الرجال الذين يتمتعون بقوة حقيقية فى الحجاز، وكان يمكن لهذه التغييرات إلى جانب الحد من سلطات مجلس الشورى (غالباً باتباع قانون عام ١٩٢٧) أن تعنى سلطة أكبر للعناصر التنفيذية فى الحكومة، الأمر الذى ربما بعث الرضا فى نفس ابن سعود. إلا أنه أضعف من مركز فيصل كنائب للملك لصالح المسئولين التنفيذيين، وأدى إلى زيادة الاستياء بين الحجازيين أساساً بسبب رفع الضرائب وازدياد الحالة الاقتصادية سواء الناجمة عن مقاومة ابن سعود للإخوان؛ وفى شهر أغسطس بدأت «بنى مالك» تمرداً آخر سحقته الحكومة هذه المرة بقوة قوامها ثلاثة آلاف رجل.

وكانت الساحة القبلية الشمالية أكثر الساحات نشاطاً، ففى شهر مارس تحولت قبيلة «الظفير» بأسرها، بقيادة عجيمى، من العراق إلى نجد، وفى غضون الأسابيع التالية اعتنق أحد زعماء الرولة، فرحان بن ماشور، مبادئ الإخوان وراح يشن غارات ضد الجوف .. تلك الغارات التى بلغت ذروتها عندما شنت جماعات من الحويطات والشرارات غارات مكثفة على نجد. ومن الواضح أن هذه الجماعات استغلت حقيقة أن انتباه ابن سعود قد شتته الإخوان؛ ويبدو أنهم ثائرون ضد كبار الزعماء وخاصة عودة أبو طى من الحويطات. الذى كان على علاقة ودية مع ابن سعود، كما أنهم يمثلون الحركة المناهضة لابن سعود فى شرق الأردن، وإلى جانب تقديم الشكاوى والمطالبة بالفدية، وهى مسائل أحيلت. إلى المحكمة التى أنشئت بعد اتفاقية الهادا، سعى رجال ابن سعود إخضاع المغيرين عن طريق زيادة جمع الزكاة فى شرق الأردن، كما أنهم ضموا إلى صفوفهم مزيداً من زعماء الحويطات واستغلوا بنجاح النزاع القائم بين الحويطات والرولة بشأن حادثة قتل قبلية، ليحولوا دون تكوين جبهة متحدة مناهضة للسعودية، وفى نفس الوقت استأنف ابن سعود

جمع الزكاة من الدهامشة وعاد ليطالب بطرد الشمر من العراق.

وعلى الرغم من أن الدويش وابن حميد التزما الهدوء لبضعة أشهر تمشياً مع الاتفاقية التى ابرمت مع ابن سعود فى بريدة فى شهر إبريل إلا أنه كان هناك سخط بين قبائلهما، ووجه إليهما النقد لعدم الإغارة وعدم تحقيق المصالحة مع ابن سعود، وفى شهر أكتوبر اعترض الدويش على غارة على العوازم فى الكويت جرى اقتراحها فى أوساط مطير، كما أثار غضب الدويش «على بن عشوان» بعبوره الحدود إلى العراق ضد أوامره؛ وكان ابن حميد يواجه معارضة متزايدة من زعماء قبيلته ويبدو أن منافسه القديم، ابن ربيعان كان خصمه الرئيسى، وعندما رفض ابن حميد فى نوفمبر حضور مؤتمر الرياض الجديد اقترح زعماء قبيلة عتيبة إحضاره بالقوة ... لقد انعقد مؤتمر الرياض على أساس تلك الخلفية، حيث بدأ الصراع يترك تأثيره على عدد من الجماعات فى المجتمع.

وقبل أن ينعقد المؤتمر تحقق جزئياً تغلب ابن سعود على الدويش وابن حميد، وكان الزعيمان قد قررا عدم حضور المؤتمر – على الرغم من الدعوة التى وجهها اليهما ابن سعود – وجرى بحث المسألة فى رسالة بين الدويش وابن سعود حيث أكد الزعيم المطيرى مطالب الإخوان التقليدية التى تقضى بالغاء شبكة البرق والسيارات والضرائب التى فرضت على القبائل كما طالب بالزحف على نقاط المراقبة العراقية، وأصر ابن سعود على أن الوسائل التكنولوجية جوهرية إذا ما أرادت الدولة تدعيم نفسها فى وجه الحكومات الحديثة المحيطة بها. وأوضح أن بوسعه إلغاء الضرائب، لكن فى هذه الحالة لا تخصص أية مدفوعات لزعماء القبائل، وفى النهاية أشار إلى ما قدمه البريطانيون من عون كبير للمسلمين أى للوهابيين. وأن الدويش بغاراته قلب التوازن رأساً على عقب، الأمر الذى أدى إلى انشاء نقاط المراقبة. وشعر ابن سعود أن إصرار الدويش قد يعرض الدولة السعودية لمزيد من الضرر، ومن المؤكد أن ابن سعود لن يدفع إلى نشوب أزمة بمحاربة البريطانيين، لكن لو أراد الدويش أن يقوم بذلك بنفسه فإن ابن سعود «يتمنى له التوفيق».

وهكذا أقنع ابن سعود الدويش بأن الأنشطة المطيرية تلحق ضرراً بالغاً لا بابن سعود شخصياً، بل بالدولة التى يعتز بها الدويش والتى من أجلها يعمل، وأكد تقرير لأحد زعماء

الظفير الصغار بأنه «مع استمرار تبادل الرسائل أصبح ابن سعود أشد حزماً وأرغم الدويش على «التخلي عن موقفه السابق»، وفى نهاية الأمر بعث الآخير بختمه إلى الرياض وأبلغ ابن سعود ... بأنه يطيع جميع أوامره، بيد أنه لا يستطيع المجئ إلى الرياض لأنه خائف»؛ كذلك تجنب ابن حميد المؤتمر وان كان الدويش لأسباب غير واضحه أشار إلى «زعيم عتيبة أن يذهب إلى الرياض»؛ ورفض الذهاب بدوره ديدان بن هيثلين وقد ضاق ذرعاً بالدويش «لخضوعه بهذه الصورة».

حضر المؤتمر ثمانمائة مندوب، وجاء عبد العزيز نيابة عن أبيه فيصل الدويش وبدأت المناقشات فى ٦ نوفمبر، وسرعان ما حقق ابن سعود نجاحاً استراتيجياً بإلقاء خطاب عرض فيه التنحى إذا ما اعتبره الإخوان غير أمين على الشريعة وطالب باستجابتهم الصريحة. مؤكداً أنه لا يجب في بداية المؤتمر إثارة أية مطالب أخرى. وما عليهم إلا أن يختاروا «الشخص الذى يحكمكم غيرى»، وثبتت فاعلية تكتيك فصل الاقتراع على الثقة عن المشكلات الأخرى. إذ إنه عزز بشدة من مكانته وطالبته جميع الأطراف أن يظل ملكاً، وأعقب ذلك خطاب أحد العلماء مؤكداً أن ابن سعود ليس هو الشخص المناسب للحكم فحسب – بناء على أحكام الله والنبى والشريعة بوجه عام – بل أيضاً لأنه «ليس من حقنا عدم الطاعة ... تماماً كما لا يسمح للرعايا بعدم الطاعة».

وكان للخوف من الفوضى والحرب الأهلية تأثيره العميق، ولا شك، على العلماء فى نجد الذين تمسكوا عادة بالأمن والنظام وأيدوا وجود حكومة منظمة فى ظلها تزدهر مهنتهم ومن ثم آثروا الطاعة والحفاظ على سلطة ابن سعود، ومن الواضح أنهم التزموا بهذه السياسة التزاماً شديداً طيلة هذا المؤتمر ولم تحدث أية معارضة، كما تعلم ابن سعود درساً، إذا كان يردعلى الفور على أية إتهامات توجه ضده وقد اتخذ مكانه إلى جوار العلماء، ومنعهم من إبداء آراء نقديه. كما فعلوا وأضروا به فى إبريل من عام ١٩٢٧ وكان هذا دليلاً على نجاح ابن سعود فى إعادة تنظيم عقيدة الدولة الوهابية على أسس سليمة تخدمه.

وكان الفيرم زعيم حرب وابن ربعيان زعيم عتيبة، وغيرهما من ممثلى مطير وقحطان من بين الزعماء الذين تقدموا بشكاوى وأثاروا المشكلات، لقد اتبعوا الاستراتيجية التى سبق

أن سار عليها الدويش إذ حاولوا إقناع ابن سعود بتغير سياساته لينضم إليهم فى الجهاد. وأكدوا تعاونهم فى الماضى فى إنشاء «الهجر» وسيراً علّى الطريق القويم طالبوا بأستئناف التعاليم الدينية لغير الوهابيين وبإلغاء البرق وتدمير نقاط المراقبة، والواقع أنهم تحدوا ابن سعود بمطالبته بضمان حماياتهم من أية آثار سلبية لنقاط المراقبة وتساءلوا: لماذا يمنع الإخوان من البدء فى الجهاد لتدميرها ؟ ورد العلماء لصالح ابن سعود فيما يتعلق بمسألة البرق. بأنه طالما لم يرد ضدها أى شيء فى القرآن والسنة لا يمكن اعتبارها غير شرعية.

وتفيد التقارير البريطانية أن ابن سعود نفسة وجه إلى الإخوان رداً تهكمياً حين قال: إن أسلحتهم ، شأنها شأن البرق، من صنع الكفرة. وهل هم على استعداد للتخلى عن بنادقهم مقابل تدمير شبكه البرق ؟ ولا يمكن أن يكون الرد غير ترك شبكة البرق دون مساس. كما أشار ابن سعود إلى أن التعاليم الدينية لا تزال سائدة فى قبيلة بنى مالك التى تساور الإخوان الشكوك حول انحلالهم، ويبدو أن هذا كان الاستفسار الدينى الوحيد الذى أثاره الإخوان منذ سنين. ولم يثر أى تعليق جديد بعكس المسائل السياسية، فلقد أوضح ابن سعود فى هجومه السافر على ابن الدويش لأول مرة أن غارات مطير وحدها التى ارتبط بها هى التى أدت إلى انشاء نقاط المراقبة. ويبدو واضحاً أن الإخوان كانوا على استعداد للتخلى عن الدويش. بل «الهجوم عليه ومعاقبته» إلا أنهم اشترطوا على أن يسمح له بتدمير نقاط المراقبة مع منع البريطانيين من التدخل فى إجراءاتهم التأديبية فى العراق الموجهة أساساً ضد عدوهم القديم يوسف سعدون، كما طلب العلماء من ابن سعود أن يحاول إزالة — ليس بالضرورة عن طريق الهجوم — نقاط المراقبة بما أنها خطر يتهدد نجد.

وعلى الرغم من أن مسألة نقاط المراقبة أصبحت رمزاً لوضع القبائل فى النظام السياسى السعودى، فإن مطالب العلماء كانت أكثر تمشياً مع سياسات ابن سعود. لقد طالب دائماً بأن يزيل البريطانيون نقاط المراقبة وجدد ضغطه عليهم للقيام بذلك وسعى إلى أن يحل المشكلة بينه وبين العراقيين إلى التحكيم مع احتمال أن يكون الحكم بريطانياً، وعلى هذا الأساس يفترض أنه رحب بتأييد العلماء، وكانت المطالبة بالجهاد هى التى تعين عليه إبطال مفعولها، وطبقاً لما ذكرته صحيفة «أم القرى» كان ابن سعود يوضح بصورة

شخصية أن مستقبل نجد انما يعتمد على العلاقات السلمية مع جيرانها ومع بريطانيا، ولكن وفقاً لروايات بريطانية عديدة فإنه طلب شهرين فقط لبحث المسألة مع البريطانيين، وأكد لهم أنه سيعلن الحرب إذا ما فشل.

ولم يطلب ابن سعود موافقة مؤتمر الرياض على سياسته الرامية إلى السماح ببقاء نقاط المراقبة دون مساس، وكان هدفه هو مهاجمة موقف الدويش ونجح فى ذلك، وأعلن أن عبد العزيز الدويش سيحل محل فيصل الدويش كزعيم لمطير وأن ابن ربيعان يحل محل ابن حميد كحاكم لعتيبة، كما منح الهبات لكثيرين من الزعماء وخاصة عبد العزيز الدويش ونائف بن هيثلين، الأمر الذى أغضب بشدة، فيما يبدو، ديدان بن هيثلين الذى سارع بزيارة ابن سعود بعد المؤتمر.

ويكتنف الغموض استجابة الإخوان لمطالبة ابن سعود بمد وقف إطلاق النار لمدة شهرين آخرين، وحقيقة أنهم أبدوا خلال المؤتمر استعدادا للتخلى عن الدويش إذا ما بدأ ابن سعود الجهاد توحى بأنهم لم يكونوا راضين على هذا المطلب، هذا فضلاً عن أن الدويش وابن حميد كانا لا يزالان يحسب لهما حساباً، فلم يكن كلاهما راضيين على التأخير والإهانة التى تعرضا لها من جراء محاولة ابن سعود الإطاحة بهما، وحرمانهما من الزعامة السياسية.

ويبدو أن ابن سعود غالى فى تقدير حجم المشكلات التى كبحت جماح الزعيمين، وترددهما فى معارضته، لقد أخفق فى تحقيق هدفه، أولاً لأن خلع زعماء القبائل وفقاً للعرف الذى لا يزال القبائل النجدية تتمسك به، ليس من حق الحاكم بل من حق زعماء وشيوخ القبائل، وهكذا عاد ليطفو على السطح خوفهم من أن يسعى ابن سعود إلى أن يغتصب سلطات مطلقة ويملى نوع الحياة القبلية. ثانياً لأن ابن سعود من الناحية العملية لا يستطيع عمل الكثير لتنفيذ عملية الخلع وليس واضحاً ما إذا كانت هناك أية محاولات حقيقية لخلع الدويش وابن حميد، لكن من الواضح أن الملك فى هذه المرحلة، لم يحشد حتى الآن قوة عسكرية بدرجة – سواء من الناحية العددية أو غيرها – تكفى لإرغام زعيمى مطير وعتيبه على التنحى. ثالثاً لإن إعلان خلعهما ومحاولة التوصل إلى اتفاق بعد إبعاد

القبائل عنهما لابد وأن اعتبرهما الدويش وابن حميد تحدياً مباشراً لهما. وعلى الرغم من أن الزعيمين كانا منذ فترة يعملان ضد سياسات ابن سعود فقد تمكن الآن من التأثير على كل منهما لإطاعة أوامره. ويبدو أن ابن سعود، بالاهمال اكثر منه بأى شيء آخر، فقد مجالاً كبيراً للمناورة فى معاملاته مع الدويش وابن حميد، وكذلك مع ديدان بن هيثلين؛ وبعد المؤتمر لم يعد لديهم ما يفقدونه، وبالتالى يستطيعون القيام بحرية بأعمال متطرفة راحت تبدو بصورة متزايدة وكأنها ثورة ضد ابن سعود.

وبات بمرور الوقت واضحاً أن لكل طرف مصلحة فى المواجهة، وجرت عدة أحداث هامة على طريق التصادم، ففى نوفمبر عام ١٩٢٨ غادر ابن لامى المؤتمر واخترق الحدود إلى العراق وفى غضون الأشهر الثلاثة التالية تردد أن ابن اشوان وابن شقير يغيران على العراق. وفى أواخر شهر فبراير عام ١٩٢٩ أصبح واضحاً أن الغارات التى تقوم بها جماعات مطير لم تعد متفرقه أو غير منسقة، وتشير التقارير إلى أن «جماعة العجمان المغيرة وقوامها ألف رجل مع قوات ابن لامى وابن شقير وابن فاقوم المطيرية قد شرعت فى الهجوم على شمالى الكويت، وانطلق الدويش للإغارة على العبطية فى جنوبى العراق المتاخمة للمنطقة المحايدة. كما جهز ابن حميد الف ومائتى رجل لشن غارات إلى الغرب فى منطقه حوزل بالعراق، فى الوقت الذى بدأت فيه الهجوم فعلاً جماعات أخرى من عتيبة؛ وكانت نشاطات ابن حميد حاسمة فى هذه المرحلة بالذات، فبحكم أنه ورع ومخلص شعر بخيبة أمل من جراء تصرفات ابن سعود وأراد الانتقام؛ ولم يعقد الاجتماع بين ابن حميد وابن سعود الذى كان قد وضعت الترتيبات له فى شوقى، وحدثت أزمة أخرى بينه وبين ابن ربيعان الذى اختاره لزعامة عتيبة، ووردت إلى ابن حميد معلومات مفادها أن القبائل العراقية التى تخشى غارات عتيبة تستعد، بمساعدة جلوب، لمواجهة معه؛ وعلى ضوء هذا تحول ضد القبائل الأصلية والموالية وشن غارة على سنجارا شمر، وهم أنفسهم إخوان، والدهامشة والرولة كما هاجم قوافل رجال المدن السعوديين من بريده والقصيم أساساً.

وألفى ابن سعود نفسه يواجه صعوبات لم يسبق لها مثيل.عندما تعرض لضغوط تطالبه بحماية أهل مدنه ومعاقبة المعتدين، وعلق جلوب على ذلك بقوله: «سواء قام ابن

سعود بإجراء ضد ابن حميد أو لم يقم، فإن مذبحة تجار «آجيل» أثارت احتجاجاً عنيفاً بين سكان مدن نجد لإجباره على القيام بأى إجراء؛ فشرع ابن سعود فى تعبئة المدن الرئيسية فى الساحة وتحصينها. وسعى بصفة خاصة إلى الحيلولة دون التعاون بين ابن حميد والدويش الذى يمكن أن يؤدى على الفور إلى حرب أهلية؛ وشرع الدويش فى القيام بهجوم واسع النطاق فى منتصف فبراير واوقفه مبعوثو ابن سعود الذين أقنعوه بتأجيل الغارة حتى نهاية شهر رمضان المقبل حتى يتسنى له إتمام المفاوضات التى كان يجريها مع البريطانيين. ووافق الدويش، إلا أنه واصل فى نفس الوقت استعداداته لتشكيل جبهة عريضة مناهضة لابن سعود، ويبدو أن المصالحة التى استطاع تحقيقها بين ابن حميد وابن ربيعان كانت أعظم إنجاز له فى هذا السياق، وتمثل الإنجاز الآخر فى محاولة استمالة إبن هيثليين. ومن العسير أن نقرر ما إذا كان خوفه من ابن سعود أو إغراء الإغارة والغنائم هى التى حملت ابن هيثلين على الانضمام إلى الدويش، وكانت مساعدته للدويش قصيرة الأمد حيث إنه فى أواخر شهر مارس استسلم لضغوط من جانب ابن سعود وجيرانه، العوازم، وكف عن تعاونه مع الدويش.

كان تعاون ابن هيثلين غاية فى الأهمية عندما كان مستمراً. حيث إنه دفع إلى الذروة الضغط على الشيخ أحمد فى الكويت، وكان أحمد يخشى ابن سعود، ويكن له احتراماً شخصياً، إلا أنه كان عاجزاً أمام ضغوط الإخوان المرتدين، وقد استطاع الدويش فى أواخر ١٩٢٨ واوئل ١٩٢٩ أن يقيم تحالفاً سرياً مع أحمد يضمن حماية الآخير من الغارات، لقد حققت مطير نجاحاً كبيراً فى الكويت، لكن الغارات استمرت بالقرب منها، وأغار ابن هيثلين على جماعة بنى مالك فى الكويت فى يناير عام ١٩٢٩ وبعد شهر أغار ابن شقير على الرعاة المقيمين هناك؛ وكما أشار جلوب سعى الإخوان إلى الاعتماد على الكويت كقاعدة اقتصادية واعتبروها أيضاً هدفاً للإغارة.

وبحلول شهر مارس من عام ١٩٢٩ أصبحت جبهة الإخوان المعارضة تشكل تحدياً قوياً لابن سعود، وتعاونوا بنجاح فى إقامة منطقة اقتصادية مستقلة، الأمر الذى لم يسفر إلا عن غضب ابن سعود. حيث كانت سياسته القديمة تقوم على تجنب الاتجار مع الكويت،

لذلك صعدوا من حملات غاراتهم الوحشية، وكما يذكر جلوب فإن الدويش وابن حميد وابن هيثلين قرروا الإطاحة بابن سعود وتنصيب أنفسهم حكاماً لنجد والحجاز والإحساء على التوالى، ويبدو رأى جلوب غير محتمل فى هذه المرحلة فى ضوء مطالب زعماء الإخوان السابقة وموقفهم من ابن سعود، الذى لديه من الأسباب ما يكفى لقلقه من أنشطة الإخوان.

وثمة عامل آخر أرغم ابن سعود على العمل. ألا وهو استئناف البريطانيين لانتقامهم من المغيرين، وفى مارس من عام ١٩٢٩ كان لا يزال قائماً الاقتراح البريطانى الذى طالب فى نوفمبر عام ١٩٢٨ باحالة المشكلات المعلقة بين العراق ونجد إلى التحكيم. وان كان لم يبدأ العمل فى تنفيذه حتى وقتئذ، لقد وافق ابن سعود على الاقتراح فى ديسمبر عام ١٩٢٨ لكنه طالب بأن يكون للعراق ونجد عدداً متساوياً من الحكام للبت فى المشكلات دون مشاركة البريطانيين، وأصر، كما هو متوقع، على إعادة النظر فى المادة ٣ من البروتوكول التى تتناول ترسيم الحدود. إذ يعتبرها أساس المشكلة، ويبين هذا المطلب فى حد ذاته أن مبدأ الحدود نفسه يتعذر الدفاع عنه على الأقل بالنسبة لأحد الأطراف، ومع ذلك لم يستطع البريطانيون الإذعان للمطلب.

ومع زيادة الغارات عاود البريطانيون استخدام العربات المدرعة والطائرات لصد المغيرين، واحتج ابن سعود على الغارات ضد أراضيه، وأيده المسئولون فى مكتب الهند، وفى وزارة الخارجية، ومع ذلك كان واضحاً أن ما قام به البريطانيون جوهرى لكبح جماح المغيرين الذين كان يمكن، بدون ذلك، أن يلحقوا ضرراً بالغاً بالعراق، وربما بالكويت على حد سواء. ولقد وضع تصعيد الأنشطة العسكرية من جانب كل من البريطانيين والإخوان ضغطاً متزايداً على ابن سعود للقيام بإجراء مباشر لتحسين موقفه.

وفى شهر فبراير قام بتحصين الجبيل والقطيف وشرع فى تعبئة واسعة النطاق تحت إشراف ابن جلوى وفى التجنيد من القحطان وحرب والموالين من العتيبة وشمر ومن سكان المدن، وانضم إليه ابن ربيعان من العتيبة (التى كانت مصالحته مع ابن حميد قصيرة الأمد) والقيسرم من حرب وكان كل منهما يتزعم جماعات قبلية هامة، ونقلت صحيفة «أم

القرى» بإعجاب قيام ابن سعود بتفقد القوات، ولعل ابن سعود، وقد حرم جيشه من قطاعات كبيرة من الإخوان، بل إنه تحول ضدهم فى واقع الأمر، توقف برهة ليتساءل عن أنسب الوسائل لاستخدام الجيش، وكانت المسألة هى الاختيار المناسب للطريقة والزمان والمكان للقوات كى توجه ضربتها.

ولم تدم سلبية الدويش سوى أيام قليلة، وعلى أساس التعاون الجديد بينه وبين ابن حميد وابن هيثلين اضطر كل منهم إلى العمل؛ ففى فبراير عام ١٩٢٨ هاجم الدويش ليزام ابو زهره من الظفير الذى كان قد أقام من جديد علاقات وديه مع ابن سعود، وفى أوائل شهر مارس شن ابن شقير هجوماً غادراً على الكويت فى الوقت الذى أغار فيه ابن حميد على ابن رمال من شمر عبده، وهو من الإخوان الموالين لابن سعود.

وفى أوائل مارس غادر ابن سعود الرياض، وانتقل إلى بريده لتتبعه قوتان، واحدة بقيادة فهد بن جلوى والأخرى بقيادة سعود بن ابن سعود، ولعل فكرة ابن سعود الأصلية هى حشد قواته لتكون بمثابة منطقة عازلة بين ابن حميد، الذى كان يعمل غربى نجد والدويش فى الشرق، لكن بمجرد السمع عن تحركات ابن سعود سارع ابن حميد ليوحد قواته مع قوات الدويش فى «سبيلة» الواقعة بين عجيبة والأرطاويه، على مسافة عشرين ميلاً شمال زفلى، وتبعهما ابن سعود ووقعت غارة محدودة النطاق ومناوشات بين المعسكرين.

ومع ذلك لم تستبعد الأطراف المفاوضات، وفى الأيام الأخيرة من مارس بعث ابن سعود باثنين من العلماء هما عمر العنقيرى، الذى بعث به فى مهام سابقة، وعلى بن سالم، إلى ابن حميد واقترحا عليه إحالة المسائل المعلقة بينهما إلى التحكيم طبقا للشريعة، وعلى الرغم من عدم ثقته فى ابن سعود وافق على هذا الاقتراح، وتفيد التقارير التى ترجع إلى أواخر شهر مارس أن الجانبين وافقا على التحكيم فضلاً عن أن ابن حميد أوفد أحد مساعديه، ابن كاثيلا، إلى ابن سعود. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان العداء المتزايد بين الأطراف أو حقيقة «ابن كاثيلا» لم يرد السلام على ابن سعود — وهى دليل على أنه لم يعتبر الملك أخاً ومؤمنا حقيقيا — هى التى اغضبت ابن سعود؛ ومهما يكن الأمر فقد أبلغ ابن حميد أنه إما أن يستسلم ويحاكم وفقا للشريعة أو يقابله فى ميدان القتال.

وهنا تدخل الدويش؛ ويفيد أحد التقارير أن ابنه وغيره من الزعماء حاولوا إثناء الدويش عن الدخول فى معركة ضد ابن سعود، لأن ابن حميد، بعكس الموقف فى عام ١٩٢٨، هو الهدف المحدد للملك؛ والواقع أن الدويش ذهب إلى حد التوجه إلى معسكر ابن سعود. ونقلاً عن وهبه يذكر حبيب وجولدرب أن الدويش وعد عندئذ بالاستسلام، لكنه غير رأيه بعد عودته إلى معسكره قائلاً أن جيش ابن سعود يتكون من «رجال ضعفاء وطهاة» ولا يستطيعون الانتصار على الإخوان، وكما أشار جولدرب فإنه على الرغم من أن الدويش عاش فى مدينة الأرطاوية أكثر من عشر سنوات فإنه لم يكتسب مظهر رجل المدينة المستقر، بل احتفظ بالطابع البدوى الذى يحتقر السلوك المستكين لأولئك الذين آثروا الاستقرار. وفى اليوم التالى، أى فى ٣٠ مارس، نشبت المعركة التى خرج منها ابن سعود منتصراً.

يرفض حبيب رواية جلوب التى تقول إن الدويش أمضى ليلة فى معسكر ابن سعود، ويذكر أن الزعيم المطيرى دخل المعركة فى صبيحة اليوم التالى، ولهذا لا يمكن أن يكون قد أمضى الليلة فى معسكر ابن سعود، ولو لم يكن هناك تقرير بأن الدويش عاد إلى معسكره لاقناع ابن حميد بالاستسلام لما أثير هذا التساؤل، وطبقا لهذا التقرير فإنه من المؤكد أن الدويش توصل إلى صلح مع ابن سعود فى عشية يوم ٢٨ مارس وتعهد ابن سعود بتقديم هبات ضخمة لابن حميد إذا ما استسلم، وعاد الدويش إلى معسكره لكنه لم يستطع إقناع ابن حميد، وفى ٢٩ مارس بعث الدويش برسول إلى ابن سعود مطالباً أن تكون وعود ابن سعود مكتوبة لكى يقنع ابن حميد، وبينما كانوا فى انتظار الرد شن ابن سعود الهجوم، وقد تكون هذه هى النقطة التى عندها انضم الدويش لابن حميد فى قتاله ضد ابن سعود، وإن صحت هذه الرواية يكون ابن سعود قد هاجم الدويش وهو غير مستعد، ولديه الانطباع بأن المفاوضات لا تزال مستمرة.

ويستند التقرير السابق على دليل من الكويت يعتمد على رواة شاهدوا المعركة. وبالرغم من أنهم قد يكونوا متحيزين. إلا أن الرواية لاقت قبولاً على أنها صحيحة فى المملكة، وذكرهـ. ج جاكتز، القنصل البريطانى فى جده، فى أوائل شهر يونيو أن «هناك

شعوراً متزايداً إزاء الطريقة الغادرة التى هوجم بها فيصل الدويش وابن بوجاد (ابن حميد)» بل كتب ديكسون يقول ان الدويش هوجم على الرغم من حصوله على ضمانات لسلامته كوسيط بين ابن حميد وابن سعود.

وكان الإخوان من حرب وهتيم الموالون لابن سعود هم الذين حاربوا المطير ولم يواجهوا صعوبة كبيرة فى إحاقة الهزيمة بهم، وخاصة بعد أن أصيب الدويش برصاصة فى بطنه؛ واشتبك رجال المدن النجديون مع العتيبة بقيادة ابن حميد وتعرضوا لمقاومة أشد بكثير، فقد أمكن صدهم مرتين قبل أن يتغلبوا على خصومهم بمساعدة ابن ربيعان، وابن يوسس مطير اللذين ظلا على ولائهما لابن سعود، وانطوت الأنشطة التى أعقبت المعركة على معان هامة، وكما ذكر جولدرب فإنه ما إن «اطمأن ابن سعود من أن حياة فيصل الدويش باعتباره متحدياً لسلطته قد انتهت» حتى أبدى استعداداً لمنح العفو عن المطير، ومن ناحية أخرى تعقب ابن حميد الذى كان قد لاذ بالفرار إلى الغطغط؛ والقى القبض عليه مع اتباعه وتم تدمير «الهجرة» تدميراً كاملاً.

وفى اليوم التالى لمعركة «سبيله» عقد ابن سعود اجتماعاً للمقاتلين والعلماء هناك ليؤكد لهم ضرورة إضفاء طابع الاستقرار على الحياة العامة، وأخبر المجتمعين:

> **فيما يتعلق بالعقيدة يتعين عليهم الاعتماد على أحكام العلماء لا على حكمهم الفردى، كما يجب منحه ولاءهم الكامل وألا تعقد أية اجتماعات أو مؤتمرات دون إذن منه، وأخيراً يجب أن يحترموا إخـــوانهم من المسلمين وممتلكاتهم ووافق العلمـــاء على هذه الاقتراحات.**

هكذا حاول ابن سعود أن يتناول مشكلتين إذ أراد أن يقلل من شأن الانقسام الراهن فى المجتمع السعودى باستخدام انتصاره كوسيلة لتحقيق التماسك والاستقرار، كما أنه أراد حل مشكلة تطور الدولة السعودية مستقبلاً. إذ تعين على المجتمع السعودى أن يتقبل حكم ابن سعود الرامى إلى إقامة دولة مركزية هادئة يتولى شئونها ابن سعود ويضفى عليها طابع

الشرعية العلماء الذين أصبحوا الحماة والموجهين لعقيدة الدولة، وتم حظر التفسيرات الدينية المشايعة وكان هذا التوجيه عاجلاً بصفة خاصة. حيث إن قطاعات عديدة كانت لاتزال متأثرة بشدة بالإخوان ومرتبطة بقيمها.

وفى ٣٠ يونيو من عام ١٩٢٩ أجرى ديكسون مقابلة صحفية مع فيصل الشبلين، مساعد الدويش، فى الكويت، وأوضح الشبلين بجلاء أن الإخوان «ضد ابن سعود لأنه حاول تقييد حرية البدو إلى الحد الذى لم يسمع به أحد من قبل»، وأشار ابن الشبلين إلى أن الرصيد الرئيسى الذى احتفظ به الإخوان هى سيادتهم وأسلوب حياتهم القبلية التقليدية، وتمثلت المشكلة فى إخضاع أسس حياتهم الجيوبوليتيكية والاقتصادية ليحل محلها نظام حكم منظم.

وبات واضحاً خلال شهر أبريل عام ١٩٣٠ أن السلام لن يسود، وظل العجمان فى الإحساء ولم يشاركوا فى معركة سبيله بالرغم من تحالفهم مع المطير والعتيبة؛ وليس واضحاً ما إذا كان هذا الموقف يمثل محاولة لحماية جناح الإخوان فى الإحساء والكويت أو ما إذا كان يعنى أنهم لم يعودوا يعارضون الملك؛ مهما يكن الأمر فإن إبن سعود كان مستعداً لتنفيذ أمر العفو، وأمر ابن جلوى ابنه فهد بالقيام بالمهمة؛ واستطاع فهد أن يحضر ديدان بن هيثلين إلى معسكره فى الحادى عشر من إبريل، لكن بعد إبداء حسن الضيافة أمر بسجنه، وهرب العديد من مرافقى ديدان وعادوا بقوة عجمانية كبيرة يقودها نائف ابن هيثلين، وأثناء المعركة أعدم ديدان وقتل فهد وتعرضت قوات ابن جلوى لخسائر فادحة.

لقد ألحقت هذه الحادثة ضرراً بالغاً بسمعة ابن سعود، ودفعت الإخوان إلى الثورة ضد حكمه، وفى الأسابيع التالية شرع العجمان فى الزحف على «ورفه» فى المنطقة المحايدة بالكويت وانضم اليهم فرحان ابن مشور من الرولة الذى كان قد تسلل من شرق الأردن منذ عدة أسابيع وطرد من الكويت؛ وبعد مقتل ديدان عرض ابن سعود على ابن مشور الأمان إذا استسلم، كما طلب من البريطانيين منع تهريب، أى مؤن إلى المتمردين من الكويت وعدم منحهم أى مأوى هناك؛ ومع ذلك انضم ابن مشور إلى العجمان، وفى ١٩ يونيو عاد فيصل الدويش إلى الساحة بعد أن شفى من جراحه عندما وصل إلى جارية العليا،

ولم يطلب، فى بادئ الأمر، سوى الرعى وتسهيلات فى المياه، لكن بحلول شهر أغسطس، بات واضحاً أن الساخطين من العتيبة انضموا إليه كما أبدى العجمان استعدادهم للتحالف معه.

وتفيد التقارير الواردة من الكويت أن الدويش، عقب هزيمة الإخوان وتعرضه للإصابة والهزيمة العسكرية، كان يحاول استعادة هيمنته على المنطقة الواقعة شمال شرقى نجد والإحساء بأسرها، ولا سيما المنطقة القريبة من الكويت، واتبع الزعيم المطيرى تكتيكا جديداً. إذ زعم أن معركته مع ابن سعود وحده، ووعد بتجنب الإغارة على العراق والكويت، ووضع حد للنزاع مع «الحكومة» (الحكومة البريطانية)، وكان هدفه هو أن يحظى بالتأييد فى قتاله ضد ابن سعود؛ وفى غضون صيف عام ١٩٢٩ استعاد السيطرة على جزء من العوازم وأقام خط إمداد من الأرطاوية؛ ولم يكن الدويش، من الناحية العسكرية، فى وضع يمكنه من مواجهة قوة سعودية كبيرة، لكنه زعم بحق أن تأييد ابن سعود يتركز فى المدن، وأنه ليست لديه قوات جاهزة فى الميدان، وهو وضع يمكن أن يساعد الدويش فى تحقيق تفوق حاسم فى المنطقة؛ وتحت قيادة زعيم ثائر جديد يدعى الدهينه قام العتيبة بدورهم بسد الطرق والإغارة فى منطقة القصيم كما فى المنطقة الواقعة بين نجد والحجاز، واحتفظ المغيرون بعلاقات وثيقة مع الدويش وحصلوا على المؤن من العنيزة بالعراق.

وعزز الإخوان المتمردون من جبهتهم، وحرموا الجانب السعودى من المرور الآمن عبر أراضيهم، واستعادوا بعض التأييد الذى كانوا قد خسروه فى وقت سابق، وأعلن ابن سعود بنفسه أن «غالبية أهل نجد أصبحوا عنيدين ولا يطيعون أوامرى»؛ وحاول خلال يونيو ويوليو وأغسطس أن تكون له اليد الطولى من جديد عن طريق إحضار رجال القبائل من مطير وشمر إلى الرياض ليغدق عليهم الهبات وآيات المديح، وفى ٩ يوليو واجه العتيبة الذين كانوا على حافة الثورة وحثهم على تأييده ضد العجمان المتمردين؛ ولم يكن ابن سعود واثقاً كل الثقة من تقربه إلى هؤلاء الرجال؛ لقد طلب مساعدتهم فى نفس الوقت هدد بأن يبيد «بسيفه» أى معارضة من بينهم، وأشار إلى أن امتناعهم عن الجهاد ضد المتمردين يعتبر

جريمة، لكن ليس ثمة دليل على أنه نجح فى أن يحظى بأى تأييد من العتيبة.

وكانت المشكلة الأخرى التى واجهها ابن سعود هى الزيادة الكبيرة فى الغارات على القبائل الموالية وعلى المدن، ففى ٢٦ يوليو أغار الدويش بنجاح على سبيع ومعسكر سهول فى «قايه» بالقرب من الارطاوية، وبعد عدة أيام هوجمت فى الاحساء قافلة يقودها واحد من أبناء ابن سعود وقتل عدد كبير من أتباعه، وقيل أن مشعرى، أمير بريدة، اغتاله أحد مؤيدى الدويش من أسرته.

وحذا العتيبة حذو الآخرين فى الإغارة، ومن ثم كان ملحاً أن يتحرك ابن سعود ضد المتمردين، وتفيد تقارير الشيخ احمد بالكويت وغيره من المصادر أن الملك فيصل فى العراق كان يحاول تحريض الشمر ضد ابن سعود بتشجيعهم على استعادة حكمهم فى حايل، وعندما أشاروا إلى أنهم يخشون من الدويش أجاب فيصل بالقول «لا تخافوا فالدويش عندى» عندئذ تقرر أن ينتظر الشمر بعض الوقت قبل أن يعملوا، إلا أن تقارير كويتية أخرى أشارت إلى أن تحالفاً إقليمياً مناهضاً للسعوديين قد تشكل، ونقل شيوخ شمر إلى الحدود كما أن شيوخ الرولة، يعاونهم عبد الله، كانوا على اتصال بالدويش. وكانت نشاطات الدهيانه فى القصيم جزءاً من هذا المخطط؛ وذكر ابن سعود هذه التطورات مشيراً بوضوح إلى الخطر الذى أثاره محور الدويش مع الأشراف.

وتبدو الملاحظة التالية التى ابداها الشيخ احمد تقييماً دقيقاً لطبيعة المؤامرة ولنوايا الدويش بوجه عام:

> **الدويش سياسى عظيم ... ولا شك من أن الذين وراء هذا التمرد وما يهدف إليه الدويش هو الإطاحة بآل سعود وتنصيب نفسه، أى الدويش، مكان بنى سعود. وبنجاح اتسع نطاق أفقه، وأصبح الآن يأمل فى أن يصبح سيداً لنجد، وأثناء القيام بذلك لا يهمه إذا عادت الحجاز لأسرة الأشراف أو حايل لبنى الرشيد.**

هكذا بلغت معارضة الإخوان لابن سعود حد التعاون مع الهاشميين، أعداء الدولة

السعودية الذين كانوا يعتبرونهم فى وقت سابق كفرة، ومن المحتمل أن يكون خطر التحالف مع الهاشميين عاملاً آخر أرغم ابن سعود على إرسال قواته ضد المتمردين.

وفى أوائل سبتمبر دعا ابن سعود إلى عقد مؤتمر آخر للإخوان والعلماء ورجال المدن فى الشارة، وهى مدينة تقع على الطريق بين مكه والرياض؛ وكانت المناقشات هذه المرة قصيرة نسبيا وحاسمه. بعكس مؤتمرات السنوات السابقة الطويلة والمرهقة، وكان ابن سعود يسعى إلى اضفاء الشرعية على الإجراءات التأديبية التى على وشك أن تقوم بها قواته، وحصل على ما أراد. والواقع أن القرار الذى اتخذ فى هذا المؤتمر هو الذى قرر بصفة نهائية سيادة الحكومة السعودية المركزية على التشكيلات القبلية، ووافق المؤتمر على قرار من سبع فقرات. خلاصته أن كل من اشترك فى التمرد (وقد ذكر العتيبة وبطوناً من مطير بالاسم) لابد من تأديبه وفقاً لأحكام الشريعة؛ وأن من يقدم لهم المساعدة يجرد من أسرته، ولتنفيذ هذا القرار خول ابن سعود الحق فى إرسال أمرائه وجيشه إلى كل «هجرة» مفسده.

وبعث ابن سعود بقوات متعددة:

١ – فعلى مقربة من الكويت أرسلت قوة من العوازم تعززها قوات بنى خالد وقحطان وسهول وغيرها مع فرقة صغيرة من الجيش النظامى؛ وبلغت القوة فى مجملها ٢٥٠٠ مقاتل.

٢ – وفى «عجيبة» رابط ابن مساعد مع قوات من حرب وشمر قوامها نحو ٢٥٠٠ رجل، لقطع الاتصالات مع العراق وشرق الأردن.

٣ – وقاد خالد بن لؤى وسعود قوات من خرمة وتربة وعتيبة المواليه. لقد مثلت تلك القوات تغيراً هاماً فى تركيبة القوات السعودية حيث كان بعضها قوات نظامية متفرغة لا تقاتل فى إطار قبلى تقليدى، وكان البعض الآخر جماعات قبلية تسيطر عليها الحكومة وتقاتل الجماعات القبلية الانفصالية. وهكذا صار الطريق ممهداً لاستبعاد الإخوان من الجيش.

لم يحقق أى جانب النصر فى الاشتباكات الأولى، إذا اشتبك خالد مع قوات الدهاينه وأضطر إلى التقهقر إلى خرمة، وفى أم الرضمان أوقع ابن مساعد هزيمة منكرة بقوة قوامها ٥٠٠ رجل يقودها عبد العزيز الدويش الذى وافته المنية بعد ذلك بوقت قصير، وأحرز فيصل الدويش نصراً حاسماً فى الخامس من اكتوبر ضد قوة طوارئ سعودية بالقرب من الكويت. ثم انتصر على العوازم الذين هزموا العجمان فى المراحل الأولى، وكان خالد أفضل حالاً مع العتيبة الذين وقعوا بين ابن ربيعان وخالد، ومنوا بخسائر فادحة، فما كان من قوات التمرد إلا أن أرغمت بعد ذلك على التحرك شمالاً.

وعلى الرغم من قدرتهم على التكيف فإن تقهقر المتمردين كان مدمراً لسببين: اولهما افتقارهم إلى الانتشار الاستراتيجى المناسب، لقد حشدت قوات سعود فى ساحات مختلفة بقيادة قادة مختلفين كما كانوا يتحكمون فى خطوط الإمداد من وسط نجد، وهكذا كان تدمير احدى القوات السعودية يترك القوات الأخرى دون مساس. أما المتمردون، على النقيض من ذلك، فكانوا يقاتلون فى المناطق التى يعيشون فيها ولم ينشروا قواتهم فى أراضٍ لا تخضع لسيطرتهم، فإذا ما حاقت بهم الهزيمة لم تكن لديهم خطط طوارئ يعتمدون عليها أو مناطق يتقهقرون نحوها. هذا بالاضافة إلى أنِ حشد قواتهم فى نقاط معينه جعلهم هدفاً سهلاً للهجوم، وهكذا انهزم العتيبة بحركة كماشه قام بها خالد وابن ربيعان، وعلى الرغم من انتصار الدويش على العوازم إلا أنه تعين عليه أن يواجه بمفرده الجيش السعودى برمته وهو أمر مستحيل.

أما السبب الثانى لهزيمة المتمردين النهائية فله علاقة بما قام به البريطانيون، إذ بعد «سبيله» لم تعد غارات الإخوان على البلدان المجاورة تمثل مشكلة. ومن ثم كف البريطانيون عن مطاردة الإخوان بطائراتهم داخل نجد، الأمر الذى رفع هذا العبء عن كاهل ابن سعود، هذا فضلاً عن استعداد البريطانيين لبيع ذخيرة وثلاثة آلاف بندقية لابن سعود، والأهم من ذلك انهم استجابوا لمطالبه بمنع العراق والكويت من إيواء الإخوان المتمردين. لقد طلب الزعيم المطيرى حق اللجوء فى شهر أغسطس، وكرر الطلب فى أوائل نوفمبر عام ١٩٢٩ عندما أدرك صعوبة موقفه، وعلى الرغم من الطلبات التى تقدم بها إلى

الكويت وبالرغم من إرسال حريمه ليتوسلوا من أجل اللجوء، رفض البريطانيون منحه حق اللجوء، ولعب البريطانيون دوراً مساعداً بطريقة أخرى تمثلت فى الضغط على الحاكمين الهاشميين، عبد الله وفيصل، ليمتنعا عن مساعدة المتمردين. وفى ديسمبر من عام ١٩٢٩ أقام فيصل اتصالات مع الدويش وشجعه على القتال وربما زوده بالأموال والخيول، وما أن علم البريطانيون بهذا حتى أنهوا التعاون القائم بينهم.

وفى نوفمبر من عام ١٩٢٩ حاول الدويش أن يلتمس عفواً من ابن سعود، ورفض الملك أن يعفو عنه على الرغم من وعده بالإبقاء على حياته، وبعد أن بات واضحاً أن الإخوان المتمردين لن يتمكنوا من الحصول على حق اللجوء فى أية دولة مجاوره استسلم الدويش وابن لامى وابن هيثلين للبريطانيين فى ١٠ يناير عام ١٩٣٠، وأحضر الإخوان المتمردون إلى ابن سعود فى ٢٨ يناير.

لقد أمكن كبح جماح عدوانية القبائل بصورة نهائية، وحققت استراتيجية ابن سعود لبناء الدولة نصراً حاسماً فى وقت كانت فيه الدولة السعودية تمر بمرحلة التغيير.

الفصل الثالث

الدولة السعودية وجاراتها

١٩٣٠ - ١٩٣٦

فى عرين الأسد

الفصل الثالث

الدولة السعودية وجاراتها ١٩٣٠ - ١٩٣٦

فى عرين الأسد

لعل أفضل وصف لنظام الحكم السعودى الجديد الذى تبلور بعد هزيمة الإخوان هو «الإحتواء» ، فقد طورت الدولة السعودية نظاماً رائعاً قادراً على إخضاع القبائل، وإن عجز عن إضفاء طابع المؤسسات على حكمها، وتعزيزه بقيم جديده تحل محل الأعراف والقيم القبلية، لقد قامت الحكومة بمحاصرة الشجاعة العسكرية والنظم السياسية للقبائل التى كانت أكثر واقعية، وبالتالى من الأيسر إخضاعها، غير أن القيم والأعراف القبلية هى جزء جوهرى من أنماط السلوك ومن روح المجتمع وبالتالى أقل قابلية للتغيير ومن ثم برزت فى أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين ازدواجية جديدة. تمثلت فى نظام حكم جديد يقوم على المركزية السياسية ويعتمد على الحضر الحجازى، ويتجه نحو التنمية الاقتصادية إلى جانب كيان قبلى مهزوم يتركز فى نجد طابعه التدين ويؤيد النظام المشيخى.

أثارت هذه الازدواجية فى السنوات التى أعقبت ذلك مشكلات عديدة بالنسبة لبناء الدولة، أولها: أن الصفوة الجديدة كانت تفتقر إلى الخبرة، وكان على رجال الأعمال الإداريين، الذين كان الكثيرون منهم إما متمركزين فى الحجاز أو أجانب، أن يضطلعوا لأول مرة بمسئوليات غير مألوفة لحكم دولة يتسع بسرعة نطاقها. أضف إلى هذا أنه لم يكن لديهم ترابط داخلى أو أساليب التعاون التى يتطلبها دورهم الجديد، ومن ثم كثيراً ما تحكمت القيم القبلية الضيقة الأفق والأكثر شيوعاً فى سلوك هذه الجماعات وأصبحت بديلاً للممارسات السياسية الحديثة.

وفى أوائل الثلاثينيات من هذا القرن كان تشكيل صفوة متماسكة قادرة على إقامة إدارة فعالة واتخاذ إجراءات سياسية منطقية يعتبر فى حد ذاته تحدياً قاسياً، كما كانت

عملية التكامل الاجتماعى والإقليمى قد أبطأتها العزلة التى فرضها على نفسه عدد من الجماعات التى أضعفت هزيمة الإخوان من روحها المعنرية وأبعدتها؛ هذا فضلاً عن مشكلة إقامة تعاون بين سكان نجد والحجاز. فعلى الرغم من رغبة الزعماء الجدد فى الدمج إلا أنهم كانوا يعتبرون القبائل النجدية جماعات هامشية يتعين إضعافها وإخضاعها؛ كانت تلك هى الخلفية التى على أساسها واصلت الدولة تطورها فى الثلاثينيات.

خلال تلك الفترة واجهت الدولة السعودية العديد من الأزمات التى نجمت فى معظمها عن المشكلات الإقتصادية، وليس بالضرورة أن يكون للمسائل الاقتصادية القدرة على تغيير الأيديولوجيات أو المعتقدات أو الأسس الهيكلية للنظام؛ إلا أنها تشكل تأثيراً حاسماً على السلوك اليومى للحكومة وعلاقاتها مع رعاياها؛ فالأداء، كما يؤكد ابن خلدون، يحدد ثروة الحكومة ومستوى فسادها وطبيعة ما تفرضه على رعاياها من مطالب، وطبقا لنظرية كارل ويتفوجل فإن الظروف الاقتصادية تفضى إلى زعامة سياسية قادرة على الحكم وفقاً لهذه الظروف، وعلى الرغم من أن الدولة السعودية أبعد ما يكون عن نموذج «ويتفوجل» الخاص بالحكم المطلق الشرقى الصلب، الا أنه يمكن تطبيق نظريته عليها، فهناك أزمة اقتصادية أثرت على الدولة السعودية بأسرها وتطلبت حلاً مركزيا شاملاً على نحو يماثل الموقف الذى وصفه ويتفوجل، وأسفرت المحاولات التى بذلت لإيجاد حل للمشكلات الاقتصادية عن تطور نمط متميز للنشاط السياسى، ومحور البحث التالى هى سياسات العلاج الاقتصادى.

لقد تركت الأزمة الاقتصادية العالمية فى الثلاثينيات تأثيرها البالغ على الاقتصاد السعودى الذى اتضح بصورة أساسية من تدهور عدد الحجاج الذين يغدون إلى الحجاز كل عام، ففى أواخر العشرينيات بلغ متوسط عدد الحجاج سنويا مائة ألف حاج، وهو ما كان يشكل المصدر الرئيسى لدخل الدولة وفى عام ١٩٣٠ انخفض عددهم إلى خمسة وثمانين الفاً وإلى ما يزيد قليلاً عن تسعة وثلاثين الفاً فى عام ١٩٣١، كما كانت الحكومة مدينة بشدة للعديد من الهيئات التى كانت تقدم لها المساعدة فى الماضى؛ وكان من بين الدائنين حكومة الهند، التى كانت قبل عام ١٩٢٣ تقدم لنجد معونات مالية، وتمدها

بالسلاح اللازم لنضالها ضد الإخوان، ورعايا نجديون وحجازيون كانوا يمولون الحكومة للغرض نفسه وشركتان بريطانيتان (الشركة الشرقية للبرق جيلاتلي هانكي) وهولمزو شركاه التي قامت بإنشاء شبكتي البرق والإذاعة لحساب الحكومة السعودية، فكانت الحكومة مدينة للهند بمبلغ ثلاثين ألف جنيه وللتجار الحجازيين النجديين بنحو تسعين ألفاً للشركات الأجنبية بعشرة الاف. هكذا تجاوزت ديون السعودية في أوائل عام ١٩٣١ مائة وثلاثين ألف جنيه؛ بضغط بريطاني مكثف قامت الحكومة في مارس عام ١٩٣١ بسداد دينها كاملاً للشركة الشرقية للبرق وثلثي دينها للهند مما زاد من أعباء الاقتصاد المحلي؛ وفي شهري فبراير ومارس عام ١٩٣١ قام عبد الله سليمان، مدير المالية، بتغيير أساس الريال من الذهب إلى النيكل بهدف زيادة الاحتياطي من العملة وتوفير الذهب، بيد أن هذه الخطوة أسفرت عن نتيجة عكسية حيث ازداد الطلب على الذهب الذي أصبح أكثر السلع التجارية شعبية، وبالتالي بات الذهب يصدر ويختزن بكميات هائلة؛ الأمر الذي تعين معه جلب النيكل إلى السوق ليحل محل الذهب، وبحلول شهر مايو عام ١٩٣١ انخفضت قيمة الريال المحلي (بالرغم من أن التغيير لم يعترف به رسميا) من عشرة إلى عشرين ريالاً للجنية الاسترليني.

لقد تأخر تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بفعل الملامح المتخلفة عن الدولة القبلية، فلم يكن هناك فصل بين أموال الدولة وخزانة ابن سعود الخاصة، ولم تكن تحكمها ميزانية عامه ولم تخضع لخطة طويلة – الأجل. وعلى الرغم من مستوى الدخل المرتفع نسبياً الذي نعمت به الدولة السعودية في العشرينيات، فإنها لم تدخر أية مبالغ «للأيام السوداء» على حد تعبير فيلبي . هكذا منيت الحكومة بعجز في السنة المالية ١٩٣٠ – ١٩٣١، فعلى سبيل المثال تجاوزت الواردات في عام ١٩٣٠ ثلاثة عشر مليون دولار. في حين لم يزد الدخل عن ٧,٢٢٣ مليون، وشملت السلع المستوردة مواد غذائية أساسية إلى جانب الكثير من السلع الترفيهية للأسرة المالكة، ولم يكن لدى الدولة السعودية أية منتجات بكميات وافرة للتصدير، وكانت الجلود واللؤلؤ هي سلع التصدير الرئيسية، لكنها لم تدر أكثر من مائتي ألف دولار، أما مصادر الدخل الأخرى فكانت الجمارك (حوالي ثلاثة ملايين دولار في مجملها) والضرائب وما يدفعه الحجاج من رسوم.

ولما كانت الأزمة قد تركت تأثيرها على الحكومة المركزية والأقاليم على حد سواء فإنه يتعين بحث بعض المحاولات الرامية إلى الانفراج الاقتصادى وبعض الانعكاسات السياسية، لقد عقدت فى مارس عام ١٩٣٢ اتفاقية مع شركة هولندية - شركة الأراضى المنخفضة للتجارة - بموجبها عُهِد إلى الشركة تسويق الذهب السعودى فى الخارج، ومراقبة نشاط السوق فى الحجاز نظير عمولة تقدر بنصف فى المائة، لكن لم يمض على ذلك ستة أسابيع حتى تبين أن الحكومة السعودية لاتحتفظ باكثر من عشرة آلاف جنيه من الذهب، وبالتالى عجزت عن دفع عمولة الشركة وألغى الاتفاق، فما لبثت أن زودت الحكومة السوق بالمزيد من النيكل الذى لم ينجم عنه سوى زيادة معدل التضخم. مما أدى إلى فرض قرض إجبارى على تجار الحجاز. قيمة عائده أربعة وعشرون آلف جنيه.

ولجأت الحكومة إلى حل آخر تمثل فى طلب المساعدة من المصادر الأجنبيه التى لم تكن قبلاً متاحة للدولة السعودية، ففى صيف عام ١٩٣١ بحث ابن سعود عن هيئة تتولى تنظيم أموال السوق المحلية ومراقبتها ولتحقيق هذا الهدف لجأ إلى خدمات أحد المصارف البريطانية، وفى شهرى يوليو وأغسطس التقى مبعوث سعودى خاص، عن طريق وساطة الإدارة البريطانية للتجارة عبر البحار، بممثلى العديد من المصارف البريطانية، وسعى وهبه، وكان يعمل آنذاك ممثلاً لابن سعود فى بريطانيا، إلى إقناع آرثور هندرسون، وزير الخارجية، على تغيير رأيه بأن أوضح له أنه بدون مساعدة الحكومة البريطانية، قد يتحول ابن سعود إلى روسيا السوفيتية طلباً للمساعدة. فما كان من هندرسون إلا أن أعلن أن الحكومة البريطانية لن تتخلى عن «تقليدها الراسخ منذ وقت طويل الذى يقضى بعدم التدخل فى المعاملات التجارية بين الحكومات الأجنبية والمصارف البريطانية»، ويبدو أن هندرسون لم ير تحولاً حقيقيا فى السياسة السعودية الخارجية تجاه الاتحاد السوفيتى، وكان يخشى من نتيجتين محتملتين لاستخدام مصرف بريطانى كمصرف للدولة السعودية وهما:

١ - الخوف من إحتمال تعرض المصرف البريطانى لخسائر فادحه وهو على بينة من وضع الاقتصاد السعودى .

٢- وربما كان يخشى من أنه فى حالة التورط الشديد قد تضطر الحكومة البريطانية

إلى تعويض أية خسائر ناجمة عن مثل هذه المغامرة، ولأن بريطانيا كانت لاتزال تحاول إقناع السعوديين بسداد ديونهم. فقد أحجم هندرسون عن تشجيع أى بنك بريطانى على التدخل؛ فى النهاية فشل المبعوث السعودى فى كل من لندن والأراضى المنخفضة، وفى شهر يوليو قدم حبيب لطف الله، وهو سورى من أصل مصرى، اقتراحاً ثالثاً إلى ابن سعود، إلا أن مشروعه المالى رفض.

ثم جرى عرض مشروع آخر تمثل فى استغلال المعادن والمصادر الطبيعية، ففى صيف عام ١٩٣١ وخلال عام ١٩٣٢ قام ك.س وتوتشيل، جيلوجى أمريكى، ببحث حول الموارد السعودية المحتملة. وكتب أربعة تقارير مؤكداً إمكانية اكتشاف المياه بالقرب من السطح فى أماكن عديدة بين وجه وجدة، الأمر الذى يجعل من السهل زراعة القطن والذرة والتمر، كما عثر توتشيل على آثار للألومنيوم والمرو، والذهب وأشار إلى أن الفضة والحديد والرصاص والبترول يمكن بدورها أن توجد فى أماكن مثل ينبع ووجه، وضابا إلا أنه أكد ضرورة إعادة فحص العينات والمجالات المحتملة.

واهتم بهذا المشروع، إلى جانب توتشيل، جاب الله والمجموعة الهولندية، التى سبق ذكرها، وغيرهم من رجال أعمال أمريكيين وبريطانيين ومصريين، كان من أبرز أعضاء هذه المجموعة من رجال الأعمال الأجانب فيلبى الذى سعى إلى أن يصبح وكيلاً للطف الله فى الحجاز وأقام اتصالات مع شركات أخرى، لم يكن لها اتصالات مباشرة بالسوق السعودى ولاتستطيع دخولها إلا بعد اتصالات مع الحكومة، وهكذا فإن ما استطاع رجال الأعمال تحقيقه فى أحسن الأحوال هو التشجيع على تطوير حكومة مركزية يمكن أن تتولى اقتصادا مخططا له موازنته، إلا أن وضعهم كأجانب ونشاطهم المتخصص حال دون التأثير المباشر على الحكومة وعلى تقلبات الاقتصاد السعودى؛ وفى ظل هذه الظروف وبسبب عدم توفر مصرف للدولة، لم تظهر تأثيرات المشروعات الأجنبية إلا على المدى البعيد، ولم تساعد فى علاج الأزمة الاقتصادية المباشرة.

وعجزت أفكار توتشيل بدورها عن التأثير. إذ إنه أكد فى أوائل عام ١٩٣١ وأوائل عام ١٩٣٢ على الحاجة إلى إعادة فحص العينات وأماكن المعادن التى اكتشفها لتطوير

وسائل توفير المياه لجده وللمشروعات الزراعية ولفتح ميناء فى راس تنوره على الخليج الفارسى وبناء الطرق والمناجم، ولما كان توتشيل ينقل أفكاره بأسلوب استشارى فقد كان، فيما يبدو، يؤكد بصورة متزايدة على مشروعات البنية الأساسية التى لايمكن الاستفادة منها إلا فى المستقبل البعيد؛ لكن خطط توتشيل لم تسفر عن أية تحسينات فورية ملموسة فى الاقتصاد السعودى، وفى النهاية ضاق ابن سعود ذرعاً بتوصياته مؤكداً بأنه إنما يهتم «بكتابة تقارير فنية دون أن يشير إليه بكيفية تطبيقها».

وكان للتجار والإدرايين المحليين تأثير مباشر وسلطة أكبر على الاقتصاد والسياسات السعودية فقد كانوا يمثلون الازدواجية السائدة فى ذلك الحين حيث أنهم اسهموا فى الجهود الجديدة الرامية إلى تحسين الاقتصاد والإدارة فى نفس الوقت الذى لجأوا فيه إلى المصاهرة القبلية والعلاقات الشخصية مع ابن سعود لتدعيم مراكزهم، وكانت هذه الجماعة التى ازدهرت بفضل نظام الميراث وما كان يوليه ابن سعود من أولوية للتنمية الإدارية، قد أخذت تعزز من مصالحها منذ أوائل العشرينيات؛ وساند التجار والإداريون الحكومة بشدة أثناء المتاعب التى مرت بها فى أواخر العقد. وكان من بينهم كبار مستشارى الملك لشئون التمركز والتنمية الاقتصادية، كما أصبح تجار الحجاز ونجد المموليين الرئيسيين للحكومة، وهو الدور الذى زاد إبان الأزمة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال كانت عائلة القصيبى تتكون من تجار هامين فى الإحساء، وكانوا يمثلون ابن سعود فى البحرين، وتدل نشاطاتهم على الطريق الذى ارتادته مثل هذه الجماعات، وفى يناير عام ١٩٣١ علق، هـ. بيسكو، المقيم البريطانى فى بوشير، على ذلك بقوله:

إنهم (أى آل القصيبى) من أصل متواضع وعصاميون ... اتصلوا بالتجار على ساحل الهاسا والهفوف .. الخ وحققوا تدريجيا ثروة طائلة بعقد صفقات مربحة فى اللؤلؤ وغيره، وبدأوا، فى نهاية المطاف، بتمويل ابن سعود؛ وظلوا، لعدة سنوات، يقومون بتحصيل جمارك الهاسا. فما لبثوا أن اقنعوا ابن سعود بتحويل التجارة من الكويت إلى اوجير والهفوف بالبحرين، وكان يؤازرهم فى ذلك

مالتجار الهاسا من نفوذ. ويقال إنهم كانوا يحصلون على راتب من ابن سعود قيمته خمسة آلاف ريال كما كانوا يحققون أرباحاً طائلة من وراء السلع التى كان يستوردها من الهند. وتشير التقارير الحالية إلى أن ابن سعود مدين لهم بمبلغ يصل إلى نحو ثمانين ألف جنيه استرلينى .... وأعتقد أن لهم دون شك تأثيراً بالغاً على الملك.

كان هناك العديد من العائلات التى فى مركز يمكنها من تحقيق مكاسب اقتصادية وتضطلع بأدوار إدارية، وتتمتع بروابط شخصية ومصاهرة مع ابن سعود من بينها عائلة القصيبى فى منطقة الخليج. التى كان أحد أفرادها مبعوث ابن سعود لإجراء مباحثات فى أوروبا حول مشروع إنشاء مصرف للدولة؛ هذا فضلاً عن أن الحاكم السعودى كان مديناً لهم بمبالغ كبيرة من المال. مما زاد من تأثيرهم القوى عليه، واكد بيسكو بأنه على الرغم من أن ربع واردات الدولة من الإحساء ذهب إلى عائلة القصيبى فإن الربع الآخر ذهب إلى عائلة ابن جلوى. كما كانت عائلة نجدية أخرى، هى عائلة الصديرى، تربطها بابن سعود مصاهرة عن طريق الأم واثنتين من زوجاته، وفى الثلاثينيات كان ثلاثة من أفراد العائلة حكام أقاليم، أما عبد الله سليمان، المدير المالى لابن سعود فكان من أبرز أعضاء هذه الجماعة المكونة من التجار والإداريين، ومن موقعه ككاتب صغير فى بلاط ابن سعود استطاع سليمان أن ينمى أعماله التجارية فى بومباى والبحرين ونجد، مما أثار انتباه ابن سعود إلى مواهبه، فلم يتول منصباً رسمياً فحسب بل كان أيضاً، حسب وصف فيلبى له، «مورداً» لاحتياجات أسرة ابن سعود، ومديراً لأعمالهم الشخصية؛ وكان جميع أعضاء الجماعة يهتمون بأن تكون لهم علاقة وثيقة غير مقيدة بالحكومة، تلك العلاقة التى مكنتهم من تحسين مشروعاتهم الخاصة والسيطرة على السوق، وكانوا أقل اهتماما من الأجانب باقتصاد مخطط يقوم على موازنة دقيقة.

وشارك تجار الحجاز بدورهم فى اقتصاد الدولة، ففى ديسمبر من عام ١٩٣١ صرح اندرو ريان، المسئول البريطانى فى جدة، بأن تجار الحجاز أصبحوا الممولين الرئيسيين

للحكومة، ولما كان لهم باع طويل فى التجارة واعتادوا على حكومة أكثر تطوراً وتنظيماً. دافع تجار الحجاز عن اقتصاد يقوم على الموازنة، وعارضوا الروابط السرية إلى حد ما بين ابن سعود وتجار نجد. التى فى رأيهم شجعت على وجود اقتصاد متقلب غير جدير بالثقة، وفى ديسمبر عام ١٩٣٠ استأنف مجلس التجار نشاطه وكان قد عطل منذ الاحتلال؛ فمارس نشاطه كغرفة تجارية، وكمحكمة مختصة بالشئون التجارية على حد سواء، مما عزز كبرياء تجار الحجاز. وفى نفس الوقت أرسلت إلى الاحساء لجنة حجازية برئاسة محمد الطويل من جدة لإعادة تنظيم جماركها واقتصادها. الأمر الذى أضعف إلى حد ما مركز آل القصيبى هناك.

واختلفت جماعات الصفوة المتعددة فيما بينها حول أكثر وسائل الإصلاح الاقتصادى قبولاً، وكانت الخلافات واضحة فى مجالات مختلفة لبناء الدولة، وكان أعلى مستوى لصانعى القرار – من بينهم أفراد من الأسرة المالكة وكبار المسئولين الحكوميين ورجال الأعمال البارزين – يشكل محور النشاط، وكما يوضح فيلبى فإن هيئة غير رسمية تضم مثل هذه العناصر المرموقه بدأت تزاول نشاطها فى أوائل الثلاثينيات، وقارن فيلبى هذه الهيئة «بمجلس شورى الملك» وذكر أنه على الرغم من كونها غير رسمية إلا أن الموضوعات التى ناقشها أعضاؤها كانت موضع اهتمام بالغ.

وتطلبت الأزمة المالية الحادة موقفاً حازماً من ابن سعود، وعلى الرغم من أن حزمه كان سمة مميزة لسلوكه فى الماضى فإن «مجلس شورى الملك» قد شهد، فيما يبدو، ضعفاً فى الزعامة الشخصية لابن سعود، ومن الصعب أن نقرر ما إذا كانت المشاكل السابقة مع الإخوان قد أنهكت ابن سعود ذهنياً أو ما إذا كانت المشاكل البدنية وحدها الناجمة عن متاعب حادة فى العين والمعدة هى التى تركت تأثيرها عليه، كما أنه من الصعب تقرير مدى انسحاب ابن سعود الواعى من السلطة أو ما إذا كان يفكر فى التنحى. ويبدو من استقراء الماضى أن ابن سعود لم يفقد قط صلته الكاملة بمشكلات يومه الرئيسية. ألا وهى المشكلات الاقتصادية، إلا أن ريان أشار فى أغسطس عام ١٩٣٠ إلى ميل ابن سعود إلى أن يبعد نفسه عن الشئون السياسية الراهنة وإلى «أن يملك ولا يحكم»، وأشار «وهبه» فى لندن

شيخ الكويت وبيسكو بدورهم إلى نزوع ابن سعود فى عامى ١٩٣١ و ١٩٣٢ إلى أن يتخلى عن المزيد من السلطة لكبار المسئولين ولفيصل كما ألمحت تقاريرهم إلى ما كان يعانى منه ابن سعود من متاعب صحية، هذا فضلاً عن أنه فى يوليو عام ١٩٣١، فى ذروة الأزمة الاقتصاديه، غادر الحجاز قاصداً الرياض، وهى حقيقة تدل على أنه كان يمر بفترة عصيبة. وعلق ريان فى وقت لاحق على ذلك بقوله: «كان الملك مثبط الهمة وانزاح الوهم عن عقله، وكاد جسده أن يصاب بالوهن».

ربما تركت متاعب ابن سعود تأثيرها السئ على غيره من أعضاء الأسرة المالكة، ووصف جـ. هوب جيل، القائم بالأعمال البريطانى الذى كان يعكس الرأى العام المحلى، فيصل، نائب الملك فى الحجاز بأنه «عربيد» «وشخصية تافهة»، كما أنَ سعود، الابن الأول لابن سعود، الذى كان يحكم آنذاك فى الرياض لم يستطع أن يقيم لنفسه مركزاً يمكنه من التأثير على صنع القرار على المستوى العالى. وتردد أن ابن سعود كان يكره شقيقه محمد لأطماعه التى لاتقف عند حد. وحاول إبعاده عن السلطة؛ وهكذا لم تقدم الأسرة المالكة زعامة قوية أو حلاً للأزمة الاقتصادية.

بيد أن الأمراء أثروا على الأزمة بصورة أخرى حيث إن المئات من أفراد الأسرة المالكة أصبحوا، فيما يبدو مستهلكين بإسراف للآمال السعودية الضيئلة، وكان تعقيب نائب القنصل الأمريكى فى عدن على ذلك فى أغسطس ١٩٣٢ بقوله: «لقد ازدادت بشدة ممتلكات الملك الشخصية خلال العامين الماضيين، فهو يمتلك مساحات شاسعة من الأراضى ومشروعات تجارية ضخمة يديرها وكلاء عديدون، وذلك لاستعماله الشخصى مع أسرته، كما يمتلك ٩٣ سيارة من بينها سيارتان ماركة رولزرويس الفاخرة»، وراح الكاتب يؤكد أن ابن سعود أغدق بسخاء» على زوجاته اللاتى بلغ عددهن مائة وأربعة وثمانين زوجه حتى وقتئذ وعلى أولاده الذين بلغ عددهم مائة وثلاثين فرداً، وأشار «بيسكو» بدوره إلى المبالغ الطائلة التى كانت تنفق على صيانة السيارات تزويدها بالوقود.

ومن بين النتائج التى أسفرت عنها الأزمة الاقتصادية المتنامية على مستوى العالم، وضعف زعامة الأسرة المالكة اتساع نطاق الانقسامات داخل «مجلس الشورى» وبين

صفوف النخبة المحدودة وقت أن كانت الدولة السعودية تجرى مفاوضات مع كل من الحكومة البريطانية والشركات الخاصة؛ وكان حمزه وياسين، باعتبارهما من الخبراء الأجانب عضوين هامين في المجلس، وعلى الرغم من أن نفوذهما لم يكن واضحاً إلا فى الشئون الخارجية استاء منهما المسئولون الآخرون ووجهاء الحجاز على أساس أنهما «أجنبيان سوريان» وحاولوا تقليص سلطتهما.

وتمخضت إعادة تنظيم مكتب الخارجية السعودية عن مشكلات أخرى، وتردد فى يوليو من عام ١٩٣٠ أن ابن سعود اختلف مع حمزة؛ فلقد واصل حمزة، الذى كان يمثل أهمية بالغة للملك، الحفاظ على علاقاته الوثيقة بالوفد البريطانى وبغيره من الأوربيين حتى بدا لابن سعود أنه أصبح «أوروبياً» اكثر مما ينبغى، وفضل ابن سعود ياسين الذى كان مسلماً أكثر ورعاً، وعينه في يوليو من عام ١٩٣٠ رئيساً للإدارة السياسية بديوانه، وهو منصب جديد اعتبره «ريان» محاولة من جانب،ابن سعود لإنشاء هيئة جديدة للشئون الخارجية، ولإضعاف حمزه فى هذا المجال، وفي ديسمبر عام ١٩٣٠ أصبحت إدارة الشئون الخارجية وزارة، وعلى الرغم من أن فيصل لم يكن لديه اهتمام يذكر بهذه الأمور أصبح وزيراً وتولى حمزة منصب وكيل الوزارة، ومرض حمزه فى يناير عام ١٩٣١ ولم يعد إلى العمل إلا فى شهر إبريل، وكان من نتيجة ذلك انه لم يكن له نفوذ كبير إبان أخطر مرحلة للأزمة الاقتصادية؛ لقد حل ياسين محل حمزة أثناء غيابه. بيد أن تأثيره لم يزد عما كان لحمزة، كما كان فيلبى عضواً فى مجلس الشورى، لكنه ركز اهتمامه على الأجانب الذين لم يكن لهم فعالية فى المسائل القائمة.

لقد كانت الساحة شاغرة بالنسبة لعبد الله سليمان؛ ولم تستمد قوته من منصبه الرسمي. الذى فى حد ذاته جعله كبير المسئولين فى الشئون الاقتصادية فحسب. بل أيضاً من الخدمات الشخصية التى أسداها إلى الأسرة المالكة، وكانت الأسرة، التى برهنت على زعامة مترددة وشهوة متنامية للترف، فى حاجة إلى سليمان ليكون بمثابة المسئول التنفيذى الرئيسى فى السياسات الداخلية – وبالتالى أعفى أفراد الأسرة المالكة من تلك المهمة – والوصى على مصالحهم الاقتصادية، وبهذه المساعدة يمكن للأمراء أن يحافظوا على

مستوى معيشتهم، وأن يحرروا أنفسهم من الأمور السياسية، فى مقابل ذلك أصبح سليمان- بتأييد منهم - أقوى شخصية فى «مجلس الشورى» بل وفى البلاد بأسرها.

وانصبت سياسة سليمان على إرضاء الملك وغيره من أعضاء الأسرة المالكة، فكان يدير الدولة، على حد تعبير فيلبى، على نحو أشبه ما يكون «بشركة تجارية عائلية ضخمة»، وأوضح «ريان» بصورة أدق هدف نشاط سليمان بقوله: «إن مجمل ما قام به سليمان يبين إلى أين تذهب الأموال وأين لا تذهب، وكيف أن وزير المالية هو رجل الملك .... لكنه فى نفس الوقت يتفادى الشقاق، ويطوق عنق نائب الملك بما يقدمه له لو أنه استطاع ذلك دون استنزاف للصهريج».

بيدأن ولاء سليمان للعائلة المالكة حمله على استنزاف أى رصيد مالى متاح لصالحهم. بغض النظر عن المصالح والجماعات الأخرى التى لها حصة فى تلك الأرصدة، ولم تسمح طبيعة الأنشطة التى يقوم بها سليمان بإمكانية الأخذ بنظام الاقتصاد المخطط القائم على الموازنة؛ وحاول سليمان، على النقيض من ذلك، زيادة الاحتياطى باغراق السوق بالنيكل. تلك المحاولة التى باءت بالفشل، وذكر «ريان» فى يوليو عام ١٩٣١ أن «مدير عام المالية استنفذ بالفعل أى إحتياطى من الذهب قد يكون فى حوزته»، وفى شهر مايو فرض سليمان القرض السابق الذكر بقيمة أربعة وعشرين ألف جنيه على تجار الحجاز، ولعل منطق سليمان فى ذلك هو أن الحجازيين أثرياء نسبيا، فهم على الأقل أكثر ثراء من النجديين، ولذا يتعين عليهم ملء الخزائن، ولأن الملك لايحبهم كثيراً فقد يرحب بهذا الإجراء.

كذلك أغضبت الحجازيين بشدة إجراءات أخرى جرى اتخاذها، ففى يونيو عام ١٩٣١، على سبيل المثال، أعلنت لجنة الأخلاقيات العامة أن العقاب سوف ينزل بأى شخص لايؤدى الصلاة أو يبيع التبغ جهاراً أو يستخدم أجهزة الحاكى أو يرتكب أية جرائم أخرى من هذا القبيل، هذا فضلاً عن معاناة الحجازيين من تدهور التجارة، إذ فى غضون السنة الهجرية ١٣٤٩ (التى انتهت فى مايو عام ١٩٣١) انخفض الدخل من التجارة من ٩٩٨,٢٦٣ إلى ٨٨٠٣٢٠ جنيه عن العام السابق، وبرهنت شكاوى الحجازيين ضد

سليمان على أوجه قصور النظام المزدوج الذى ساد خلال أوائل الثلاثينيات، وطالبوا باقتصاد مخطط ومعقول من شأنه أن يحد من تصرفات سليمان التعسفية، والواقع أنه فى الفترة ما بين ٢ و١١ يونيو عقده تجار الحجاز مؤتمراً لبحث الموقف، ولم يعترض ابن سعود على هذه المبادرة، وإن كان قد رفض بشدة قرارات المؤتمر، ووصف «ريان» البنود الأساسية فى جدول الأعمال ورد فعل ابن سعود على النحو التالى:

(اولا) تعتبر الحجاز ضحية الاستنزاف المزدوج لمواردها الهزيلة بسبب المبالغ التى أنفقت على مقتضيات البذخ ومثالها البين العربات والمبالغ التى خصصت لنجد وخاصة ما يقدم للقبائل من معونات.

(ثانيا) لم تكن للبلاد ميزانية بأى معنى حقيقى. ويمارس المدير العام سلطة تكاد تكون غير محدودة فى الشئون المالية ... وتزداد بشدة الكراهية له وإن كانت مكانته لدى الملك لم يعترها، فيما يبدو، أى ضعف، لقد توفرت لبعض أعضاء المؤتمر الشجاعة لتوجيه النقد إلى عبد الله سليمان، وأن يعلنوا أن ثمة حاجة إلى ميزانية؛ ويقال أن رد الملك جاء بما معناه «الميزانية هى لى».

وبذلت محاولة أخرى لتحويل المؤتمر إلى هيئة استشارية تعقد اجتماعات سنوية، وتقرر أن يكون الأعضاء نواباً منتخبين من المدن الحجازية المتعدده (٢٢ من مكه و ١١ من جد و ٩ من المدينة و ٣ من الطائف) وعين للمؤتمر رئيس، وشكلت ثلاث لجان، إحداها للقيم الاسلامية وأخرى للشئون الاقتصادية وثالثة لشئون القضاء، ولعل ابن سعود كان على بينة من السخط، واعتقد أن بوسعه أن يسمح بشئ من التنفيس عن هذا السخط، فقد يحول المؤتمر الطاقات الحجازية لصالح النظام، لكنه أحجم عن الموافقة على أى إضعاف لمركز سليمان، وهكذا أكد ريان أن المؤتمر «كشف بوضوح الاستياء أكثر من حله للمشكلات».

فى نهاية الامر امتد إلى الآخرين ما كانت تشعر به جماعات الصفوة من سخط، ففى أواخر صيف عام ١٩٣١، عندما كان ابن سعود مسافراً فى الرياض، تأخر سليمان

عدة أشهر في دفع مرتبات موظفي الحكومة، وبالتالي أجج غضب الحكام والجنود والمسئولين الحجازيين؛ كما نفذ البنزين تماماً في أوائل شهر سبتمبر، فطلب سليمان عشرين مليون «جالون» من الاتحاد السوفيتي لم تصل إلا في ٢٠ من اكتوبر، وكان النقص واضحاً في كل مكان ولم يستطع سليمان الانتظار أكثر من ذلك، فهاجم رجال مجهولون، يفترض أنهم يتصرفون بمبادرة من سليمان يوم التاسع من سبتمبر ساحات شركة التجارة الهولندية وشركة البرق الشرقية وأفرغوا مابخزاناتهما من بنزين. وخسرت الشركة الهولندية اثنى عشر ألف جنية، في حين خسرت شركة البرق الشرقية، التي يمثلها فيلبي، أربعة آلاف جنيه، وكانت السرقة غاية في الإحراج حيث أن كل فرد يعلم لمن يتبع أسطول العربات الذى يحتاج إلى البنزين، كما أن السرقه أقحمت، لأول مرة، رجال أعمال أجانب في الأزمة الاقتصادية، وكان فيلبي في شهر يوليو قد انتقد بشدة سياسة سليمان النقدية وجهل ابن سعود الذى أدى إلى التخبط في الشئون الاقتصادية.

في أعقاب السرقة كتب فيلبي إلى سليمان مشيراً إلى أن عقوبة السرقة طبقاً للشريعة هي قطع يد السارق؛ وأضاف، حسب ما ذكره ريان، أن سليمان «يستحق أن يقطع إرباً»، كما أنه بعث لابن سعود باتهام مفصل لسليمان، وحاول أن يتحد مع غيره من أعضاء «مجلس الشورى» وكبار مسئولي الحجاز، وهي مهمة ليست يسيرة حيث كان الكثيرون يخشون سليمان وتأييد ابن سعود له؛ لكن بعد ضغط شديد كان حمزة، الذى لم يكن راتبه قد دفع لثمانية أشهر، وفيصل الذى كان لابد من نقل مكتبه إلى الطائف بسبب تناقص الأموال، مستعدين للانضمام إلى فيلبي الذى استطاع أن يظفر أيضاً بتأييد شخصيتين حجازيتين هامتين في المجلس التشريعي هما الإخوان الفضل، وكما ذكر هوب جيل: «لقد كانوا جميعاً ضحايا سلطته، فلم يضعهم في الظل فحسب. بل كانوا أيضاً يعانون بشدة من عدم توفر الأموال لديه»؛ وحملهم فيلبي على توقيع إنذار موجه إلى ابن سعود في الرياض يهددون فيه بالاستقالة ما لم يستبعد سليمان، وارفق بالإنذار رسالة توضح بالتفصيل سوء الإدارة وطلبوا من سليمان أن يوقع على الرسالة، فكان رفضه المتوقع دليلاً على شعوره بالذنب؛ وفي ٢٣ يوليو وجهت الرسالة إلى الرياض.

وفى ١٣ نوفمبر جاء رد ابن سعود الذى حاول إخفاء مسئوليته عن الأزمة، وأزاح سليمان مؤقتاً على الأقل، وبدلاً من ذلك أنحى باللائمة على الأزمة العالمية لما تعانى منه البلاد من متاعب اقتصادية، وذكر أن المعلومات التى نقلت إليه من الحجاز قد جاءت بناء على أوامره وأضاف أن من واجبه العمل على إعادة تنظيم «الواردات والمصروفات»، وأبقى على سليمان فى الرياض «ليقوم بعملية تفتيش فى نجد»، ومن ثم بدا فى أواخر عام ١٩٣١ وفى ضوء الأزمة الاقتصادية أن الجماعات التى طالبت باقتصاد يقوم على الموازنة وبإدارة فعالة قد انتصرت فى صراعها ضد سليمان.

وأعلن ابن سعود إصلاحين عززا من المؤسسات الحكومية المركزية. لكنه احتفظ فى نفس الوقت بقدر كبير من الممارسات القبلية؛ وفى خريف عام ١٩٣١ أعلنت الميزانية وتقرر أن يتم تخطيط النفقات على أسس منطقية، وأن يخصص ٣٥ فى المائة من الميزانية للمرتبات الرسمية و ٢٥ فى المائة لتسديد كافة الديون و ١٥ فى المائة احتياطى، أما الـ ٢٥ فى المائة الباقية فتخصص للنفقات غير العادية مثل توفير الرعاية للحجاج وتنمية الموارد.

وفى يناير من عام ١٩٣٢ أعلن عن إنشاء مجلس الوزراء (مجلس الوكلاء) الذى يضم رئيساً لوزارة الداخلية الجديدة، ومديراً للمالية ووكيلا لوزارة الشئون الخارجية ونائباً لرئيس مجلس الشورى، وكان كل وزير مسئولاً عن السياسة فى مجاله. على أن يحظر تكرار الممارسات التعسفية التى اتسمت بها إدارة سليمان، وأصبح هؤلاء لأول مرة مسئولين مسئولية جماعية أمام الملك. كما تقرر أن يتولى نائب الملك رئاسة المجلس، وأن يكون حلقة الوصل مع الملك. ومن حقه فض أية منازعات لاتحل داخل المجلس، وسمح لكل عضو من الأعضاء أن يناقش ويستفسر عن سياسة الآخر، كما تقرر أن يسيطر المجلس على الجزء الأكبر من الجيش النظامى الذى أنشئ حديثاً، وقد سمحت تلك المؤسسات الجديدة للإدارة العليا بسلطة تنفيذية كبيرة. بيد أنها اكدت من جديد تبعيتها للأسرة السعودية المالكة.

ولم يحدث قط أن عرض تقرير رسمى للدخل المطلوب لسد النفقات المقررة، كما لم تحدد ميزانية الأسرة المالكة، وهى فى العادة مستهلك ضخم للدخل، ونتيجة لذلك ظلت موارد الدخل غير محددة ولايمكن السيطرة عليها، وظل إجمالى الميزانية غير واضح، ولم توحد المبالغ المخصصة للمجالات المتعددة فى حساب عام، وظل غير معروف نصيبها النسبى

من الإجمالى، وفى وقت لاحق لم تعلن إلا أجزاء بعينها من الإنفاق الفعلى؛ وفى أواخر شهر أبريل من عام ١٩٣٢ أعلن أن وزير المالية الجديد سوف يستخدم ٤١٠ آلاف جنيه، وصفت بأنها نصف دخل الحجاز، لتغطية نفقات الأسرة المالكة والجيش، كما تقرر أن يحصل على مائة الف أخرى للاتصالات والنقل. وظلت الحصة التى يحصل عليها الملك فعلاً غير معلنة كما استمرت المرتبات تدفع بعد موعدها بعدة أشهر؛ الأمر الذى علق عليه هوب جيل بالقول إنه لايكاد يوجد أى ارتباط بين المخصصات الفعلية والميزانية الأصلية.

وعند فحص قائمة المسئولين فى مختلف المؤسسات الجديدة يتبين أن محاولة قد بذلت فى بادئ الأمر لإرضاء حمزة وياسين ووجهاء الحجاز، ففى نوفمبر من عام ١٩٣١ أصبحوا مسئولين عن تنفيذ الميزانية الجديدة، وفى وقت لاحق أصبح حمزة عضواً بمجلس الوزراء، كما شكلت فى شهر نوفمبر «لجنة لإعادة تنظيم» الإدارات الحكومية تضم وجهاء الحجاز، وأصبح إبراهيم الفضل مسئولاً عن الخزانة فى الإدارة المالية الجديدة.

وعند تشكيل مجلس الوزراء عين حمد سليمان (شقيق عبد الله) مديراً للمالية، واستكملت الدائرة فى أغسطس عام ١٩٣٢ عندما أعيد عبد الله سليمان إلى منصبه القديم وأصبح يحمل لقب وزير، وهو اللقب الذى لم يحمله حتى ذلك الوقت إلا فيصل، ولم تظل إدارة «الفضل» قائمة إلا لتكون، على حد تعبير هوب جيل، «ذرًا للرماد فى العيون».

وانطوت تركيبة السلطة فى المؤسسات الجديدة على مزيج من الممارسات البيروقراطية والتقليدية، وكان هذا إجراء يهدف إلى تحقيق التوازن بين الجماعات السياسية السعودية البارزة. كما أنه كشف عن سيادة القيادات الملكية السعودية؛ وأدى تعزيز اشتراك السوريين والحجازيين فى الإصلاحات إلى تنشيط المنافسة بينهما من جديد، تلك المنافسة التى ظلت ساكنة لفترة وجيزة أثناء اتحاد الجانبين ضد سليمان، ويعتقد «هوب جيل» أن ابن سعود فى واقع الأمر دبر بعناية هذا التطور الذى لم يسمح للملك بإعادة آل سليمان إلى النظام فحسب بل أيضاً منح سلطة واسعة لفيصل الذى ترأس المجلس عند الاضطلاع بدوره الرباعى كنائب للملك ورئيس لمجلس الشورى ووزير للخارجية ووزير للداخلية، وبحكم تعيينه فى منصب وزير الداخلية أصبح فيصل مسئولاً عن الصحة والتعليم وتنفيذ الشريعة والشرطة والحجر الصحى الخاص بالحجاج ومراقبة شبكة البرق.

وعاد قدر كبير من السلطة يتركز في أيدى أعضاء الأسرة المالكة ومساعديهم فتركزت السلطة في أيدى فيصل وآل سليمان، وإن كان بوسع المرء أن يتبين أن ابن سعود أخذ يبرز من جديد شيئاً فشيئاً باعتباره المحرك الرئيسى، وأقيم نظام هرمى فى ظله تعمل الهيئات السياسية والإدارية تحت سلطة المؤسسات الملكية، وسيطرت الولاءات المحدودة النطاق على سلوك الصفوة، وألحقت الهيئات الجديدة بالمؤسسات القديمة فى شكل أميبى، على حد تعبير هوب جيل. وساد انفصال جماعات الصفوة، واستمر التخصيص التعسفى للأموال، فمن مبلغ ١١٠ ألف جنيه حصلت عليه الحكومة فى الربع الأول من عام ١٩٣٢ أرسل إلى الرياض، حيث يدير ابن سعود دفة الأمور، ثمانون ألفاً، وهكذا ازدادت المؤسسات الملكية السعودية قوة، وأصبحت أقوى المؤسسات فى المملكة. واستندت قوتها على ربط العناصر البيروقراطية والقبلية معاً، وانطوى كل منها على بعض العناصر الأخرى.

لقد كان لهذا الوضع غير المألوف بالنسبة للنظام السعودى تأثيره السلبى على أقاليم الدولة القصية وعلى ما تتميز به من مشكلات حدودية، ذلك التأثير الناجم عن اتجاهين للسياسة الرسمية الجديدة: اتجاه يرمى إلى تعزيز المركزية، فانصب الاهتمام على مدن الحجاز الرئيسية، واتجاه آخر هدفه تنمية ما من شأنه أن يحقق فائدة اقتصادية، مما أضربا لآخرين وأفضى إلى إهمالهم.

ويعبر الموقف السعودى من مشكلات الحدود مع العراق والكويت عن هذه الاتجاهات؛ لقد كان ينظر إلى العراق حتى عام ١٩٣٠ على أنها العدو الرئيسى، وبدت مشكلات الحدود النجدية – العراقية غير قابلة للحل، لكن فى أوائل يناير من عام ١٩٣٠ وافق ابن سعود على اقتراح عراقى بشأن التسوية، ولم يشمل اقتراح الحكومة العراقية مستقبل نقاط مراقبة الحدود، وإعادة الغنائم واللاجئين المتمردين وغيرها من المشكلات التقليدية فحسب. بل تضمن أيضاً عقد معاهدة «حسن الجوار» وتبادل الاعتراف، واقترح فيصل أن يجتمع مع ابن سعود شخصياً لإتمام التسوية، لقد أخذ الاقتراح البريطانيين على غرة إذ كانوا آنذاك منهمكين فى مسائل تتعلق بإبعاد زعماء الإخوان، وما إن تنبهوا إلى ذلك حتى أبدوا بطبيعة الحال تأييدهم للتوصل إلى تسوية، وإن كانوا قد أصروا على ضرورة

إعداد جدول زمني واضح قبل الاجتماع.

وفى يومى ٢٢ و ٢٣ فبراير من عام ١٣٠ التقى ابن سعود بالملك فيصل على ظهر سفينة جلالة ملك بريطانيا «لوبين» فى الخليج ألفارسى. وانتقد الملكان كل منهما الآخر بصورة شخصية، ولم يتسن لهما التوصل إلى اتفاق كامل حول كافة المسائل محل النزاع، لكن معاهدة حسن الجوار قد تم توقيعها وهو ما كان يبدو مستحيلاً فى عام ١٩٢٩، بالإضافة إلى أن الملكين اتفقا على التوصل إلى تسوية حول نقاط مراقبة الصحراء فى غضون ستة أشهر، وعلى بحث مشكلات تسليم المتهمين ألفارين، وإجراء مفاوضات على إعادة الغنائم وفقاً لما تقضى به محكمة البهرا، وكان التحول فى موقف ابن سعود واضحاً لا فى ميله الأساسى إلى التسوية. بل أيضاً فى موقفه من مشكلات الحدود المزمنة.

واثناء الاجتماع اعترف ابن سعود سراً لسير فرانسيس همفريز، المندوب السامى البريطانى فى العراق، بأن نقاط المراقبة العراقية التى كانت سبباً فى معظم المشكلات فى وقت سابق «لاتلحق أى ضرر بنجد» وأنه لايصر على إزالتها. إلا لأنه وعد شعبه بذلك، ووافق على إحالة المسألة إلى التحكيم، وبينما وافق على تدخل المحكمة أعرب بوضوح عن عدم ثقته فى قدرتها على التوصل إلى تسوية؛ والواقع أنه حتى منتصف مارس عام ١٩٣٠ لم تكن قد أعدت أية مطالب أو إجراءات بالنسبة لمحكمة البهرا؛ لقد أوضح ابن سعود رغبته فى الصلح، وأبلغ همفريز أنه «لايرغب فى أن تفسد المناقشات الجدلية الروح الودية التى سادت الاجتماع»، وفى الوقت نفسه كان على استعداد أن يتخذ «خطوات فعالة» لوقف الغارات ضد الكويت أو العراق مستقبلاً»؛ وبعد إخضاع الإخوان كان تسليم معظم قادتهم كفيلاً بتحقيق هذا الهدف؛ وتبين كل هذه الأنشطة والتصريحات أن الهدف الحقيقى لابن سعود فى تلك المرحلة هو أن يحل رسمياً النزاع القائم على طول منطقة الحدود العراقية، وبات يرى أن معظم مشكلات الأمس المستعصيه قد فقدت الجزء الأكبر من مغزاها .

لكن إبرام اتفاقية كان بحاجة إلى مزيد من الوقت ، وفى مارس من عام ١٩٣٠ زار وهبة وحمزة بغداد، وهددا ابن سعود فى مايو عام ١٩٣٠ بإنهاء المفاوضات بعد أن رفض العراق الموافقة على الخطة السعودية بتسليم المتهمين ألفارين، إذ لم يكن مستعداً أن يتخلى

عن المطلب النجدى الأساسى بضرورة تسليم أى قبلى يعتبره ابن سعود مجرماً، ولم تبدأ المفاوضات إلا فى شهر أغسطس من عام ١٩٣٠؛ وفى أبريل عام ١٩٣١ زار نورى السعيد، رئيس وزراء العراق جده حيث تم توقيع معاهدة صداقه وحسن الجوار، وفى ١٠ مايو ١٩٣١ جرى التصديق على المعاهدة التى أعلنت أن «سلاماً دائماوصداقة قوية يقومان على العلاقات الدبلوماسية سوف يسودان»، وفى محاولة لمنع المشكلات فى المستقبل ركزت بنود المعاهدة أساساً على العلاقات القبلية على طول الحدود التى تمثلت فى الحيلولة دون وقوع اعتداء قبلى وتشكيل لجنة حدود دائمة وعدم الاعتراض على المسابلة، كما تم توقيع بروتوكولات التحكيم وتسليم الفارين. وعلى الرغم من أن المعاهدة استبعدت تسليم المتهمين ألفارين على أسس سياسية، أكد نورى السعيد أن رجال القبائل من البدو هم ضمن فئة المجرمين الذين يمكن تسليمهم كما أراد السعوديون، وبذلك حقق ابن سعود هدفه الرئيسى.

كانت السياسة السعودية تجاه الكويت مغايرة تماماً لسياستها إزاء العراق، فقد كان السعوديون والكويتيون على استعداد لعدم التركيز على مشكلاتهم القبلية رالاقليمية، وأكد ابن سعود اهتماماته الاقتصادية، ففى وقت مبكر يرجع إلى أوآخر عام ١٩٢٩ حين عرض مطالبه على س.س.جـ باريت، المقيم البريطانى فى الخليج ألفارسى، أكد ابن سعود رغبته فى الحصول على دخل من الجمارك الكويتيه، وطالب بتخفيض رسوم الترانزيت التى تفرضها البحرين على السلع التى تدخل الدولة السعودية إلى جانب التمثيل الرسمى، ولم يرغب البريطانيون فى أن يكون فى البحرين أى ممثلين للدول الأجنبية ولم يكن بوسعهم أن يطلبوا من شيخ البحرين تخفيض رسوم الترانزيت المنخفضة بألفعل والتى لاتزيد عن ٢٪، ومن ثم رفضوا هذه المطالب، بيد أنهم لم يشعروا بالتزام خاص لتأمين استقلال الكويت وإن كانوا فى وقت مبكر، فى عام ١٩٢٩، قد وعدوا الشيخ أحمد بالتحكيم فى مشاكله مع ابن سعود.

ويتعين بحث مطالب ابن سعود فى ضوء العلاقات السعودية – الكويتية، فمنذ أوائل العشرينيات من هذا القرن وابن سعود يعترض على الحصة غير الكافية التى يحصل عليها

من الأرباح التى تحققها الكويت من التجارة النجدية الضخمة التي تمر عبر أراضيها، ومن الرسوم الجمركية المفروضة عليها، كما اعترض على حقيقة أن القبائل التى يحاول إخضاعها مثل المطير تعيش على التجارة، وأن من حقهم المسابلة فى الكويت، ونتيجة للأزمة الاقتصادية التى يواجهها أصر ابن سعود على حقه فى أن «يستنزف شعبه» ، ومن ثم فرض حصاراً تجارياً على الكويت وحظر على رعاياه التجارة مع المدينة ومنع السلع التى فى طريقها إلى نجد من المرور عبرها؛ بل بدأ، كما سبق أن ذكرنا، فى بناء ميناءين فى الجبيل والقطيف لتحويل طرق التجارة لصالحه، وفى أوائل عام ١٩٣٠ أشار ابن سعود، أثناء المفاوضات مع الشيخ أحمد، إلى استعداده لرفع الحظر فى مقابل حصة كبيرة من عائدات الآخير، ولما كانت الكويت قد فقدت ٧٥ فى المائة من دخلها بسبب الحصار أبدى أحمد استعداده لمنح ابن سعود حصة، واقترح القيام بذلك عن طريق إنشاء أربع نقاط للمراقبة خارج الكويت حيث يتم تحصيل الرسوم، لكن ابن سعود لم يرض بغير مركز رئيسى داخل الكويت. إذ يرى أن هذه هى الوسيلة الوحيدة ألفعالة لتجنب التهريب إلى نجد، وبدلاً من ذلك أراد الحصول على مبلغ كبير من المال من الشيخ، وهكذا كانت سياسة ابن سعود تجاه الكويت تهدف إلى فرض احتكار اقتصادى على الإحساء والخليج وإلى استغلال عائدات الكويت كجزء من مخططه، كما كانت تلك السياسة مرتبطة بقيم التنمية الجديدة التى تتميز بها الصفوة السعودية، فلا مراء من أن آل القصيبى، على سبيل المثال، كانت لهم مصلحة اكيدة فى الحصار. إذ أقنعوا ابن سعود بتحويل التجارة إلى الهفوف وعقير والبحرين حيث كان لهم نفوذ اقتصادى قوى.

وحاول البريطانيون بوسائل متعددة خلال عامى ١٩٣٠ و ١٩٣١ حمل ابن سعود على التوصل إلى تسوية حول هذه المسألة، وفى اجتماع بين إدارات الحكومة البريطانية عقد فى شهر أغسطس من عام ١٩٣١ تقرر فصل المناقشة حول الكويت عن المسائل الأخرى المتعلقة بسياسة ابن سعود فى الخليج، وعهد إلى «بسكو» مهمة الاجتماع بابن سعود وبحث المشكلة، وتم الاجتماع الذى شارك فيه من الجانب السعودى ياسين فى يناير عام ١٩٣٢ وإن كان لم يحرز، فيما يبدو، أى تقدم، إذ رفض السعوديون أية فكرة تتعلق باقامة نقاط جمارك نجدية على أساس أنها لاتكفى لمنع التهريب. ولم يوافق «بسكو» ،

الذى كان يمثل المصالح الكويتيه، على مطالبة ابن سعود بمبلغ من المال سنوياً يمثل حصة السعوديين فى الجمارك الكويتية حيث إن هذا يضع الإمارة فى مركز الخاضع لابن سعود وأحيلت المسألة إلى التحكيم بين ممثلى الطرفين، وفى أبريل عام ١٩٣٢ زار الشيخ أحمد الرياض، ولكن المسألة لم تثر رسمياً، ومن ثم أحبطت المحاولات التى بذلتها القبائل النجدية فى أوائل عام ١٩٣٢ للتجارة فى الكويت وصودرت سلعها.

كذلك تعتبر التطورات التى شهدتها منطقة الحدود السعودية - الأردنية ومنطقة شمالى الحجاز مؤشراً على ميل الحكومة السعودية إلى تعزيز المركزية وتشديد الرقابة على المناطق القصية، وفى ألفترة ما بين سبتمبر ونوفمبر من عام ١٩٣٠ انعقدت المحكمة، التى تقوم على أساس معاهدة الهادا، برئاسة م.س. ماكدونيل، المبعوث الخاص البريطانى، وواجهت المحكمة نفس الصعوبات التى أدت إلى فشلها فى الماضى، فقد أثار كل من الطرفين مئات المطالب المتعلقة بإعادة الغنائم والتعويض عن الغارات السابقة، وبعد أن غرقت المحكمة في مستنقع التفاصيل ألفنية لهذه الغارات عجزت عن ألفصل فى القضايا، ومن ثم كان لابد من أن تنفض؛ وفى أعقاب اقتراحات «ريان» أقنع البريطانيون الطرفين بالموافقة على تكتيك التخلى عن المطالب السابقة، وهو تكتيك معقول. وفى مارس عام ١٩٣١ عقدت جولة جديدة من المفاوضات طبقا للمادة ٣ من معاهدة «الهادا»، وكان جلوب المعين حديثاً فى منصب مفتش البدو فى شرق الأردن وعبد العزيز بن زايد، مبعوث ابن سعود، ممثلى الطرفين وأوكلت إليهما مهمة بحث الغارات التى وقعت بعد أن بدأت المحكمة برئاسة ماكدونيل عملها، وكانت الجولة الجديدة شبيهة بسابقاتها ولم تبشر بنجاح كبير.

لقد كانت مشكلات الحدود السعودية - الشرق أردنية صعبة الحل بصفة خاصة، إذ كانت مشكلات شرق الأردن متعلقة أولاً بالقبائل التى كان ولاؤها الأساسى وانتماؤها للدولة غير واضحين، وكان ابن سعود واضحاً فى الدفع بأن قبيلة بنى عطيه حجازية وبما أن غالبية أفرادها يعيشون فى شرق الأردن طالب بإبعادهم قبل أية تسوية، وزادت من تعقيد الموقف حالات قبائل الشرارات والحويطات وبلّى ممن يعيشون على جانبى الحدود، وإن باتوا

يخضعون لنوع جديد من الجنسية ويتعرضون للطرد بالقوة أو حرمانهم من دخول البلاد.

أما المشكلة الثانية فكانت تتمثل فى قيام الشرارات وبلّى وجزء من بنى عطيه من الجانب النجدى للحدود بغارات محدودة يتصدى لها الجزء الآخر من بنى عطية والحويطات وبنى صخر من جانب شرق الأردن، وبعكس نزاعات الحدود السعودية - العراقية التى نشبت فى ألفترة ما بين ١٩٢٧ - ١٩٣٠ والتى تركزت فى المنافسة بين ابن سعود والإخوان كانت تلك النزاعات أكثر تشعباً، ومن ثم كان من الأصعب السيطرة عليها أو الحد منها، فهى لم تنشأ من مسائل محلية فحسب. بل أيضاً نجمت عن تأثير ابن سعود وسياسته فى المنطقه. لقد كان هناك من المؤشرات ما يدل على أن الحاكم النجدى يسعى إلى فرض الحكم المركزى واستغلال تلك المنطقة اقتصادياً وغرس أساس جديد للتأييد يفتقر إلى نواة وهابية قوية؛ بل كانت هناك فى فبراير عام ١٩٣١ دلائل تشير إلى أن القبائل فى شمالى الحجاز تعانى من الجوع وتعارض ابن سعود، ومن ثم ذكر جلوب فى تقرير له أكتوبر من عام ١٩٣١ أن ابن سعود حاول زيادة قوته وشعبيته مع الشمر وأنه قدم الهدايا إلى الشرارات وتعاون فى الغارات التى شنتها «بنى عطية»، وفى نفس الوقت قام بتحصين المدن عند الحدود، وزاد من قواته زيادة كبيرة فبلغت سته أضعاف دوارية الصحراء التابعة لشرق الأردن. كما أنه استبعد إبراهيم الناشمى، حاكمه فى الكاف، بعد أن تعاون الآخير مع المغيرين على شرق الأردن.

وفشلت جهود ابن سعود الرامية إلى التهدئة، وأسفرت الإجراءات التى اتخذت عن نتائج عكسية، وأُرغمت القبائل على حدود الحجاز على وقف تجارتها مع مراكز شرق الأردن والإكتفاء بتوجيهها إلى المدن الحجازية الرئيسية، كما تعين عليهم دفع ضرائب باهظه؛ وأضعفت من قوتها التحصينات والقوات الإضافية والحكام الجدد، هذا فضلاً عن أن هذه القبائل لم تتلق أية معونة اقتصادية؛ وعلى الرغم من كونها جزءاً من الحجاز فإنها لم تحظ بنصيب فى المشروعات المركزية السياسية والاقتصادية القائمة فى مدن وموانى الحجاز الرئيسية، وذهب نصيب الأسد من دخلهم إلى الرياض، وأصبحت المنطقة الريفية الشمالية من الحجاز مهمله ومحرومة، وزادت فترات الجفاف من مشاكل القبائل المحلية

التى باتت تشعر بالمرارة تجاه ابن سعود، وعلق جلوب على ذلك بقوله، «إن ندرة الرعى أوعدم توفره والمجاعة وسوء الإدارة والندرة المالية وتحول المشاعر بوجه عام ضد ابن سعود قد لدت سخطاً واسع النطاق فى صفوف قبائل بلّى والعنيزة وحرب، وهى القبائل المجاورة لبنى عطيه فى الجنوب».

كان ما يقوم به جلوب من أنشطة سبباً آخر من أسباب سخط القبائل المحلية. فبينما كانوا على الجانب السعودى من الحدود غارقين فى المشاكل المتزايده راحوا يرقبون بحسد الإدارة المتحسنة والرخاء النسبى الذى تنعم به القبائل على الجانب الأردنى والذى تحقق بفضل جهود جلوب، وكان هذا الوضع يمثل إغراء دائماً للقبائل فى شمالى الحجاز يدفعها إما إلى الإغارة أو اللجوء إلى شرق الأردن، ولهذا ازداد استياؤهم من ابن سعود، وبالتالى اشتد نقد ابن سعود لنشاطات جلوب.

هكذا يتعين ألا ينظر إلى موافقة ابن سعود فى مارس ١٩٣١ على إجراء مفاوضات بين ابن زيد وجلوب على أنها رغبة مفاجئة من جانبه للاتفاق على تسوية نهائية. بل هى بالحرى محالة لتهدئة الحدود مؤقتاً، فمثل هذا الإنجاز يمكنه من تدعيم السلطة السعودية فى المنطقة بعد استبعاد الناشمى مباشرة، تؤكد هذا الاتجاه سياسة ابن سعود فى تقييد حرية ابن زيد أثناء المناقشات، وجعل سلطته قاصرة على بحث المسائل ألفنية (أى إعادة الغنائم)، ووصف ريان تكتيك ابن سعود «بلعبة المراوغة»، وبات واضحاً فى مايو من عام ١٩٣١ أنه من الصعب إثبات إمكانية التعرض للإغارة (كما حدث فى المحكمة التى رأسها ماكدونيل) وأن دعوة الشيوخ للإدلاء بشهاداتهم حول هذه المسائل مستحيلة؛ واجتمع ابن زيد وجلوب فى شهر يونيو، وعلى الرغم من أنهما توصلا إلى اتفاق لمنع الغارات مستقبلاً كان واضحاً أن ابن زيد كان يفتقر إلى السلطة التى تمكنه من الاتفاق على تسوية شاملة، بل لم يستطع أن يضمن أن جابى الضرائب من السعوديين سيكفون عن العمل وسط القبائل فى شرق الأردن، وفى أغسطس عام ١٩٣١ عقب خطة بريطانية لم تدم طويلا لكسر حالة الجمود عن طريق إرغام عبد الله على الاعتراف بابن سعود، وهى خطوة قاومها الأمير الأردنى بشدة، قررت اللجنة البريطانية التى تمثل الإدارادت الحكومية، الامتناع عن أية تحركات

جديدة والاستمرار في اجتماعات جلوب - ابن زيد، لكن اجتماعاً آخر عقده المندوبان في نفس الشهر لم يسفر إلا عن إتفاقية حول التعويض عن عدة غارات وقعت قبل شهر أغسطس من عام ١٩٣٠، كما عُقِد اجتماع آخر في يناير من عام ١٩٣٢ خلاله رفض ابن زيد السماح بإعادة الجمال التي أخذت من شرق الأردن أثناء غارة جرت في سبتمبر عام ١٩٣٠ بزعم أنها كانت قد أخذت في الأصل غنيمة من الحجاز.

وازدات الحالة سوءاً على الحدود الشمالية للسعودية في ألفترة ما بين نوفمبر ١٩٣١ وربيع ١٩٣٢، وهي المنطقة التي تعرضت لقحط شديد؛ ففي الجوف، شمالي الحجاز وجنوبي شرق الأردن، جفت الآبار ومناطق الرعي وتعرضت المنطقة لهجمات الجراد المستمرة، وانتقلت القبائل من مكان إلى آخر في حالة من القلق والفاقة، وكان على قبائل بلّي والشرارات وبني عطية والحويطات أن تتصدى للصراع والمجاعة؛ وفي وقت لاحق علق جلوب على ذلك بقوله: «يقال إن هذا العام الجديد السيء قد زاد من حالة البؤس التي عليها قبائل البدو في كل من نجد وشمالي الحجاز، ويتردد أن المجاعة أودت بحياة الكثيرين، ومن المرجح أن يزداد العدد».

في وسط هذه الأزمة الاقتصادية طالبت الحكومة بالولاء السياسي الكامل، لكنها لم تبال بمشاكل القبائل الاقتصادية، وتردد أن مبعوثاً سعودياً كان يسعى في ديسمبر من عام ١٩٣١ إلى حمل القبائل على الانتقال إلى الأراضي السعودية، وفي فبراير أرسلت بعض المؤن إلى الشمال، لكن تلك المؤن كانت للقوات السعودية المرابطة هناك، ومن المؤكد أن القبائل كانت في حالة نفسية معادية للسعوديين، وعاد جلوب في ديسمبر من عام ١٩٣١ ليعلق قائلاً:

> **عندما يتذكر المرء أن بدو نجد الرحل كانوا، منذ خمس سنوات، يخشون أخذ شاة أو جمل ضال في الصحراء حتى لايتهموا بالسرقه، فإنه لامناص من استنتاج أن سلطة ابن سعود قد تجاوزت الذروة، وأنها آخذة على وجه السرعة في الضعف.**

ويجب النظر إلى استياء القبائل من ابن سعود فى إطار علاقاته التى تزداد سوءاً مع عبد الله فى شرق الأردن؛ فما يقدم للقبائل فى شرق الأردن من مأوى ومساعدة يمكن أن يلحق الضرر بابن سعود لو اتحد مع النشاط الهاشمى المخطط ضده، وبنظرة ثاقبة بعيدة كتب «ريان» فى مايو عام ١٩٣١ عن إمكانية انتشار موجة موالية للهاشميين من الشمال إلى المدن الحجازية الرئيسية، وفى إبريل ١٩٣٢ امتدح ابن سعود، ، يتحدث إلى بسكو، الملك فيصل، لكنه وصف عبد الله «بالمتآمر الخطير» الذى لايهنأ له بال حتى ثورة ضده هكذا أصبحت مشكلات شمال الحجاز حظراً يتهدد حكم ابن سعود.

وكانت منطقة عسير على الحدود مع اليمن مركزاً لصراع آخر بين النظام السعودى الجديد وقبائل الحدود، فقد كانت المنطقة معرضه للتسلل اليمنى بسبب طبيعة الأرض الجبلية والحدود غير المحدده، وكان السعوديون فى العشرينيات من هذا القرن قد بسطوا سلطتهم على معظم عسير، وبموجب اتفاق جديد بين ابن سعود وحسن الإدريسى عقد فى نوفمبر من عام ١٩٣٠ استولت السعودية على منطقة عسير برمتها وأصبحت على اتصال مباشر بأراضى الإمام يحيى، فما لبثت أن برزت مشاكل حدودية متعددة إحداها حدود منطقة عسير الساحلية أو تهامة عسير، وعلى الرغم من أن هذه المنطقة كانت تخضع، ولاشك، للحماية السعودية (ولحماية الإدريسى من قبل) فإنه من غير الواضح ما إذا كانت مدينة «ميدى» الساحلية الهامة تخضع للحماية السعودية كما يزعم السعوديون. أو أنها تقع ضمن الأراضى اليمنيه كما يدعى الإمام، وظهرت مشكلة أكثر تعقيداً تتعلق بالحدود الجنوبية فى الجزء الشرقى من عسير الذى يعرف «بنجران» التى لم يحدث أن خضعت قط لحماية الإدريسى، والواقع أن قبيلة «بنى يم» التى تقطن تلك المنطقة لم تنحز لأى الجانبين على الرغم من زعم الإمام حماية هذه القبيلة وكل نجران، وازدادت المشكلة تعقيدا لأن من يسيطر على نجران يسيطر أيضاً على المنطقة الواقعة بين تهامه ونجران (أى منطقة التلال المعروفة بصرة عسير) ويحقق سيادة استراتيجية فى المنطقة بأسرها، وتفاقم الموقف فى سبتمبر من عام ١٩٣١ عندما أرسل يحيى ابنه أحمد على رأس جيش إلى جبل عرو المقابل لصرة عسير متجها صوب تهامه، وزعم الإمام أنه جاء لمساعدة إحدى القبائل المحلية التى أهانها السعوديون فيما يزعم بأنها أرضه.

ولما كان السعوديون يعانون من أزمة اقتصادية لم يكونوا تواقين إلى القتال، ربما كان ابن سعود يخشى من إمكانية التدخل الإيطالى إلى جانب الإمام، أما البريطانيون الذين كانوا يؤيدون، بصورة غير رسمية، استيلاء ابن سعود على عسير. بل وكانوا مستعدين للاعتراف بالأمر الواقع. لم يكونوا على استعداد لتأييد الاستيلاء والمخاطرة بالدخول فى نزاع مع الإيطاليين. هكذا لم يشعر ابن سعود بأنه فى مأمن يكفى لخوضه الحرب وبدأ مبعوثوه المفاضات مع رسول الإمام، وفى ١٥ ديسمبر عام ١٩٣١ أبرمت اتفاقية تخلى السعوديون بموجبها عن مطالبتهم بجبل عرو الذى أعيد إلى اليمن، وبدا ابن سعود متفائلاً أكثر مما ينبغى إزاء الاتفاقية؛ وفى مايو عام ١٩٣٤ كشف لريان عن أنه كان يعتبر اتفاقية ديسمبر عام ١٩٣١ معاهدة نهائية للصداقة مع الإمام ولم يدرك أن الأخير سيتحين الفرص لانتهاكها، وهذا يبرهن على أن ابن سعود كان يفتقر إلى الحنكة فى تلك الفترة.

لقد كانت لهذه الأزمة جذور أعمق تتعلق بنظام الحكم السعودى المسئول، ففى نوفمبر من عام ١٩٣١ أعطت اتفاقية عقدت بين ابن سعود وحسن الإدريسى الحق فى أن «يرأس الحكومة المحلية» فى ظل الحماية السعودية، وكان هذا الحكم غير المباشر يمثل السياسة السعودية تجاه عسير، وظل مجلس استشارى مكون من شخصيات محلية بارزة يمارس نشاطه كمستشار للأمير. هذا فضلاً عن أن ابن سعود عين حمد الشوير حاكماً دون تحديد لسلطته. بالرغم من كونه الممثل الشخصى لابن سعود فى المنطقة، وتحقيقاً للسيطرة السعودية عين ابن سعود مديراً خاصاً للمالية لفرض الضرائب وتنظيم الشئون المالية بالمنطقة.

واهتم السعوديون أساساً بالسيطرة على الإدارة وعلى موارد عسير الاقتصادية وطبقا للوثائق السعودية وافق الإدريسى «على أن يعهد بالإدارة والشئون المالية لبلادنا لجلالتكم»؛ ولعل الرغبة فى الاستيلاء على ميناء جيزان وتطويره فى تهامه كان المحرك الرئيسى لاستيلاء السعوديين على المنطقة، وعلى أساس السياسة السعودية الجديدة وفى ظل الحكم السعودى المباشر جردت الحكومة التى أقيمت فى عسير الإدريسى والشخصيات البارزة المحلية من

معظم أدوارهم وسعت إلى الحصول على أكبر دخل ممكن من المنطقة.

لقد أسفرت تلك الإجراءات عن نتائج عكسية، وعلى حد تعبير أحد الرواة فإن سكان الريف «قد دُفعوا إلى شفا الدمار» من جراء الضرائب الباهظة، ولاسيما «ضريبة الجهاد» الجديدة التى فرضتها الحكومة، ومنع ابن شوير الحاكم، حسن الإدريسى من الاجتماع بالشخصيات البارزه وأهانه جهاراً وفرض ضريبة مرتفعة على ميناء جيزان.

وشعر الإمام بالقلق إزاء المنافسة التى يعنيها تطوير ميناء جيزان لمينائى الحديدة واللوهية التابعين له، إزاء تركيز الإدارة السعودية على حدده الشمالية. فقد كان هذا هو السبب الرئيسى لقراره بنشر القوات فى عرو لإخماد التمرد الذى وقع هناك .

لقد اشتد السخط القبلى ضد الحكومة السعودية فى مناطق حدود عسير وشمالى الحجاز فى ألفترة من عام ١٩٣٠ حتى شتاء ١٩٣٢، وفى مناطق بعينها كان الحظر الذى يتهدد ابن سعود أشد، وأصبح المسرح مهيئاً للتدخل الأجنبى لتدعيم التمرد المحلى، وكان هذا الحظر معروفاً جيداً لابن سعود وللبريطانيين على حد سواء؛ تلك الاحتمالات التى أكدها فى شهر سبتمبر عام ١٩٣٠ تقرير سرى للغاية أعده السلاح الجوى الملكى البريطانى تحت عنوان «ابن سعود ضد شرق الأردن أو اليمن» وعلى هاتين الجبهتين تفاقمت المشكلات فى مايو من عام ١٩٣٢.

نتائج المؤامرة

فى العشرين من مايو عام ١٩٣٢ عبر مائة وخمسون بدويا الحدود السعودية - الشرق أردنية بالقرب من العقبة إلى الحجاز بقيادة، «حامد بن رفادة»، زعيم قبيلة بلّى. يهدف التحريض على الثورة ضد ابن سعود، ومن الواضح أن ابن رفاده جند خلاصة رجاله فى مصر من بين الساخطين من القبائل الحجازية التى لجأت إلى هناك ابان الاحتلال النجدى للحجاز فى عام ١٩٢٥ . لقد عبر ابن رفاده ورجاله فى إبريل عام ١٩٣٢ شبه جزيرة سيناء مكثوا فترة وجيزة بالقرب من العقبة حيث زودهم بالبنادق والاغذية والمؤن

شخص يدعى عبيد وهو تاجر من السويس وحامد كبريتي، عمدة العقبة، ومن المحتمل أيضاً أنهم التقوا بممثل الأمير عبد الله، ثم عبروا إلى الحجاز، وعسكروا فى الشريعة الواقعة على مسافة سبعة أميال من الحجاز، وهناك انضم إليهم رجال من قبائل بلّى الحويطات وجهنيه وبنى عطيه وغيرها وفى أوائل شهر يونيو بلغت القوة ما يزيد على ١٥٠٠ رجل، عندئذ أدرك كل من السلطات السعودية والبريطانية ان هناك خطر وقوع اشتباك بين قوات شرق الأردن والقوات السعودية، وحذرت نجد من تقديم أى مساعدة للمتمردين، وأن كان عبد الله قد نفى أية علاقه له بهم، وفى أخر شهر يوليو أرسل ابن سعود قوة اشتبكت مع جماعة ابن رفاده بالقرب من جبل الشرع والحقت بها الهزيمة ولقى ابن رفاده مصرعه مع ٣٧٠ رجلاً من قواته.

لم يمض على ذلك أربعة أشهر حتى نشبت فى نوفمبر عام ١٩٣٢ ثورة مناهضة للسعوديين فى عسير بقيادة حسن الإدريسى ومعاونة اثنين من أبناء المرحوم محمد الإدريسى، أستولى الثوار على سابيه وابو عريش وجيزان حيث دمروا الحاميات السعودية، وكان واضحاً أن الثوار يتلقون العون من كل من الإمام وجماعة من وجهاء الحجاز فى المنفى، ومن أفراد من عائلة الدباغ بصفة خاصة؛ وفى ألفترة ما بين نوفمبر ١٩٣٢ ويناير ١٩٣٣ استطاعت قوتان سعوديتان، بقيادة خالد بن اللؤى وعبد العزيز بن مساعد، إضعاف المتمردين، واستعادة تلك المدن، وان كانا لم يقضيا على الثورة قضاءً تاماً.

ويتعين البحث فيما إذا كانت هاتان المحاولتان للثورة مخططتين وما إذا كانتا كامنتين فى المشاعر المعادية للسعوديين السائدة فى شمالى الحجاز وفى عسير. لقد كشفت التحقيقات التى أجرتها السلطات البريطانية عن عدد من الحقائق الهامة، فهناك منظمة تعرف بحزب التحرير (أو الأحرار) الحجازى كانت القوة المحركة لهاتين الثورتين، وكان قادتها من المنفيين الحجازيين ممن اعتقدوا بأن الحجاز قد عانت من المهانة والحرمان فى ظل الحكم السعودى ومن ثم دعوا إلى التحرير، وكان حسن طاهر الدباغ، رئيس مجلس التجارة، هو الشخصية الرئيسية الذى أسس فى مكة فى عام ١٩٢٧ هيئة باسم «حزب التحرير» وبالرغم من نفيه فى عام ١٩٢٨ واصل تحريضه ضد السياسة السعودية فى المكلا

(حضرموت) والهند، ولم يكن الحزب بالضرورة معارضاً لسياسات التمركز التى تنتهجها الحكومة السعودية الجديدة. بل كان، من حيث المبدأ معادياً للسعوديين.

وفى غضون العشرينيات من هذا القرن عارض الدباغ وأتباعه حكم أية ملكية فى الحجاز. سواء كانت سعودية أو هاشميه، وفى أواخر عام ١٩٢٨ أقام محمد الدباغ، شقيق حسين الدباغ ووزير المالية الهاشمية السابق فى الحجاز، علاقة فى الإسكندرية مع عبد الحميد الخطيب، الذى كان مبعوث الشريف حسين فى مصر، ثم جرى تسجيل هذه الجماعة باعتبارها نادياً إجتماعياً وإن كتب أعضاؤها مقالات مناهضة للسعوديين فى صحيفة الأمة، وأخذت أفكارهم تكتسب رويدا رويدا سمة الولاء للهاشميين، وكان من بين أعضائها صحفى حجازى يقيم فى مصر يدعى عبد الرؤوف الصبان انتقل إلى شرق الأردن ليصبح مديراً لممتلكات عبد الله هناك؛ وهكذا أسست الجماعة فى أوائل عام ١٩٣٢ فرعين لها أحدهما فى مصر والثانى فى شرق الأردن، وربما كان لها فرع صغير سرى فى مكة.

لقد كانت الجماعة بمثابة ملاذ لرجال الأعمال الحجازيين الأثرياء فى المنفى، ممن كان معظمهم مرتبطاً بالنظام الهاشمى السابق فى الحجاز. كما كان بعضهم على علاقة بعبد الله، وكان كل فرع يمول بعدة آلاف من الجنيهات، وأسهم المؤيدون الأثرياء بمبالغ كبيرة واستخدمت لهذا الغرض إيرادات ممتلكات عبد الله فى الدلتا المصرية.

كان هناك قدر من التعاون بين آل الدباغ والهاشميين المدبرين للشورتين كما هو واضح فيما يذل من جهود تنفيذية ومالية، وكما اكتشف «ريان» فإن حسين الدباغ زار عمان فى ديسمبر عام ١٩٣١ ليتعاون مع الهاشميين؛ وفى ٢٨ فبراير ١٩٣٢ كتب إلى الشريف شاكر بن زيد، وهو صديق حميم لعبدالله يحرضه على «توجيه الحركة فى الشمال»ومن المعروف أيضاً أن الصبان حول أموالاً لحسين الدباغ بما لايقل عن مرتين فى الأشهر التالية. والتقى حسين الدباغ الذى كان يعمل حتى ذلك الحين مدرساً فى عدن بعبد الحميد الخطيب من مصر وقررا إنشاء «جامعة الدفاع عن الحجاز»، لكنه لم يستطع تعزيز مؤامرة ابن رفادة حتى يونيو عام ١٩٣٢ عندما وصل شقيقه محمد من عدن قادماً من

سنغافورة وأنشأ مع غيره من المنفيين الحجازيين فرعاً محلياً للحزب مستخدماً اسمه كاملاً وفي ديسمبر من عام ١٩٣٢ التقى للمرة الثانية أفراد من عائلة الدباغ بشاكر في القدس.

وتمثلت الفكرة الأصلية في القيام بعمل منسق على الجبهتين لكن الثورة في عسير لم تنشب حتى نوفمبر عام ١٩٣٢ في حين بدأت ثورة ابن رفادة في مايو السابق، وكان آل الدباغ المنظمين الرئيسيين لثورة عسير وأقاموا روابط مع الإدريسي عن طريق شخص يدعى أحمد الشنقيطي من مجلس شورى عسير الذى شرع في تزويدهم بمبالغ من المال، كما قاموا بتوزيع المنشورات على السكان تحرضهم على الثورة ضد «الوهابيين الكفره» ولم يكن ثمة تدخل من جانب الهاشميين في الإعداد للثورة في عسير في حين قام ابن رفادة أولاً بتدريب أتباعه في «أراضى عبد الله في مصر» وأخذ يجند الساخطين من القبائل الحجازية ثم حظى باستضافة عمدة العقبة الهاشمى له والتقى مع شيوخ قبيلة بلّى بشاكر، كما التقى وفقاً لتقارير س. هــ.ف. كوكس، المقيم البريطاني في شرق الأردن، بعبد الله في ١١ مايو عام ١٩٣٢، وفي ٢٥و٢٦ يونيو بعث الصبان الأموال إلى ابن رفادة الذى كان بالفعل في الحجاز، ولكن ليس ثمة دليل آخر على أن الحزب كان مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بثورة ابن رفادة ومما لاشك فيه أنه كان هناك قدر محدد من التعاون بين آل الدباغ والهاشميين إزاء ثورة ابن رفادة إلا أن المبادرة الهاشمية كانت القوة الرئيسية خلف نشاط ابن رفادة وتنظيمه، كما أن تخلخل هذا التنسيق يساعد في توضيح حقيقة أن الثورتين لم تنشبا في وقت واحد.

وتعكس المطبوعات التى أصدرها الحزب وآل الدباغ حقيقة أنهم كانوا يريدون إخفاء أهدافهم النهائية، وتدعو منشورات الحزب التى لاتزال متوفرة إلى التحرير الكامل للحجاز ومقاومة أى تدخل أجنبى؛ وطالب الحزب المجلس الوطني بإقامة حكم نيابى يحظى بتأييد المؤتمرات العربية والإسلامية، أما المنشورات المؤيدة للثورة في عسير فقد اغفلت القضية الكبرى وهى قضية التحرير الكامل للحجاز، وأعلن آل الدباغ أن الإدريسي هو الحاكم الشرعي لعسير في الوقت الذى تجنبوا فيه مسألة ما إذا كانت عسير ستنتمى إلى الحجاز المحررة التى تتولى شئونها حكومة جديدة. ولكن على الرغم من دعوة الحزب إلى قيام

حكومة وطنية نيابية ومقاومة التدخل الأجنبى فإن آل الدباغ تقدموا فى هدوء إلى الملك فؤاد ملك مصر، وعرضوا عليه تأييدهم إذا ما استطاع أن يضطلع بدور محمد على المعاصر ويهزم الوهابيين ويفرض حكمه على الحجاز.

لقد مضت المبادرات الهاشمية إلى ما هو أبعد من ذلك، وأوضحت رواية الملك فؤاد التى استندت إلى مصادر أخرى، أنه فى مايو عام ١٩٣١ اجتمع الملك السابق «على» بالقنصل المصرى فى بغداد وعرض تأييده فؤاد كخليفه وتسوية جميع المسائل المعلقة لصالح مصر وضمان دعم مصالح مصر فى الحجاز وفى مقابل ذلك كان يفترض أن يساعد فؤاد الهاشميين على الإطاحة بابن سعود أساساً عن طريق منح بضع عشرات من ألوف الجنيهات.

لكن لم يكن الهاشميون، فيما يبدو، يثقون فى فؤاد ثقة كاملة. إذ كانوا فى نفس القت يتعاملون مع منافسه فى مصر الخديوى السابق عباس حلمى؛ ويبدو واضحاً أن عباس حلمى وضع العديد من الخطط لتحقيق أطماعه فى الحجاز، وطبقا لما ذكره «المختار» فإن حلمى عرض على ابن سعود إنشاء مصرف للدولة على أساس الافتراض أن الحجاز غنية بمواردها الطبيعية التى أراد السيطرة عليها؛ وتذكر المصادر البريطانية أن حلمى قدم لثورة رفاده مساعدة قيمتها ٢٥ ألف جنيه؛ ومضى تقرير سرى بريطانى يقول:

> **لقد حصل الهاشميون، الذين كانوا يتطلعون إلى حدوث قلاقل فى الحجاز على الأموال من الخديوى السابق، كما حظوا بموقف متعاطف من الملك فؤاد؛ كما أن الأمير عبد الله على اتصال بابن رفاده وكان الساخطون الحجازيون الذين يتستر الملك فؤاد على استعداداتهم فوق الأراضى المصرية يخطون بمساندة عبد الله بما يتلقاه من الخديوى السابق من أموال.**

وأفشى فؤاد سر الاقتراح الذى قدمه على للبريطانيين والسبب خوفه إما من منافسة حلمى، أو من حظرا إمكانية الاشتباك مع البريطانيين؛ ولاتكاد تنطبق تلك المؤامرات على برنامج الحزب الذى يهدف إلى الحيلولة دون حصول الأجانب على أى امتياز فى الحجاز

ويبدو واضحاً أن الهاشميين لم يتشاوروا مع آل الدباغ. ناهيك عن إشراكهم، فى المباحثات التى جرت مع ممثلين مصريين، وهكذا لم يتم وضع بديل فعال واسع النطاق لحكم ابن سعود فى الحجاز.

وشكلت المؤامرة إطاراً لجماعات متعددة مخلخلة الارتباط تسعى إلى الإطاحة بابن سعود، إلا أنها عجزت عن أن تقيم ما هو أكثر من تعاون مخلخل بين أعضائها الرئيسيين أو التوصل إلى إجماع حول حكم بديل فى الحجاز، وكان آل الدباغ وآل الخطيب وغيرهم من الحجازيين فى المنفى يمثلون العائلات الحجازية الثرية التى شعرت بأن الاستغلال السعودى للاقتصاد الحجازى قد أساء إليهاوأضعف قواها، وحداها الأمل فى أن يتغير الوضع. وكانت الشخصيات الهاشمية والمصرية البارزة عناصر سياسية تطلعت إلى تعزيزمكانتها فى المنافسة على الزعامة فى العالم العربى، ووجدت فى الحجاز تربة خصبة لتحقيق أطماعها كما أن التحسن الذى طرأ على وسائل الاتصال مكن المتآمرين من توسيع نطاق نشاطهم من العراق إلى الهند عن طريق مصر مما أتاح لهم إطاراً إقليميا لنشاط مكثف واسع النطاق.

فما الذى كان يمكن للمتآمرين أن يأملوا فى تحقيقة فى ظل مايعانون منه من أوجه القصور؟ كانوا فيما يبدو، يريدون انهيار النظام السعودى من الداخل بفعل الأزمة المتورط فيها، كما كانوا يأملون بصفة خاصة فى استغلال مشاكل القبائل فى المناطق الحدودية وفى شهر يوليو من عام ١٩٣٢ أوضح عبد الله نفسه لسير أ. ووتشوب المندوب السامى لدى فلسطين وشرق الأردن أن نظام ابن سعود يتعرض للانهيار وأنه يتوقع انهياره العاجل. لقد كان ابن رفاده زعيم قبيلة بلّى هو الذى كان يستولى على القوافل السعودية فى العشرينيات وأرغم على النفى فى عام ١٩٢٨، وكانت ثورته مع رجال قبيلته التى اشترك فيها أفراد من الحويطات وبلّى وجهينه تشكل رد فعل لما كان يسحقهم من بؤس.

وأعتقد كوكس أن ابن رفادة ورجاله يتوقعون ثورة واسعة النطاق يقوم بها البدو فى الحجاز وعلى الحدود اليمنية، كما خلص جلوب، بعد تحليل لدوافع الثوار إلى أن بوسعهم أن يتوقعوا تأييداً أكبر، وأكد أنه حتى المثقفين والشخصيات العالمية نسبياً فى مكة والمدينة «كانوا يحسون بالاستياء وبشئ من المرارة من التعصب الأعمى وقسوة النظام الوهابى.....

وربما زادت أوضاعهم المالية من معاناتهم». وكما سنتبين بعد قليل كانت لشعب عسير شكاوى خطيرة من التصرف السعودى في بلادهم، وعلى الرغم من أن الظروف كانت مهيأة للثورة إلا أن المتآمرين لم يشرعوا فى عملية مفصلة جيدة التنسيق، بل جعلوا دورهم قاصراً على كونه عاملاً مساعداً فيما اعتبروه انتفاضة معادية للسعوديين لامفر منها، وكانوا يرون أن ثورة مسلحة وسلسلة من المؤامرات بين العرب كفيلة بأن تدفع إلى مثل هذه الانتفاضة.

لقد كان فشل الثورة راجعاً إلى عوامل عده، فكان تنظيمها غير دقيق. لدرجة أن أخطاء وقعت فى المراحل التمهيدية ذاتها، ولما كان من الصعب إخفاء الأسرار فى الصحراء لم يفلح المتآمرون فى إخفاء نشاطاتهم، مما أدى إلى أن اكتشفت السلطات البريطانية في شرق الأردن والحكومة السعودية الخطط قبل تنفيذها، وفى أوائل مايو من عام ١٩٣٢ حذر حمزة ابن رفادة من التمرد، وطالب البريطانيين فى أواخر مايو وأوائل يونيو بوقف الاتصالات بين عبد الله والمتمردين بهدف شل حركتهم على الفور، ورد كوكس بالإصرار على أن يزيح عبد الله الشخصيات المشبوهة من الحدود، وفى شهر يونيو اعتقل جلوب بالقرب من الحدود جماعات قبلية، من أبرزهم بنى عطيه الذين جرى تشجيعهم على الانضمام إلى المتمردين (ربما بواسطة عبد الله نفسه)، كما كتب سير جون سيمون، وزير الخارجية، إلى وزارة المستعمرات مطالباً بتوجيه إنذار شديد اللهجة إلى عبد الله، وبالتحقيق فى اتصالاته بالمتمردين، كما طلب أن توقف حكومة شرق الأردن أى هجمات على الدولة السعودية مستقبلاً.

كان رد فعل السلطات البريطانية العنيف عاملاً آخر أساء المتآمرون تقديره، ولايعرف نوع الرد الذى كانوا يتصورونه، لكن عدم قدرتهم على إحباط رد الفعل البريطانى أو على الأقل تطويقه يوحى بأنهم لم يكونوا يتوقعونه؛ وفى عام ١٩٣٢ راجعت الحكومة البريطانية سياستها تجاه العراق وشرق الأردن والدولة السعودية، وقررت المضى فى تأييد ابن سعود إذ كان ينظر إلى حكمه بأنه «حكومة تخضع للأوامر بصورة أو بأخرى» وتسيطر على معظم شبه الجزيرة، ووفرت الأمن للحجاج، وامتنعت عن مهاجمة الكويت، وحالت دون التوسع

السوفيتي في تلك المنطقة، إذ كانت هذه كلها تعتبر مصادر قوة، وفي نفس الوقت كان البريطانيون يشعرون بالامتنان لصداقة الهاشميين وموقفهم الودى، فما كان من السلطات البريطانية إلا أن قررت تأييد كل من الهاشميين والسعوديين، كما قررت تجنب أى موقف من شأنه أن يرغم لندن على الاختيار بين الطرفين؛ وفي حالة نشوب أزمة تكون السياسة هي تحقيق التعاون بينهما، وهكذا فإنه حتى قبل أن يعبر ابن رفادة الحدود اعتبر البريطانيون الوضع القائم بما في ذلك نظام ابن سعود هو أفضل ما يخدم مصالحهم؛ وقد نقلت تلك السياسة إلى ووتشب في حينها.

وكان من نتيجة ذلك أن وجدت جماعة ابن رفادة نفسها في «شرع» تفتقر إلى المعدات والمؤن، وعبثا أن انتظرت أن تنضم إليها عشرات الألوف، إذ أغلقت حدود شرق الأردن وراحت السلطات البريطانية تتعقب المتآمرين، ونفى عبد الله وفؤاد، اللذان لم يكن في استطاعتهما الاشتباك مع البريطانيين، أى تدخل من جانبهما وامتنعا عن تقديم مساعدة للمتمردين، وكان منع المؤن - وبصفة خاصة الجنود - يعنى أن الثورة قد باءت بالفشل. وعلق «ووتشوب» على هذه المسألة بقوله: «عندما علم زعماء القبائل أن القوات البريطانية قد حشدت على طول الحدود أدركوا أنه ليست هناك أية فرصة لنجاح أى تمرد».

ويفترض أن الخوف من الانتقام السعودى إلى جانب فشل المتآمرين في وضع استراتيجية واضحة المعالم للقيام بثورة قد حالا دون أنضمام الحجازيين إلى ثورة ابن رفادة، وكان إلقاء القبض على ستة من الشخصيات البارزة من مكة وعشرة من جدة وغيرهم من الطائف بتهمة «نشر دعاية» ضد النظام كفيله بردع السكان المحليين عن إثارة اضطرابات خطيرة هناك.

ولم يصل نشاط الثوار إلى غير هؤلاء من السكان السعوديين، وحقيقة أن الحكومة وجدت صعوبة مبدئية في تجنيد قوة تتصدى للغزاة يؤكد نفور بعض القبائل النجدية من النظام السعودى الجديد. وكتب ريان يقول : «لقد نزلت أنباء مغامرة ابن رفادة على رأى عام مستعد لأى احتمال من الاحتمالات المشؤومة»، وفي تقرير له من الكويت ذكر ويلسون أن قبائل المطير وعجمان كانت «مبتهجة سرًا» بالثورة ولم تكن لديها رغبة في

مقاومة التمرد الذى بدأ فى نجران، كما أن الحصار الذى فرض محلياً على الكويت أغضب بعض زعماء القبائل، وتردد أن «الرولة» التى كانت تجوب الصحراء السورية بحرية تعاطفت مع المتمردين، وكان، فيما يبدو، للكثيرين من الجماعات فى داخل الدولة السعودية وحولها سبب قوى لتأييد الانتقاضة وللأمل فى إقامة نظام جديد، لكن أحداً لم يكن مستعداً لأن يشارك فيها، وعلى الرغم من استياء النجديين من الحكم السعودى الجديد لم يستطيعوا التعاطف مع الثورة الموالية للهاشميين، واجتمع ابن سعود بزعماء الإخوان واقتعهم بأن يهبوا لمساعدته، ثم جرى تعبئه قوة نجدية بقيادة عبد الله ابن عقيل، وحشدت قوتان من الجيش النظامى من الحجاز نفسها، واستطاعت تلك القوات معاً أن تلحق الهزيمة بثوار ابن رفادة.

وكانت الحكومة فى أغسطس عام ١٩٣٢ لاتزال منقسمة بسبب خلافات جديدة بين فيصل وحمزه، لكنها قامت فى شهر سبتمبر بمحاولة جديدة للتغلب على الصعوبات مركزة على الاجراءات التى من شأنها أن تعزز التكامل بين المناطق المتنافرة. ومن ثم أكدت بيانات الحكومة أن مسألة ابن رفادة قد «حررت الطاقات وشجعت القلوب وأن هناك حاجة ماسة إلى الوحدة الداخلية، وهو ما لايمكن تحقيقه إلا بتعزيز المؤسسات المكلية والتعجيل باندماج المناطق الساخطة؛ وساعدت إقامة دولة ملكية موحدة فى التأثير على منافسى السعوديين خارج المملكة وإقناع القبائل المحلية بشجاعة ابن سعود. هذا فضلاً عن أن نموذج العشرينيات من هذا القرن علم الزعماء السعوديين أن إقامة مؤسسات ملكية تحظى بتأييد كل من العناصر النجدية والحجازية التى تعتبرها وسيلة لخدمة مصالحها فى المملكة؛ وفى سبيل تعميق مشاعر الولاء الإقليمى للحكومة، أدخل الزعماء السعوديون المؤسسات الجديدة التى تتمشى مع الممارسات القبلية العامة، وبعد أن كتب حمزة ومعه خمسة عشر زعيماً إلى العديد من الشخصيات وإلى الملك نفسه يحثونهم على توحيد المملكة، جرى فى ١٦ سبتمبر عام ١٩٣٢ إعلان الوحدة كاملة بين نجد والحجاز تحت اسم «المملكة العربية السعودية»، وأعرب هوب جيل عن اعتقاده بأن مبادرة حمزة إنما دفع إليها ابن سعود نفسه.

وبعد أن تغلب ابن سعود على معارضة شقيقه محمد نجح فى نفس الشهر فى أن يحظى بتأييد أسرته لتعيين ابنه الأكبر، الذى عمل قائداً عسكرياً وحاكماً لنجد، وريثا شرعياً له ؛ لم يكن فى المذهب السنى ولا فى المذهب الوهابى حكم واضح يتعلق بالخلافة السياسية، بيد أن تأسيس أسرة حاكمة كان يعتبر صورة شرعية من صور الزعامة فى المجتمع القبلى التى حظيت بموافقة الزعماء الوهابيين السابقين، ومن ثم كان الاتفاق على تنصيب سعود، الابن الأكبر للملك، فى هذا المنصب (الذى لم يعلن رسمياً إلا فى أغسطس من عام ١٩٣٣) إنجازاً هاماً يحققه ابن سعود، بلغ حد إقرار مبدأ قيام أسرة من الملوك فى مملكة متحدة.

ويرى «هوب جيل» أن توحيد المملكة كان يعنى أن سياسة التمركز قد امتدت أيضاً إلى عسير، وكانت منذ عام ١٩٣٠ تحكم كإقليم سعودى وكان سكانها يشكون من الضرائب الباهظة ومن المهانة التى تعرضوا لها على أيدى السعوديين؛ ورفض حسن الإدريسى التوقيع على مبادرة حمزة ربما لأنه كان يشارك فى هذا التصور، وعلى هذا الأساس أرسل ابن سعود بعثة تقصى الحقائق إلى عسير فى نوفمبر عام ١٩٣٢ ، فما كان من الإدريسى إلا أن تجاهل المبعوثين وبدأت الثورة، ويبدو أن نفوذ الحزب فى هذه المرحلة كان واضحاً لحسن الإدريسى ولأبناء محمد الادريسى ولغيرهم مثل محمد يحيى ياشيهى، أحد أفراد حاشية حسن؛ ومنح الإمام المتمردين مزيداً من التشجيع.

كان إخماد التمرد عملية صعبة أساساً بسبب طوبوغرافية المنطقة وبعدها عن مركز المملكة، بيد أن المسألة كانت ملحة. إذ كان الثوار يتحدون النظام السعودى بأسره، وأحجم النجديون، وهم مقاتلون تقليديون فى سبيل الحكومة، عن الاضطلاع بالمهمة. لقد كان الموقف فى الحجاز ونجد لا يزال، كما وصفته الأنباء، يدعو إلى التشاؤم فقد كانت القبائل تعانى من المجاعة وينتاب أهل المدن شعور بالمرارة، وامتنعت القبائل النجدية الكبيرة، وبعضهم من الإخوان، عن القتال بسبب طوبوغرافية عسير وطقسها إلى جانب عدم إمكانية الاستيلاء على الغنائم.

أما الأسباب التى حملت القبائل النجدية فى نهاية الأمر على اتخاذ إجراء ضد ثورة عسير فتعكس الطبيعة المزدوجة للدولة السعودية فى ذلك الوقت، وعلى الرغم من أن القبائل عارضت نظام ابن سعود المركزى فقد كانت تغريها فى الوقت نفسه المعونات المالية والمكانة الأدبية المستمدة من التحالف مع ابن سعود والروابط الشخصية التى كانت تربطهم به، كما جذبهم نحوه ما حققه السعوديون من نجاح على ابن رفادة، وإقامة المملكة، واستئناف ابن سعود لنشاطه السياسى، ففى أوائل نوفمبر عام ١٩٣٢ التقى ابن سعود بزعماء عجمان والمطير فى الرياض ومنحهم هدايا سخية، عندئذ تحسنت العلاقات وبعثت القبائل النجدية بآلاف الرجال للقتال، فقاد خالد بن اللؤى طابوراً على الساحل كما قاد خالد بن محمد طابوراً آخر على الجبال فى إتجاه نجران وقاد ابن مساعد طابوراً ثالثاً فى المؤخرة، ومرض ابن اللؤى — وكان قائداً مخلصاً — ووافته المنيه بعد احتلال سابيه، وعلى الرغم من هذه النكسة برهن السعوديون فى ساحات القتال على أنهم الأقوى، وكانت تشكيلاتهم أكثر فعالية من تلك التى لأعدائهم.

ومع احتواء ثورة عسير، وإزاحة الحظر المباشر الذى كان يتهدد النظام السعودى انطلق ابن سعود ليؤكد من جديد سلطة المؤسسات المركزية على الأقاليم الواقعة على الحدود، فعين ابن مساعد حاكماً لأبها واختار أعضاء من فرع صوديرى من العائلة المالكة لحكم تبوك والجوف فى يونيو عام ١٩٣٣ ، وهكذا تم فرض إدارة أشد حزماً وأكثر خبرة على المناطق الحساسة المحفة بشرق الأردن واليمن.

لقد كانت العلاقات السعودية مع الدول المجاورة من بين العناصر التى ساعدت على دمج مناطق الحدود، فما إن أُخمدت ثورة ابن رفادة حتى نشب نزاع حول «اشتراك عبد الله فى الحركة الفاشلة، وشرع البريطانيون فى التحقيق فى تصرف عبد الله فى محاولة العمل كوسطاء أمناء لإرضاء كل من الحكام الأردنيين والسعوديين، ولما عجز ووتشوب عن إثبات أى علاقه لعبد الله بالمتمردين أحجم عن التنديد بالحاكم الأردنى وأيدته فى ذلك وزارة المستعمرات؛ وحاول ابن سعود، من الناحية الأخرى، استخدام هذه الأزمة ليتخلص من منافس هاشمى قوى، ووصف عبد الله بالمحرض الرئيسى لثورة ابن رفادة، وبأنه

العدو الرئيسى للسعوديين، بل طالب باستبعاد عبد الله أو ضماناً بريطانيا يمنعه من أى تدخل جديد في العربية السعودية، ولم يؤيد «ريان» ووزارة الخارجية البريطانية مطالب ابن سعود وإن كانا قد أصرا على أن تصدر وزارة المستعمرات تعليماتها إلى ووتشوب بأن يكون حازماً مع «عبد الله وأن يتحرى عن علاقاته بالثوار».

واقتضت المصالحة جهداً مشتركاً من جانب جميع الأطراف، فقرر البريطانيون إحياء الفكرة التى كانت قد طرحت فى سبتمبر من عام ١٩٣٢ ، وفى اجتماع بين إدارات وزارة الخارجية توصل المسئولون البريطانيون إلى نتيجة مفادها أن الوسيلة المناسبة الوحيدة للتغلب على الأزمة، وتجنب مطالبة ابن سعود باستبعاد عبد الله هى تجاهل النزاع الراهن ومحاولة إقناع الطرفين بالاعتراف المتبادل؛ وكان منطق هؤلاء المسئولين هو إرغام الطرفين على أن يجتمعا معاً على الرغم مما بدا وكأنه عداء لا نهاية له؛ ومن ثم اقترحوا أن يوقع الزعيمان معاهدة صداقة مماثلة لتلك التى وقعها ابن سعود مع العراقيين، ونقل ووتشوب رداً إيجابياً فوريا من عبد الله.

ولما كان ابن سعود يواجه قبائل متمردة على الساحتين اضطر إلى أن يكتم شعوره بالمرارة تجاه عبد الله، وأن يوافق على التوجه الدبلوماسى الذى اقترحه البريطانيون، ولتحسين موقفهم فى المساومة عمل السعوديون فى نفس الوقت على تعزيز علاقتهم مع القبائل على طول الحدود، ففى شهر يناير اجتمع ابن سعود «ببنى عطية» وأغدق الهدايا على زعمائهم. وأوضح جلوب، الذى كان قد طرد بنى عطية إلى العربية السعودية لتآمرهم، أن «العربى يستمتع بنشوة خفيفة يستمدها من التآمر» ، وهناك لم يسمح لهم بالتجارة مع شرق الأردن، لكن أطلقت يدهم فى الإغارة عليها، وهو امتياز أحسوا إزاءه بامتنان لابن سعود، أضف إلى هذا أن فواز شعلان، أحد زعماء «الرولة» ، بايع ابن سعود بزيارته للأمير السعودى فى الكاف، كما أن الأخير عزز من القبضة السعودية على قبيلة سرحان التى تعيش على امتداد وادى سرحان ونشر جابى الضرائب وسطهم وحملهم على قبول السيادة السعودية، وفى أوائل يناير عام ١٩٣٣ أبلغ حمزة ريان أن العربية السعودية مستعدة للتوصل إلى «ترتيب ما» مع شرق الأردن إذا اشتركت بريطانيا فى مثل هذا الترتيب، هذا التصريح الذى

أكده فيصل فى وقت لاحق.

ووافق البريطانيون وشرق الأردن على التفاوض على الرغم من اعتقاد جلوب بأن اتفاقاً تمهيدياً حول ولاء قبائل مثل بنى عطية وسرحان وحق السعوديين فى أن يتسلموا «المجرمين السياسيين» من شرق الأردن هو الاتفاق الوحيد الذى يمكن أن يمهد الطريق لمعاهدة سلام قابلة للتطبيق، وكان من رأى جلوب أنه طالما لم يستطع التوصل مع ابن زايد إلى مثل هذه الاتفاقية التمهيدية، فمن غير الممكن حدوث أى تقدم؛ وفى فبراير زار ريان عمان واجتمع بووتشوب وكوكس وجلوب فى أعقاب اجتماع آخر عقد بين جلوب وابن زايد. عندئذ قرروا – على الرغم من احتجاجات جلوب – بأنه فى ظل الظروف الراهنة يفضل التوصل إلى اتفاق عام أولاً ومعالجة مشكلات الحدود الفنية فى وقت لاحق، ومن ثم تغيرت السياسة البريطانية التى دامت عشر سنوات والتى أعاقت كل محاولة تهدف إلى تسوية منذ عام ١٩٢٥.

وبدأت فى جدة، فى شهر إبريل، المفاوضات بين الأطراف، وتقرر خط الحدود القائم وأن تواصل لجان الحدود التابعة لكل من الطرفين اتصالها لمنع الغارات، ولم ترد أى بنود تتعلق بتسليم المجرمين، وإن تقرر إحالة المنازعات حول إعادة الغنائم إلى محاكم خاصة وطرد المغيرين، أما المشاكل التى لا يبت فيها فستحال إلى التحكيم على أن يكون المحكمون مسئولين بريطانيين أوكل إليهم فى نفس الوقت ضمان تعهدات شرق الأردن، وفى ٢٧ يوليو وقع حمزة وتوفيق ابو الهدى، رئيس شرق الأردن، على معاهدة حسن الجوار وعلى بروتوكول التحكيم.

بيد أن هذه المعاهدة لم تعكس حلاً محدداً لمشكلات الحدود، فالواقع أن مشاكل عويصة مثل الهوية القبلية والغنائم واستبعاد من يعتبرهم السعوديون مجرمين سياسيين من شرق الأردن لم تحل، ولم يشر أبن سعود وعبد الله إلى أن الاتفاقية قد خففت من العداء بينهما ولم يلتقيا، ومع ذلك شكلت القرارات المتعلقة بإقامة اتصالات أفضل على الحدود وتكوين لجنة تحكيم والضمانات البريطانية للمعاهدة تحسناً كبيراً فى الوضع على الحدود وساعدت على تخفيف حدة التوتر فى شمال منطقة الحجاز.

لقد أدى احتواء التمرد فى عسير إلى زيادة العلاقات السعودية مع الإمام سوءا، وتطور الموقف إلى حد الاشتباك خلال عام ١٩٣٣، وفى يناير من ذلك العام وفور أن أعاد السعوديون سيطرتهم على عسير ثارت مشكلات عديدة بين العربية السعودية واليمن، وإن لم تشر أى منها إلى أن حرباً وشيكة الوقوع، وكانت أحدى المشكلات تكمن فى هروب حسن الإدريسى وغيره من أعضاء أسرته إلى اليمن. حيث منحهم الإمام حق اللجوء السياسى، كما كانت هناك مشكلة تمرد القبائل التى كانت تتجول على طول الحدود غير المحددة بين الدول، فقد سارت جماعة مساريها من «تهامة» ضد السعوديين «وبنى يم» فى نجران ضد الإمام، وبناء على معاهدة عام ١٩٢٧ المبرمة بين الدولتين طالب السعوديون باستبعاد الإدريسى لكن فى شهر فبراير من عام ١٩٣٣ أعرب ابن سعود فى المراسلات المتبادلة عن استعداده للتوصل إلى حل وسط فيما يتعلق باستبعاد الإدريسى ورجاله من منطقة الحدود شريطة ألا يتجاوزوا حدود اليمن، فى تلك المرحلة استمرت المراسلات دون توقف بين الحكام، وإن إتهم كل جانب الآخر بتحريض قبائل الحدود المتمردة؛ وابتداء من شهر اكتوبر فصاعداً جرت مناقشة الاقتراح السعودى الخاص بالمفاوضات، وفى مايو عام ١٩٣٣ بعث ابن سعود بوفد برئاسة حمد سليمان، شقيق عبد الله، ولهذا كان من دواعى دهشة السعوديين والبريطانيين فى هذا الحين أن يبدأ يحيى الاستعدادات للحرب.

ويتعين بحث مشكلات عسير فى إطار أوسع واضعين فى الاعتبار المصالح الاستراتيجية لكل الأطراف، فالقبائل المتمردة والزعماء المشاكسون أمثال الإدريسى ممن تورطوا فى منازعات الحدود، كانت بمثابة العوامل التى أظهرت المخاوف الكبيرة للدول، فقد كانت المشكلة الحقيقية التى يخشاها الإمام هى التوسع السعودى فى جميع أنحاء عسير خاصة وأن هزيمة الإدريسى قد تمخضت عن إقامة حكومة سعودية مركزية ونشر القوات السعودية على الحدود اليمنية، وكان التهديد لليمن واضحاً بصفة خاصة عندما اقترح ابن سعود لأول مرة فى اكتوبر عام ١٩٣٢ عقد اتفاقية حول ترسيم دقيق وواضح للحدود، ووافق يحيى على التفاوض. إلا أنه بعد النصر الذى حققه السعوديون على المتمردين كانت مثل هذه المفاوضات تنطوى على الاستسلام للتهديدات السعودية بالقرب من الحدود اليمنية.

فمن وجهة نظر يحيى فإن زحف ابن مساعد على ميدى ربما دفع إلى غزو اليمن، كما قد يعرضها تمرد بنى يم لعواقب وخيمة، فقد كانت هذه القبيله تابعة لطائفة الاسماعيليه ولم تقبل بصورة كاملة سيطرة يحيى الزمنية والدينية عليها، وهى قبيلة كبيرة منتشرة فى معظم ربوع نجران وفى اليمن ؛ وفى يناير من عام ١٩٣٠ بدأ زعماؤها الاتصال بالسعوديين وبتأييد منهم راحوا يشنون حملة ضد اليمنيين، ولم يكن هذا يعنى فى نظر يحيى سوى محاولة سعودية لفرض السيطرة على نجران، وهو ما يشكل تهديدا لبلاده، وهكذا رأى اليمنيون فى ارسال وفد سعودى إلى صنعاء على أنه محاولة للتفاوض للتوصل إلى اتفاق فى ظل ظروف غير مواتية لهم، وكانوا يخشون من تواجد سعودى على طول الحدود اليمنية بأسرها. بيد أن يحيى لم يرغب فى الانسحاب رسمياً من المفاوضات، ويتيح مبرراً لابن سعود لغزو اليمن. ومن ثم قرر مفاجأة السعوديين - اعتقاداً منه، فيما يبدو بأن بوسعه حشد مئات الآلاف من رجال القبائل فى ساحة المعركة.

لم يكن ابن سعود على بينة من مخططات يحيى؛ وأكد ريان الذى كانت تربطه أنذاك صلات وثيقة بأبن سعود وبحمزة ، أن ابن سعود كان يؤمن إيماناً صادقاً بالاتفاقيات السعودية اليمنية المبرمة فى عامى ١٩٢٧ و ١٩٣١ والتى أعطت عسير بأسرها للعربية السعودية وبالتالى كان يعتقد أن نشر القوات السعودية فى جميع مناطق عسير سيوافق عليه الإمام، كما دفع ريان بأنه على الرغم من أن ابن سعود كان له مطلب فى «تهامة» فقد كان الإمام يطالب ببعض الأراضى فى نجران، ولأن درجة وضوح الاتفاقيات بين شيوخ الجزيرة العربية تركت الكثير ليكون مرغوباً. ولتبرير التفسيرات المتعددة لبنودها الرئيسية، اعتقد ابن سعود لأن بوسعه فرض السيطرة على نجران فى الوقت الذى يتجنب فيه الاشتباك مع الإمام، ولأنه كان مشغولاً بالمفاوضات مع شرق الأردن. ربما لم يكن راغباً فى الدخول فى حرب على الحدود اليمنية.

وفى غضون الأشهر العديدة التالية راح الطرفان يغيران تدريجياً من مواقفهما، وهى نتيجة مباشرة لإرسال القوات اليمنية إلى نجران. وفى شهر يوليو من عام ١٩٣٣ جرت مفاوضات بين الوفدين السعودى واليمنى ولكن الوفد اليمنى حسب الرواية السعودية وهى

الرواية الوحيدة المتوفرة، أبدى تعنتاً شديداً، وبالرغم من الاعلان بأن منح الإمام حق اللجوء السياسى للإدريسى هو عمل إنسانى وليس إجراء معادياً للسعودية فأن مطالبة السعودية بعسير والتأكيد على أنه لم يحدث قط أن كانت جزءاً من اليمن وأن اتفاقية عام ١٩٣١ اقرت السيطرة السعودية على هذه المنطقة اعتبرها اليمنيون مسألة تدعو للدهشة، وأكد اليمنيون حقهم فى حكم عسير يم بالوراثه، ووصفوا اتفاقية ١٩٣١ بأنها اتفاقية مؤقتة قامت على ظروف زالت بقضاء السعوديين على أسرة الإدريسى، ومن ثم راحوا يؤكدون أن اليمن حرة فى أن تلتزم بالمعاهدة أو تتخلى عنها، وأنهم لن يعقدوا معاهدة جديدة إلا إذا تحقق لهم ما يريدون بالنسبة لتهامة والحدود الشمالية [نجران].

وفى أول أغسطس عاد الوفد السعودى إلى الحجاز متهماً الإمام بأنه أساء معاملته، وبات موقف الطرفين متشدداً بصورة متزايده وراح كل طرف يؤكد حقه فى السيطرة على عسير ومع ذلك ظلت عوامل أخرى تحول دون نشوب حرب فى مقدمتها دور الدول الكبرى، ففى أواخر شهر يونيو وخلال شهر يوليو استفسر «وهبة» فى لندن عما إذا كانت بريطانيا ستؤيد العربية السعودية فى حالة نشوب حرب نظير حماية السعودية للمصالح البريطانية فى اليمن إذا ما كتب النصر للسعوديين، وعلى الرغم من أن البريطانيين اعترفوا بالسيطرة السعودية على عسير كأمر واقع، لم يكونوا على استعداد لتأييد الغزو السعودى لليمن حيث إنهم لم يرغبوا فى استفزاز الإيطاليين ودفعهم إلى تأييد الإمام تأييداً كاملاً؛ هذا فضلاً عن أن البريطانيين لم يرغبوا فى استفزاز يحيى بلا مبرر حيث إن وفداً بريطانياً من عدن (برئاسة الكولونيل ب. ويللى) كان من المقرر أن يجرى مفاوضات مع الأمام حول حدود اليمن مع المحميات الخاضعة للسيطرة البريطانية فى العربية السعودية، كما رفض البريطانيون، فى مفاوضات مع الايطاليين، الضغط على ابن سعود لتجنب الاشتباكات السافرة. كما رفضوا، حسب رأى ريان الاعتراف بأى حق ليحيى فى عسير؛ لكن فى يوليو من عام ١٩٣١ صرح سير جون سيمون، وزير الشئون الخارجية، بأن بريطانيا لا تستطيع الموافقة على المطلب السعودى، ومن ثم لم يرد البريطانيون تشجيع نشوب حرب فى اليمن فى ذلك الوقت بالرغم من عدم اعتراضهم على السيطرة السعودية على عسير، ولقد أدى

هذا الموقف البريطاني إلى التخفيف من حدة العداء السعودى لهم.

كذلك بذل الإيطاليون قصارى جهدهم لمنع الإمام من البدء فى حملة عسكرية متهورة. فعلى الرغم من تأييدهم لمطالبته بعسير كان الأمل يحدوهم فى منع السعوديين من السيطرة على المنطقة من خلال التعاون مع البريطانيين، وسعى الإيطاليون إلى تجنب كل من الاشتباك مع البريطانيين والقطيعة التامة مع العربية السعودية، إذ رغم اهتمامهم بحماية الطرق البحرية فى البحر الأحمر لم يرغب الإيطاليون فى المخاطرة بحدوث قطيعة مع ابن سعود، وفى نوفمبر من عام ١٩٣٣ اجتمع حمزة مع مبعوث إيطالى فى جدة أبلغه أن إيطاليا تهدف إلى الحفاظ على علاقات ودية مع كل من ابن سعود والإمام .

وكان الافتقار إلى القوة العسكرية عاملاً آخر حال دون دخول الطرفين فى حرب على الفور، فقد خاضت قوات الإمام بقيادة أحمد بن يحيى قتالاً ضد بنى يم، ولم يحقق سوى نتائج متواضعة، ولم يكن تحت إمرة أحمد عدد كبير من الرجال كما كان المعتاد غير كاف. فضلاً عن عداء القبائل فى المناطق المختلفة وعدم تعاونهم معه؛ كذلك وجد ابن سعود صعوبة فى تكوين جيش كبير ولم يخف إخماد الثورة فى عسير حقيقة أنه لم يكن لديه أكثر من بضعة آلاف من الجنود النظاميين الحجازيين، وأن القبائل النجدية الرئيسية كانت لا تزال تنتقد سياسته فى تصريف الشئون الداخلية ولا تميل إلى القتال فى اليمن. خاصة وأن المغامرة لم تكن تبشر بغنائم كبيرة، ولم يكن أمام ابن سعود من خيار سوى البدء بعملية التجنيد البطيئة من بين صفوف قبائله الرئيسية.

وعلى الرغم من أن كلا من الطرفين كان فى صيف عام ١٩٣٣ لايزال غير مستعد لشن الحرب الا ان الصراع تصاعد وبحلول شهر مارس عام ١٩٣٤ لاح أن الصراع المسلح وشيك؛ فالتغييرات التى جرت خلال الفترة التى اشتبك فيها الطرفان مع القبائل المحلية والتحولات المفاجئة فى الولاءات القبلية أثارت شكوكاً متبادلة. وبدا أن السعوديين حققوا اليد الطولى وشددت القوات السعودية من سيطرتها على المنطقة ووجد يحيى نفسه مضطراً إلى تعويض خسائره، وبسبب افتقاره إلى التأييد من إيطاليا والقبائل ركز يحيى نشاطه فى تهدئة «بنى يم»، وفى شهر سبتمبر استطاعت قواته احتلال بدر المدينة الرئيسية فى نجران

الواقعة على مسافة ٧٠ إلى ٨٠ ميلاً إلى الشمال من الحدود بين اليمن وعسير؛ وأرسلت القوات السعودية لمساندة بنى يم، وفى نوفمبر استطاعت قوات من قحطان وعجمان بالتعاون مع بنى يم أن تصد القوات اليمنية وأن تلحق بها الهزيمة فى معارك عديدة، ولقد مكن الزحف اليمنى على بدر ابن سعود من نشر قواته الرئيسية فى عسير، ووصل فيصل بن سعود، ابن شقيق ابن سعود، إلى حد جيزان فى تهامة، كما بلغ أخوه محمد أبها، وكان نجل ابن سعود مسئولاً عن العملية برمتها.

بعد عدة أسابيع من الاشتباكات وجد ابن سعود نفسه فى موقف متميز. فبعث إلى يحيى فى ١٥ نوفمبر بقائمة من المطالب بهدف التوصل إلى تسوية. حملها إلى صنعاء حمد سليمان. لقد طالب السعوديون باعتراف اليمن بالحدود القائمة بين عسير واليمن وبالسيطرة السعودية على عسير، وإبعاد الإدريسى ووضع حد لتدخل يحيى فى شئون القبائل العسيرية والجلاء الفورى عن نجران وقبول المعاهدة المبرمة بين السعودية والإدريسى فى عام ١٩٢٧ كأساس للصداقة فى المستقبل، وكان ابن سعود ينوى إبعاد القوات اليمنية من نجران. إلى جانب تأمين نفسه ضد المشاكل فى المستقبل.

وافق يحيى على معظم الشروط، وفى ٢٩ ديسمبر أمكن التوصل فيما يبدو، إلى اتفاق مبدئى، وقبل السعوديون أن تظل نجران محايدة، وأن يتحدد وضعها عن طريق المفاوضات ووافق يحيى على السيادة السعودية على بقية عسير، كما وافق على أن يوقف تآمره مع القبائل وان يبعد الإدريسى إلى «زابد» (فى اليمن) وأن يقبل ترسيم الحدود كجزء من معاهدة صداقة مدتها عشرون عاماً.

ويثير ما ترتب على ذلك من أحداث تساؤلات حول دوافع الإمام. فمن ناحية وافق الطرفان على عقد مؤتمر سلام فى فبراير من عام ١٩٣٤ فى أبها، ومن ناحية أخرى بدأ يحيى القتال على طول الحدود؛ إنه لمن الصعب تحديد الأسباب التى دفعت يحيى إلى تصعيد الصراع فى وقت لايزال فيه يعانى من وضع الأضعف عسكرياً واستراتيجيا لعله كان يسعى إلى تحسين موقف اليمن فى مؤتمر أبها. وربما كان يعتقد أن حركة عسكرية مفاجئة مصاحبة للمفاضات يمكن أن تأخذ السعوديين على غره وتحقق له ميزة كبيرة.

آخيراً ربما كان هناك استفزاز مباشر. إذ قام فيصل بن سعود فى يناير من عام ١٩٣٣ بهجوم على قوات يحيى دون السماح له بذلك مما أسفر عن مقتل ٧٠٠ رجل. لقد اعتذر ابن سعود وأوضح أن الهجوم قد وقع عن طريق الخطأ، إلا أن الحادثة أدت إلى تفاقم الموقف وقيام يحيى بشن هجوم.

وظلت القوات اليمنية طيلة شهر يناير تهاجم جبل فايفا وجبل بنى مالك فى جنوب نجران، وشرعت فى فرض الضرائب وأخذ الرهائن من قبائل المنطقة؛ وجرى طرد الممثلين السعوديين، وبعث يحيى بعبد الوهاب الإدريسى (ابن محمد الإدريسى) لتجنيد القبائل، وركزت قوات الإمام أساساً على نجران؛ وعندما طلب ابن سعود تفسيراً لما يجرى وصف يحى الأحداث بانها «غير هامة»، وهو رد يمكن اعتباره تاكيداً بان الإمام كان يهدف إلى تعزيز مركزه فى المؤتمر القادم، وليس البدء فى حرب شاملة. وفى شهر فبراير عُقِدَ المؤتمر حيث مثل فؤاد حمزة العربية السعودية؛ لقد حاول اليمن أن يفرض شروطه. لكن المشاركين لم يبدوا عدم استعدادهم للاتفاق على خط الحدود فحسب. بل رفضوا أيضاً إجلاء قواتهم من نجران، وطالبوا بإطلاق سراح الأسرى اليمنيين الذين أسروا فى جيزان فى وقت سابق؛ وانفض المؤتمر فى مارس دون نتيجة.

فى تلك الفترة جرى تعبئة القوات السعودية، وأخذت تقترب من المنطقة، فبالإضافة إلى القوات القبلية النجدية حشدوا قوات من ترابه وبيشه فى الحجاز، وظلت جميع هذه القوات تحت القيادة (وكان يقودها فى قت سابق خالد بن لؤى) فى جيزان، كما حشدت قوة أخرى من عتيبه وقحطان بقيادة ابن مساعد فى أبها. وبلغ عدد القوات السعودية فى المنطقة فى شهر مارس ٣٠ الف مقاتل (٨٠٠٠ جندى نظامى) مقابل ٣٧ ألف مقاتل يمنى (١٢ الف جندى نظامى) هى القوة التى استطاع يحيى تجنيدها، وكان ابن سعود فى رأى ريان مستعداً للقتال، وكان ينتظر فشل مؤتمر أبها حتى يكون انهيار المؤتمر وليس أى نزاع آخر مبرراً للحرب؛ فما أن انهار المؤتمر حتى وجه ابن سعود انذاراً إلى يحيى بالجلاء عن نجران، وتسليم آل الإدريسى؛ عندئذ بدا النزال وشيكاً.

عند فحص استراتيجيات كل من الطرفين يبدو أن يحيى كان فى واقع الأمر فى

المركز الأضعف على الرغم من قواته التى كانت إلى حد ما أكبر عدداً شن يحيى هجوماً فى يونيو ١٩٣٣ وفى يناير ١٩٣٤ قام بحملات تركزت أساساً على نجران فى محاولة للاستيلاء على المنطقة وكانت منطقة حراما لاتخضع للسيطرة السعودية؛ بهذا العمل أرغم يحيى ابن سعود على أن يوجه قوات سعودية لا إلى نجران فحسب. بل أيضاً إلى المدن الساحلية الهامة والحساسة، وبرهن نشر القوات السعودية على أنه أكثر فعالية من تركيز اليمن لقواتها فى ساحة واحدة هذا فضلاً عن أن السعوديين كانوا يتمتعون بمزايا أخرى عديدة بما فى ذلك العديد من العربات لنقل الجنود وعدد من أجهزة اللاسلكى المحمولة كما كانت لديهم أربع قاذفات قنابل من طراز وابيتا، حتى وإن لم تستخدم أثناء القتال.

فى يوم الثالث من إبريل زحفت وحدة بقيادة حمد الشوير على طول الساحل واستولت على حاراد فى السابع من هذا الشهر، كما استولى فيصل بن ابن سعود الذى كان يقاتل فى شرق عسير وفى نجران على ياباد وبقوم وبلغ منطقة بنى مالك، وفى الوسط استولى خالد بن محمد على وادى النشور، كما استولى سعود، بن ابن سعود الآخر، الذى تولى قيادة القوة التى كان يقودها ابن لؤى، على سعوده حيث ألحق الهزيمة بقبائل سحر وأعاقت قوات فيصل وسعود تراجع القوات اليمنية من نجران التى سقط معظمها فى أيديهم بحلول ٢١ إبريل؛ ثم اتجه فيصل لمساعدة ابن الشوير على الساحل، وفى ٢٥ إبريل استسلمت ميدى بعد ان فرض عليها الحصار، وفى ٢٨ إبريل دخلت القوات السعودية الجديدة وبعد ان اجتازت القوات السعودية الطرق الرئيسية والممرات الجبلية تحولت لتدمر جيوب المقاومة والحصون اليمنية التى لم تصلها القوات المهاجمة. وكانت القبائل اليمنية الساحلية، ولاسيما الزرانيق التى هى سنية شافعية (وكانت تعارض الشيعه الزيديين الحاكمين) سعيدة بالانضمام إلى السعوديين ومقاومة الإمام واستسلمت الحديده بدون قتال بفضل مساعدتها أساساً فعندما تعرضوا للضغوط وأدركوا الميزة التى ستعود عليهم من وراء الانضمام إلى الجانب السعودى المنتصر، برهن سكان القبائل على حدود يحيى على أنهم لايزيدون ولاء له عن سكان عسير لابن سعود.

لقد تمكن السعوديون من إحراز النصر بفضل السياسة البريطانية التى حالت دون

تدخل محتمل من جانب إيطاليا. ففى أوائل إبريل من عام ١٩٣٤ اقترح الإيطاليو
اجتماع مع المسئولين البريطانيين لبحث مشكلة السيادة على عسير. عندئذ أوضح سـ
سيمون وزير الخارجية، الموقف البريطانى بقوله:

مما لاشك فيه أن السيادة على المنطقة التى يحكمها الإدريـ انتقلت بحكم القانون الدولى إلى الملك ابن سعود .... (وعلـ الأساس لايمكن اعتبارها مسألة قابلة للتفاوض .... وتجدر إضـ من الطبيعى أن تستمر حكومة جلالته فى إحجامها عن الـ فى الصراع الراهن ... كما أنها ستتجنب كل ما يدل الانحياز لأى من المتنازعين.

وبعثت بريطانيا بالسفينة الحربية «هـ.م.س. بنزانس إلى الحديدة»، وفى أوائـ مايو أبلغ الإيطاليون، الذين كانوا قد بعثوا بدورهم بسفينة إلى الميناء، حمزة أنهم سي بدورهم بالحياد التام فى الصراع، وكانت لندن تخشى إثارة التدخل الإيطالى. وعلى من أن السياسة البريطانية كانت تكفى لمنع مثل هذا التدخل. فإنه من المؤكد أنها لـ تقصد تأييد الاحتلال السعودى لأجزاء من اليمن. وأوضح ريان لحمزه فى أواخـ مارس أن التغلغل السعودى فى اليمن «يعنى الحرب»، وكان ريان يعنى بذلك حـ الإيطالى، وأعقب كلماته تاكيد قوى للمطلب الايطالى الذى أعلن بعد احتلال الـ وهو ان يوقف البريطانيون ابن سعود، وأبلغ الإيطاليون للمرة الثانية بان تدخلهم لن مقبولاً؛ وفى اعقاب ذلك مباشرة أوصى ريان بانسحاب السعوديين للحيلولة دون ا الدخول فى اشتباك مع ايطاليا.

وعندما ارسل ابن سعود عبد الله سليمان إلى الحديدة للبحث عن أفضل لاستغلال إيرادات الموانى بدأت بريطانيا تشك فى أن القوات السعودية تنوى البقـ الحديدة، وقوى هذا الشك عندما طلب ابن سعود من البريطانيين حماية احتلاله لـ من الإيطاليين. كما طلب نفس الشئ من فؤاد ملك مصر، الذى كان يحاول التوسـ وبين يحيى، وفى مقابل ذلك عرض السعوديون على البريطانيين امتيازات خاصـ

الحديدة؛ وكان المسئولون البريطانيون يخشون من ان تصبح لندن حامية لتوسع سعودى مستمر. فتجد نفسها متورطة فى مشكلات سياسية وحدودية لا تمت بصلة لمصالحها فى المنطقة فى ذلك الوقت.

وأوضحوا لابن سعود أنه فى حالة احتفاظه بالحديدة سوف يخاطر بصراعات مع كل من القوى المحلية والأوروبية، وأن البريطانيين سوف لايساندونه، والواقع ان المصادر السعودية اعربت عن قلقها إزاء تواجد السفن البريطانية والإيطالية فى ميناء الحديدة واحتمال التدخل الإيطالى، وكان من نتيجة ذلك أن أعاد ابن السعود إلى الإمام الجديدة وغيرها من المناطق اليمنية المحتلة وأبرم معه معاهدة صلح.

كانت هناك أسباب أخرى لتراجع ابن سعود؛ إذ بعد فرحة الانتصار المبدئى بات الحفاظ على خطوط الإمداد الطويلة من الحجاز حتى الحديدة صعباً على نحو متزايد، وكانت القوات اليمنية المبعثرة لاتزال تهاجم القوات السعودية، وحدث فى إحدى هذه الهجمات ان جرح سعود الوريث للعرش وأوضح فيلبى (كما كانت الشائعات تتردد فى الدوائر السعودية المتعددة) أنه كانت لابن سعود علاقات ودية مع كل من القبائل الشافعية على طول الساحل، ومع مندوب يحيى الرئيسى فى اجتماع المسئولين السعوديين واليمنيين (المقرر عقده فى الطائف فى إبريل من عام ١٩٣٤) عبد الله الزير حاكم تهامه المستقبلى التابع للإمام؛ وكان فى تقرير ابن سعود انه باستغلال العلاقات القبلية والشخصية فى المنطقة يستطيع ممارسة قدر معين من الضغط على الإمام، حتى بعد إعادة الأراضى المحتلة والحد من نشاطات الإمام ضده.

وفى معاهدة الصلح لمدة عشرين عاماً التى جرى توقيعها فى الطائف فى أواخر مايو ١٩٣٤ حقق السعوديون معظم الأهداف التى فى سبيلها شنوا الحرب، وكان اليمنيون فى الهدنة المبدئية التى سبقت المعاهدة قد تعهدوا بالجلاء التام عن نجران وإعادة الرهائن التى أخذوها وتسليم الإدريسى وبحلول آخر شهر مايو كانوا قد أوفوا بهذه التعهدات وحددت معاهدة الصلح التى أعقبت ذلك ان المنازعات التى تنشأ فى المستقبل سوف تحل عن طريق المفاوضات أو التحكيم، وتقرر أن تكون الحدود هى الخط الذى كان يفصل عسير عن اليمن من قبل تاركاً عسير فى أيدى السعوديين.

والخلاصة هى أن التناقضات فى صفوف الحكومة السعودية المركزية النابعة من الممارسات القبلية كانت واضحة بصفة خاصة فى مناطق الحدود فى شمالى الحجاز وعسير؛ ففى فترة الكساد، تأثرت هذه المناطق بشدة بالتوجه الحضرى للنظام السعودى سياساتها الضريبية، وتمثل رد فعل سكان تلك القبائل فى الثورة ضد الحكم السعودى، وأن قرب هذه المناطق من شرق الاردن واليمن مكن الأخيرتين من المشاركة فى المؤامرة ضد السعوديين؛ لكن ما إن دخلت القوى الأجنبية الساحة وتورطت الدول المجاورة حتى أثبت النظام السعودى أنه أكثر فعالية من شرق الأردن أو اليمن. فكانت المناورات الدبلوماسية ونشر القوات العسكرية والتخطيط الاستراتيجى للسعوديين افضل من تلك التى لجيرانهم. هذا فضلاً عن أن بريطانيا كانت على استعداد لمساعدة النظام السعودى فى دفاعه عن الأراضى السعودية ضد التدخل الأجنبى، وكان من نتيجة ذلك ان استطاع السعوديون ان يظهروا مرونة فى علاقاتهم الخارجية، وأن يبرموا اتفاقيات مع شرق الأردن واليمن بعد ان تصدوا لنواياهما العدوانية ضد العربية السعودية ولقد مكن هذا الوضع النظام السعودى من التغلب على الأزمة التى نشبت فى صيف عام ١٩٣٤ وذلك عن طريق إزاحة الخطر المباشر الذى يواجهها، وبالرغم من ذلك لم تقم الحكومة بالكثير لتحسين ظروف سكان شمالى الحجاز وعسير وغيرهما من المناطق الفقيرة المحرومة.

صيغة الخضوع

كان للنجاح السعودى فى التغلب على أزمات ١٩٣٢ - ١٩٣٤ تأثيره البالغ على بناء الدولة، إذ برهن للشعب أن الدولة السعودية قوية وتتطلب خضوعهم كما شجع الحكومة على أن تثبت قدراً أكبر من الاهتمام بالشعب. فبحلول عام ١٩٣٤ كانت الأخطار المباشرة والحادة التى تهدد النظام السعودى قد أزيحت. إلا أنه لم يصاحب ذلك سوى تحسينات طفيفة فى تركيبة النظام السياسى واتجاهه وأدائه، فالازدواجية الناجمة عن سياسة «الاحتواء» لم تختف، وإن بدأت جميع الأطراف فى القيام بدرها بأكثر طواعية، كما أن استئناف ابن سعود القيام بدور الزعامة قد حسن من عملية صنع القرار الأمر الذى عقب عليه جلوب فى يونيو عام ١٩٣٤ بقوله: «الآن وقد خرج منتصراً، فلسوف يهرع

الجميع إلى مكه لتهنئته بانتصاراته الرائعة».

وعلى الرغم من أن ابن سعود أصبح أكثر استبداداً فى سياسته تجاه القبائل، وأكثر اهتماماً بنصيبه فى الغنائم. فإن ريان ذكر فى تقرير له فى صيف عام ١٩٣٤ أن ابن سعود كان أيضاً أكثر إهتماماً بالشئون الداخلية، مما كان عليه فى عام ١٩٣٢ وأن صحته بدت جيدة وأن وليداً انجبه مؤخراً قضى على أية شكوك حول ضعفه الناجم عن عجز جنسى.

لقد كان هناك تحسن مبدئى فى التكامل الإقليمى بفضل إدراك كل من القبائل وأهل المدن أنه يتعين عليهم الامتثال لأوامر النظام. كما كان هناك تفهم من جانب الحكومة بضرورة أن تاخذ سياستها فى الاعتبار مصالح مناطق الحدود حتى إن كانت أهدافها الرئيسية هى التمركز والاستثمار الاقتصادى، ولم يكن السكان المتعددون متماثلين ولم يكونوا متعاونين تعاوناً كاملاً، ومع ذلك كانوا على استعداد للتعايش معاً من خلال أقل قدر للتعاون مع الحكومة، كما أن قدرة الحكومة على مواجهة التحديات فى أوائل الثلاثينيات والتحسن الذى طرأ على حكمها تمخض عن إذعان اجتماعى متزايد، لقد كان تعايشاً محدواً محدود ولايتسم بالحماس. إذ كان يقوم على أساس إدراك جميع قطاعات السعوديين بأنهم فى حاجة إلى التعايش فى إطار نظام الحكم الجديد، وكان يتطلب الأخذ والعطاء بين الحكومة ومختلف قطاعات الشعب.

لقد كانت القبائل النجدية إبان الحرب تشكل مصدراً للقوة المقاتلة التى يتم تجنيدها عن طريق الاتصالات الشخصية بين زعماء القبائل النجدية وابن سعود، ومع ذلك ظل الزعماء النجديون مستبعدين من المناصب السياسية العليا، ومن الوصول إلى مركز صنع القرار، وكانت أية مشكلة تتعلق بأفراد من قبائل نجد والإحساء ولاسيما تلك الخاصة بأولئك الذين يهربون من الحصار المفروض على الكويت تواجه بعنف، وذكر ديكسون فى تقرير سرى له من الكويت أنه «قد سمح لابن جلوى أن ينفذ حكم الإعدام لأتفه الذرائع» وأشار ريان إلى أن ابن سعود لم يكن فى عام ١٩٣٤ خاضعاً لتأثير الوهابيين المتطرفين بعكس ما كان عليه الحال فى العشرينيات، بل إن تأثير علماء نجد قد انهار؛ وانتقد العديد من العلماء تراخى الحاكم وأولاده فى تطبيق الشرائع الدينية وإن اكتفت غالبيتهم بالقيام

بواجباتها التقليدية كمعلمين ومفسرين للشريعة. لقد كانوا يتمتعون بمركز أدبى مرموق كمعلمين وأئمة، وظلوا بمنأى عن النشاط السياسى وكان نفوذهم هيناً.

وقامت الحكومة بعدد من المحاولات لتثقيف القبائل النجدية، ففى نوفمبر من عام ١٩٣٤ أقام ابن سعود وليمة فى الرياض لشيوخ نجد، والواقع أنه انفق مبالغ طائلة على مثل هذه الحفاوة، وكثيراً ما كان فيصل وابن سعود يقومان بزيارة للقبائل أثناء رحلاتهما إلى نجد. فضلاً عن تخصيص ابن سعود ٣٠٠ريال شهرياً لبندر، ابن فيصل الدويش، وعامل أسرته باحترام.

وفى عسير لم تحل المشكلات وإن كانت حدة التوتر قد خفت، وظلت القبائل تشكو من المجاعة ومن تصرفات المسئولين التابعين لسليمان ولا سيما جابى الضرائب، وفى يناير من عام ١٩٣٥ بعث ابن سعود، لأول مرة، بمؤن إلى القبائل فى منطقة عسير وأعرب عن استعداده للتنازل عن جزء من الضرائب المفروضة عليهم؛ وقد فعل ذلك بناء على توصية من لجنة فوضها شخصياً بتنظيم منطقة الإدريسى المحتلة حديثاً على أسس الإدارة المتبعة فى الحجاز ونجد، أى محاولة دمج المنطقة بصورة أكثر فعالية.

وساد موقف مماثل فى شمالى الحجاز، فمن ناحية كانت هناك مؤشرات تدل على الاستياء المستمر من الحكومة، وفكر بعض الزعماء من أمثال نواف شعلان من الرولة وعويضة أبو طى من الحويات وغيرهما من زعماء القبائل فى تنظيم أنفسهم ضد الحكومة، ومع ذلك ساد هدوء نسبى فى المنطقة بفضل إقامة العديد من نقاط المراقبة العسكرية الجديدة، وزيادة عدد الجنود باستثناء غارات محدودة النطاق لم تستطع الحكومة منعها.

وكان الجزء الحضرى وسط الحجاز لا يزال عصب الحكومة، وحاول الحكام حكمه بسخاء نسبى، ومن ثم لم تفرض على التجار المحليين أية قروض إلزامية جديدة. وذكر ريان فى تقرير له أن «الإدارة المحلية لم تصبح أكثر سوءاً بل ربما تحسنت بعض الشيء» ولم تطبق من جديد أية مبادئ وهابية متشددة؛ إلا أن دفع المرتبات كان لا يزال غير منتظم، ولم تقم الحكومة دائماً بالسداد الفورى للمشتروات؛ والحقيقة هى أن انخفاض قيمة الريال إلى ٢٥ فى المائة من قيمة الجنيه الاسترلينى جعلت الحياة مع ذلك أكثر قسوة.

وأمكن تحسين العلاقات بين كبار صانعي القرار وكذلك الأسلوب الإدارى، وكان سليمان لا يزال الشخصية المهيمنة وإن أصبح أكثر اهتماماً بالشئون الاقتصادية منها بالسياسة، وأثناء الحرب مع اليمن عين سليمان نائباً لوزير الدفاع وانشغل تماماً بإعادة تنظيم الجيش وبالإدارة المالية لميناء الحديدة، وطبقا لما ذكره ريان فإن سليمان تعلم كيف ينسجم مع الحجازيين: «ففى حين يمكن تأجيل الديون القديمة فإنه يتعين سداد الديون الحالية إذا ما أريد للثقة أن تستمر».

إن ما قام به ياسين وحمزة من أنشطة فى مجال الشئون الخارجية ساعدهما فى تعزيز العلاقات مع رجال الأعمال الأجانب ووضع مناهج منظمة للتعامل مع الدول الأخرى. وفى يونيو عام ١٩٣٤ جرى اتخاذ قرار يهدف إلى تحسين الإدارة وذلك بنقل سلطة وزارة الداخلية ووظائفها إلى مجلس الوزراء، وأكد ريان زيادة الكفاءة. لأن فيصل كان يرأس الجهازين، كما كان يحظى بتأييد الحجازيين بفضل طبيعته الهادئة المرحة ودبلوماسيته الأكيدة التى أخذت تكسبه شهرة كوسيط بارع ورجل دولة واع.

ومن الناحية الأخرى كان صنع القرا يتأثر بالانقسام بين نجد والحجاز الذى انعكس فى العلاقات بين أعضاء الأسرة المالكة؛ فإدخال دور وريث العرش لم يصحبه إضفاء طابع المؤسسات على النظام الهرمى فى صفوف أعضاء الأسرة، وبالتالى ظلت العلاقات بين الأمراء عرضة للصراعات، وأفادت التقارير الواردة فى أواخر ١٩٣٤ وأوائل ١٩٣٥ أن سعود كان يعارض فيصل، وعلى الرغم من أن مركز فيصل كانت تعززه نشاطاته فى الحجاز ترك سعود، وريث العزش، فى الرياض، ليحكم نجد وكان مغموراً نسبياً؛ وكان يعرف، على النقيض من فيصل، بأنه متزمت وكئيب ولم يحظ بشعبية كبيرة بين وجهاء الحجاز والمقيمين فى الخليج. هذا فضلاً عن أن موقفه تجاه فيصل كان يعكس شعوراً بالإحباط أوسع نطاقاً ساد بين صفوف النجديين بوجه عام، وصفوف الأمراء المقيمين فى نجد على وجه الخصوص. وفى ديسمبر من عام ١٩٣٤ تردد أن أشقاء ابن سعود، وخاصة محمد، احتجوا لدى ابن سعود لعدم منحهم ولاية يحكمونها أو منصباً حكومياً يتولونه؛ وقاوم محمد، وهو صهر ابن حميد ومؤيد للإخوان، ابن سعود لإخضاعه الإخوان ولأنه لم يعامل أعضاء الأسرة المالكة المتشددين والمقيمين فى نجد بنفس روح الموده التى عامل بها أبناءه؛

وهدد محمد مع غيره من الأشقاء بأنهم لن يظلوا موالين ومطيعين إلا لابن سعود نفسه وليس لخليفته؛ ويتردد أن محمد قال «يا أخى دع أفضل الرجال يظفر بالحكم بعد موتك» مما يدل على وجود صراع وعلى الميل إلى تأجيل نتيجة هذا الصراع والامتثال للسلطة القائمة.

كذلك شجعت الظروف الاقتصادية على الخضوع للحكم السعودى، فقد بلغت تكاليف إخماد ثورة ابن رفادة ٤٠ ألف جنيه استرلينى كما بلغت نفقات الحرب مع اليمن، حسب تقديرات فيلبى، مائة وخمسين ألفاً؛ وفى أواخر عام ١٩٣٢ تجاوزت ديون الحكومة مائتى ألف (معظمها لشركة التجارة الهولندية – مائة وخمسة عشر ألفاً – ولآل القصيبى وشركتى شل وماركونى وغيرهم)، ويقدر فيلبى فى ديسمبر عام ١٩٣٣ أن إجمالى ما قدم للقبائل والشيوخ فى صورة «هبات الامتنان» مائة ألف جنيه من الذهب وأضاف كالفيرت، عضو المفوضية البريطانية فى جده أن هذا المبلغ كان لا يمكن دفعه إلا «بالتعدى الخطير على الخزانة الملكية وهى خزانة لا تعرف أبعادها».

ولم يكن، فيما يبدو، للمبالغ التى وردت إلى الخزانة الملكية وصرفت منها عين ما كان لها من تأثير سياسى سلبى فى عام ١٩٣١ لأن ممارسات الأسرة المالكة لم تعد تعتبر استفزازية لغير أعضاء الأسرة المالكة كما كان الحال فى عام ١٩٣٢، ومع ذلك كان لابد من تخيفف حدة المصاعب الاقتصادية الأساسية، ومن ثم بذلت محاولات عديدة فى عامى ١٩٣٣ و ١٩٣٤ لتشجيع رجال الأعمال الأجانب على الاستثمار فى العربية السعودية.

وفى ٢٩ مايو من عام ١٩٣٣ وبعد مفاوضات مطولة وقعت شركة أمريكان استاندارد أويل من كاليفورنيا عقداً مع الحكومة السعودية للتنقيب عن النفط فى الإحساء، وكانت السياسات الكامنة وراء المبادرة الأمريكية التى كان هدفها منافسة الشركات البريطانية قد جرى تحليلها بالتفصيل فى مكان آخر ولا تدخل فى نطاق هذا الكتاب، ولما كان ابن سعود يبحث عن عقد صفقة اقتصادية نزع إلى تفضيل الاقتراح الأمريكى، وكان البريطانيون غير متأكدين من احتمالات النفط السعودى ومن مدى قيمته للمصالح البريطانية فعرضوا على ابن سعود عشرة آلاف جنيه نقداً فقط فرفضها، ويعتبر التأثير

الاقتصادى لصفقة النفط على العربية السعودية هاماً. لقد اشترطت الشركة الأمريكية امتيازاً لمدة ٦٠ عاماً على أن تدفع للحكومة السعودية إيجاراً سنوياً قدره خمسة آلاف جنيه وهى رسوم تدفع قبل اكتشاف النفط، مع دفع مائة ألف جنيه بعد اكتشافه، كما وافقت الشركة على أن تقدم للحكومة فروضا بين الحين والآخر، إلا أن العائدات المنتظمة لن تدفع إلا بعد اكتشاف النفط، ولاتدفع الشركة أية رسوم أو ضرائب ويتولى إدارتها أمريكيون، وإن كانت تقوم بتشغيل أكبر عدد ممكن من السعوديين. وفى شهر أغسطس عام ١٩٣٣ وصل ٢٥ ألف جنيه من ستاندارد أويل و ٢٠ الف أخرى فى يوليو عام ١٩٣٤، وبالكاد شكلت الصفقة إغاثة فورية للسعوديين وإن كانت تبشر بالخير بالنسبة للمستقبل.

وابتداء من صيف عام ١٩٣٤ شرعت شركتان أجنبيتان آخريان فى إجراء مفاوضات مع الحكومة السعودية حول العديد من المشروعات، فعرض مواطنان بريطانيان من أصل سورى، هما عبد الغنى الدليبى وحسين عونى، إنشاء بنك للدولة إلى جانب التنقيب عن النفط فى الحجاز، وكانت الحكومة البريطانية فى اكتوبر من عام ١٩٣٢ قد رفضت ضمان أو حتى التوصية بصفقات مع السعوديين، بل وفى مارس عام ١٩٣٣ أدت مطالبة سليمان بعائدات أكبر إلى إلغاء الدليبى لعرضه وانسحابه من المفاوضات، وعلى الرغم من أنه عاد وأثار الموضوع فى مارس عام ١٩٣٤ إلا أنه لم يحرز أى تقدم.

وفى شهر فبراير من عام ١٩٣٣ تم توقيع عقد مع عبد الحميد شديد، ممثل عباس حلمى، خديوى مصر السابق، شمل إنشاء بنك للدولة وامتياز تطوير ميناء جدة والعديد من خطوط السكك الحديدية، وكان يفترض أن يوفر حلمى رأس المال المبدئى بأكمله (بما فى ذلك حصة الحكومة السعودية) وأن يدفع للسعوديين عائدات قدرها مائتا ألف جنيه، ولهذا لم يندهش ريان، الذى كانت تساوره الشكوك حول الصفقة من البداية، ولا سيما دور فيلبى فيها، عندما استبان له أن «شديد» لم يدفع حصته وأنه لم يستطع الاتصال بحلمى وأنه لا أمل فى المشروع برمته.

لقد استمرت عملية «الاحتواء» خلال منتصف الثلاثينيات وإن كانت العلاقات بين الحكومة المركزية والأقاليم والقبائل قد أصبحت أكثر تعاوناً بالرغم من العداءات المتبقية

وأن ما طرأ على سياسة الحكومة من تحسين قد يسر عملية الاحتواء حيث إنها واصلت تطوير المؤسسات البيروقراطية والتركيز على النمو الاقتصادى مع المحافظة على الصلات الشخصية المتوارثة مع القبائل التى تعيش فى المناطق النائية والعمل على تثقيفها من خلال وسائل اقتصادية أكثر فعالية.

وكان ابن سعود على بينة من الوضع الداخلى فى العربية السعودية، وعلى الرغم من أن الشقاق لم يكن حاداً إلا أن فجوات واسعة كانت قائمة بين مختلف الجماعات فى المنطقة، وبين الأقاليم المختلفة وبين أعضاء الأسرة الملكية، ويرى ريان أن تعيين سعود وريثاً للعرش واسترضاء زعماء القبائل وتسامح ابن سعود مع مختلف أعداء الحكومة السابقين (بما فى ذلك حزب التحرير الحجازى) فى مقابل عودتهم إلى العربية السعودية ... كل هذا برهن على قلق ابن سعود فى هذا الصدد، ورغبته فى تجريد أعدائه من أسلحتهم، وأكد ريان أن ابن سعود، لأسباب خارجية وداخلية، كان يتوق إلى تعزيز الاتجاه نحو الحلول الوسط والالتزام بها، مع التوصل إلى «تسويات تضمن مستقبل نظام حكمه».

وفى أواخر عام ١٩٣٤ شرع ابن سعود فى وضع استراتيجية جديدة لبناء الدولة: فسعى إلى تحسين الوضع المالى وتعزيز الأمن فى سياسات شبه الجزيرة العربية الإقليمية إذ برهن عدم توفير الأمن فى الماضى على خطورته على المملكة، وكان المفتاح لمنهج ابن سعود الجديد يتمثل فى تحسين العلاقات مع بريطانيا، وهى القوة المهيمنة فى منطقة الخليج الفارسى، وكان هناك احتمال أن تتدفق الأموال من الكويت إذا أمكن التوصل إلى تسوية لمسألة الحصار الكويتى، بيد أن اكتشاف النفط فى «الأراضى السعودية القريبة من الكويت وساحل الهدنة كان الاحتمال الذى يبشر بأمل أكبر؛ أما البريطانيون، من جانبهم، فكانوا يخشون من التوسع السعودى فى إمارات الخليج الخاضعة لحمايتهم، كما كانوا مهتمين بمنع توسع الشركة الأمريكية (ستاندارد أويل) التى دخلت فى شركة مع السعوديين؛ فما كان من ابن سعود إلا أن اقترح تسوية بشأن ترسيم الحدود؛ لكن سبباً آخر كان يكمن وراء عرض التسوية على بريطانيا، فمن الواضح أنه كان مهتماً بتأمين مستقبل العربية السعودية ضد أية تطورات غير مرغوبة فى المنطقة. وبلوغاً لهذا الهدف كان مستعداً لأن يغفل التوسع فى سبيل تسوية الخلافات الإقليمية مع جيرانه.

وكما أشار ريان فإن مثل هذه النزعات كان ابن سعود يؤكدها بين الحين والآخر كلما برزت اتجاهات سياسية جديدة في المنطقة، فمن ناحية كان يشعر بأنه أصبح في مأمن من الدول الهاشمية بعد إبرام الاتفاقيات مع شرق الأردن والعراق وبعد أن وافت المنية الملك فيصل في عام ١٩٣٣م؛ ومن ناحية أخرى كان على وشك الاشتباك مع إيطاليا. كما كان يخشى من وساطة تركيا وإيران وهما الدولتان اللتان كانتا تمران بمرحلة الإصلاح، وما صاحب ذلك من زيادة في القوة، وتحقيقاً لرغبته في التسوية الإقليمية سعى ابن سعود إلى إقامة تحالف عسكري مع العراق بمساعدة البريطانيين الذين كفلوا التعاون بين القوتين الإقليميتين المهيمنتين في التصدي لأي تدخل خارجي وثورة إقليمية.

ولعبت بريطانيا الدور الرئيسي في هذا المشروع. إذ استطاعت أن تمهد لتسويات محلية في شبه الجزيرة العربية، وأن تؤكد الصداقة مع العربية السعودية من خلال تحالف ثنائي. وكان ابن سعود يأمل في أن تزيد بريطانيا من تعهداتها للعربية السعودية في نهاية المطاف متخلياً عما كان يتصور بأنه تأييد متحفظ. بل وغامض من جانب بريطانيا للمملكة إبان حربها مع اليمن.

وكان المسئولون البريطانيون على استعداد للتجاوب مع مبادرة ابن سعود وأوصى ريان في يوليو عام ١٩٣٤م بألا تتبع بريطانيا مع ابن سعود سياسة عدم التدخل. بل يجب أن تكون إيجابية، وأن تتفاوض معه للتوصل إلى تسوية شاملة حول المسائل المعلقة، وفي ضوء ما يدور بخلد ابن سعود كان ريان يرى أنه من مصلحة بريطانيا أن تسوى المشكلات القائمة مرة وإلى الأبد إرضاء لإبن سعود وحمله على الاعتراف بالمصالح البريطانية الحيوية التي كانت أعماله تهددها.

وفي سبتمبر ١٩٣٤ ويناير ١٩٣٥ على التوالي التقى حمزة برئيس الإدارة الشرقية بوزارة الخارجية، جـ. و. رنديل، وبغيره من المسئولين البريطانيين. كما بحث ريان مع حمزة وياسين في جده الموضوعات عينها، ولما كان لابن سعود الكثير من المطالب رأى ريان أنه من الممكن أن ينتزع منه العديد من الامتيازات التي من شأنها أن تخدم المصالح البريطانية في حين تشبع في الوقت نفسه بعض رغباته، ولاح آنذاك أن المسئولين البريطانيين

يقدرون مكانة ابن سعود تقديراً بالغاً باعتباره الحاكم الأسمى فى العربية السعودية، وأقروا بأنه من الممكن أن تتجاوز اهتماماته الأراضى السعودية، فعلى سبيل المثال كان السعوديون يعارضون صراحة تساهل بريطانيا إزاء الحقوق اليهودية فى فلسطين وحذر «رنديل» من أن تجاهل مطلب ابن سعود من شأنه أن «يضر بشدة» المصالح البريطانية. أضف إلى هذا أن المسئولين البريطانيين شعروا بأن التوقيت مناسب. حيث أن ابن سعود برهن على قوته بالخروج منتصراً من التحديات التى واجهت حكمه.

وفى أوائل عام ١٩٣٥ بات واضحاً لكلا الطرفين أنه من المستحيل ضم جميع القضايا المعلقة فى تسوية شاملة واحدة؛ فقد تباينت درجة تعقيد هذه القضايا، وأن التوصل إلى حلول لها يحتاج إلى فترات متباينه، كما أن ربط مسألة بأخرى سوف يؤدى إلى نتيجة عكسية حيث إن الصعوبات الكامنة فى إحداها يمكن أن تعيق التقدم فى الأخرى، وفى شهر فبراير أعرب كل من ابن سعود والبريطانيون عن قلقهم من احتمال انهيار المفاوضات الجارية من أجل التوصل إلى تسوية شاملة؛ عندئذ تقرر استمرار المفاوضات، لكن بهدف التوصل إلى تسوية منفصلة لكل مسألة، كما أصبح واضحاً أن بريطانيا لن تدخل فى تحالف عسكرى مع ابن سعود لأن مثل هذا الإجراء قد يتعارض مع التعهدات التى كانت بريطانيا قد قطعتها مع دول أخرى فى المنطقة. وفى أبريل عام ١٩٣٥ استئونفت المفاوضات واكتفت بالتركيز على مراجعة معاهدة جدة التى أبرمت بين الطرفين فى مايو عام ١٩٢٧.

فما عساها إن كانت الاحتمالات فى عام ١٩٣٦ بالنسبة لمختلف القضايا التى جرى بحثها؟ كان الترسيم النهائى للحدود بين السعوديين وشرق الأردن أحد الموضوعات الرئيسية. لقد كانت هناك حدود بحكم الأمر الواقع، لكن معاهدة الحديدة الرسمية لم تشمل سوى العقبه ووادى سرحان، وندر أن ثار نزاع حول خط حدود الأمر الواقع. باستثناء الشكاوى السعودية بين الحين والآخر من تعديات دوريات الحدود التابعة لشرق الأردن على الحجاز، وهكذا لم تتطلب هذه المسألة أية تسوية مباشرة، إلا أنه فى ظل سياسة «التسوية الشاملة» أدمجت مسألة الحدود السعودية - الشرق أردنية فى المباحثات، وأثارت من المشكلات ما جعل التوصل إلى تسوية شاملة مستحيلاً، وفى يناير من عام ١٩٣٥ اكتشف البريطانيون أن الخرائط التى استخدمت فى عام ١٩١٨ وفى اتفاقية الحديدة لعام ١٩٢٥

كانت غير دقيقة للغاية، ولا سيما بالنسبة للعقبة ومعن، واقتضى الأمر القيام بأبحاث جديدة؛ زيادة على ذلك كان البريطانيون يشكون فى أن اعتداءات دوريات الحدود التابعة لشرق الأردن على الأراضى السعودية إنما وقعت فى موقعين (بئر حازم إلى الشمال من وادى سرحان وثنيه طرائف فى الجزء الجنوبى الغربى من الحدود بالقرب من تبوك التى طبقاً للخرائط الصحيحة، تتبع المملكة السعودية، ولما كانت تلك النقاط حيوية لشرق الأردن ثار جدل بين ريان ووتشوب حول ما إذا كان من الواجب كشف حقيقة المسألة برمتها للسعوديين أم لا.

وفى يوليو من عام ١٩٣٥ أثيرت المسألة فى لندن مع حمزة الذى أصر على ضم الموقعن إلى العربية السعودية، مما يعنى إجراء مراجعة طفيفة على معاهدة الحديدة، ووبخ البريطانيين لاستنادهم إلى «خريطة عام ١٩١٨ عندما كانت تلائمهم وإغفالها فى عكس ذلك» وهنا حذر رنديل من أنه إذا ما أصر حمزه على هذه التغيرات فسوف تثار مسألة الحدود برمتها، لكن ياسين أعلن فى مايو ١٩٣٦ أن الحكومة السعودية توافق على الاشتراك فى لجنة تقوم بدراسة المناطق المتنازع عليها وتقرر ملكيتها؛ وبناء على ذلك يتم تعديل الخريطة، وعلى الرغم من أن الحكومة السعودية لم تعقد تسوية نهائية للحدود مع شرق الأردن فى ذلك الوقت. إلا أن موقف الحدود أصبح مستقراً نسبياً وأخضع حكام المنطقة القبائل لسيطرتهم.

لكن ثمة مسائل أخرى شجعت على الاتفاق بين بريطانيا والعربية السعودية، إذ بعد مفاوضات مستفيضة تم توقيع معاهدة تحالف بين العراق والعربية السعودية فى الثانى من أبريل عام ١٩٣٦، وكان اقتراح سعودى سابق بإقامة تحالف عسكرى بين الدول قد رفضه البريطانيون على أساس أنه سطحى بل ولم يعرض على العراق، وفى محاولة لتحسين علاقات العربية السعودية بجميع جيرانها عاد السعوديون وأثاروا مسألة إبرام معاهدة تحالف، وفى هذه المرة جرت حولها المفاوضات؛ فأكدت بنودها الرئيسية معاهدة ١٩٣١ مشددة على الصداقة بين الدول وعدم الاعتداء فى حالة وقوع نزاع بينها، والرغبة فى التعاون فيما يتعلق بترتيبات جوازات السفر والشئون الاقتصادية ووسائل الاتصال، وعلى الرغم من عدم

الاتفاق على الآبار وتسليم الجماعات القبلية والأفراد لم يحدث ترسيم جديد للحدود، فقد تركزت معظم هذه المشكلات في المنطقة المحايدة، وبالرغم من بحث حل تقسيمها بين الدولتين. إلا أنه لم يتم التوصل إلى نتيجة حاسمة.

كذلك عكست المعاهدة القضايا الأوسع نطاقاً القائمة بين الدول العربية، فلعل الاهتمامات المتزايدة من جانب كل من العراق والعربية السعودية بمساعدة العرب الفلسطينيين في نضالهم ضد اليهود (وهو ما سيصبح في سنوات لاحقة سبباً للمنافسة السعودية - الهاشمية على النفوذ الإقليمي) وبروز الاتجاه إلى التعاون والتضامن بين العرب الذي عززه غزو إيطاليا للحبشة في عام ١٩٣٥ كانت عوامل إضافية وحدت بين الرياض وبغداد. لقد عكس التحالف اهتمام السعوديين بالأمن الإقليمي وإذعان العراق، ومن ثم قرروا تجنب الدخول في تفاهم مع أطراف ثالثة من شأنها أن تساوم على مصالح أي من البلدين، والبدء في تعاون متبادل ضد طرف ثالث من خلال التنسيق العسكري والدخول في مشاروات سياسية في حالة تعرض أحد الطرفين للهجوم؛ كما شملت المعاهدة تعهدات عامة بالوحدة العربية، والإشارة إلى أن أطرافاً عربية أخرى يمكن أن تنضم إليهما بالتوقيع على الوثيقة، وعلى هذا الأساس لم يدرج الطرفان مبادئ من شأنها أن تلزم بريطانيا بأي عمل عسكري، عندئذ جرى توقيع المعاهدة وقد أحس ابن سعود بارتياح واضح.

أما العلاقات السعودية - الكويتية فقد كانت بدورها تمثل مشكلة عويصة بالنسبة لهاتين الدولتين ولبريطانيا على حد سواء، لقد كان الطرفان لا يزالان حتى صيف عام ١٩٣٤ معنيين بالحصار الذي فرضه على الكويت ابن سعود الذي كان يرفض أي اقتراح بإقامة مركز سعودي للجمارك خارج الكويت، أو تخفيف الحصار بأية صورة من الصور؛ واكد ديكسون في سبتمبر من عام ١٩٣٤ بأن هدف ابن سعود في واقع الأمر هو «ابتلاع» المشيخة، كما أكد فيلبي في يوليو عام ١٩٣١ أن أهداف الملك هي «تعريض الكويت لمجاعة حتى تخضع»، بيد أنه في صيف عام ١٩٣٤ برز اتجاه سعودي جديد، فقد كان خبراء شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا يرون أن هناك احتمالات قوية لاكتشاف النفط بالقرب من الكويت ولاسيما في المنطقة المحايدة الواقعة بين نجد والكويت؛ وطبقاً للعقد المبرم بينهما كانت الحكومة السعودية مضطرة لأن تمنح امتياز التنقيب عن النفط

لشركة استاندارد أويل، لكن لأن جماعة الدليبى التى تؤيدها بريطانيا كانت أيضاً مهتمة بهذا الامتياز، ولأن الكويت كانت خاضعة للحماية البريطانية طلب حمزه مساعدة بريطانيا، واقترح فى يوليو ١٩٣٤ أن تساعد بريطانيا فى دمج ستاندارد أويل وجماعة الدليبى لهذا الغرض وأقنع الشيخ أحمد بالموافقة على التنقيب فى الكويت أو، بدلاً من ذلك، تقسيم المنطقة المحايدة.

كان البريطانيون متخوفين من المبادرة السعودية، وكان ريان فى وقت مبكر أى فى شهر يوليو ١٩٣٣ قد حاول إثناء بريطانيا عن الاهتمام بالتنقيب السعودى عن النفط. إذ كان يعتبره مجرد وسيلة «للحصول على أية أموال يمكنهم الحصول عليها فى البداية نظير احتمالات غير مؤكدة»، وكان المسئولون البريطانيون يخشون من أن تضر «ستاندارد أويل» بأية فرصة مواتية لمجموعة الدليبى ولبريطانيا، وقد تخضع الكويت لرحمة ابن سعود، كما أن إمكانية أن يساوم على الحصار مقابل تسوية حول منطقة الحدود شجعت هؤلاء المسئولين على مناقشة المسألة معه، والواقع أنه طالما أدرجت مسألة التسوية الشاملة فى جدول الأعمال احتلت مسألة الحصار الأولوية القصوى بالنسبة للمسئولين البريطانيين.

وفى صيف عام ١٩٣٥ أحيلت مشكلة الحصار إلى مفاوضات مباشرة بين الوفدين السعودى والكويتى، وأعلن بوضوح وقتئذ أن السعوديين لم يطالبوا بنصيب الأسد من جمارك الكويت (ويتم تحصيلها من نقطة الجمارك فى نجد) فحسب. بل أيضاً بضمانات كاملة بعدم تسلل أى مهرب من الكويت، وأصر السعوديون، على حد تعبير الوليد، مندوب السعوديه، على أنه مقابل التجارة الحرة وإقامة نقاط جمارك «يتعين عدم السماح بمرور حتى شعرة واحدة»، ولم يكن السعوديون مستعدين لقبول ما هو دون الضمانات الكاملة، ولم يقبلوا حتى اختبار النية الحسنة للشيخ أحمد، ومدى صدقه فى محاولة الاستجابه للمطلب السعودى.

هنا قرر المسئولون البريطانيون التدخل بالضغط على ابن سعود، وبدت المطالب السعودية فى نظر كل من المسئولين فى مكتب الهند وفى وزارة الخارجية مغالىً فيها، وعن طريق التفاوض مع العربية السعوددية حول المسائل العديدة الثنائية وغير الثنائية تسنى

للبريطانيين الضغط على السعوديين بشأن تلك المسألة، وأصدر سير صمويل هور، وزير الخارجية، أوامره إلى ريان بأن يبلغ حمزة أن بريطانيا سوف تتيقن من عدم حدوث أى تهريب، لكن المطلب السعودى بضمانات أكيدة مستحيل، كما طلب من ريان أن يشير إلى أن تخفيض نسبة الجمارك التى تفرضها العربية السعودية على الواردات التى تصل موانى المملكة فى الخليج سوف يثنى الرعايا السعوديين عن استخدام موانى الكويت، وبالتالى يحد من التهريب. ولم يثبت السعوديون على مبدأ فى إثبات صداقتهم لبريطانيا؛ وفى ديسمبر عام ١٩٣٥م فاتح ريان حمزه فى الموضوع، وذكر أن الآخير «تكلم بصراحة بعد أن حصل على موافقة الملك على تنازل جزئى، وقد ترتب على ذلك انه فى شهر إبريل من عام ١٩٣٦م أعدت مسودة اتفاق بشأن تشغيل طريق التجارة مستقبلاً بين الكويت والعربية السعودية ومنع التهريب؛ ولم يتم التوصل إلى اتفاقية نهائية إلا فى عام ١٩٤٣ وإن كانت اتفاقية عام ١٩٣٦ قد خففت من حدة التوتر فى العلاقات الكويتية — السعودية ومهدت للتعاون فى المستقبل.

وكان ترسيم الحدود السعودية فى أقاليمها الجنوبية والجنوبية الشرقية التى تحف بقطر وإمارات ساحل الهدنة وعمان وحضرموت مسألة صعبة أخرى؛ تلك المسائل التى كانت قد أثيرت لأول مرة عندما استفسرت ستاندارد أويل عما إذا كان من الممكن الحصول على امتياز للتنقيب عن النفط فى المنطقة التى تحف بقطر؛ ولما كان لستاندارد أويل الأولوية فى الأراضى السعودية. كان السؤال الذى أثير هو عن حدود تلك الأراضى بالضبط، وكان المسئولون فى مكتب الهند وفى وزارة الخارجية يعترضون على أى انتهاك سعودى جديد فى منطقة الخليج، واعتمدوا على اتفاقية «الخط الأزرق» التى كانت بريطانيا قد وقعتها مع العثمانيين فى عام ١٩١٣ والتى بموجبها تم بالفعل إبعاد العثمانيين عن المناطق الساحلية على الخليج بما فى ذلك عمان متخلين عن هذه المناطق للنفوذ البريطانى، وزعم هؤلاء المسئولون بأنه يتعين على ابن سعود أن يلتزم بتلك النصوص باعتباره وريثاً للأراضى العثمانية.

وأثناء المباحثات التى جرت بين حمزة والمسئولين البريطانيين فى عام ١٩٣٤ وفى مزيد من الرسائل المتبادلة بينهم فى عام ١٩٣٥ اكد السعوديون أن القبائل فى تلك المناطق

(المره أساسا) تخضع لسيطرة السعوديين، وتدفع الزكاة لابن سعود وأن العربية السعودية لم تكن خليفة للعثمانيين - ومن ثم ليست ملتزمة باتفاقية الخط الأزرق - وأن المناطق المعنية يطالب بها ابن سعود منذ اتفاقية عقير لعام ١٩٢٢؛ وفى إبريل عام ١٩٣٥م قدم حمزة اقتراحاً بشأن خط حديدى (الخط الأحمر) يمتد فى أراضى قطر وإمارتى عمان وحضرموت، وعارض ريندل وغيره من المسئولين المطالب السعودية التى كانت تقوم على أساس مناطق الرعى القبلية، فما كان من ريان إلا أن دفع بأنه إذا كان الهدف البريطانى الرئيسى هو منع ابن سعود من التعدى على الخليج وحضرموت، فإن إتفاقية عام ١٩١٣م تكون فى هذه الحالة عديمة الجدوى حيث إنها تسمح للعربية السعودية (مثل الأمبراطورية العثمانية من قبل) بتوسيع نطاق نفوذها حتى قطر تقريباً، وفى هذه الحالة فإن الأراضى التى هى محل نزاع لا تشكل سوى قطاع صغير يفصل العربية السعودية عن قطر وساحل الهدنة، ومن ثم اقترح ريان ضم جزء كبير من تلك المناطق إلى الأراضى السعودية.

وبناء على مبادرة من ريان قام المسئولون البريطانيون بدراسة جديدة للوضع القبلى لجنوب شرقى شبه الجزيرة العربية، وتوصلوا إلى اقتراح جديد بشأن خط الحدود (الخط الأخضر) فى نفس الشهر، وإلى اقتراح آخر فى شهر نوفمبر من نفس العام (خط الرياض) الذى امتد إلى ما وراء «الخط الأزرق» البريطانى الأصلى والذى منح السعوديين معظم الأراضى التى طالبوا بها فى المناطق المجاورة لقطر وساحل الهدنه؛ ومع ذلك طالب السعوديون بمناطق جبل نخش وخور الأبيض، ولم يوافقوا على هذا الأقتراح، وإن كان المفهوم الأساسى لموقع منطقة الحدود قد تقرر.

لقد كانت غالبية الأراضى التى طالب بها ابن سعود فى صحراء الربع الخالى الخاوية التى كان يتعذر على بريطانيا السيطرة عليها بصورة فعالة. كما أنها لم تكن تبشر بأية مزايا اقتصادية، هذا فضلاً عن أن رغبة البريطانيين فى كسب ثقة السعوديين وتعاونهم فى المناطق الأخرى جعلت مطالبه تبدو فى أعينهم أكثر قبولاً. وعقب «ريندل» على تلك المفاوضات بقوله:

إن خصوص معركة المؤخر في عناد، ونحن نعلم الحدود التي نحن على استعداد حقيقي للتراجع عندها، وسوف تعطي ابن سعود مبررات للزعم بأن كل خطوة تراجعناها قد فرضت علينا على الرغم منا، وإن ما قدمناه من تنازلات سوف يكون بالنسبة له أعظم نصر مما لو أعطيت له بصورة أيسر، وقد يكون زعمه بأنه هزمنا غير صحيح، ولكن قد يصور بأنه منطقي جداً ومن تمهيد مرشد مكانته في الخليج.

ومن السخرية أن رنديل نفسه كان أول من طالب بمنح الامتيازات لابن سعود، ففي اكتوبر من عام ١٩٣٤م اقترح تعريف «الربع الخالي» وما يحيط به بأنه «منطقة صحراوية خاصة» حيث يمنح ابن سعود السيطرة على القبائل على أن يتم حسم مسائل السيادة والإدارة وامتيازات المستقبل في المنطقة في تسوية خاصة، وبات واضحاً أثناء المفاوضات التي تلت ذلك أن ابن سعود لم يكن مستعداً لتسوية الربع الخالي فحسب. بل سعى أيضاً إلى الحصول على مزيد من الأراضي في الخليج.

فما كان من اللجنة الفرعية البريطانية، التي تناولت حدود ابن سعود، إلا أن قررت في نوفمبر عام ١٩٣٥م منح ابن سعود السيادة الكاملة على الربع الخالي إذا ما أصر عليها وحرمانه من أي امتياز آخر في الخليج، كما أصرت بريطانيا على استمرار وضع الأراضي على ما هو عليه بين مختلف ولايات جنوب الخليج المتعددة ورفضت مطالب السعودية الخاصة بالأراضي الخاضعه لسيطرة ابو ظبي. باستثناء تغيير طفيف لصالح العربية السعودية في المنطقة الواقعة على حدود قطر. وكان خط الحدود الذي عرض على ابن سعود يمتد على خط طول ٥٢ تقريباً، ولم يكن هذا الخط محدداً تحديداً كاملاً، وظل دون ترسيم لعقود تالية، لكن المبادئ الأساسية المتعلقة بأراضي المنطقة، ولا سيما ضم معظم الربع الخالي للدولة السعودية، قد تقررت في عام ١٩٣٦م؛ كما تمت الموافقة على المطالب السعودية الخاصة بالقبائل في المنطقة ومن أبرزها المره والمناصير.

وتردد في نوفمبر عام ١٩٣٦م أن فيلبي، يصحبه ثلاثمائة جندي سعودي، أثار الرعب في نفوس قبائل حضرموت في محاولة لضمهم إلى العربية السعودية، ومن الواضح أن هذه كانت محاولة لتدعيم المصالح السعودية في المنطقة وتيسير إمكانية الزحف السعودي

على جنوب شبه الجزيرة العربية؛ واشتكى الإمام والمقيم البريطاني في عدن وسير ريدر بولارد، المسئول البريطاني الجديد في جدة لدى ابن سعود من هذا الأمر؛ ولم تحدث أية محاولات مماثلة.

إن التفاهم حول مسائل الحدود المتعددة المعلقة بين العربية السعودية وبريطانيا قد مهد الطريق لمد العمل بمعاهدة جدة لعام ١٩٢٧، وعلى الرغم من أن أكثر المشاكل تعقيداً كانت ثنائية، وتتعلق بتحرير العبيد وتوفير الأسلحة (وهي مسائل تتجاوز نطاق ما نحن بصدده) فقد قرر المسئولون البريطانيون عدم اعتبار مسائل الحدود عقبة في طريق مد العمل بالمعاهدة، إلا أنهم أصروا على أن البنود التي تحظر التعدي السعودي على الأراضي الخاضعة للحماية البريطانية تظل دون مساس، وهو ما لم يعترض عليه حمزة.

لقد كانت نتائج المسائل العديدة التي بحثتها بريطانيا والعربية السعودية في الفترة ما بين ١٩٣٤ و ١٩٣٦م لصالح الدولة السعودية نسبيا على الأقل، فقد تحسنت علاقاتها مع جيرانها. إذ ساعدت معاهدة الصداقة التي أبرمت مع مصر في عام ١٩٣٦م في تحسين وضع المملكة الإقليمي. واعتبرت الدول العربية المحيطة بالسعودية العربية دولة تمتلك مقومات البقاء من أراضٍ وحدود ممتدة وحكومة مركزية وسلطة دينية. فضلاً عن شرعية إبرام الاتفاقيات مع الدول وخفت، ولا شك، احتمالات أن تتعرض العربية السعودية للخطر من الخارج، كما تحسنت العلاقات مع بريطانيا وتبددت جزئياً مخاوف ابن سعود بالنسبة لمستقبل دولته.

ومع ذلك لم تسفر المباحثات عن أية مزايا اقتصادية كبيرة للعربية السعودية، فلم تبد بريطانيا أى إستعداد لتقديم أى قرض؛ وعلى الرغم من الأراضى الشاسعة التى ضمت للعربية السعودية فإن التسوية المنتظرة مع الكويت أو أية دولة أخرى من دول الخليج لم تبشر بأية فائدة اقتصادية مباشرة أو منظورة، لكن ما طرأ على العلاقات الخارجية من تحسن كان له تأثير بسيط على الاقتصاد المحلي. حيث إن عدد الحجاج ارتفع في عام ١٩٣٥م إلى ٣٤ألف حاج مما كان يعنى زيادة طفيفة في الدخل من الحج؛ كما ارتفع الدخل إلى ٦٠٠ ألف جنيه بما فى ذلك زيادة فى عائدات الجمارك والنفط الذى اكتشف لأول مرة

فى الحبار والإحساء والذى بلغ فى بادئ الأمر ١١٥ برميلاً فى اليوم؛ ونشطت التجارة الخاصة. مما بعث الغبطة فى نفوس رجال الأعمال الأجانب والحجازيين؛ كما ارتفعت بعض الشئ قيمة الريال فأصبح يساوى $\frac{١}{١٢}$ من الجنيه الاسترلينى؛ ولما كانت غالبية الديون قد تم سدادها لاحظ القنصل البريطانى «ميلاً إلى شئ من التحسن»، وهو أمر مشجع، رغم أن الأزمة كانت أبعد ما يكون عن الانتهاء.

ولم تحدث أية هزات سياسية خطيرة باستثناء حادثة واحدة؛ ففى ١٥ مارس عام ١٩٣٥م حاول رجلان يمنيان اغتيال ابن سعود، وابنه سعود أثناء أداء فريضة الحج، لقد استخدم المهاجمان المدى مما أسفر عن إصابة سعود بجرح بسيط قبل أن يتغلب عليهما الحرس ويقتلهما؛ وكان المهاجمان وطنيين يمنيين ولم تكتشف أية مؤامرة أوسع نطاقاً ومرت الحادثة دون أية مضاعفات، وحقيقة أن هذه كانت واقعة منعزلة تدل على النزعة السائدة فى المجتمع السعودى فى تلك الفترة. لقد كانت هناك معارضة لابن سعود ولنظام الحكم القائم، لكن ندر أن تصاعدت المعارضة لتستحيل عنفاً، فقد ساعد ما طرأ على الاقتصاد من تحسن، وزيادة الاتصالات مع الدول الأجنبية على استقرار الأوضاع.

لقد أفادت بعض التقارير عن وقوع بعض التذمر فى الإحساء، إذ فى ديسمبر من عام ١٩٣٥م أثناء إعداد المنطقة لتسوية مستقبلية مع الكويت وإنتاج النفط صودرت الأراضى وطبق نظام دائم للمحاكم، وشكلت قوة شرطة محلية قوامها ١٥٠ رجلاً وفرضت ضريبة مرتفعة على السكان المحليين. وفى عام ١٩٣٥م وافت المنية عبد الله بن جلوى، أمير الإحساء بغير منازع، وخلفه ابنه سعود وحتى لا يحدث أى اضطراب فى الاقتصاد المحلى الحساس أُرسل محمد الطويل، مدير الجمارك السابق فى جده إلى الإحساء ليتولى منصباً مماثلاً «كمدير محلي للشئون المالية»، فأدى رفع الضرائب والرقابة التى فرضها الأمير والمدير المالى الجديدين إلى سخط محلى، وأن كان محدود النطاق.

وفى الحجاز أيضاً أدى تحسين الوضع الاقتصادى ونمو التجارة وزيادة الاتصالات مع الدول الأجنبية إلى أن يكون السكان المحليون، الذين كانوا لا يزالون مستائين من السعوديين، أكثر تعاوناً مع الإدارة الحكومية، ومع ذلك أشار إحسان الله، عضو هندى فى

الوفد البريطانى فى جدة، فى سبتمبر من عام ١٩٣٦، إلى وجود سخط طفيف، إذ كانت، فيما يبدو، قطاعات عديدة من السكان فى مكة تعارض ابن سعود، فالتجار متوسطو العمر ممن اصطبغوا بالصبغة الغربية وكبار المسئولين كانوا يعتبرون الحكومة «مجموعة من الأغبياء المسنين» ممن يعتبر تخلفهم السبب الرئيسى للأزمة فى الحجاز.

أما التجار الأكبر سناً والأكثر تحفظاً، وكذلك العلماء فكانوا يتمنون فيما بينهم أن تستولى مصر، بمساعدة بريطانيا، على الحجاز؛ وذكر إحسان الله أيضاً أن مجموعة من المسئولين ورجال الأعمال الشبان وضباط الجيش والطيارين فى القوات الجوية السعودية الصغيرة كانت تعتقد أن الحكومة غير كفء وبطيئة ومفرطة فى الكرم مع نجد، كما كان الشبان المثقفون ممن لهم علاقات أجنبية متأثرين بأعمال أتاتورك وموسولينى، وكانوا يأملون فى نمط مماثل من الحكم الحديث المحدد المعالم فى الحجاز؛ وعلى حد تعبير إحسان الله «كانت الفكرة العامة فيما بين جميع هذه الطبقات الثلاث ووسط الأميين فى مكة .. هى أن يروا نهاية للحكم السعودى وهو ما كانوا يتمنونه بحماس».

ومن الهام أن نلاحظ أن معظم تلك الجماعات لم تفعل أكثر من الدعاء، وعلى الرغم من أن الاستياء الأساسى من النظام السعودى كان سائداً فى الحجاز فى عام ١٩٣٦، فإن السكان لم يبدأوا فعلاً بأية أنشطة معادية للسعوديين، وكان الاستياء نابعاً من المشاعر القديمة الموالية للهاشميين، ومن أوجه القصور فى النظام، ومن الرغبة فى أن يتولى شئونهم نظام كفء حديث. سواء أكان وطنياً أو أجنبياً، لكن لم تكن هناك دعوة حقيقية إلى الانفصال أو تدمير الدولة، وكان التحسن النسبى للاقتصاد، وما أسفرت عنه الأنشطة المناهضة للسعوديين من نتائج سيئة بمثابة درس لسكان الحجاز، وحقيقة أن العناصر النشطة فى حزب التحرير السابق من أمثال الصبان ومحمد طاهر الدباغ ممن سمح لهم بالعودة كانت مرتبطة بالجماعة الأصغر سنا لم تسفر إلا عن زيادة الحذر فى أوساط تلك الجماعة، وأوضح إحسان الله أنهم كانوا «يجنون الفائدة الكاملة لخبرتهم فى الحجاز» ومضى فى تعقيبه ليقول: «لقد تمكنت (أى المعارضة) من تكوين فريق قوى خاص بهم فى مجلس الشورى، وراحوا يوجهون ما يمتلكون من قوة محدودة بطرق دستورية لتحقيق أفضل ما يخدم مصالح الحجاز، وأصبحت هذه المعارضة فى السنوات التالية محور اهتمام الجماعة

الحجازية المثقفة. التي كانت تشعر بالازدراء وبالعداء للنظام السعودى، ومع ذلك لم يتحولوا إلى معارضة فعالة، ناهيك عن العنف، وآثروا التعايش مع الحكومة.

وفى عام ١٩٣٦ سيطر ابن سعود والحكومة السعودية على المعارضة. لا لأن أعداءها هزموا فاستسلموا .بل لأن المعارضة اختارت طريق الإذعان وعدم المقاومة، فكانت المعارضة تمارس نشاطها داخل إطار المؤسسات، واستطاع نظام الحكم أن يطور مذهباً دينياً ونظاماً مقبولين، وتسنى له أن يتصدى للنقد، كما وافقت قطاعات المجتمع السعودى المتعددة على المملكة ونظام حكمها الجديد.

الخاتمة

كانت المملكة العربية السعودية في عام ١٩٣٧ لا تزال آخذة في التطور، وإن كانت المبادىء الأساسية للدولة السعودية التي ضمنت استمرارها، ودرجة كبيرة من استقرارها قد أرسيت كما تحقق ترسيم حدود الأراضي السعودية، وخلق الهيكل الإدارى القابل للبقاء والدمج الواسع النطاق للجماعات السعودية المتباينة؛ تلك العمليات التي كانت تعني تطور المشيخة السعودية إلى دولة ملكية.

كانت المشيخة السعودية التي تأسست في عام ١٩٠٢ رمزاً لكيانات سياسية ظلت قروناً عديدة تتوحد وتتفرق في شبه الجزيرة العربية، لقد كانت عبارة عن تحالف مخلخل للبدو وأهل المدينة مع أقل قدر من النظام الحكومي غير المؤسسي وأراضٍ غير محددة تتغير وفقاً للتحولات التي تطرأ على الولاء القبلي من مشيخة إلى أخرى، كما أن التغييرات التي جلبتها الحرب الكبرى قضت على هذا النمط. حيث إن التدخل العثماني والبريطاني ترك تأثيره على توازنات القوى الاقتصادية والسياسية في المنطقة، واستبان للحكام المحليين أنه في سبيل التغلب على مشاكلهم الحاضرة ... ومواجهة التطورات المستقبلية في شبه الجزيرة التي تسيطر عليها بريطانيا يتعين عليها تغيير هذا الهيكل المخلخل وتدعيم الأسس السياسية والاقتصادية لمشيخاتهم، ومن ثم تشكل المنافسات بين المشيخات التي ظهرت في الحروب وفي محاولات تدعيم هياكل الدولة الخلفية لقيام الدولة النجدية في الفترة ما بين ١٩١٥ و ١٩٢٠، وتمثل هذا التغير المنافسة السعودية مع المشيخة الهاشمية، فالمنافسة بين المشيخات مع العمل على تقوية الوضع الداخلي في وجه التحديات الاقتصادية والاستراتيجية الأساسية حملت السعوديين على التوسع والدمج.

في بادئ الأمر اتبعت التغييرات أسلوب الممارسات التقليدية للمشيخة، فبدأت نجد سلسلة من الحروب والتوسع في محاولة لمواصلة الوسائل التقليدية تحقيقاً لمكاسب سياسية اقتصادية، وتأكيداً لمبرر وجود المشيخات السعودية والوهابية، ووجدت المشيخة السعودية نفسها متورطة في صراعات قبلية تتمحور في ساحتين على حدود نجد الشمالية الشرقية والشمالية الغربية وهي المناطق التي شكلت محور الأنشطة السعودية بعد الحرب العالمية

الأولى؛ لم تكن هناك استراتيجية سعودية للتوسع وإن كانت لابن سعود أطماع توسعية لم تدرج فى خطة شاملة. لكنها وحدت عملية التوسع من خلال الفرص التى أتاحتها الصراعات فى كل ساحة؛ ولم تحدث نقطة التحول إلا فى عام ١٩٢٠ عندما لجأ ابن سعود إلى تنظيم حملات عسكرية أدت فى نهاية الأمر إلى إخضاع جبل شمر والحجاز وعسير للسيطرة السعودية بعد أن اكتشف تحالفاً إقليمياً يضم القبائل والحكام ضد مشيخته.

وثمة عمليات آخرى عديدة حددت الانتقال من الصراع القبلى إلى استراتيجية للتوسع تشرف عليها الدولة، إحداها محاولة بسط السلطة السعودية عن طريق فرض الضرائب، وأخرى مصاهرة العديد من الجماعات، كما أن محاولات تيسير التوسع من خلال الدعوة الدينية بواسطة الإخوان أساساً كانت بمثابة وسيلة رئيسية للتوسع والدمج، كما أن الغيرة الدينية أخضعت العديد من الجماعات للحكم السعودى إبان المرحلة الحاسمة للمنافسة مع المشيخات القبلية الأخرى، وفى العشرينيات من القرن العشرين ساعدت عوامل أخرى على إضفاء طابع الشرعية على التوسع السعودى مثل المطالب المتعلقة بحقوق السعوديين فى تنظيم الحج (وكان يقوم به الهاشميون حتى ذلك الوقت) وإبراز زعامة ابن سعود القوية بين القبائل وصورته كزعيم قوى وحكيم التى انتشرت بين المسئوليين البريطانيين (دلائل حنكة سياسية على حد تعبير بلفور).

ومع ذلك اقترنت تلك التطورات مع تطور آخر تمثل فى التدخل البريطانى فى الشئون الإقليمية، وكان ابن سعود منذ عام ١٩٠٢ على بينة من استراتيجيات الدول الكبرى وضرورة استغلال التدخل الأجنبى، ومع زيادة التواجد البريطانى فى المنطقة تعقيداً اكتسب رد الفعل السعودى إزاء السلطات البريطانية ظلالاً جديدة؛ وفى سعيه إلى إقامة تحالف دائم مع بريطانيا التى كان ابن سعود يرى بحق أنها القوة المهيمنة مستقبلاً فى المنطقة، أثبت الحاكم النجدى براعة فى استخدام التدخل البريطانى لتحقيق الاستقلال والتوسع الإقليمى، فبمعاهدة ديسمبر لعام ١٩١٥ تحقق الاستقلال بالفعل، إذ بعد المعاهدة اعتبرت بريطانيا ابن سعود صديقاً، وقد برهن على براعة فى تحويل الانقسامات وضروب سوء الفهم بين صانعى السياسية من البريطانيين لمصلحته، فقد كانت مجموعة المسئولين

البريطانيين في الخليج الفارسي برئاسة كوكس وفيلبي وبانفصال عن المسئولين البريطانيين في القاهرة أداة سمحت لابن سعود بمقاومة سيطرة حسين، وأن تكون الغلبة له في أعقاب واقعة ترابه في مايو عام ١٩١٩، كما عزز من قوته ولاء بعض هؤلاء المسئولين له، والفوضى المالية التي سادت ابان الحرب والتي مكنت ابن سعود من الحصول على معونة تفوق ما كان يستحق.

وفي أوائل العشرينيات من هذا القرن كان البريطانيون معنيين أساساً بإجراء المفاوضات لعقد تسويات سلام في المنطقة وأضحى ابن سعود العنصر الرئيسي في خطتهم؛ عندئذ نجح ابن سعود في أن يبدو في صورة الزعيم القوى الحذر المنتصر الموالي لبريطانيا، فكان في نظر مسئولين من أمثال كوكس وبالنسبة للقادمين الجدد ممن تنقصم الخبرة مثل دوبس وكليتون صاحب التأثير القمعي الوحيد على القبائل النجدية المتمردة. وقد حظى في هذا الصدد بثقة هائلة، كما أن الانهيار الشديد في علاقة حسين بالبريطانين لفشله في الحفاظ على حكم يتمتع بالفاعلية والاستقرار الاقتصادي في الحجاز ساعد ابن سعود إذ شل أساساً أي تأييد للهاشميين إبان الاحتلال السعودي للحجاز، وعندما شرع ابن سعود في نهاية الأمر في القيام بحملات عسكرية حشد قواته في تشكيلات منظمة واستطاع الحصول على مساعدة قبلية في كل معركة خاضها في الوقت الذى صاحبت احتلال الحجاز حملة دعائية أضفت طابع الشرعية على المغامرة.

وتركت التغيرات الناجمة عن التوسع الأقليمي بصماتها على تشكيل مؤسسات الدولة، وعلى الروابط الاجتماعية، فالتوسع حول المشيخة السعودية إلى حركة فتوحات بمعنى قيام ائتلاف بين رجال القبائل وأهل المدن على أساس الالتزام بالتوسع؛ كما شكلت روابط المصاهرة والطاعة لسلطة ابن سعود الشخصية المماثلة للمشيخة وحماس دعاة النهضة الإسلامية القواعد الأساسية للسلطة والتماسك الاجتماعي إبان تلك الفترة؛ فمن ناحية حاول ابن سعود ومعاونوه بصفة مستمرة إقامة نظام سياسي جديد وخلق هياكل للسلطة تتناسب مع دولة قوية يمكنها البقاء في فترة ما بعد الحرب، ومن ناحية أخرى كان على الزعماء السعوديين أن يعتمدوا على النظام الاجتماعي القائم من أجل شن حرب

وتوسع فعالين ومباشرين. ومن ثم فإنه ابتداء من عام ١٩١٦ فصاعداً ازدادت عملية التنمية الداخلية تعقيداً. فقد صاحب قيام مؤسسات جديدة، ولا سيما التوطين، بنية أساسية اجتماعية تماثل تلك الخاصة بالمشيخة التقليدية.

لقد كانت حركة النهضة التى قام بها الإخوان تهدف إلى توطين البدو الرحل وإدخال هوية دينية على نطاق واسع فى مواجهة الهويات القبلية؛ إلا أن ممارسات الإخوان فشلت فى أن تحل محل عادات المشيخة، لقد اندمج الإخوان فى النظام القبلى وكانت أهدافهم بمثابة دافع آخر للتوسع بدلاً من أن تكون أساساً لدولة راسخة البنيان؛ ولما فشل زعماء الإخوان فى جعل أنفسهم صفوة جديدة راحوا يشجعون أتباعهم على الدخول فى حروب قبلية، وبرهن فشلهم فى تعزيز التماسك على أن البناء الفوقى الذى يمثلونه لم يكن ملائماً لبناء الدولة.

وإلى جانب الممارسات القبلية بدأ ابن سعود فى عام ١٩٢١ فى إقامة نظام مكتبى مركزى، من شأنه أن يوفر بناء فوقياً لدولة منظمة، وكان هذا واضحاً فى إنشاء شبكات الاتصالات والنقل والتجارة، وبالأخص فى فرض الضرائب، وتعزيز الحكومة المركزية، وعلى النقيض من التجربة الأوروبية فإن مركزية العربية السعودية لم تتولد عن حملة جديدة قامت بها الطبقة المتوسطة لتحسين الأحوال التجارية التى دفعت إليها المطالب الرأسمالية، وكما لاحظت ليزا أندرسون بالنسبة لليبيا وتونس فإن مثل هذه الظروف لم يكن لها وجود فى العربية السعودية إبان تلك الفترة، ولا ينطبق على هذه الحاله رأى آخر عرضه الباحثون مفاده أن السياسات الاستعمارية كانت مسئولة عن التمركز، إذ ليس هناك دليل على أن المسئولين البريطانيين شجعوا ابن سعود على البدء فى سياسات التمركز على الرغم مما كانوا يمثلونه من تحد ساحق، ويفترض أن تأثيرهم على حكومتى الكويت والبحرين أثرت على الحاكم النجدى، كما أن ما لحق بالمؤسسات الهاشمية الأكثر تطوراً من هزيمة قد أوحى بأقامة حكومة سعودية جديدة.

كما كان هناك دافعان آخران يحركان ابن سعود : أولهما الحاجة إل وسيلة لدمج وإدارة الدولة الآخذة فى التوسع. التى كانت تضم سكاناً وأراضٍ جديدة، تلك الظروف

بدورها حتمت على الحاكم السعودى أن يقرر المسائل الدبلوماسية الجديدة وأن يعالج مشكلات الحدود؛ وثانيهما الحاجة إلى أن يُسَخِّر من جديد ما وصفه جيب فى مناقشته للحكومة الإسلامية الأولى، بالطاقة التوسعية، بمعنى موازنة وإضفاء الطابع المؤسسى على القوات التى حشدت لتعزيز حركة الفتح، والتى كان يتعين تحويلها بعد ذلك إلى أساس قوى لدولة راسخة، ومن خلال عملية التمركز الإدارى والاقتصادى أخذ يتطور تدريجياً بناء فوقى جديد ابتلع المجتمع القبلى التقليدى.

وفى أعقاب احتلال الحجاز دفعت تحديات الدمج الإقليمى والدبلوماسية إلى جانب ما خلفته الحكومات الحجازية السابقة، إلى المزيد من محاولات بناء الدولة من خلال تمركز الحكومة، ومع ذلك بات واضحاً عندئذ أن صيغة التمركز لبناء الدولة لم تكن الاتجاه الوحيد فى المنطقة، فأنصار المشيخة التقليدية غير المركزية تجمعوا فى معسكر خاص بهم يقوده الإخوان ويحظى بتأييد واسع النطاق فى نجد، وتلا ذلك منافسة بين الجماعتين المتنافستين، وأخذ الطرفان يستندان فى مزاعمهما إلى الممارسات الإسلاميه التى يقرها العرف الوهابى. وهذا فى حد ذاته يشهد على مرونة الإسلام كقانون أخلاقى يمكن أن يدعم كلا من التكوين القبلى والمنظم للدولة، وليس الآخير فحسب كما يعتقد الكثيرون من الباحثين الغربيين، بيد أن الإسلام الوهابى لم يوفر أساساً للاختيار بين صيغتى تكوين الدولة وكما حدث فى الحرب الأهلية السعودية فى السبعينيات من القرن التاسع عشر لم يستطع العلماء الذين خدموا فى الفترة ما بين عامى ١٩٢٧ و ١٩٢٩ التوصل إلى قرار واضح بشأن سياسة التطوير المناسبة للدولة السعودية، واستحالت تلك المناقشة فى نهاية المطاف إلى مواجهة عسكرية كانت الغلبة فيها لنظام التمركز الذى طبقه ابن سعود فى ١٩٢٩—١٩٣٠.

إن ما حققه ابن سعود من انتصار مكنه من إقامة نظام ملكى مركزى فى سائر أنحاء المملكة وأزيحت أية سلطة قبلية كان يمكن أن تكون بديلاً لحكومة ابن سعود، لكن الممارسات والقيم القبلية ظلت توجه سلوك معظم الجماعات واتجاهاتها. الأمر الذى أسفر عن شكل جديد من أشكال الازدواجية. ألا وهى قيام مؤسسات الدولة الجديدة باحتواء

الممارسات القبلية، وقد ترتب على ذلك أن أولئك الذين تولوا المناصب ضمن الصفوة الجديدة من الإداريين ورجال الأعمال كانوا يفتقرون إلى الخبرة ولم يشكلوا جماعة متماسكة، وظلت الحدود غير محددة، وتأجل الدمج الاجتماعى للجماعات الإقليمية وأهملت المناطق الحدودية مثل عسير وشمال الحجاز، وقد أثارت تلك المشاكل التى زادت من حدتها الأزمة الاقتصادية العالمية فى الثلاثينيات ثورات عديدة ومنازعات داخل صفوف الصفوة، وتطورت الثورة فى عسير لتصبح حرباً شاملة مع اليمن فى عام ١٩٣٣.

وأسفر انتصار الحكومة السعودية على منافسيها إبان تلك الفترة عن خضوع متزايد من جانب قطاعات اجتماعية عديدة للدولة واستعداد متناه من جانب الحكومة لتحسين إدارتها ومعاملتها لرعاياها.

أخذت الدولة السعودية تتطور تدريجياً وتكتسب شيئاً فشيئاً سمات نظام الحكم المركزى. وإن كان ابن سعود والقبائل السعودية قد وجد صعوبة فى التكيف مع مبدأ الحدود الدائمة المحددة لأنها تتعارض مع حركة القبائل الحرة والسيطرة السعودية. وفى أوائل العشرينيات وتحت ضغط السلطات البريطانية التى كانت تسعى إلى ترسيم حدود الدول المحلية بدأ يتغير المفهوم السعودى للحدود، وأصبحت الحدود الثابته وسيلة عامه لترسيم حدود الدولة فى المنطقة.

لقد اكد الإذعان السعودى لمبدأ الحدود الثابتة تغيراً أكثر جوهرية فى مفهوم دور العربية السعودية فى مواجهة الدول الأخرى فى المنطقة، فمنذ الاحتلال السعودى للحجاز أدرك ابن سعود أن الدول المجاوره ليست مجرد أهداف للفتح الوهابى وللتطهير. بل هى أيضاً مصدر للحجاج والتجارة ... عناصر تسهم فى الاقتصاد السعودى، وأصبح ابن سعود بتأثير من مستشاريه غير السعوديين، يؤثر الهدوء فى المناطق التى تخضع لإشراف البريطانيين، الأمر الذى تأكد فى اتفاقيات حسن الجوار التى أبرمت بين العربية السعودية والدول المجاورة، وفى أعقاب الغارات على الأراضى السعودية من شرق الأردن واليمن فى أوائل الثلاثينيات سعى ابن سعود إلى الحصول على الاعتراف الكامل من كافة الدول المجاورة كوسيلة لتأمين سلامة أراضى العربية السعودية، وحاول تعزيز هذا الاعتراف بترسيم الحدود وما يتعلق بها

من تسويات، وبإقامة تحالف عسكرى مع العراق، وفى منتصف الثلاثينيات انصبت المفاهيم السعودية الإقليمية على حدود دائمة ومعترف بها إقليميا، وعلى التعاون النشط مع جيرانها، وعلى الرغم من أن السعوديين لم يطوروا مفهوما حصيفاً للسيادة إلا أنهم أصبحوا يحبذون ذلك النمط من الإقليمية بأعتبارة الأفضل فى خدمة مصالحهم وتوفير أمنهم.

وأخذت المؤسسة السعودية الحاكمة تكون تدريجياً خصائص دولة أكثر قوة، ففى الفترة ما بين ١٩١٥ – ١٩٢٠ كانت الحكومة السعودية لا تزال شيئاً مجازياً بالنسبة لحكم ابن سعود. إذ قدم ابن سعود نفسه على أساس أنه يمتلك خصائص تقليدية جذابة لحاكم مشيخة ولديه خبرة فى العلاقات الأجنبية باعتباره العامل الوحيد القادر على توجيه السياسات البريطانية لصالح نجد، كما أنه أدخل التوطين كوسيلة للسيطرة على قبائل البدو ومناطق الحدود، وإبتداء من أوائل العشرينيات وفى أعقاب التوسع السعودى والمحاولات غير الناجحه للسيطرة على قبائل الإخوان راح ابن سعود رويداً رويداً ينتهج سياسة التمركز ويحدد لأول مرة مركز الحكومة بأعتبارها أقوى من أية جماعة بعينها فى المملكة، ولقد حقق ذلك من خلال تعزيز الإدارة الإقليمية وإقامة حكومة مركزية، وإعادة تعيين الأمراء الموثوق فيهم فى المدن الرئيسية، وشرع فى استخدام التسهيلات التجارية الجديدة (وخاصة موانى الخليج الفارسى) وفرض ضرائب أعلى فى محاولة جديدة لإخضاع الإخوان، كما أدخل ابن سعود تجديدات تكنولوجية لتحسين وسائل النقل والاتصال تحت إشراف مكاتب حكومية جديدة.

واتضحت جهود التمركز فى إنشاء مؤسسات إضافية متعددة إحداها مجلس الشورى. ويضم وجهاء الحجاز، ولم تتطور تلك الهيئة لتصبح مؤسسة برلمانية. بل أنها منيت فى واقع الأمر بالضعف فى غضون الثلاثينيات من هذا القرن، والمؤسسة الثانية هى الدور الذى يقوم به ابن سعود كملك مع أبنائه كورثة للعرش ونائبه والأمراء. لقد كانت الملكية تستند إلى قواعد قبلية وهاشمية وإدارية جديدة على قاعدة دور ابن سعود كوسيط أعلى بين قطاعات المملكة المختلفة وعلى العرف الهاشمى الذى يقضى بتعيين الحاكم المحلى ملكاً وعلى البناء الهرمى للإدارة الجديدة التى ترأسها الأسرة السعودية، ولم تصبح الملكية مؤسسة

متطورة ومتشعبة. بل تطورت كمؤسسة تمثل الممارسات القديمة والجديدة لسلطة الدولة ولسكان كل من نجد والحجاز والوحدة بينهما فى مؤسسة سعودية واحدة.

وكان المذهب الوهابى مؤسسة أخرى تمثل سلطة الحكومة السعودية الناشئة وسعى ابن سعود لجعلها عقيدة للدولة وأساساً لقانونها، بيد أنه فشل فى كسب تأييدها لنظام حكمه الجديد، وخلال فترة معارضة الإخوان لابن سعود لم يمثل العلماء الدولة السعودية تمثيلاً حقيقياً، ولم يقرروا تأييد الحكومة ضد الإخوان تأييداً كاملاً أو تأييد نظامها فى تشكيل الدولة ضد النظام القبلى، وكان من نتيجة تغلب ابن سعود على الإخوان بالقوة العسكرية وليس بتأييد العلماء أن أضحى الإسلام محوراً لعقيدة الدولة وقانونها، وليس محوراً لسياساتها وهيكل سلطتها، لقد استخدم ابن سعود الدين لكسب الشرعية وتوفير الخدمات الدينية، وأنشاء نظم تعليمية وقانونية إلا أنه لم يعتمد عليه بالنسبة للقرارات فى الشئون السياسية.

واعتماداً على الشرعية التى استخدمتها مؤسسات الشورى والملكية والعقيدة أقيمت سلطة الحكومة السعودية الناشئة أساساً على إدارة مركزية وسيادة حكومية لا على أية سلطة قبلية بديلة تقاوم المركزية، لقد أقامت الحكومة سلطتها من خلال وسائل القوة والإدارة، وعن طريق عملية الاحتواء فى الثلاثينيات، تلك العملية التى أثبتت بحلول منتصف العقد أنها كافية بالقدر الذى يضمن استمرارها.

ولم يتطابق النظام الجديد مع نظرية «روتينية الكاريزما» لماكس ويبر، بمعنى أنه لم يشكل حكومة مؤسسية بيروقراطية كاملة، بل كان بالحرى اشبه ما يكون بنظام موروث يقوم على نظام للإدارة شخصى بدرجة كبيرة وأعراف تقليدية محبوكة فى المؤسسات الجديدة.

كما بدأ التكامل الاجتماعى فى الدولة السعودية يقترب من ذلك الذى فى الدولة المركزية، وكان نمط التكامل السائد فى المشيخة السعودية يركز على الاختلافات بين القبائل، وعزز ابن سعود وغيره من أعضاء الأسرة السعودية هذا المبدأ عن طريق مصاهرة

الأسر البدوية والحضرية البارزة فى سائر أنحاء المملكة، أضف إلى هذا أن فشل الإخوان فى القضاء على الولاءات القبلية أطالت من دور القبائل كوحدة اجتماعية قابلة للتطبيق، ومن ثم اعتمدت جهود ابن سعود الرامية إلى التمركز على مرونة الوحدات الاجتماعية القائمة واحتوتها فى الإدارة الجديدة، وخلال الفترة التى يغطيها هذا الكتاب، لم تحدث تغييرات ديموجرافية كبيرة يمكنها أن تدمر التوازن الأيكولوچى وتحدث تفككاً قبلياً، وترتب على ذلك أن السعودى لم يتحول إلى وحدات قبلية متعارضة ولم يقض على الولاءات القائمة على النسب.

ونجحت الحكومة السعودية فى ربط معظم قطاعات المجتمع بأنظمتها ووظائفها وأصبحت الإدارة، وخاصة الزعماء الملكيين توفر المعونات والدفاع والوظائف الإدارية وباتت الحكومة تعمل كمؤسسة مركزية تربط معاً الأجزاء المختلفة للمجتمع السعودى.

ومن الواضح جلياً أن تشكيل الدولة السعودية لم يسفر عن «أمة» من السعوديين إبان الفترة التى نتناولها هنا، ففى حالات كثيرة ابان حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى كانت القومية تقوم على أصل عرقى عام جرى تشكيله من خلال الصراع مع قوة غربية إمبريالية، ومع ذلك فإن الأصل القبلى الإقليمى – وليس مفهوم الأمة – هو الذى حدد هوية الجماعة فى العربية السعودية (وفى كثير غيرها من دول العالم الثالث) فهى مجتمع ركز على الهويات القبلية والقيم الدينية. التى تلاحمت وتكاملت فى تفاعل ديالكتيكى لقوى الطرد والجذب نحو المركز، وليس فى مرحلة النضال من أجل الاستقلال عن القوة الأوروبية، وقد دعم هذا المجتمع النظام الملكى والإسلام وليست أية مبادىء جمهورية علمانية، فقد كان تماسك الأئتلافات وقدرتها على التكامل، وقبول الملكية والصورة الاسلامية للحكم مفاتيح لكيان سياسى اجتماعى مستقر فى العربية السعودية، وأكد نظام الحكم الذى تطور فى منتصف الثلاثينيات تلك المبادىء إذ حافظ على التوازن بين الجماعات الأصلية القبلية المختلفة. التى احتفظت بطبيعتها المتميزة فى الوقت الذى وافقت فيه على التعايش داخل إطار الدولة.

لقد برهنت الدولة السعودية على الخصائص التى حددها ابن خلدون للمشيخة مع سمات المركزية والمؤسسية التى حددها «ويبر» لقد امتزجت الولاءات والممارسات القبلية بتطور الحكومة المركزية والمؤسسات الإدارية وجمعت الشخصيات الملكية نفسها بين هذه الوظائف. حيث إنها تمثل كبار الإداريين والوسطاء بين القبائل والشيوخ، وعلى هذا المنوال صيغت المؤسسات الاجتماعية الأخرى فى الدولة.

وإبان حكم الملك سعود (١٩٥٣- ١٩٦٤) اهتزت أسس التوازن التى أقامها ابن سعود، وتعذر الحفاظ على تأثير الممارسات القبلية على صنع القرار المتعلق بالشئون الخارجية والتكامل الإقليمى والسياسة المالية فى وجه مؤثرات الحرب الباردة والقومية العربية الراديكالية والعائدات الأولية للنقط، وأفلحت الإصلاحات التى قام بها الملك فيصل (١٩٦٤ - ١٩٧٥) فى تغيير مؤسسات المملكة وجعلها دولة تقوم بصورة أكبر على المؤسسات، بيد أن المبادىء الأساسية للدولة السعودية الأصلية التى تقوم على تعايش جماعات عرقية متعددة وأل سعود والإسلام الوهابى ظلت تعمل وتؤثر على مستقبل العربية السعودية.

ملحق (أ)

القبائل الرئيسية وزعماء القبائل ممن شاركوا في الأحداث الواردة في هذا الكتاب

١- مطير : قبيلة وهابية كبيرة سكنت شرقي نجد والإحساء والكويت وشمال نجد حتى المنتفق في العراق وظلت تقاتل ابن سعود بين الحين والآخر حتى عام ١٩١٥، فما لبثت أن أصبحت أهم قبيلة إخوانية. كان فيصل الدويش زعيماً لبطن علوة ويعتبر الزعيم الأكبر للقبيلة، وكان ابن شقير من نفس البطن مساعداً للدويش كما كان يتولى قيادة «هجرة» الجارية. أما «برية»، البطن الآخر لمطير، فكان ينقسم إلى بطون فرعيه عديدة يتزعمها على بن شويربات وشوريان وجاسر بن لامي وسليمان بن بوسايس ونايف بن فقوم. لقدأصبح هؤلاء بعد عام ١٩٢٣ «لاجئين إخوان» في العراق واشتركت مطير في ثورة الإخوان وفقدت قوتها السياسية بعد إخضاع الإخوان فيما بين ١٩٢٩ ، ١٩٣٠.

٢- العوازم : وهي أصلاً من قبيلة هيثم، وتضم مجموعة من الساخطين ممن كانوا يتمتعون بحماية الكويت منذ عام ١٩١٨ وكانوا يعيشون في الإحساء والكويت، لقد أظهرت هذه القبيلة ولاء لإبن سعود لكن لم يخرج منها زعيم له وزن.

٣- العجمان : قبيلة وهابية آخرى تعيش بدورها في الإحساء والكويت حتى المنتفق في العراق. ظلت تعارض عشيرة ابن سعود ابتداء من القرن التاسع عشر حتى عام ١٩١٩ وكانت أجزاء من العجمان قد تم إجلاؤهم إلى زوبير تحت السيطرة البريطانية في عامي ١٩١٧ و ١٩١٨ وتحولت غالبية القبيلة إلى الإخوان في أوائل العشرينيات من هذا القرن، وكان زعيمها ديدان بن هيثلين الذى خلفه بعد اغتياله في في عام ١٩٢٩، نايف بن هيثلين الذى كان يتزعم من قبل بطن خضير. لقد شارك العجمان في ثورة الإخوان

وفقدوا سلطتهم السياسية بعد إخضاع الإخوان فيما بين ١٩٢٩ و ١٩٣٠.

قبائل تسكن العراق أساساً:

٤- شمر : من أبرز قبيلة شمر بطن عبده الذى كان يعيش فى الجزيرة شمالى العراق. وفى صحراء الشامية فى الجنوب، وكان يتزعمها عقاب بن عجيل. الذى كثيراً ما أغار على نجد فى العشرينيات، وبعد سقوط حايل فى نوفمبر من عام ١٩٢١ راحت تتجول فى العراق أساساً، وكانت حتى ذلك الوقت تعيش فى الدولة الرشيدية فى جبل شمر، وكانت تدين بالولاء للأسرة الرشيدية (باستثناء بعض الجماعات التى أصبحت موالية للسعوديين) وإن انقسمت بين المتصارعين على العرش الرشيدى، وهم سعود بن سبهان وفيصل بن فهد وغيرهما .

فيما يلى القبائل التى تورطت فى مشاكل الحدود السعودية – العراقية فى العشرينات :

٥- العمارات : بطن من قبيلة عنيزة وكان يعيش فى الجزيرة، وفى الصحراء السورية ويتزعمه فهد بن خزعل الذى ظل على علاقة وطيدة مع ابن سعود من كان يطالب بالسيطرة على القبيلة، بيد أن العمارات ظلت تحت الحماية العراقية.

٦ـ الدهامشة : قبيلة تعيش فيى الصحراء الشامية بالعراق بزعامة جزاع بن مجلد، لقد طالب ابن سعود بالسيطرة عليها، وظل على اتصال بزعيمها، لكن الدهامشة أصبحت ابتداء من منتصف العشرينيات قبيلة عراقية.

٧- الظفير : قبيلة تعيش فى الصحراء الشامية بالعراق يتزعمها حمود بن صويط، وبعد أن وافته المنيّة تزعمها عجايمي بن صويط، وحاول شيخ منافس يدعى ليزام أبو ضرع أن تكون له السيادة عليها عن طريق إلحاق الهزيمة بآل الصويط؛ وطالب إبن سعود بالسيطرة على القبيلة وظل على اتصال بالجانبين.

٨- المنتفق : قبيلة ينزعمها يوسف بيج من عشيرة سعدون، وكانت منافساً تقليدياً لظفير وابن سعود، وإن تعاون يوسف فى بعض الأحيان مع الحاكم النجدى، لقد ظلت المنتفق والظفير قبيلتين عراقيتين.

قبائل توجد أساساً فى شمالى الحجاز وشرق الأردن:

٩- الرولة : قبيلة أصلها فى عنيزة، وكانت قوية شبه مستقله. تعيش فى الصحراء السورية وفى الجوف، لقد تعاونت مع الهاشميين إبان الثورة العربية ثم أقامت علاقات طيبة مع جميع حكام الدول المحيطة فى المنطقة ... بأبن سعود وبعبد الله فى شرق الأردن وبالفرنسيين فى سوريا. كان نورى شعلان زعيمها وإن اختلفت فى العشرينيات بطون متعددة حول من تنحاز إليه القبيلة من بين الحكام المحيطين، تلك البطون التى كان يتزعمها أفراد من أسر ة شعلان مثل فواز ونواف ومجهم وغيرهم.

١٠- الحويطات : قبيلة كانت تعيش فى جنوبى شرق الأردن ويتزعمها عودة أبوطى. لقد قدمت يد العون إلى الهاشميين إبان الثورة العربية، فما لبثت أن تعاونت مع ابن سعود وأصبحت من الإخوان.

١١- على امتداد: حدود شرق الاردن عاشت قبائل أخرى كثيراً ما كانت تعبر من دولة إلى آخرى وكثيراً ما غارت قبيلة الشرارات على شرق الأردن فى أواخر العشرينيات لتحذو حذوها قبيلة «بلى» التى لجأت إلى شرق الأردن أثناء المجاعة التى تعرضت لها الحجاز فى عام ١٩٣٢ وكان بطن من بطون هذه القبيلة بزعامة عبد الحميد بن رفادة القوة الرئيسية فى المؤامرة التى حيكت ضد ابن سعود فى مايو عام ١٩٣٢ ، وكانت قبيلة «بنى عطية» تسكن فى شمالى الحجاز، وإن سكنت بطون منها الكرك فى شرق الأردن، وكثيراً ما تردد انحيازها بين ابن سعود وعبد الله. وكانت تمثل مشكلة لكلا الجانبين فى وادى سرحان على الجانب الشمالى الشرقى

من الحدود بين السعودية وشرق الأردن.

قبائل فى غربى نجد والحجاز:

١٢- عتيبة : قبيلة كانت تعيش فى وسط شبه الجزيرة العربية من الطائف فى الحجاز حتى وسط نجد، وظلت تتنقل بين الحماية السعودية والهاشمية حتى ١٩١٥ - ١٩١٦ عندما أصبحت قبيلة إخوانية، وكان سلطان بن حميد يتزعم بطن الرتبه، وكان اهم زعمائها، وفى غضون العشرينيات كانت هناك طوائف يتزعمها نايف بن حميد، وعبيد بن حميد، كما تزعم عبد الرحمن بن روبعيان بطن الرقبه ومن عتيبه خرج خالد بن لؤى .. على الرغم من عمله كأمير للخرمة وزعامته لأهل المدينة التابعين له. وشاركت عتيبة فى جميع الحملات التوسعية السعودية، ولا سيما تلك التى تعرضت لها الحجاز، كما اشتركت فى ثورة الاخوان فى ١٩٢٩-١٩٣٠ وفقدت بعض السلطة بعد إخضاع الإخوان.

١٣- حرب : قبيلة كانت تعيش فى الجزء الأوسط من نجد والحجاز، وكان جزء منها وهابياً وتحولت إلى الإخوان فى الفترة ما بين ١٩١٥ و ١٩١٨، لقد شاركت فى حروب سعودية عديدة، وكان زعيمها محسن الفيرم.

١٤- بنى مالك : كانت قبيلة بنى مالك تعيش فى المنطقة الوسطى من الحجاز، ويتزعمها الشريف محسن المنصور.

١٥- سبيع والبقوم : فى مدينة الخرمة وحولها عاشت قبيلة سبيع الوهابية وقبيلة البقوم التى كانت تقطن تربة كما كانت جماعات من عتيبة تعيش فى الخرمة كما سبق الذكر.

قبائل تقطن فى جنوبى نجد وعسير:

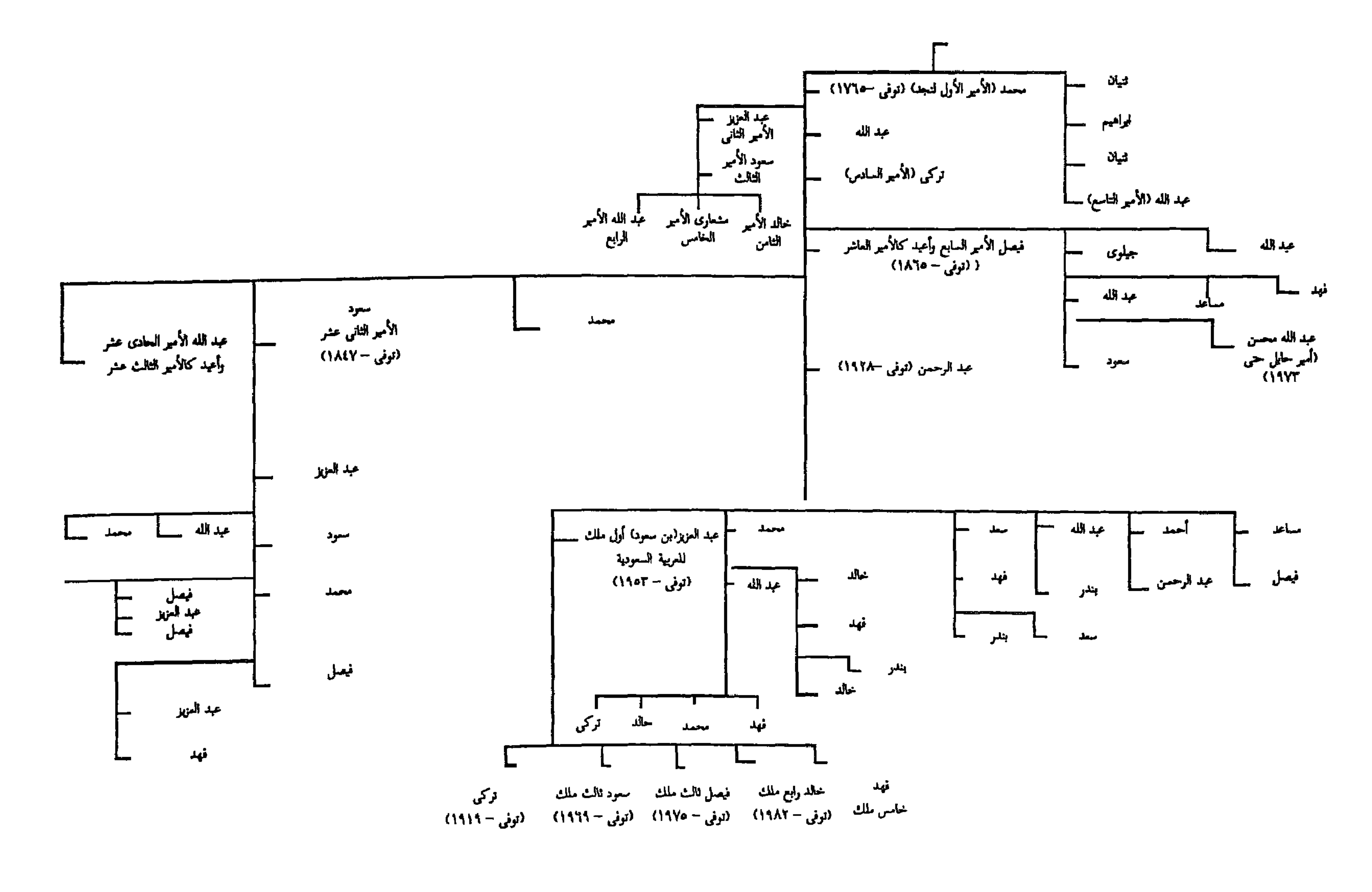
١٦- قحطان : قبيلة وهابية كبيرة فى الأجزاء الوسطى من جنوبى نجد. كانت تدين

بالولاء لابن سعود منذ عام ١٩٠٣ وأصبحت من الإخوان، وشاركت في معظم الحملات العسكرية السعودية؛ وفي جنوب شرقي نجد كانت تعيش قبيلة آل مرة التي ثارت ضد ابن سعود في عام ١٩١٥ وإن ظلت موالية له بعد ذلك. لقد كانت مناطق رعيها في الثلاثينيات هي المعيار الأساسي في ترسيم الحدود السعودية في هذه المنطقة.

١٧- بني يام : كانت هذه القبيلة تعيش في جنوب شرقي عسير، وبرزت كقبيلة شيعية - إسماعيلية وظلت على علاقة بكل من ابن سعود والإمام يحيى وإن كانت قد قاتلت ضد يحيى إلى جانب السعوديين.

ملحق (ب)

أسرة سعود
حتى
حكم ابن سعود



آل سعود حتى حكم ابن سعود (بما فى ذلك أبناؤه الكبار فقط) المرجع : د . شوفيلد و س . كيمب (المملكة العربية السعودية) (لندن : ستاس انترناشونال، ١٩٩٠)

ملحق (جـ)

حكام الدول المجاورة
إبان الفترة
التى يتناولها هذا الكتاب

حكام عسير الإدريسيون:

محمد بن على بن محمد الإدريسى	١٩٠٤ – ١٩٢٣
على بن محمد الإدريسى	١٩٢٣ – ١٩٢٦
حسن بن على بن محمد الإدريسى	١٩٢٦ – ١٩٣٣

حكام الكويت:

مبارك بن الصباح	١٨٩٦ – ١٩١٥
جابر بن مبارك	١٩١٥ – ١٩١٧
سالم بن مبارك	١٩١٧ – ١٩٢١
أحمد الجابر	١٩٢١ – ١٩٥٠
عبد الله السالم	١٩٥٠ – ١٩٦٥

حكام حايل وجبل شمر الرشيديون:

محمد بن عبد الله	١٨٧٠ – ١٨٩٧
عبد العزيز بن متعب	١٨٩٧ – ١٩٠٥
متعب بن عبد العزيز	١٩٠٥ – ١٩٠٦
سلطان بن حمود	١٩٠٦ – ١٩٠٨
سعود بن حمود	١٩٠٨ – ١٩٠٨
فيصل بن حمود	١٩٠٨ – ١٩٠٨
سعود بن عبد العزيز	١٩٠٨ – ١٩٢٠
عبد الله بن متعب	١٩٢٠
محمد بن طلال	١٩٢٠ – ١٩٢١

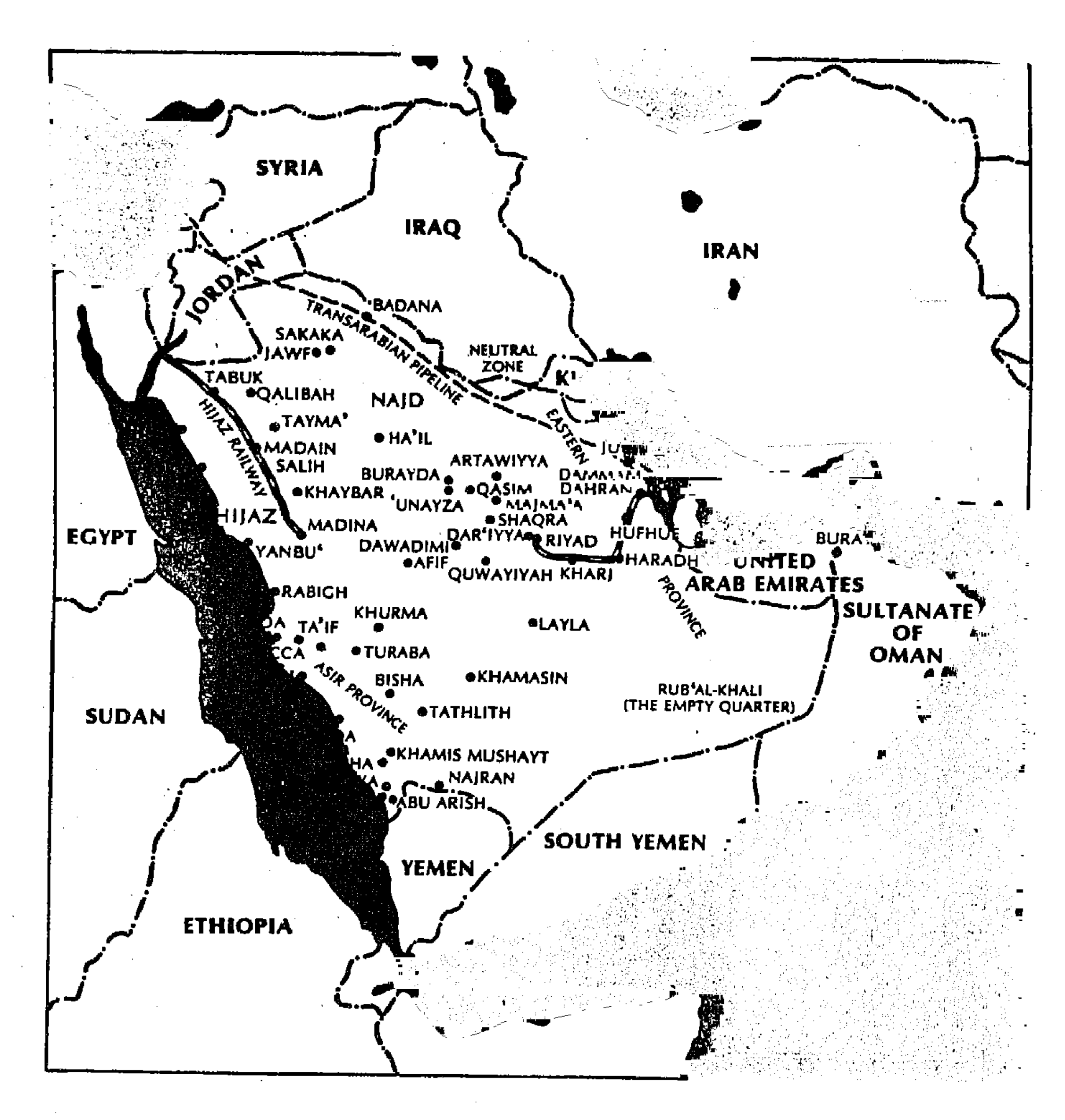
حكام الحجاز الهاشميون:

عون الرفيق بن محمد	١٨٨٢ – ١٩٠٥
علي بن عبد الله	١٩٠٥ – ١٩٠٨
حسين بن علي	١٩٠٨ – ١٩٢٤
علي بن حسين	١٩٢٤ – ١٩٢٥

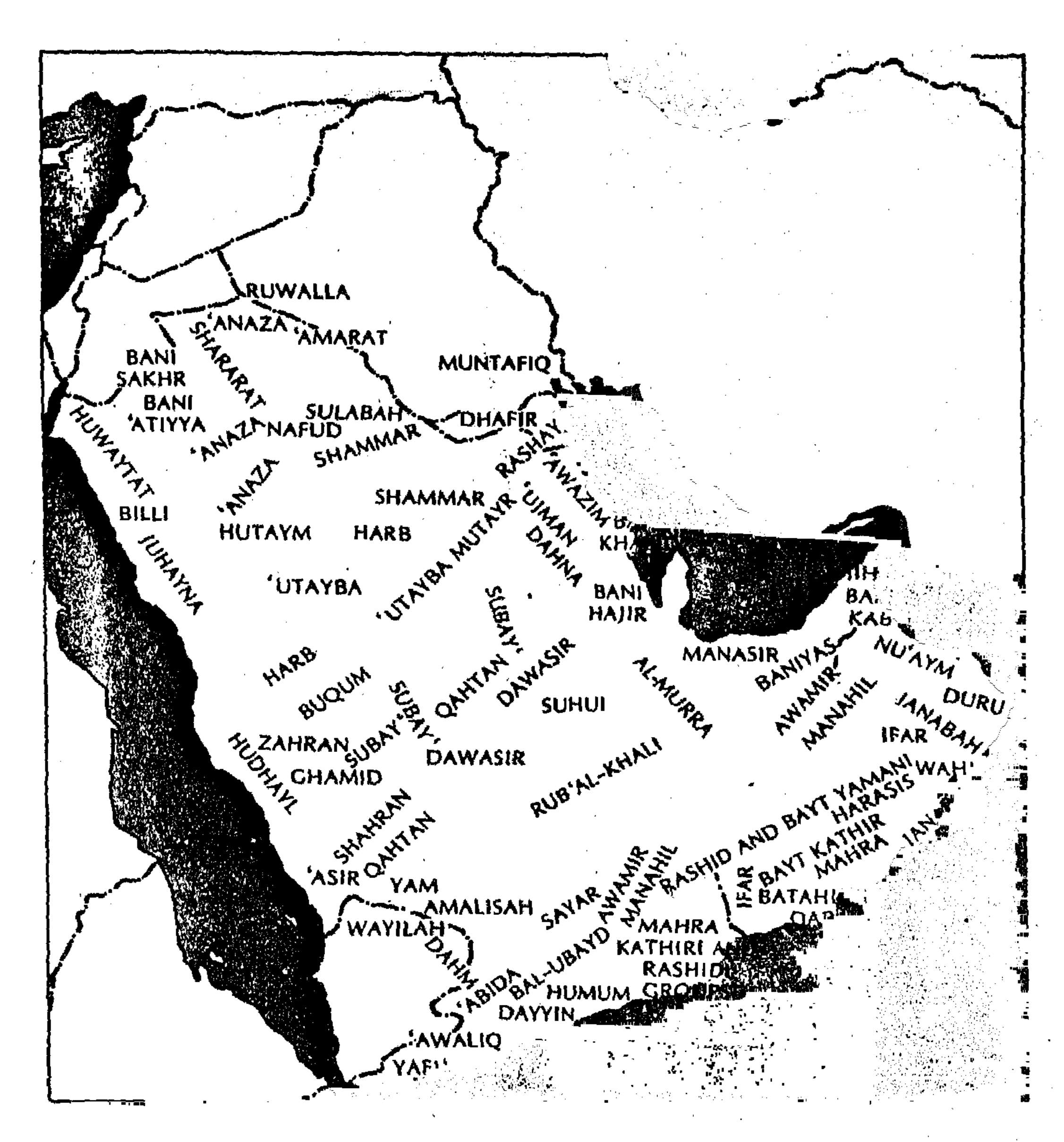
كان فيصل بن حسين ملكاً على سوريا (١٩١٨ – ١٩٢٠) وعلى العراق (١٩٢١– ١٩٣٣) وكان عبد الله بن حسين حاكماً (أميراً) لشرق الأردن من ١٩٢١ الى ١٩٤٦ ثم ملكاً حتى عام ١٩٥١.

ملحق (د)

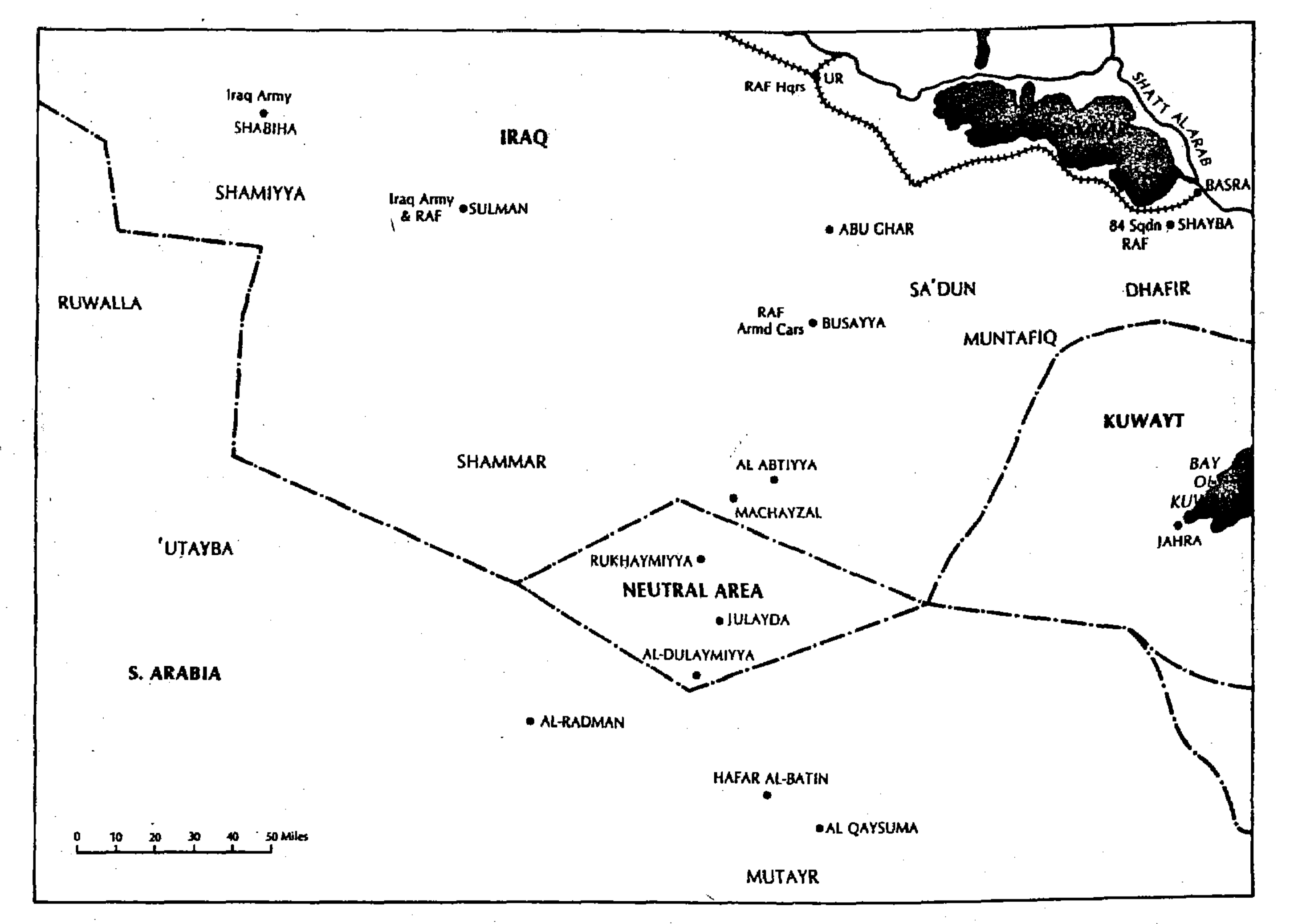
الخرائط : المستوطنات الكبرى
والقبائل الرئيسية
ومناطق الحدود



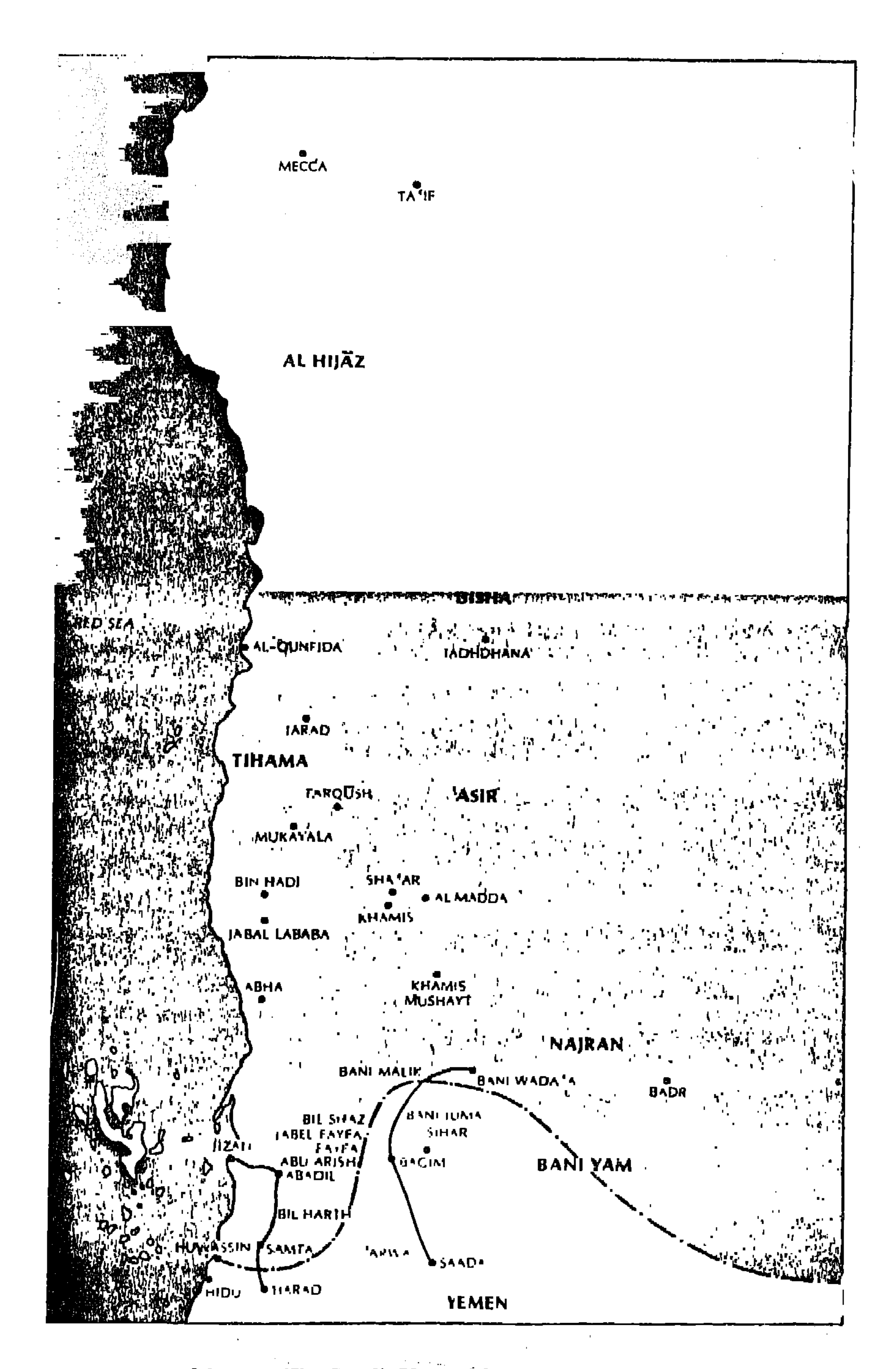
Map 1. Major towns and other important settlements in Saudi Arabia. *Source:* F. Clements, *Saudi Arabia, World Bibliographical Series* (Oxford: Clio Press, 1979; reprinted 1988). Courtesy of Clio Press.



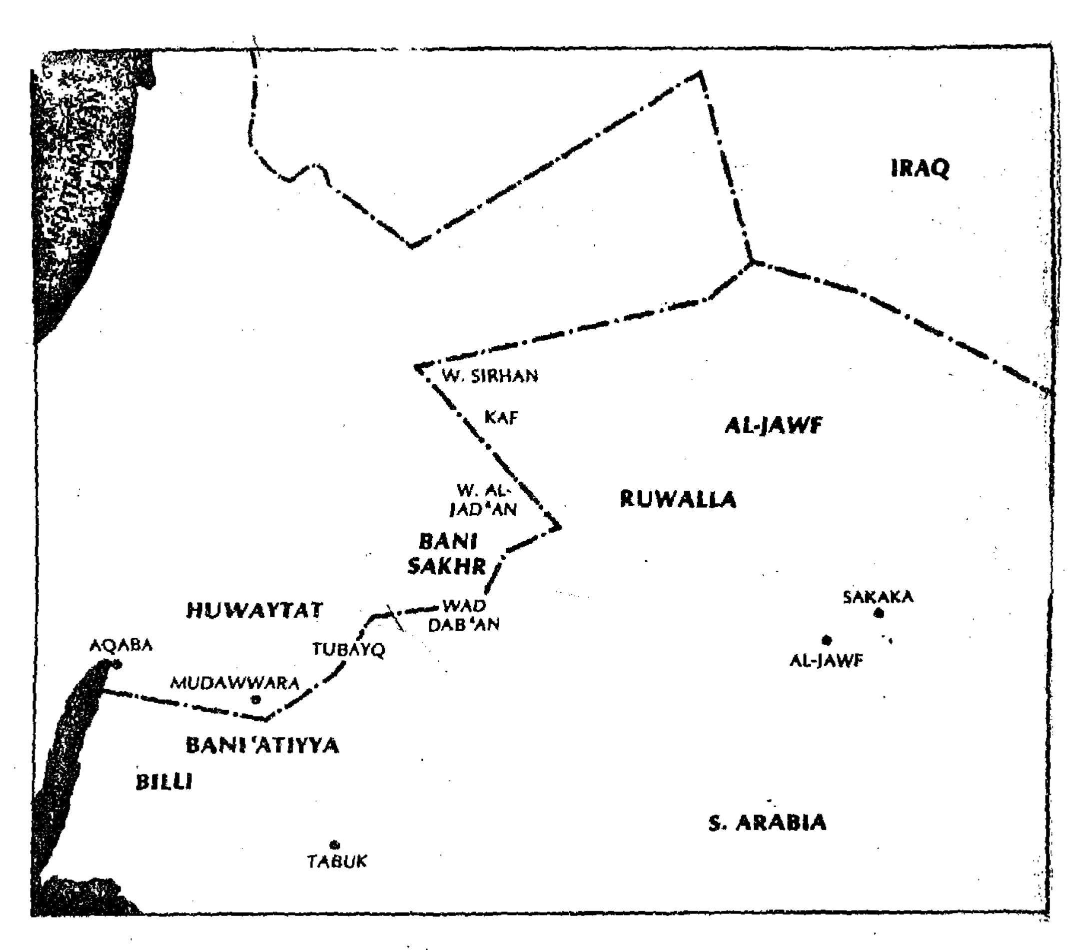
Map 2. Principal tribes of Arabia. *Source:* D. Schofield and R. Kemp, *The Kingdom of Saudi Arabia* (London: Stacey International, 1990). Courtesy of Stacey International.



Map 3. The Sa'udi–Iraqi frontier zone, including the controversial Iraqi frontier posts. *Source:* J. B. Glubb, *War in the Desert* (London: Hodder and Stoughoton, 1960), p. 195. Courtesy of the Estate of Sir John Bagot Glubb.



Map 4. The Saudi–Yemeni frontier zone: 'Asir.



Map 5. The Saudi–Trans-Jordanian frontier zone.

فهرس الكتاب

تم بحمد الله

تنفيذ وطبع محمد سويدان
بيروت ــ لبنان

هذا الكتاب

كان النظام الاجتماعى الذى ظل سائداً فى شبه الجزيرة العربية قروناً يقوم على تمركز القبائل فى الحياة الاجتماعية، والقبيلة فى هذا الكتاب تعنى وحدة سياسية تحددت أو وردت فى الروايات السياسية على هذا النحو، فهى عبارة عن جماعة من الناس يشتركون فى رقعة من الأرض وتربطهم علاقات نسب حقيقية أو أسطورية ويحيون حياة مشتركة.

ولم تختلف عن نظام المشيخة السائد فى المنطقة الدولتان السعوديتان الأوليان (١٧٤٤ – ١٨١٨ و ١٨٢١ – ١٨٩١) اللتان ارتبطتا بالمذهب الوهابى، وكان أحمد بن تيمية (١٢٦٨ – ١٣٢٨)، العالم الذى شكلت أفكاره أساس المذهب الوهابى، يهدف أساساً إلى إقامة «أمة وسط» وتحقيق العدالة الإسلامية، وأكد أن من واجب الإمام أن يطيع الشريعة ويطبقها بعدل، وكان من رأيه أن العلماء أمناء ومفسرون للشريعة ومن ثم يتمتعون بسلطة مستقلة، وبالرغم من تولية شبكة من «الأمراء» يتزعمها «أمير الأمراء» مسئولية إدارة شئون الدولة والعلاقات الخارجية فإنه فى حالة إثارة الشكوك أو الجدل حول مشيئة الله وجب على الأمير أن يستشير العلماء ويذعن لحكمهم، فقد كان هدف المذهب الوهابى الأساسى هو إقامة مجتمع مثالى، وليس وضع نظريات تتعلق بتقسيم السلطة، وبالتالى لم يتناول المذهب بالتفصيل مسألة تدبير الشئون السياسية.

مكتبة مدبولى MADBOULI BOOKSHOP

٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة - ت: ٥٧٥٦٤٢١ 6 Talat Harb SQ. Tel.: 5756421